

نظام الحكم في إسرائيل

يرسل الكلام عن الأحزاب وبارتها
وأنا - حزب أكثرية عليها

الدكتور عبد الحميد مولى
أستاذ الحقوق
القانون الدستوري والأمن السياسي
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية

(مزيدة ومنقحة)

الناشر: **المنشأة** بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

اهداءات ٢٠٠٢

حرم أ.د/ محسن خليل

الإسكندرية

نظام الحكم في الإسلام

ويشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها
وآثار حرب أكتوبر عليها

الدكتور
عبد الحميد متولي
أستاذ غير متفرغ
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)

١٩٧٩

الناشر // **منشأة** **ثقافة** **الإسلام** بالإسكندرية
جلال حزمي وشركاه

المطبعة الأولى : مجموعة محاضرات أقيمت على طلبه قسم الدراسات الفلسطينية
وقسم الدراسات القانونية بمعهد البحوث والدراسات العربية (التابع للجامعة
العول العربية) بالقاهرة .

الناشر : المعهد المذكور عام ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الأولى

(١) الروح التي تسيطر على بعوث هذا الكتاب - (٢) كلمة شكر

١ - قد أكون بغير حاجة إلى أن أعترف بعض القراء بما سبق لهم أن عرفوه عنى من قبل أنها هي وحدها الروح الغلية - روح حب البحث عن الحقيقة واعلانها - هي التي تسيطر على ما أسطر في كل ما أقدمت على ما كتبت وقدمت ، تلك الحقيقة الغلية التي همت بها رغم ما نتجتم ونلقى من أجلها ، والتي طالما ناجيتها وذكرتها ، كما ذكر عترة عبلة حين قال :

ولقد ذكرتكَ والراح نواهل منى ويبيض الهند تقطر من دى
فوددت تقبيل الرماح لأنها لمعت ككبارق تمرك المتبسم

ولقد كان في ذلك وجه من وجوه المشقة التي يعانيها الباحث في مثل هذا البحث ، فليس ثمة ما هو أدق وأشق من أن يعالج الباحث مهمته بروح غلية ، أى بروح بعيدة عن مختلف المشاعر أو الأهواء للكتابة عن الاصفاء أو الأعداء ، سواء كان أولئك أو هؤلاء من العباد أو من البلاد وإذا كان البحث عن الحقيقة وإبرازها هو ما تقتضى به الروح الغلية ، فهو كذلك - في هذا المقام - بما تقتضى به الروح القومية ، فما يقضى به صالح الوطن - فيما أعتقد - أن نعرف عدوه على حقيقته ، أى أن نعرف مكامن ضعفه ومواطن قومه .

٢ - وكان هنالك وجه آخر من وجوه الدقة والمشقة في القيام بهذا البحث ، ذلك هو الذي يتصل بصعوبة الحصول على مختلف مراجعه في مختلف مواضعه ، تلك الصعوبة يل تلك العقبة الكأداء طالما بدت لى - في بداية الانضغاط بمهمة الاطلاع والبحث - عن مراجع لهذا البحث - عالية بحيث يتعذر أن نعالو إليها ،

وقوية بحيث يتعذر أن نقوى عليها. وقبل أن أقدم عبارات الشكر لمؤلاء السادة الذين عاونوني على اجتياز تلك العقبة أرى حقا على أولا أن أقدم الشكر إلى صاحب الفضل الأول في اخراج هذا الكتاب وهو الصديق القديم الكريم، الرجل العظيم الأستاذ الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهوري إمام علماء القانون في مصر في هذا العصر، فقد كان له فضل التوجيه للشرفين على شئون التعليم بهذا المعهد^(١) (في بداية صيف عام ١٩٦٢) إلى اختياري لبحث هذا الموضوع لالقاء محاضرات فيه على طلبة المعهد.

وكذلك أجدني مدينا بالشكر إلى الزميل القديم الكبير الأستاذ الجليل السيد / عبد الحاق حسونة (الأمين العام للجامعة العربية) ، فقد كان له فضل اعطائي تصريحاً خاصاً بالاستشارة الخارجية من مكتبة جامعة الدول العربية.

كما أشكر الدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية) على تفضله بأمدائي بعضاً من بحوثه القيمة ، كما أمداني نسخة من تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الذي قدم إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ . وهو تقرير ضخم حوى الكثير من البيانات الدقيقة الحديثة أفادتني في هذا البحث كثيراً .

وكذلك أجدني مدينا بالشكر للزميل الأستاذ الدكتور سليمان مرصص الحامي (وأستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً بكلية الحقوق بجامعة القاهرة) إذ كان له الفضل في استعارة نسخة من رسالة دكتوراه من مكتبة كلية الحقوق بباريس في فترة ما قبل عودة العلاقات السياسية بيننا وفرنسا ، والرسالة هي للدكتور مونييه Mounier عن « الأقطمة السياسية لهولة إسرائيل ، وقد قدمها للحصول

(١) أعني معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية - بالقاهرة .

على الدكتوراه في القانون في عام ١٩٥٥ . وقد كانت تلك الرسالة في مقدمة
المراجع التي أفدت منها كثيرا .

كما أشكر الأخ الأصغر السفير حسن فهمي عبد المجيد (مدير الادارة العربية
بوزارة الخارجية) (١) إذ أنه قد استمار لي من مكتبة وزارة الخارجية بعضا
من الكتب القيمة كان في مقدمتها كتاب أوسكار كرينز Oscar Kraines عن
الحكومة والسياسة في اسرائيل ، ، وهذا المؤلف هو من الباحثين الأمريكيين
القليلين المحايدين وكتابه - فضلا عن حداثة (لذ طبع في نيويورك عام ١٩٦١) -
هو فيما اعتقد خير ما كتب في هذا الموضوع .

ولا يسعني - في مقام الختام - إلا أن أشكر كلا من الأستاذ برهان الدين زكي
مرافق عام المكتبات بجامعة الاسكندرية والسيد/ محمد شقير (أمين مكتبة الجامعة
العربية) على ما لقيت منها من صادق للمعاونة .

* * *

فاذا كتب لهذا الكتاب أن موفوق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستوري
وخدمة إلى الوطن العربي كان في ذلك أشهى وأجلى لون عندى من ألوان
التوفيق والله الموفق وهو المستعان .

عبد الحميد متولى

الاسكندرية في ٥ يناير ١٩٦٤ .

(١) والآن (عام ١٩٧٩) هو سفير مصر في كندا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم المجلدة الثانية

كان مما كتبت في كلة تقديم الطبعة الأولى لهذا الكتاب أنني ذكرت :

« إذا كان البحث عن الحقيقة وإبرازها مراعياً بما يقضى به الروح العلمية فهو كذلك — في هذا المقام — بما يقضى به الروح القومية ، فيما يقضى به مصالح الوطن — فيما أعتقد — أن يعرف عدوه على حقيقته أي أن يعرف مكانه ضعفه ، ومواطن قوته » .

كان ذلك مما ذكرته منذ نحو خمس عشرة من السنين ، وبعد نحو خمس عشرة من السنين منذ ذلك الحين - أجدني الآن أذكر أن وطني مر في بعض السنوات الأخيرة بالمرحلة التي كان يطلق عليها « حالة الاحرب واللاسلم » ، وأجده الآن - بعد معاهدة السلام - يمر بمرحلة يصح وصفها : بحالة « الاعداء والاصداقة » ، وإن انتقلها إلى مرحلة الصداقة فيما بيننا وبين اسرائيل هو أمر يدها لا بيد سواها فهو يرجع إلى حسن نواياها ، أي إلى الروح التي تنفذ بها المعاهدة سواء فيما يتعلق بمصر أو فيما يتعلق بقضايا الشعوب العربية (التي أشارت لها المعاهدة) ، وبخاصة القضية الفلسطينية .

وإذا كنا بحاجة إلى معرفة العدو فإننا أشد حاجة إلى معرفة الصديق .

قال أحد حكماء شعراء العرب :

احذر عدوك مرة	واحذر صديقك ألف مرة
فلربما انقلب الصديق	فكان أعرف بالمضرة

وكان يصح لذلك الشاعر الحكيم أن يقول أيضا :

اعرف عدوك مرة واعرف صديقك ألف مرة

وإنه لطيب لى أن أختم هذه الكلمة بمثل ما اختتمت به كلمة تقديم الطبعة

الأول حيث ذكرت :

«فاذا كُتب لهذا الكتاب أن يوفق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستورى،
وخدمة إلى الوطن العربى كان في ذلك أشهى وأبهى لى عندى من أن أوان التوفيق،
والله الموفق وهو المستعان .

الاسكندرية فى ٨ / ٤ / ١٩٧٩

مقدمة عامة

(للطبعة الأولى) (١)

ان اسرائيل — كدولة اعترف بها فريق من الدول — تعد خلقا حديثا ،
كلن ميلاده في الشهر الخامس من عام ١٩٤٨ .

أما البحث هل كان هذا الوليد الجديد — كما يرى الصهيونيون — ابنا شرعيا ،
أم — كما يرى العرب — غير شرعي ، والبحث عما كان نسبه وأصله وكم من المدى
بدا للتقدر أن ينزله احدى بطون عالم الغيب قبل أن ينزله منها إلى عالم الحياة
والوجود ، فهذه كلها كانت جميعا — فيما أعلم وتعلمون — من البحوث التي كتب
وأفاض فيها الباحثون ، وهي تخرج بنا عن نطاق بحثنا ومحاضراتنا هنا .

أما الذي يعني هنا من أمر ذلك الوليد الجديد فهو البحث عن جانب مما
يصنع في الحياة . وما تصنع به الحياة ، أما ذلك الجانب الذي يهمنا عما صنع فهو
نظام الحكم الذي وضع ، أو الذي له وضع .

انه إذا كانت كلمة اسرائيل — الى نفس المواطن العربي — تعد أبغض كلمة
في قاموس الكلمات ، فإن دراسة نظام الحكم (نظامها السياسي) — تعد لئى الباحث
الدستورى — من أمتع أنواع الدراسات ، ذلك لأنه قد اجتمع في هذا البحث من
ألوان الطرافة بل والغرابة ما لم يجتمع مثله في مثله من البحوث . إذ نجد أمامنا في
هذا البحث سلسلة متصلة الحلقات من أعجب صور المتناقضات ، فنجدنا حيال
شعبه له تاريخ قديم طويل ، وليس له من الجغرافيا إلا قدر ضئيل ، شعب جعل
من أقدم اللغات الميتة أحدث اللغات الحية ، ثم جعل منها عنصرا من عناصر تكوين

(١) كتبت هذه الكلمة (للمقدمة العامة للطبعة الأولى) التي ظهرت عام ١٩٦٤

كيانه القومى، شعب له نزعة انطوائية أو انموالية لا ينزع إلى الامتزاج مع غيره ولكنه في الوقت نفسه ينزع إلى العدوان والسيطرة على غيره من الشعوب، نجدنا حيال مجتمع خليط عجيب يضم أفراداً جاءوا من ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون بلغات مختلفة وهم ذوو ثقافات وعقليات هتباينة، وينتسبون إلى أجناس تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً هؤلاء جميعاً يراد تدويرهم في وحدة اجتماعية وسياسية ذات لغة واحدة ونظام سياسى واحد . نجدنا حيال بلد كل شىء فيه غريب وخليط فهو غريب خليط في شعبه كما قدمنا ، وكما ستقدم هو غريب أو خليط في كل ركن من أركانه، وفي كل مقومات كيانه وبقائه .

فنحن لا نعرف دولة أخرى عرفها التاريخ نجد غالبية مواطنيها بل وجميع رؤسائها ومؤسسيها لم يولدوا في أراضيها .

بلد اختلقت فيه مصادر القانون ، فللقانون في اسرائيل أربعة مصادر تقوم على مبادئ مختلفة ، (أولاً) القانون الميثاقى الذى كان لا يزال هو قانون البلاد في فلسطين في أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ حين نشبت الحرب (العالمية الأولى) بين دول الحلفاء وتركيا التي كانت فلسطين جزءاً منها (١) .

.. والمصدر (الثانى) هو القانون الانجليزى الذى يشمل التشريعات الصادرة من البرلمان البريطانى، وذلك في الحدود التى كان يسمح بها صك الانتداب البريطانى على فلسطين .

والمصدر (الثالث) هو القانون الفلسطينى الصادر في عهد الانتداب وقد كان مقتباً من القانون الانجليزى ومستوحياً بالأهداف التى يمتزعاها الانتداب،

(١) راجع برنشتاين (éd 1957) Bernstein : The Politics of Israel

وقد حل مكان القانون العثماني في بعض الميادين: مثلا في القانون التجاري وقانون الأراضي .

والمصدر (الرابع) هو التشريع الاسرائيلي الصادر من الكنيسيت (البرلمان الاسرائيلي) .

وما تقدم يرى أن استنباط الحكم القانوني في المسائل القانونية يتطلب الرجوع في بعض المسائل إلى القانون العثماني ، وفي بعضها الآخر يتطلب الرجوع إلى القانون للبريطاني أو القانون الفلسطيني أو الاسرائيلي (١) .

فإذا نحن انتقلنا إلى الميدان الدستوري والنظام السياسي وجدنا هذا النظام (نظام الحكم) (٢) قد تأثر في بعض جوانبه بالنظام الانجليزي وفي البعض الآخر بالنظام الأمريكي أو الفرنسي ، أو بطرؤف المجتمع اليهودي ذاته بفلسطين قبل وبعد نشأة اسرائيل . وسوف نزيد ذلك كله فيما بعد تفسيرا وتفصيلا .

ثم أن الدستور الاسرائيلي لم يصدر - كما يظن الكثيرون - وكما هو شأن الدساتير الحديثة جميعا - مدونا في وثيقة دستورية واحدة ، وانما نجده قد صدر بقوانين متعددة متفرقة متتالية، أي أنه على حد التعبير المأوف لم يصدر « بالجملة » وانما صدر « بالقطاعي » ١١ وكذلك « بالقطاعي » تكون ولا يزال يتكون شعب اسرائيل ذاتها ١١

وإذا نظرنا إلى وزاراتها المختلفة المؤتلفة أو « الائتلافية » على حد التعبير السياسي المأوف ، نجدها جميعا كانت كل وزارة منها تجمع خليطا جديدا . إذ

(١) برنشتاين (المراجع السابق) ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) توجه الأنظار إلى أننا نستخدم كلا من إصطلاح (النظام السياسي) (ونظام الحكم) باعتبارهما اصطلاحين مترادفين .

تجدهما تجمع بين أحزاب اليمين إلى جانب أحزاب اليسار ، والأحزاب الدينية إلى جانب أحزاب غير دينية ، بل لقد وجدنا من كبار الباحثين الأمريكيين المحايدين من يذكر أن خير حليف في الوزارات الائتلافية لحزب ماباي غير الـ non - religious هو الحزب القوي الديني (١) .

ويجدد بنا هنا أن تشير إلى أن حزب ماباي هو أكبر الأحزاب الاسرائيلية (ويرأسه بن جوريون) ولكنه لم يحوز يوماً ما الأغلبية المطلقة ، فإوزارات التي تبوأ الحكم في اسرائيل منذ نشأتها كانت جميعا وزارات إئتلافية تتكون كل منها من عدة أحزاب ، وكان حزب ماباي دائماً على رأس تلك الأحزاب .

وإذا نحن انتقلنا إلى ميدان النظام الاجتماعي الاقتصادي لاسرائيل ، نجد ما قد جمعت إلى جانب النظام الرأسمالي نظاما اشتراكيا ونظاما شيوعيا . وهكذا بينما نجد الحزب الشيوعي في ذلك البلد حزبا ضعيفا بل وضعيفا ، إلى حد بعيد . إذا بنا نجد إلى حد بعيد كذلك طبق النظام الشيوعي في بعض أجزاء من اسرائيل ، ولو أنها أجزاء صغيرة قليلة ، ولكن هذا النظام الشيوعي طبق فيها - كما ذكرت - إلى حد بعيد ، بل إلى حد أبعد مما ذهب إليه الشيوعية في أم البلاد الشيوعية : الاتحاد السوفيتي .

ترون مما تقدم أن دراسة هذا الموضوع كسب كبير لميدان البحث العلمي ، ولعلكم ترون مما كذلك أن في دراسته خدمة أيضا للوطن العربي .

*

**

أنهينا فيما تقدم من تلك الكلمة التمهيدية ، أو بعبارة أخرى من تلك النظرة

(١) ذلك هو ما ذكره أوسكار كراينز Oscar Kraines في كتابه Israel

السريعة التي ألقيناها على ذلك البلد في سرعة طائفة تطير بسرعة ألى ميل في الساعة .

أما وقد انتهينا من تلك النظرة السريعة فأننا نهبط الآن من تلك الآفاق لفسير ومبدأ ومبدأ خطوة خطوة ندرس ونبحث عناصر نظام الحكم لهذا البلد وما يتصل به من مختلف العناصر والأنظمة التي سبق لنا أن أشرنا إليها في وجيز من العبارة مجرد اشارة .

ولا بد لنا (أولا) قبل أن نتقدم في طريق هذا البحث أن نتأخر قليلا لنلق نظرة عاجلة على الظروف التاريخية التي احاطت بنشأة نظام الحكم الحالي لاسرائيل ومهدت له .

نبذة تاريخية موجزة (١)

سنعالج في هذه النبذة التاريخية الكلام عن الظروف التاريخية التي أحاطت (أولاً) بنشأة إسرائيل ومهدت لها ، و (ثانياً) تلك التي أحاطت بنشأة نظام الحكم الجديد فيها ومهدت له ،

أولاً

نبذة تاريخية موجزة

عين نشأة إسرائيل ، والحركة الصهيونية

مهيّد : إن إنشاء دولة لإسرائيل بفلسطين كان الهدف الذي تقرره الحركة الصهيونية ووافق عليه المؤتمر الأول للصهيونية العالمية الذي عقد بمدينة بال (Bale بسويسرا) عام ١٨٩٧ (٢) - فإذا يقصد بالصهيونية ؟

تعريف للصهيونية : ان الصهيونية هي حركة قومية ينادى أصحابها بهجرة اليهود من جميع بقاع الأرض إلى فلسطين التي يصفونها بأنها « وطنهم القديم » ، حيث كانت لهم فيها دولة منذ نحو ألفين من السنين . تلك كانت

(١) المراجع - نظراً لأن غالبية المراجع التي اعتمدنا عليها مما يتعذر على الكثيرين الرجوع إليها ، فقد رأينا أن نشير في كل موضع من المواضع إلى المرجع الذي رجعنا إليه ، كما أننا سنشير في الهامش في بعض تلك المواضع إلى بعض التفصيلات الواردة في بعض المراجع ، تلك التي يرغب في الإلمام بها الراغبون في الاستزادة عن كانوا يتطلعون إلى الاطلاع على تلك المراجع .

(٢) راجع مونييه A. Mounier : رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق

بباريس في مايو ١٩٥٧ بعنوان : Les institutions de l' Etat d'Israel : (ص ١٦٣) .

الصورة التي تقررت وتبلورت الصهيونية في أول مؤتمر صهيوني عالمي عقد في سويسرا - كما قدمنا - عام ١٨٩٧^(١) .

هرزل والصهيونية - حين تذكر الصهيونية تذكر مقرونة باسم هرزل **Herzl** كما يذكر مبدأ فصل السلطات مقرونا باسم مونتسكيو وكما تذكر نظرية العقد الاجتماعى مقرونة باسم جان جاك روسو ، وكما تذكر الشيوعية مقرونة باسم كارل ماركس .

وكا أن ما ذكرنا من المبادئ أو النظريات لم تذكر مقرونة بأسماء أولئك الفلاسفة لأنهم كانوا أول القائمين أو أول المنادين بها، فكذلك الشأن فيما يتعلق بهرزل والصهيونية فلقد كان هناك قبل هرزل من نادى بالصهيونية ، فلقد عرفت كلمة الصهيونية قبل أن يكتب عنها هرزل بنحو ست سنوات كتابه «الدولة اليهودية» الذى ظهر عام ١٨٩٦ ، وكان أول من استعملها تمساي يهودى (يطلق عليه Nathan) وكان ذلك عام ١٨٩٠ .

وكلمة صهيونية نسبة إلى كلمة «صهيون» (Sion بالفرنسية، وZion بالانجليزية) وهى اسم للتلال التى قامت عليها بيت المقدس ثم أصبحت كلمة « صهيونية » رمزا للمدينة المقدسة (أى لبيت المقدس ذاتها)^(٢) .

(١) راجع فى ذلك اوسكار كرينز Oscar Kraines كتاب Israel (طبعة ١٩٦١ بيوبيورك) ص ٦٣ - وكتابه هذا هو فى رأينا خير ما كتب فى هذا الموضوع («نظام الحكم فى اسرائيل») وهذا المؤلف الأمريكى هو من الكتاب القليلين المتأيدين .

(٢) راجع كتاب « L'Etat d'Israel » للدكتور شوراكى A.Cheuraquy (طبعة ١٩٥٥ بباريس) ص ١٤ - وهذا المؤلف من الصهيونيين وقد كان أول من تقدم إلى كلية الحقوق بباريس عام ١٩٤٨ برسالة دكتوراه عن « انشاء دولة اسرائيل » على أننا لم نجد سيلا للحصول على هذه الرسالة .

وكان هناك من زعماء اليهود ومفكرهم من نادى بفكرة العودة إلى مايسمونه « الوطن القديم » (أى فلسطين) منذ عام ١٨٨١ ، ذلك كان شأن ليلينبلوم Lilienblum ، بل ومنذ عام ١٨٤٠ ، ذلك كان شأن الاشتراكي الألماني اليهودي هيس Moses Hess^(١) ، بل أن هذه الفكرة — كما يقول بعض الكتاب الصهيونيين — كانت دائما موضع آمال اليهود وأحلامهم منذ طردوا من فلسطين بعد مزيمتهم على أيدي الرومان عام ٧٠ ميلادية^(٢) .

ولكن الحركة الصهيونية تذكر مع ذلك — كما قدمنا — مقرونة باسم هرزل باعتبارها منشأ للصهيونية ، ذلك بأن هرزل كان أول من أثار في العالم اليهودي ضجة كبيرة حول هذه الفكرة وشأنه في ذلك شأن مونتسكيو وروسو وماركس بصدد المبادئ أو النظريات التي تقترن أسماءها بأسمائهم .

ثم أن هرزل^(٣) كان أول من قدم لهذه الفكرة الصهيونية تنظيما ثابتا ووجهها توجيها معينا ، فكان — كما قدمنا — أول من عمل على عقد أول مؤتمر صهيوني عالمي عام ١٨٩٧ بسويسرا ، وهو مؤتمر يضم مندوبين يمثلون يهود مختلف دول العالم وقد تمخض المؤتمر عن قرارات هامة تتعلق بتحديد الهدف من الحركة الصهيونية:

(١) راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق ص ١٥) ، وكذلك مؤلف الدكتور دنر Dunner «جمهورية اسرائيل» (نيويورك ١٩٥٠ ص ٢١) - وهذا المؤلف من المؤلفين الصهيونيين المتمصبين ، وحسبنا أن نذكر أنه أهدى كتابه إلى «منشئ جمهورية اسرائيل» .

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ٣ ومؤلف الدكتور شوراكى ص ١٤ .

(٣) يلاحظ أن هرزل كان محاميا وكاتبا وصحفيا شابا ، ومن اصل نمساوى وقد عاش في باريس ، وكان ميلاده عام ١٨٦٠ وتوفى عام ١٩٠٤ - راجع اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ .

وهو اذناء وطن قومي لليهود في فلسطين ، كما بين المؤتمر الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وفي مقدمتها العمل على هجرة العمال الزراعيين والصناعيين إلى فلسطين ، وتقوية الوعي اليهودي القومي ، والحصول - عن طريق النشاط السياسي على المسرح الدولي - على تأييد دولي . وكذلك تمخض المؤتمر عن انشاء منظمة صهيونية عالمية ، وقد انتخب هرزل رئيسا لها ، وقد اعتبر أن مركزه هذا يخول له أن يمم كسفير للأمة اليهودية وأن يتفاوض باسمها مع حكام الدول الأخرى وقد استطاع هرزل أن يضم للحركة الصهيونية بعضا من كبار الرأسماليين اليهود (مثل البارون ادمون دي روتشلد) (١) .

وقد أخذ هرزل يعمل على نقل جماعات كبيرة من اليهود إلى فلسطين عن طريق اتفاق سياسي دولي ، ولذلك أخذ يبذل مبالغه لدى الحكومة التركية (التي كانت تخضع لسلطانها فلسطين في ذلك الحين) للدوافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين ولتقبل تلك الحكومة التركية أن تمنح اليهود بها استقلالاً ذاتياً ، ولكن جهود هرزل في هذا السبيل لم يكن إلى نجاحه فيها من سبيل (٢) .

انشاء الصندوق القومي لليهود - وفي عام ١٩٠١ أنشئ الصندوق القومي لليهود.

(ويشعار اليه عادة بأحرف K.K.L وهي الحروف الأولى لاسمه باللغة

- (١) راجع مؤلف الدكتور دثر ص ٢٢ ، ٢٤ ومؤلف الدكتور شوراى ص ١٦ ، واوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ٦٤ ، ٦٥ .
(٢) اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ ، ومؤلف الدكتور دثر ص ٢٢ ، ٢٤ ومؤلف هرزل L'Etat Juif (طبع بباريس سنة ١٩٢٥) ص ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٨٧ ويجب ملاحظة أنه كتب هذا المؤلف عام ١٨٩٦ .

العبرية (١) - وكان هدفه هو العمل على شراء الأراضي بفلسطين ، أو على حد التمييز العجيب الذي يستعملونه : «إعادة شراء (أو استرداد) الأراضي» بفلسطين Le rachat de la Terre !! ولقد كان هذا الصندوق من أنشط الإدارات التابعة للنظـمة الصهيونية العالمية (٢) .

اقتراح أوغندا كموطن للوطن القومي لليهود — وحين فشل مسمى هرزل لدى سلطان تركيا (السلطان عبد الحميد) لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين ، اتجه إلى الحكومة البريطانية يسمى ، وأما هذه المرة فما غاب له المسمى ، إذ وجدنا المستر تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطانية) يعرض رسمياً على المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٠٣ أقلباً في مستعمرة أوغندا ليستعمره اليهود ، مع كفالة استقلالهم استقلالاً ذاتياً .

وفي المؤتمر السادس الذي عقد للمؤتمر الصهيوني العالمي في أغسطس سنة ١٩٠٣ أعلن هرزل ذلك العرض الذي قدمه المستر تشمبرلين ، ولكنه لقي معارضة في المؤتمر ، ورغم أنها كانت معارضة من أقلية إلا أنها كانت معارضة قوية ، وكانت الأقلية غير قليلة أو هزيلة ، على أن هذه الأقلية المعارضة لم تصبح أغلبية ولم يتخذ المؤتمر قراره برفض هذا العرض الخاص بأوغندا إلا في المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد بعد ذلك التاريخ بنحو عامين ، أي عام ١٩٠٥ ، وكان ذلك بعد وفاة هرزل (٣) .

(١) يسمى هذا «الصندوق القومي» باللغة العبرية Eren Kayemeth Leisrael

(٢) «دولة إسرائيل» (المرجع السابق) للدكتور شوراي ص ٩٧ .

(٣) «دولة إسرائيل» للدكتور شوراي ص ١٨ ، جمهورية إسرائيل للدكتور

دنر ص ٢٧ .

الاستعمار الغربي وأثره في نشأة إسرائيل

تصريح بلفور - ولقد كان للاستعمار الغربي (ولاسيما البريطاني) أثره في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ونشأة إسرائيل ، ففضلا عما سبقت لنا الإشارة اليه من أمر ذلك العرض الذي تقدم به في عام ١٩٠٣ وزير المستعمرات البريطانية خاصا باوغندا ، وجدنا في عام ١٩١٧ وزير الخارجية البريطانية المستر بلفور Balfour يصدر التصريح المعروف .

فإن ما حدث من انهيار الامبراطورية العثمانية واحتلال الجيوش البريطانية لفلسطين في أواخر الحرب العالمية الأولى ، قد سمح لبريطانيا - بموافقة فرنسا وإيطاليا (حليفاتها في تلك الحرب) أن تحدد سياستها أزاء فلسطين بما يتفق مع أطماع الحركة الصهيونية ، فأرسل بلفور - عقب المفاوضات التي قام بها مع الزعيم الصهيوني المعروف وايزمان - خطابا الى اللورد ليونيل روتشيلد (في إنجلترا) ينطوي على تصريح (وافقت عليه الوزارة البريطانية) مؤداه ، أن الحكومة البريطانية تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وأنها ستبذل وسعها في سبيل تسهيل تحقيق هذا الهدف ، على ألا يؤدي ذلك الى الاضرار بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية التي تعيش في فلسطين . . ولقد وافقت دول الحلفاء على هذا التصريح في مؤتمر San Kemo ، كما أقرته عصبة الأمم ضمن صك الانتداب الذي أولته بريطانيا على فلسطين (في ١٦ سبتمبر ١٩٢٢) ، كما أقره الاتفاق الانجليزي الأمريكي الذي عقده عام ١٩٢٤ خاصة بفلسطين (١) .

سرية تصريح بلفور وكشفها : ولقد كان تصريح (أو وعد) بلفور عابثا بالسرية لدى صدوره . ولما كان العرب قد وقفوا الى جانب الحلفاء في

(١) « دولة إسرائيل » للدكتور أندريه شوراي ص ١٨ ، ١٩٠

الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك منهم عن أمل لهم في التحرر إذا انتصر الحلفاء، كما وعدتهم بذلك الحكومة البريطانية بلسان الجنرال مكماهون، فإنه ما كان يدور بخلد العرب الذين أودعوا في الحلفاء ثقتهم، أن الحلفاء يأتمرون بهم، ويعملون في الخفاء على تقسيم بلادهم فيما بينهم، ويدبرون لاحتلال اليهود مكان شعب فلسطين العربي، ولكن الثورة الروسية الشيوعية التي قامت في أواخر عام ١٩١٧ كشفت ماخفي من أسرار تدابير الحلفاء (الذين كانت منهم حكومة روسيا القيصرية السابقة)، فتسربت إلى العرب في مطلع عام ١٩١٨ أنباء تصريح بلفور (١).

السياسة البريطانية في عهد الانتداب - ومن مظاهر آثار الاستعمار البريطاني في نشأة إسرائيل تلك السياسة التي اتبعتها بريطانيا في عهد انتدابها على فلسطين، فبدلاً من أن تعاون الدولة المنتدبة (بريطانيا) فلسطين على أن تتولى حكم نفسها بنفسها، طبقاً لما نص عليه صك الانتداب، إذا بنا نجسدها (أي بريطانيا) تعاون الحركة الصهيونية في نشاطها لتحقيق هدفها الأول وهو إنشاء الدولة التي تعاهدت سرا على إقامة في فلسطين.

فكان من ذلك أن مهدت الدولة المنتدبة السبيل إلى الوكالة اليهودية بفلسطين لتكون بمثابة دولة داخل الدولة، كما وجدنا الدولة المنتدبة تعمل على فتح أبواب فلسطين لليهود الأجانب من المهاجرين، كما أنها أغضت الطرف عن أعمال الوحشية والعنف التي كانت تقوم بها العصابات الإرهابية اليهودية (كالهاجاناه، وارجون، واشترن) حين كانت تقوم بالهجوم على القرى العربية المسالمة وتستولي غصباً على أراضيها، وتخرج قهراً من القرى أهلها، وبدلاً

(١) راجع في ذلك «السياسة العربية في مقاومة أمداء الصهيونية وإسرائيل» ص ٣ - محاضرة للدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد للجامعة العربية) ألقاها في ٥ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٦٣ بمعهد الدراسات العربية العالية.

من أن تقوم حكومة الانتداب بالتزاماتها فتضرب على أيدي تلك المصائب وجدناها تأخذ بأيديها، ثم ألقيناها (أي حكومة الانتداب) تحول هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة التي أصدرت في ١٩/١١/٤٧ تحت ضغط الصهيونية العالمية قراراً بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، وبقية منطقتي دولية بالقدس . ولكن ذلك لم يؤد إلى إشباع ما كان للصهيونية من أطماع ، فاشتدت اعتداءات تلك المصائب اليهودية ، على القرى العربية ، مما أضطر الكثيرين من أهاليها إلى الهجرة منها ، وحين أصدرت الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨ قرارها القاضي بعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم وأراضيهم، ألقينا تلك المصائب وقد ازداد غضبها حدة ، وألقينا اعتداءاتها على القرى قد ازدادت شدة ، فازداد معها عدد اللاجئين من العرب حتى أصبح يزيد عن المليون (١) .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن المجلس القوي اليهودي بفلسطين (Vaad Lumi) كان قد أعلن في يناير ١٩٤٨ (أي عقب إصدار هيئة الأمم قرار التقسيم)، عزمه على إقامة دولة يهودية في أسرع وأقرب فرصة .

ولذلك عمد إلى تكوين لجنة لتحضير مشروع للأنظمة الحكومية للدولة المستقبلية ، كما وجهت المنظمة الصهيونية العالمية نداء إلى مختلف الدول للاعتراف بإسرائيل لدى نشأتها .

ثم كان أن قررت بريطانيا التنازل عن الانتداب، والانسحاب من فلسطين . وفي يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ غادرت البلاد قواتها ، غادرةً بالعرب مرة

(١) وقد وصف المؤرخ البريطاني الكبير توينبي Toynby تلك المذابح التي اقترفتها المصائب اليهودية بفلسطين بأنها أشبه بما اقترفته النازيون ضد اليهود . راجع فيما تقدم «رواية بن جوريون للتاريخ» للدكتور سيد نوفل (طبعة يوليو ١٩٦٢) ص ٣٧ - ٣٩ .

أخرى ، إذ تركت المدن المحصنة والقلاع والثغور ومعدات الحرب ومخازن الذخيرة في أيدي اليهود .

وقبيل مناصرة المندوب السامي البريطاني ميناء حيفا في منتصف ليلة ١٥ مايو بضعة ساعات وقف بن جوريون في مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس القومي اليهودي معلنا قيام دولة يهودية باسم « إسرائيل » ، وذلك في الجزء الذي خصص به مشروع التقسيم لفلسطين ، بالإضافة إلى الأجزاء التي استطاعوا الاستيلاء عليها غصبا حتى بلغت ماحتها ٣ فلسطين . ولم تمض على قيامها بضعة ساعات حتى اعترفت بها بعض الدول التي عاونت على قيامها . ثم اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة وقبلتها بين أعضائها في ١١ مايو سنة ١٩٤٩ (١) .

— من هذه المجالة التاريخية ، يتبين لنا عدم صحة ما يراه البعض من أن الاستعمار هو الذي أنشأ إسرائيل ، والواقع - فيما ثبت - وقائع التاريخ - أن إسرائيل وليدة أبوين : الحركة الصهيونية والاستعمار .

وقبل أن نترك الكلام عن زئارة إسرائيل والحركة الصهيونية نجد بنا أن نوجه الانظار إلى أنه كانت هنالك ، ولا تزال نجد هنالك حتى اليوم بين الصهيونيين بعضا من مختلف وجهات النظر بصدد الصهيونية : بصدد مفهومها وأهدافها ووسائلها وصيغتها الدينية .

(١) راجع فيما تقدم « رواية بن جوريون للتاريخ » للدكتور سيد نوفل ص ٣٧-٤٠ وعاضدته « السياسة العربية في مقاومة أعداء الصهيونية وإسرائيل » (السابق الإشارة إليها ص ٢٠ - وراجع أيضا والشرق الأوسط ومشكلة فلسطين للدكتور أحمد سويلم العمري (طبعة ١٩٥٤) ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

أوجه الخلاف بين الصهيونيين حول الصهيونية

يمكننا أن نلخص أوجه الخلاف هذه فيما يلي :

(أولاً) كان هناك خلاف حول السكان . إذا كان المؤتمر الصهيوني العالمي الأول الذي عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ قد قرر - كما قدمنا - أن تكون فلسطين هي ذلك المكان الذي يقيمون فيه ذلك الوطن القومي اليهودي ، فإنه يجب ألا نفوتنا أنه كان هنالك فريق من اليهود لا يطالب ولا يتطلب حتماً أن يكون ذلك المكان هو فلسطين . فهرزل نفسه حين دعا إلى عقد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول لم يحدد مكاناً معيناً لأقامة ذلك الوطن القومي ، وإنما اقترح فلسطين أو الأرجنتين ، وقد ترك القرار النهائي بهذا الصدد للرأي العام اليهودي وللوكالة الصهيونية السياسية (التي اقترحت انشاءها^(١)) بل إن هرزل - فيما ذكر بعض المؤلفين اليهود - طلب إلى أعضاء المؤتمر أثناء انعقاده أن يبتعدوا عن فلسطين^(٢) .

و حين فشل مسعى هرزل لدى سلطان تركيا لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين ، عرضت بريطانيا إقليماً في مستعمرة أوغندا بناء على مسعى هرزل لديها . ولما رفض المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد عام ١٩٠٥ (بعد وفاة هرزل) الموافقة على أوغندا ، ترتب على هذا القرار أن فريقاً من أعضاء المؤتمر قرر الانفصال عن الحركة الصهيونية ، وكان يطلق على هذا الفريق Territorialists أي أولئك الذين يرون أن تكون هجرة اليهود إلى أي إقليم من الأقاليم - يمكن أن يتسع

(١) أوسكار كراينز Oscar Kraines : إسرائيل ، (طبعة نيويورك ١٩٦١)
المرجع السابق ذكره ص ٦٤ - ٦٥ .
(٢) رابع كوهين Cohen في مؤلفه :

La Question Juive devant le Droit International (éd. : ١٩٢٢)
p. 207, 237,

لعدد كبير من المهاجرين من البلاد التي يضطهدون فيها ، أى أنهم لا يشترطون
حتى أن يكون هذا الاقليم هو فلسطين (١) .

(ثانياً) وكان هناك خلاف في الوسيلة . لقد كان هناك فريق من الصهيونيين
يرى أن الوسيلة الأولى لتحقيق ذلك الوطن القومى في فلسطين هو التسلسل إليها
في هدوء ، وكان يطلق على هذا الفريق وصف « العمليين » The practicals
وقد كانت لهم في عهد رئاسة وولفسون Wolffsohn الذى خاف هزل
في رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية الكفة الراجحة على فريق آخر يطلق عليه
وصف « السياسيين » The politicals وهم أولئك الذين كانوا ينادون
بفكرة بناء الدولة على أساس اليهود التي تبذل في الميدان الدبلوماسى والاعتراف
 لليهود أولاً بحق السيادة (أو «الحكم الذاق») على جزء من أراضى فلسطين (٢) .

والواقع أن تاريخ الحركة الصهيونية هو سجل للنقاشات بين هذين الفريقين
حول هذين الاتجاhein : (الفريق الأول) الذى كان يعد أن الهدف العاجل والأول
للصهيونية إنما هو حاجة اليهود إلى الهجرة هرباً مما يلاقونه من الاضطهاد في بعض
البلاد، إلى بلد يستطيعون التسلسل إليه تدريجياً حتى يصبحوا فيه أغلبية، ثم يطالبون
بعد ذلك بحقوق السيادة ، وباعتبارهم صهيونيين فإن هذا البلد لا يمكن أن يكون
سوى فلسطين .

(١) جمهورية اسرائيل (المرجع السابق) للدكتور دثر ص ٢٧ ولقد حدثت
في السنوات السابقة لتلك الفترة اعتصامات لليهود في بعض بلاد أوروبا أخصها
ماحدثت من اضطهاد لهم في ألمانيا عام ١٨٨٠ ، وفي جنوب روسيا في ريبسـم
وصيف سنة ١٨٨١ في نحو مائة من الأماكن المختلطة لاسيما في كييف Kiev ،
وأوديسا Odesso - راجع فيما تقدم « دولة اسرائيل » (المرجع السابق)
للدكتور شوراكى ص ١٤ .

(٢) « جمهورية اسرائيل » للدكتور دثر ص ٢٧ .

أما (الفريق الثاني) فهو يعد أن الهدف الأول للصهيونية يجب أن يكون المطالبة بحقوق السيادة على فلسطين ، أى قبل هجرة جماعات اليهود إليها (١) — وكان هنالك فريق ثالث لم يشر إليه الباحثون وهو ذلك الذى يرى أن تكون الوسيلة أسلوب المصائب .

(ثالثا) - خلاف حول مفهوم الصهيونية . ولا يزال هناك حتى اليوم خلاف حول مفهوم الصهيونية حتى بين زعمائها ، ذلك هو ما تبين فى بعض جلسات المؤتمر الصهيونى العام الذى عقد بالقدس المحتلة فى يونيو عام ١٩٦٣ ، فقد وجدنا بن جوريون يرى - كما صرح فى هذا المؤتمر - « أن الصهيونية هى الهجرة إلى إسرائيل وإعادة بنائه » . ولقد دأب بن جوريون ومعه زعماء إسرائيل منذ عدة سنوات على ترديد الدعوة لهجرة يهود أمريكا هجرة جماعية إلى إسرائيل وكان يستند فى هذه الدعوة إلى حجج الصهيونية المعروفة التى تتلخص فى أن اليهود فى البلاد الأجنبية غرباء (أو « منفيون exilés ») وأن مصيرهم اما أن يتعلمهم قومياتهم أو أن تقضى عليهم للإسامية (٢) ، على أن هذه الأقوال وأمثالها وإن لم تؤد إلى حل اليهود الأمريكين إلى الهجرة فى جماعات كبيرة إلى إسرائيل ، إلا أنها حلت المنظمة اليهودية الأمريكية التى تسمى « الكونجرس اليهودى الأمريكى » على أن تقرر عقد مؤتمر فى القدس المحتلة فى يونيو عام ١٩٦٣ يتبادل فيه أبناء الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة وزعماء إسرائيل وجهات النظر بذلك الصدد. على أن الأعضاء الأمريكين وقفوا موقف الممارسة لابن جوريون فى تفسيره

(١) بن هالبرن Ben Halpern : « فكرة الدولة اليهودية » (طبع فى Massachusetts بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦١) ص ٣٧ .
 (٢) يقصد « بالإسامية Antisemitisme روح العداء لليهود والمعارضة لنفوذهم » .

للمسيحية إذ أنهم أعلنوا رأيهم بأن الصهيونية لا تتطلب الهجرة إلى إسرائيل .
ولقد انتهت جلسات ذلك المؤتمر دون أن يحقق تقدما حقيقيا بصدد تسوية ذلك
الخلاص بين هذين الفريقين إذ ظل كل منهما ثابتا في موقفه لا يتحول عن وجهة
نظره ، كما اعترفت بذلك إحدى المجلات اليهودية (جوريش أو برزفر) (١) .

(رابعا) خلاف حول الصيغة الدينية للصهيونية

ينظر بعض الصيونييين إلى الصهيونية على اعتبار أنها حركة قومية بحثة (أى
حركة سياسية بحثة) ، ذلك كان شأنها وبوجه خاص في بداية العهد بها ، فالصهيونية
- في نظر هذا البعض - لا تمحى بأمر العقيدة الدينية ، أو بمباراة أخرى أنها ليس
لها سوى موقف سلبى إزاء الديانة اليهودية (٢) .

(١) ذلك ما أشارت إليه مجلة جوريش أو برزفر في عددها الصادر في ٦/٨/١٩٦٢
- وطالما ردد بن جوريون في خطبه وتصريحاته بأن ملايين اليهود الذين
يعيشون في الولايات المتحدة سيفقدون رويدا رويدا خصائصهم اليهودية ،
فيصحبون أبناء البيئة التي تحيط بهم وتقطع صلتهم بإسرائيل . هذا إذا لم يظهر
التاريخ في الولايات المتحدة زعيما لاساميا ، كبتلر فيعمل على إبادتهم - راجع
فيما تقدم : تقرير جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين
في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢ صفحة ٦٦ - ٧١ - وراجع رسالة للدكتوراه
للدكتور مونييه A. Mounier بعنوان : Les Institutions politiques de l'Etat d'Israel (باريس . مايو ١٩٥٧) ص ٢٢٦ حيث يقول : أن الهجرة
(أو العودة ، على حد تعبيره) إلى إسرائيل ليست واجبا دينيا ، وأن الولاة
الروحى لإسرائيل لا يقتضى مع الولاة الدنيوى لدولة أخرى .

(٢) راجع رسالة الدكتوراه (المشار إليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٠ - وهو
يضيف إلى ما تقدم : « أن اليهودية ليست لها كنيسته ذات هيئة فساوسة Corps
ecclesiastique فالرأبنة (رجال الدين اليهود) rabbins هم - بوجه خاص - بمثابة
قضاة بين اليهود . وراجع مؤلف بن هالبرن Ben Halpern « فكرة الدولة
اليهودية » (المراجع السابق ذكره) ص ٢٠ ، ٢٥ حيث يصف الصهيونية بأنها
« حركة قومية » Nationalist mouvement .

ونجد هرزل ذاته (في كتابه «الدولة اليهودية») يقول : أن يهود العالم كان لهم فيما مضى صكيان خاص وثقافة خاصة وتاريخ مشترك ، وبذلك تتوفر فيهم - كما يقول - العناصر اللازمة لتكوين أمة ، ثم يضيف إلى ما تقدم قوله : أن المسألة اليهودية ليست مسألة دينية ، إنما هي مسألة قومية ، وأن «المشكلة لا يحلها إلا قيام دولة يهودية مستقلة ، وتحقيق ذلك الهدف إنما يتم عن طريق النشاط السياسي على المسرح الدول» (١) .

ثم أن هرزل هذا الذي يعد منشئاً للصهيونية كان - كما يقول البعض - ملحدًا (٢) وكان - باعتبار الكتاب الصهيونيين أنفسهم - «ذا ثقافة يهودية جزئية ، بل أن مشاعره - على حد تعبيرهم - نحو الشعب اليهودي كانت تموزنا الحارة أي أنه كان يسودها جو من البرود» (٣) ، ذلك أنه كان يهوديًا من أوروبا الغربية فلم يكن ذا اتصال وثيق بجماعية يهود شرق أوروبا ، أولئك الذين كانت تتكون منهم غالبية اليهود المعنيين بالحركة الصهيونية في بدايتها ، حتى أن Weizemann (أول رئيس لإسرائيل بعد انشائها) قال عن هرزل أنه «لم يكن من الشعب ، he was not of the people» (٤) ، ولكن المشاعر التي أثارها القضية الشهيرة في فرنسا باسم قضية دريفوس Dreyfus عام ١٨٩٤ هي التي أثارت

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) راجع للدكتور سيد نوفل : (رواية بن جوريون للتاريخ) (طبعة

١٩٦٢) ص ٣٣ .

(٣) (جمهورية إسرائيل) (المرجع السابق) للدكتور دز حيث يقول

(ص ٢٠ عن هرزل

His attachment to the Jewish people ... was rather cool.

(٤) ذلك هو ما ذكره عنه وايزمان في كتابه Trial & Error راجع في ذلك

مؤلف الدكتور دز ص ٢٥ .

هرزل الذى كان يقيم بباريس فى ذلك الحين ، فكان من أثر إثارة هذه القضية لمشاعره أن جعلت منه نصيرا للحركة الصهيونية بل ونصيرها الأول (١) .

ولا يفوتنا أن نذكر دريفوس هذا كان ضابطا يهوديا فرنسيا ، وقد اتهم بنقله أسراراً عسكرية إلى الألمان ، ولقد أثارت هذه القضية ضجة كبرى فى فرنسا وموجة كراهية واحتقار لليهود ، على أنه حدث فى النهاية بعد إثارة تلك الضجة وهذه الموجة أن ثبتت براءته وكان هرزل من شهداء بصفته صحفيا هذه المحاكمة المهيئة لهذا الضابط اليهودى ، إذ نزع رتبته العسكرية أمام جمهور كبير فى محكمة المدرسة العسكرية .

— خلاصة ما تقدم أن الصهيونية كانت فى بدايتها حركة قومية سياسية ، ثم اتخذت بعد ذلك طابعا دينيا ، فنجد بن جوريون فى مقالات نشرها فيما بين ١٣ و ٢٠ من شهر مايو لعام ١٩٦٢ بصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون (بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لانشاء إسرائيل) يقول : إن إسرائيل قامت تحقيقا لنبوءات الكتاب المقدس ، ولقد كان ذلك من بن جوريون استغلالا للمقيدة الدينية لدى جمهرة اليهود (٢) .

وفى عام ١٩٥٦ حين حمل الماباى (وهو الحزب الذى يرأسه بن جوريون) على تجديد شباب الحزب وجدنا بن جوريون — كما هو شأنه فى كثير من خطبه وتصريحاته — يبين الأسس الدينية والأيديولوجية للصهيونية (٣) .

ظاهرة تطور حركة قومية الى حركة ذات صبغة دينية ، وظاهرة استغلال المعتقدات الدينية :

ويمجد بن أن أوجه الانظار فى هذا المقام إلى ما يلاحظ فى تاريخ الحركة

(١) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ١٦ .

(٢) رواية بن جوريون للتاريخ للدكتور سيد نوفل ص ٨٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠

(٣) راجع برنشتاين Bernstein فى كتابه : The Politics of Israel

New Jersey, U.S.A. 1957) p. 63.

الصبونية من أمر هاتين الظاهرتين أعنى ظاهرة استئلال العقيدة الدينية من أجل أهداف سياسية، وظاهرة تطور حركة قومية أو سياسية بحثة لدى نشأتها إلى حركة ذات صبغة دينية، فهاتان الظاهرتان لاتعدان من الظواهر الغريبة في التاريخ السياسى .

١- وحسبنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الكاتب والمؤرخ الفرنسى الشهير Tocpneville عن الثورة الفرنسية في كتابه المعروف « النظام القديم والثورة »، فلقد جعل عنوانا لفصل من أهم فصول كتابه العنوان الآتى :

Comment la Révolution qui était une révolution politique
a-t-elle procédé à la manière. d'une revolution religieuse ?

« كيف أن الثورة » (التي كانت ثورة سياسية) قد نهجت نهج ثورة دينية ؟

ويقدم لنا ذلك المؤرخ الكبير — لبيان ذلك النهج أو العايع الدينى — دلائل عدة يتلخص أهمها في أن الرجال الذين قاموا بتلك الثورة عدوا المبدأ الجديد وهو مبدأ « سيادة الأمة » كما لو كان مبدأ دينيا ، فلطالما قيل أن الثورة الفرنسية قد أبدلت « الحق الألهى » للذك بالحق الألهى للشعوب ، وفي ذلك القول — كما يقول الأستاذ المعيد دوجى — الصحة كلها، ولقد كان لتلك الصبغة الدينية (كما يقول) شأن في أن جعلت لذلك المبدأ (مبدأ سيادة الأمة) أثرا كبيرا في العالم ، فكان يؤمن به الكثيرون واستشهد في سبيله الكثيرون من الشهداء كما لو كان ذلك المبدأ عقيدة دينية (١) .

ولقد كانت وثيقة اعلان حقوق الانسان "La Déclaration des droits de l'homme" التي أعلنها رجال الثورة الفرنسية تعد في نظرم — كما ذكر الفقيه

(١) راجع في ذلك دوجى Duguit في كتابه : معاول القانون الدستورى،

الكبير بارتلى — بمثابة وانجيل سياسى ، وكانت جيوش الثورة الفرنسية (التي كانت تحارب ملوك أوروبا المتحالفين ضدها) إنما كانت في نظرهم تحارب حربا صليبية (أي ذات صبغة دينية) من أجل نصرة ذلك المبدأ الذي كانوا به يدينون ، كما لو كان ديننا جديدا وهو مبدأ سيادة الأمة^(١) ، ونجد العالم الاجتماعى الكبير دوركايم ينسب تلك النزعة الدينية إلى روح الحماسة العامة للجاءات إذ نحمده يقول: ولقد كان من أثر تلك الروح أن وجدنا أشياء لاصلة لها بطبيعتها بالدين قد أصبحت بفضل تلك الروح في عهد الثورة الفرنسية أشياء دينية مقدسة بل وموضع عبادة حقيقية كأوطن والمريّة ، على أن تلك الروح (كما يقول دوركايم Durkheim) لم تلبث إلا أمدًا قصيرا ، وذلك نظرا لأن تلك الحماسة الوطنية (التي كانت مصدر تلك الروح) قد أخذت في الضعف ، (كما يقول) لأن عقيدة الثورة لم تلبث إلا أمدًا قصيرا نظرا لما انتابها من الفشل^(٢) .

٢- المثال الذى أشرنا إليه يبين كيف أن حركة سياسية في بدايتها وأصل نشأتها تتحول فيما بعد وتتخذ طابعا دينيا - أما الظاهرة الأخرى ، وهى استغلال الدين من أجل أهداف أو أهواء سياسية ، فهى تعد من الظواهر التي عرفت في مختلف الدول وفي مختلف عصور التاريخ حتى منذ فجر التاريخ . وهذا العدد نجد المؤرخ الألماني الأخصائى في التاريخ المصرى القديم « ستيندورف » يذكر أن « تمثال المعبود آمون (ملك الآلهة الأعظم لدى قدماء المصريين) كان يعده الكهنة الواسطة في الفصل في الأمور حتى في مهام شئون الدولة ، فكان يحمل في سفينة على أعناق الكهنة من مسكنه ثم يلقى عليه رئيس الكهنة أو الملك الأسئلة التي يراد

(١) بارتلى Barthélemy القانون الدستورى (طبعة باريس ١٩٣٣) ص ٦١

(٢) Durkheim : Formes élémentaires de la vie religieuse éd. (٢) Paris - p. 305, 309

الإجابة عليها فيجب الإله بحركات خاعة ولاشك أن الكهنه (كما يقول ذلك المؤرخ) كانوا يعرفون كيف يساعدون الإله في الإجابة ، فكانوا يتخذون لذلك خيوطا خفية، (١) على أنه يلاحظ كما يقول ذلك المؤرخ - أن هذه الأمور لم تحدث إلا في عهد انحطاط الديانة المصرية ، أى في العصور المتأخرة من عهد الفراعنة لا سيما في عهد الأسرة الفرعونية العشرين .

أما وقد انتهينا من تلك النبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل فاننا ننقل إلى القاء نظرة سريعة أخرى على نظام الحكم في فلسطين في الفترة السابقة على نشأة إسرائيل، لتبين أثرها على نظام الحكم الحالي في إسرائيل .

. . .

نسبة تاريخية موجزة عن نظام الحكم في فلسطين في الفترة العابقة على نشأة إسرائيل - يمكننا أن نقسم هذه الفترة إلى عهود ثلاثة :

(الأول) عهد الحكم العثماني ، (الثانية) عهد الاحتلال العسكري البريطاني (الثالثة) عهد الانتداب البريطاني :

الفترة الأولى : عهد الحكم العثماني - لقد امتد هذا العهد حتى إلى قبيل آخر الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن للنظام السياسي في فلسطين في ذلك العهد أهمية تذكر بالنسبة للنظام السياسي (نظام الحكم) الحالي لإسرائيل . فالواقع أننا لا نجد من الأنظمة التي نشأت في العهد العثماني ولا تزال قائمة في إسرائيل حتى اليوم سوى بعض قوانين مدنية . وبعض الجهات القضائية ذات الصبغة الدينية والتي تختص بمسائل معينة

(١) راجع ستيندورف Steindorf وديانة قدماء المصريين ، وتعريب الاستاذ سليم حسن طبعة ١٩٢٣ ص ٨٨ - ولزيادة التفصيل بهذا الصدد راجع كتابنا (المفصل في القانون الدستوري) ج ١ طبعة ١٩٥٢ ص ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨ بالهامش.

تتعلق بالأحوال الشخصية (١).

الفترة الثانية : عهد الاحتلال العسكري البريطاني - كانت فلسطين في هذا العهد (١٩١٧ - ١٩٢٠) تحت الإدارة العسكرية البريطانية باعتبارها بلداً محتلاً ، وكانت التداير الموزعة التي اتخذت في هذا العهد ذات أهمية أقل مما أشرنا إليه في العهد السابق ، والواقع أن أداة الحكم لم تعمل في تلك الفترة شيئاً مذكوراً من أجل العمل على تحسين الظروف السيئة للمعيشة في البلاد . فأن الرجال القاطنين بالإدارة العسكرية قد تم اختيارهم - في عجلة - بين رجال الجيش البريطاني ، والموظفين المدنيين البريطانيين الذين كانوا يعملون إذ ذاك في مصر ، ولم تكن لدى أداة الحكم العسكرية هذه تعليمات بينه من وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية البريطانية ، لذلك كانت مهمتهم الأساسية هي المحافظة على بقاء الأمور على ما كانت عليه Status quo ، وذلك حتى تقوم في البلاد إدارة مدنية .

الفترة الثالثة : عهد الانتداب البريطاني - أقيمت الإدارة البريطانية للانتداب في أول يولييه سنة ١٩٢٠ ، وقد خلف هذا العهد وراثة آثاراً ذات أهمية .

وتتلخص أهم مظاهر هذه الفترة فيما يلي :

(أولاً) وضع النظام السياسي لفلسطين على مثال النموذج الاستعماري البريطاني

الذي يتلخص في تعيين مندوب سام بريطاني a High Commissioner .

(١) راجع برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ١٢ ، ومجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ ص ٣١١ حيث يقول : (في عام ١٩١٤ كان تعداد فلسطين ٦٨٩ ألفاً من السكان ، ٨٩ ٪ منهم من العرب) .

مستور أمام وزارة المستعمرات ، وإلى جانبه مجلس تنفيذى مكون من بعض كبار الموظفين .

(ثانيا) إذا كان هناك مجلس تنفيذى - كما قدمنا - فإنه لم يكن هناك إلى جانبه مجلس تشريعى ، فلقد فشلت الجهود التى بذلت من أجل تشكيله ، وكان مرد ذلك إلى أنه لم يكن ثمة من سبيل للوصول إلى طريقة لذلك التشكيل تنال القبول لدى كل من العرب واليهود ، لذلك فقد اقتصر السكان (سواء كانوا من العرب أو اليهود) - فيما يتعلق بشئون الحكم والإدارة - على مجرد الاشتراك فى الهيئات المحلية (١) .

(ثالثا) كان هناك فى فلسطين ثلاث مجتمعات مختلفة تتنازع فيما بينها ، وكان كل منها يتمتع بقسط من الحكم الذاتى : وهى تشمل : (١) ذلك المجتمع الصغير المكون من الانجليز ، وقد احتكرت تلك الفئة جميع المراكز الرئيسية تقريبا فى ميادين السياسة والقضاء والإدارة .

(٢) المجتمع المكون من العرب ، (٣) أخيرا المجتمع اليهودى الذى كان يعرف باسم *yishuv* - وتختلف أهمية هذه المجتمعات أو الطوائف الثلاث من حيث أثرها فى تكوين أنظمة الحكم والإدارة (الأنظمة السياسية والإدارية) للدولة الاسرائيلية التى قامت فيما بعد .

١ - أما العرب فكان أثرهم بهذا الصدد ضعيفا غاية الضعف إذ أن نشاطهم إنما كان يتجه بوجه خاص إلى سياسة العداء للصهيونية .

(١) راجع فى مجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ - مقالا بعنوان :

Structure and Working of the Israeli Government - yehezkel Dnor .p. 310 - 336.

وهو الذى سبق الإشارة إليه

راجع ص ٣١١ من ذلك المقال .

٢ - وأمله التقليد البريطاني التي أدخلت في فلسطين في عهد الإنتداب فقد كان لها أثر بـين على بعض الأنظمة لاسيما القضاء (١) ، وكذلك كان لها مثل ذلك الأثر على بعض الأجهزة الإدارية وعلى الهيئات المحلية التي لا تزال موضوع تحت رقابة دقيقة من جانب السلطة المركزية .

٣ - المجتمع اليهودي — أما هذا المجتمع الذي كان يعلّق ، يشوف ، yishuv والذي كان عبارة عن « دولة في دور التحضير أو مرحلة التكوين » State in the Making فانه هو الذي يجب أن نجعل فيه (أى في ذلك المجتمع اليهودي) عن العوامل (أو العناصر) التي أثمرت في تكوين نظام الحكم الحالي لإسرائيل .

كان ذلك النظام السياسي لليشوف يتكون من هئتين : (أ) المجلس القومي اليهودي Vaad Leumi ، (ب) والوكالة اليهودية .

(أ) أما المجلس القومي اليهودي فقد أنشئ عام ١٩٢٨ بناء على تشريع صدر في عهد الإنتداب نص فيه على طريقة انتخاب هذا المجلس بواسطة اليهود كما نص فيه على أن لهذا المجلس أن يتولى اختيار « لجنة تنفيذية » .

وقد كان هذا المجلس يتولى الشؤون الداخلية التي تهتم « اليشوف » ، (الجالية اليهودية) بفلسطين (٢) .

(ب) أما الوكالة اليهودية Jewish Agency فقد كانت مكونة من ممثلين للحركة العالمية الصهيونية ، وكانت مهمتها العمل على تحقيق إقامة الوطن

(١) كان القضاء — كما يقولون — بريطانيا من حيث الشكل ومن حيث الروح — وراجع المقال السابق ذكره في مجلة India Quarterly ص ٣١٢
(٢) راجع فيما تقدم برنشتين (المرجع السابق ص ٢٢) . وراجع المقال السابق ذكره ص ٣١١ ، ٣١٢ .

القومى لليهودى بفلسطين، وكانت تتولى الاتصالات بين الحامية اليهودية بفلسطين من ناحية، ومن ناحية أخرى بين حكومة الانتداب والعرب واليهود المقيمين خارج فلسطين، والبلاد الأخرى، أى أن الوكالة اليهودية كانت تتولى الشؤون ذات الصلة الخارجية (١).

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن صك الانتخاب قد اعترف (بالمادة الرابعة منه) بالوكالة اليهودية، وهذه الوكالة يرجع أصل نشأتها إلى المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا (٢).

(١) راجع مجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ المقال المشار إليه ص ٣١٢؛ وبرنشتاين (المرجع السابق) ص ٢٢٠.

(٢) تنص المادة الرابعة من صك الانتخاب على أن: "يعترف هيئة يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح اليهكلن اليهود في فلسطين وتساعد وتشارك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً، والهيئة اليهودية المشار إليها في هذه المادة هي الوكالة اليهودية."

البحث الأول الدولة

- تمهيد . في مقدمة البحوث التي يحدو بنا مجالتها تحت هذا العنوان ما يلي :
- ١ - الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة .
 - ٢ - البحث فيما إذا كانت إسرائيل تعد دولة يهودية .
 - ٣ - المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل .
 - ٤ - عناصر (أو مقومات) الدولة . ولننتقل الآن إلى الكلام عن كل من هذه البحوث المختلفة .

- ١ -

الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة - يرجع تاريخ نشأة إسرائيل كدولة - كما قدمنا - إلى منتصف الشهر الخامس من عام ١٩٤٨، ولم تكن نشأتها - كما يظن البعض - موضع موافقة يهود العالم جميعا ، فلقد كانت هنالك حتى تاريخ إنشاء إسرائيل - باعتراف بن جوريون - اختلافات في وجهات النظر بين يهود العالم حول مسألة ما إذا كان الوطن اليهودي ضروريا أم غير ضروري . وحين قامت الدولة لم يكن قيامها موضع تأييد من الشيوعيين اليهود ولا من المجلس الأمريكي لليهودية (الذي سيأتي الكلام عنه فيما بعد) (١) .

وكذلك فقد انتقد فكرة إنشاء الدولة بعض كبار الكتاب اليهود نذكر في مقدمتهم الكاتب المعروف ليلنتسال Lilienthal وكذلك M. Blinder رئيس تحرير جريدة Minneapolis وقد ذكر في مقال له أنه إذا كان

(١) راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ٧١ .

الكفاح من أجل إنشاء دولة يهودية من شأنه أن يؤدي إلى ضياع بتروال الشرق الأوسط بالنسبة للبلاد الديمقراطية (الغربية) فأى يهود الولايات المتحدة سيدفعون ثمن ذلك باعطلا (١) .

- ٢ -

بعث فيها اذا كانت اسرائيل تعدد دولة يهودية - كثيرا ما توصف اسرائيل بأنها دولة يهودية ، ومن شأن هذا الوصف أن يثير الخلاف حول مشكلة العلاقات بين اسرائيل واليهود المقيمين في دول أخرى (أى ممن ينتسبون إلى جنسيات تلك الدول الأخرى) ، ولذلك فهو يثير اعتراض بعض اليهود على وصف الدولة بأنها « يهودية » .

٢ - ففي نظر بن جوريون وعضء اسرائيل لاتعد اليهودية ديناً فحسب إنما تعد كذلك قومية ، وتترتب على هذا الاعتبار في نظرم الأمور الآتية :

(أولاً) أن اليهود المقيمين خارج اسرائيل (أى الذين ينتسبون إلى جنسيات دول أخرى) يعدون في نظر زعماء اسرائيل « منفيين » des exelés أو مشردين .

(ثانياً) أن الفرد لا يعد يهودياً حقاً الا إذا كان صهيونياً ، ولا يعد صهيونياً الا إذا عاش في البلاد (أى في اسرائيل) وربى فيها أبناءه ووهب من أجل حياتها حياته . ولقد كتب بن جوريون مرة يقول : « اننى أريد أن يقيم جميع اليهود في بلدهم (اسرائيل) ثم أضاف إلى ذلك قوله : « واننى على ثقة أن ذلك أمر من مستحب ومستطاع الأمور » .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه Mounier « الأنظمة السياسية لدولة اسرائيل » (المراجع السابق الإشارة إليها) ص ٢٢٦ بالهامش رقم ٣ .

(ثالثاً) ويرتّب أخيراً على اعتبار إسرائيل دولة يهودية في نظر بن جوريون وزعماء إسرائيل أن لحكم إسرائيل الحق في أن يتكلموا باسم يهود جميع بلاد العالم (١).

(ب) الرأى المعارض القائل بأن اليهودية دين فحسب وليسكن ذلك الرأى وذلك الادعاء الذى يدعيه بن جوريون وزعماء إسرائيل يقف منه موقف المعارضة عدد غير قليل من يهود البلاد الأخرى وبخاصة يهود أمريكا فإنه إذا كان اليهود المقيمون الآن في إسرائيل يكونون أغلبية كبيرة ، نظراً للعدد الهائل من المهاجرين اليهود (لإسرائيل) الذين بلغوا في الأربع عشرة سنة الأخيرة - كما ذكر بن جوريون (في أوائل الستينيات) - نحو مليون ونصف، إلا أن هذه الأغلبية الكبرى هي بالنسبة لليهود العالم أقلية صغرى إذ أنها كانت لا تزيد عن العشر من يهود العالم الذين يبلغون نحو ١٥ مليوناً .

ثم يجب ألا يفوتنا أن ثمة عدداً كبيراً من يهود العالم لا يستطيع في بعض البلاد أن يصرح برأيه بصدد الصهيونية، ذلك هو شأن يهود الاتحاد السوفيتي. وكذلك بنالك في بلاد أخرى عدد كبير من اليهود لا يرى الهجرة لإسرائيل في الآونة الحاضرة، فكيف يجوز إذاً لدولة إسرائيل أن تتحدث باسم هؤلاء وأولئك .

ثم أنه مما تجدر ملاحظته أنه لو قدر لليهود المقيمين خارج إسرائيل أن أرادوا

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه (المراجع السابق) ص ٢٢، ٢٢٥.

وراجع «رواية بن جوريون للتاريخ» للدكتور سيد نوفل ص ١١ حيث يقول: «أن بن جوريون يرى أن إسرائيل هي المركز الروحي والمذهبي لكل اليهود في بقاع الأرض، وأن لها حقاً فوق حقوق الدول في ولاء اليهود لها وإن كانوا من عاباء دول أخرى» أى أنه يطالب يهود الدول الأخرى بولاء مزدوج: لدولتهم ولإسرائيل.

مثل الذي أراد بن جوريون - في عهده - من الهجرة جميعا إلى إسرائيل ،
لأودى بها ذلك ، أو بالأقل لأدى أن يسلكها مسألك المهالك ، لأن رقعتها الصغيرة
لم تكن تتسع للاجموع الكبيرة التي تضم جميع يهود العالم .

وفضلا عن تلك الاعتبارات ذات الصبغة العملية فأنا إذا انتقلنا إلى الناحية
النظرية والمذهبية فأنا كنا نجد بين هؤلاء المعارضين بعضاً من رجال الدين من اليهود
الأمريكيين ، ممن يعارضون بن جوريون وزعماء إسرائيل في نظرهم لليهودية على
أنها قومية - وحسبنا هنا أن نشير إلى ما صرح به الحاخام الدكتور ايلر بيرجر
نائب رئيس المجلس الأمريكي لليهودية وذلك في خطاب ألقاه في ١٨/٨/١٩٦٢
أمام المبد اليهودي ، إذ قال : « أن كثيرين من مواطني الولايات المتحدة الذين
يمتثلون اليهودية يرفضون الادعاء الصهيوني القائل بأن إسرائيل هي الوطن القومي
لجميع اليهود » ثم أضاف : « وأن اليهود الأمريكيين يعتقدون باليهودية كدين ذي
قيم عامة لا باعتبارها قومية من القوميات » (١) .

وكان قد سبق لوكالة أنباء روتر أن نقلت في ١٦/٦/١٩٦٢ عن رجل الدين
الكبير المذكور (الحاخام الدكتور بيرجر) تعليقا له على تصريحات بن جوريون في
المؤتمر اليهودي الذي عقد في القدس المحتلة في ١٥/٦/١٩٦٢ أنه قال : « إن
قوميتنا وجنسياتنا هي الولايات المتحدة ؛ وأن مشورياتنا وحقوقنا ومعالجتنا

(١) وأضاف إلى ذلك قوله : « إن الحكومة الأمريكية ساندت الادعاءات
الصهيونية الاسرائيلية في عدد من الاجتماعات الدولية ، وأن تسليم الحكومة
الأمريكية لإسرائيل بالمتحدث عن الشعب اليهودي كله (أي جميع يهود العالم)
يعرض المواطنين الأمريكيين اليهود وشئون حياتهم وعباداتهم لتدخل
دولة أجنبية » .

راجع فيما تقدم تقرير الامانة السامة الدول العربية (السابق الاشارة إليه)
لصدر عام ١٩٦٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

هي منا على هذه الشواطيء (١) .

ويجدر بنا في مقام الختام لهذه التبذة أن نذكر أن ذلك المجلس الأمريكي لليهودية ، الذي تكررت الاشارة إليه هو منظمة يهودية أمريكية تعارض الفكرة الصهيونية وتناوئها في ميدان الجدل المنهجي والفكري ، وهي ترى أن اليهودية عقيدة دينية وليست نزعة قومية (٢) .

— ٣ —

المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل

سنعالج بهذا الصدد مسألتين :

(الأولى) تتعلق ببيان أسباب عدم زوال هذه المنظمة الصهيونية بعد قيام إسرائيل .

(الثانية) المشاكل التي يثيرها بقاء هذه المنظمة في علاقتها بإسرائيل .

١ - المسألة الأولى — لقد كان طبيعياً أن يؤدي ظهور إسرائيل إلى اختفاء (أي زوال) المنظمة الصهيونية العالمية ، تلك المنظمة التي انما نشأت من أجل العمل على قيام دولة لليهود - ولكن الذي حدث هو ذلك الذي كثيراً ما يشاهد في أحداث التاريخ من أن المسيبات لا تزول دائماً بزوال أسبابها ، فإن غريزة حب البقاء - فيما يبدو لنا - تسيطر على المنظمات والهيئات - كما تسيطر على جميع الحيوانات والكائنات .

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق الاشارة إليه)

ص ٧٥ ، ٧٧ .

(٢) على أن هذه المنظمة اليهودية الأمريكية يكاد صوتها لا يكون مسموعاً بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم أنه لم يسمع عن قيام فروع لها في غير الولايات المتحدة من بلدان العالم شأن غيرها من المنظمات اليهودية والصهيونية التي تنتشر فروعها في كل ركن من العالم يضم جاليات يهودية . راجع في ذلك تقرير الامانة العامة ص ٧٤ .

ما قيل تبرير البقاء هذه المنظمة العالمية : — على أنهم يريدون بقاء هذه المنظمة بعد قيام دولة إسرائيل ، بل ورغم قيام تلك الدولة ، استنادا إلى ما يقال من أن الهدف الحقيقي النهائي للحركة الصهيونية إنما هو العمل على هجرة جميع اليهود المتفرقين في أنحاء العالم خارج إسرائيل وترحيلهم إلى داخلها . وهذا هدف لم يصلوا إلى تحقيقه — كما هو معروف — حتى اليوم .

على أننا نجد البعض — في مقام الاعتراض على هذا القول — يتساءل : أليس ذلك الهدف الذي لم يتحقق هو الذي تعمل إسرائيل على تحقيقه ؟ تلك الدولة التي نجدها حتى في إعلان استقلالها تعلن أنها تفتح الهجرة اليهودية أبوابها . فكيف يصح إذاً أن تقوم إلى جانب الدولة لاداء هذه المهمة هيئة أخرى . والدولة بأدائها أجدد وأحرى ، ذلك فضلا عن أن الشخصيات البارزة في تلك المنظمة الصهيونية قد أصبحت تنبأ (بعد تركها تلك المنظمة) المراكز الرئيسية في الدولة الجديدة . ويساءلون لماذا لا تكون مثل هذه المنظمة هيئة من الهيئات التابعة للحكومة أو الخاصة لها ؟ ذلكم كان الرأي الذي زاعته — فيما أرتأته — بعض هيئات الوكالة اليهودية (وهي تعد الفزع الذي يمثل في فلسطين تلك المنظمة الصهيونية العالمية) ، وفعلنا وجدنا القسم السياسي في الوكالة اليهودية قد تحول بعد إنشاء إسرائيل ليصبح وزارة خارجية لإسرائيل ، كما اختفى قسم الشؤون التجارية والصناعية وكذلك قسم الشؤون المالية ، ولكن المنظمة الصهيونية العالمية ظلت باقية ، كما ظلت باقية كذلك الأقسام الأخرى من الوكالة اليهودية (١) .

(١) يبدو أن الأقسام الباقية من الوكالة اليهودية في إسرائيل لا تكاد تعدو الأقسام المختصة بالمسائل المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، والمستعمرات الزراعية بإسرائيل والعمل على امتصاص البلاد للهاجرين .

المنظمة الصهيونية العالمية وفاندتها للحركة الصهيونية بعد نشأة إسرائيل :

إذا كانت لغريزة حب البقاء وللإطعام الشخصية أثر ما في بقاء هذه المنظمة بعد قساة إسرائيل فقد تبين لبقائها بعض المزايا للحركة الصهيونية :

(١) فقد رأى أن كثيرين من ذوي النشاط من رجال هذه المنظمة الصهيونية العالمية لا يعلنون إن التجسس بالجذبة الاسرائيلية ، ولا يرغبون انضمامهم في الهجرة إلى إسرائيل ، وإن كانوا يشجعون غيرهم على الهجرة إليها .

(٢) ثم أن هذه المنظمة العالمية تخضع فروعها المنتشرة في مختلف الدول للنظام القانوني الذي تخضع له الجمعيات في كل دولة من تلك الدول المختلفة ، وبذلك يصبح لكل فرع من هذه الفروع أن يحرز من الحرية في مزاولة نشاطه فصيحا أوفروا وفي ما يستطيع أن يحرزه لو أن ذلك الفرع كان بعد هيئة من الهيئات الناجمة للحكومة الإسرائيلية ، إذ أنه كان بعد في هذه الحالة الأخيرة هيئة أجنبية في نظر الدولة التي أنشئ فيها هذا الفرع (١) .

٢ - المسألة الثانية : المشاكل التي يشرعها بقاء المنظمة الصهيونية العالمية في علاقاتها مع إسرائيل .

رغم ما يذكرون من مزايا لتلك المنظمة ، فإن وجود منظمة صهيونية عالمية إلى جانب دولة صهيونية بما يمس بلا ريب استقلال هذه الدولة الأمر الذي يؤدي :

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه Mourier (الرائد الإشراف إليها) ص ١٦٣ - ١٦٥ .

للك اثاره بعض المشاكل بصدد علانة الدولة (اسرائيل) بتلك المنظمة الصهيونية العالمية - لاسيما أن هذه المنظمة تعتبر دولة اسرائيل مدينة بوجودها لها ، أى أنها خلق من مخلوقاته تلك المنظمة ولأن على تلك الدولة إذا واجبات ازاء هذه المنظمة العالمية التي نسبت - فيها يدور - أن أقوى عناصرها أى أن خير رجالها قد انتقلوا منها - لدى نشأة اسرائيل - ليقبوا المناصب العليا في الدولة ، ولذلك لم يكن هؤلاء على استعداد لقبول تلك الواجبات أو الإلتزامات التي تريد المنظمة العالمية أن تفرضها عليهم (أى على رجال حكومة اسرائيل) وحسبنا دليلا على ذلك أن تشير إلى ما كان من مصير الدلب الاساسى لهذه المنظمة الصهيونية ، الذي تقدمت به إلى المؤتمر الصهيوني العالمي الذي اجتمع عام ١٩٥١ (شهر اغسطس) في بيت المقدس ، وقد أصدر المؤتمر قرارا بالموافقة على هذا الدلب (١) ، وفيما يلي نص ذلك القرار : « يعتبر المؤتمر الصهيوني العالمي بما هو ضروري أن تصدر دولة اسرائيل تشريعا يحدد اختصاصات تلك المنظمة الصهيونية في علاقتها بالدولة ، كما تعرف الدولة فيه هذه المنظمة كهيئة تمثل الشعب اليهودي في كل ماله علاقات باشتراك يهود العالم في بناء وانهاض البلاد (اسرائيل) والعمل على أن تمتنع بصورة سريعة المهاجرين إليها » .

ونلاحظ أولا على هذا القرار سوء صياغته (أى ركازة تعبيره) ، ثم كيف يجوز لهذه المنظمة الصهيونية الادعاء بأنها تمثل اليهود غير الصهيونيين أو أنها تمثل اليهود القديسين في بلاد حرم فيها الصهيونية (كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي) ، وبذلك تعد الصلات بين يهود تلك البلاد وبين هذه المنظمة غير قائمة ؟ فكيف يجوز لاحدى المنظمات الادعاء بأنها تمثل طائفة أو جماعة لاتصلها بها رابطة أو صلة

(١) كان للتخريجون في هذا المؤتمر ممثلون ما يقرب من ١٩٠٠٠٠٠ صهيوني . يتخريجون إلى ٥٨ دولة - وراجع فيها تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٦ .

من الصلات ٤ ، أن اصطلاح « الشعب اليهودى » أو « يهود العالم » يشمل اليهود المقيمين فى اسرائيل ، فكيف يصح أن يطلب من الدولة أن تترك لهذه المنظمة أمر تمثيل اليهود المقيمين فى أراضى تلك الدولة (أى تمثيل مواطنيها) ، وذلك — كما ينص القرار — فيما يتعلق « ببناء وانهاض البلاد (اسرائيل) » (١٢) .

ان الذى يمنا هنا امر معرفته هو أن نعرف أن الحكومة الاسرائيلية قدمت فعلا إلى البرلمان (فى ١٩ مايو ١٩٥٢) مشروع القانون الذى طالب المؤتمر به الحكومة ، ولقد قررت الحكومة فى هذا المشروع نصيا كبيرا من الاختصاصات التى تراوها المنظمة داخل اسرائيل ، فى هذا المشروع تجسد الحكومة « تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية باعتبارها الهيئة التى تستمر على العمل على انهاض البلاد (اسرائيل) ومستعمراتها الزراعية ، والعمل على امتصاص البلاد للمهاجرين » .

وبما همنا توجيه الانظار اليه أن حكومة اسرائيل رفضت - فى مشروعها المذكور - أن تعترف لتلك المنظمة الصهيونية بالصفة التمثيلية التى طالبت الحكومة أن تعترف لها بها ، نعم اعتراف الحكومة بأن المنظمة تمثل « الشعب اليهودى » . أو يهود جميع العالم » . وفى ذلك ذكر بن جوريون فى البرلمان تأييدا لوجهة نظر الحكومة : « انه ضرب من ضروب السخف أن تعد المنظمة الصهيونية العالمية هيئة تمثل المليونين من اليهود فى روسيا حيث الصهيونية تعد أمرا محرمّا أو تعد أنها تمثل خمسة ملايين من الامريكيين حيث لا توجد بينهم سوى أقلية ضئيلة من الصيونييين » ، كما وجدنا بن جوريون ينتقد فكرة الاعتراف لتلك المنظمة باختصاصات تمس سيادة الدولة فى حين أن تلك للمنظمة - كما تقول - تضم

(١) راجع رسالة الدكتور موفيه ص ١٦٦ ، ١٦٧ حيث يقول : - أن القرار الصادر من المؤتمر يتحدث عن « الشعب اليهودى » وهذا اصطلاح غير قابل للتعريف .

أعضاء من الأجانب (أى من اليهود غير الإسرائيليين) (١).

— ٤ —

عناصر (أو مقومات) الدولة

تمهيد — حين يبالغ فقهاء القانون الدستوري موضوع عناصر (أو أركان) الدولة (٢)، نجدهم يقررون أن للدولة عناصر أو أركان ثلاثة: السيادة، والأمة والإقليم. فإذا نحن انتقلنا إلى إسرائيل ونقلنا معنا ذلك التعريف أو البيان لهذه العناصر أو الأركان فإذا نجد من هذه في تلك ؟

(١) أما عن الإقليم فهو في إسرائيل ذلك الجزء المعروف من فلسطين المحتلة — كما هو معلوم — من أصحابه ومالكه العرب .

(ب) أما عن السيادة فقد اعترف بها — كما قدمنا — فريق من الدول ، كما وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقبول إسرائيل عضواً بهيئة الأمم المتحدة

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتوراه (المشار إليها) للدكتور مونييه ص ١٦٨ — ١٧٢ وراجع ص ١٦٦ حيث سبقت للدكتور مونييه الإشارة إلى ما قرره ذلك المؤتمر الصهيوني العالمي بصدد أهداف الحركة الصهيونية التي حددها ذلك المؤتمر على الوجه الآتي : « أن مهمة الصهيونية هي تثبيت دعائم دولة لإسرائيل ، والعمل على جمع المنفيين exilés (أى اليهود المنفرقين خارج إسرائيل) وترحيلهم إلى إسرائيل ، والمحافظة على وحدة الشعب اليهودي ، ثم أعضاء القرار : « ويعتبر المؤتمر أن برنامجه يتطلب تعاوناً وانسجاماً تاماً بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين دولة إسرائيل وحكومتها ، وذلك طبقاً لقوانين البلاد . ومن العجيب — كما يقول الدكتور مونييه (في رسالته ص ١٦٦) — أن نجد المؤتمر يتطلب من الدولة أن تسير في سياستها بالاتفاق مع منظمة خاصة وذلك وفي جميع المسائل التي يمس فيها التشريع الإسرائيلي فسلط الوكالة اليهودية والمنظمة الصالية أو يمس ممتلكاتها ومشروعاتها إذ يجب أن يجرى — قبل إصدار التشريع — مشاورات بين الحكومة وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية والوكالة اليهودية . »

(٢) الدولة بوجه عام ، أى أية دولة .

في ١٢/٥/١٩٤٩ ، وقد أنكرت الدول العربية - كما هو معروف - صفة الدولة على إسرائيل ، كما أنها (أي الدول العربية) قد صوتت ضد قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة . وليس هنا موضع البحث في شرعية أو عدم شرعية قيام إسرائيل والاعتراف بها كدولة ، فذلك مما يخرج بنا عن نطاق بحثنا كما قدمنا ، فضلاً عن أنه يعد من مواضيع بحوث القانون الدولي العام ، لا من بحوث القانون الدستوري الذي نعالج هذا البحث من زاويته .

(ج) أما عن الأمة فهذا هو المنصر الذي يمنينا بنا أمر بحثه .

الأمة : تعريفها والعوامل التي تعمل أو تساعد على تكوينها :

تعريف — لعل خير تعريف نراه للأمة هو ما تعرف به من أنها جماعة من الناس مستقرة على بقعة معينة من الأرض تجمع بينها الرغبة المتركبة في العيش معاً ، أو بعبارة أخرى - على حد تعبير الفيلسوف المعروف رينان Renan - « أن لها أهدافاً مشتركة تعمل على تحقيقها » ، أو على حد تعبير العميد هوريو Hauriou « أنه تجمع بين أفرادها رابطة روحية » un lien de parenté spirituelle ، ومن شأن تلك الرابطة أن توثق شعور الوحدة فيما بين الأفراد (١) .

فالاستقرار على بقعة معينة من الأرض ، والرغبة المشتركة في العيش معاً هما العنصران الأساسيان المكونان للأمة - والأمة تصبح دولة حين تقوم من بينها (أي من بينها) سلطة عليا أي هيئة حاكمة ذات سيادة .
ما تقدم يقين تصور وجود أمة دون أن توجد دولة تمثل الأمة كما كان شأن

(١) راجع في ذلك Bonnard Droit Public طبعة باريس ١٩٣٩ ص ٣ - وكذلك كتاب رينان Renan : Qu'est-ce qu'une nation وراجع لزيادة التفصيل : كتابنا « المفصل في القانون الدستوري » ج ١ (طبعة ١٩٥٢) ص ٣٠٩ وما بعدها .

الأمة البولندية قبل معاهدة فرساي (التي عقدت عقب الحرب العالمية الأولى) ، وكما كان شأن الأمة المصرية تحت حكم الرومان أو اليونان أو غيرهم ، فقد كانت هناك أمة مصرية ، لا دولة مصرية .

أما العوامل التي تعمل أو تساعد على تكوين أمة فهي تشمل وحدة اللغة والدين والجنس Race ووحدة العادات والمصالح . وقد تطبع أن تضيف إليها : الذكريات المشتركة وبوجه خاص الألم المشترك ، والخطر المشترك .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الانظار إلى ما قرره المؤرخ الانجليزي رمزي موير Muir : أنه ما من عامل بعينه من تلك العوامل يصح أن يعد ضروريا لاغنى عنه من أجل تكوين أمة ، بعبارة أخرى أن الأمة يجب أن تحوز بعض هذه الروابط (أى العوامل) ليس توفرها واجتماعها جميعا أمراً ضروريا ، على أنه يجب توفر العنصرين ١ - ماسيين السابق ذكرهما وهما الاستقرار في بقعة معينة من الأرض ، والرغبة المشتركة في العيش معا .

ومن الأمور البديهية أنه لا يمكن أن توجد ثمة تلك الرغبة المشتركة الا إذا كانت هناك أهداف وآمال مشتركة ، فوجود هذه الآمال المشتركة هو روح وجود الأمة ، فن خيوط هذه الآمال تنسج حبال روابط التضامن التي تصل بين أفراد الأمة ، أو بعبارة أخرى تنشأ ما يطلق عليها بالوحدة القومية (١) .

أهمية وحدة اللغة في العصر الحديث ، والدين في الأزمنة القديمة
من تلك العوامل المختلفة التي تعمل على تكوين الأمة نجد أن أهمها في العصر

(١) راجع Hesse et Gléze : Notions d'écologie الطبعة الثامنة - باريس ١٩٢٤ ص ١٢٣ ، ١٢٤ - وراجع بحثا للاستاذ محمد كرد علي (وزير معارف سوريا سابقا) بعنوان « الوطنية الحديثة في الشرق الاسلامي والعرب المسيحي » منشور بمجلة « العرب والاسلام » التي أصدرته دار الهلال عام ١٩٤٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » ص ٢٠٩ - ٢١١

الحديث فيما يرى بعض الباحثين - هو الثقله . ذلك هو ما يراه المؤرخ الانجليزى
رمزى موير ، حتى أنه يجب ملاحظة أن اختلاف اللغة لا يحول - كاندنا - دون
قيام أمة كما هو الشأن فى سويسرا مثلا .

فوحدة اللغة وآدابها (وما يتبعها من وحدة الثقافة ووحدة الاحساسات ومخط
التفكير) مخلف بين أفراد الجماعة (الأمة) جوا من التعاطف لا يخلقه فى العصر
الحديث - كما يقولون - عامل آخر من العوامل التى تعمل على تكوين أمة .
- والرأى عندنا ، أن العامل المشترك يسمو فى المرتبة بهذا الصدد على وحدة اللغة
أى أن الخطر المشترك هو الذى يصح أن يعد فى العصر الحديث - فيما نرى - على
رأس العوامل التى تعمل على تكوين أمة وانشاء دولة .

الدين فى الأزمنة القديمة

وإذا كانت وحدة اللغة فيما يرى البعض ، أو وحدة الخطر فيما نرى ، هى
لأتى تعد أول للعوامل التى تعمل على تكوين أمة فى العصر الحديث ، فلقد كان
الدين قديما هو ذلك العامل الأول لتكوين أمة أو تكوين أية جماعة من الجماعات ،
فى الجماعات البدائية - كما يقرر المؤرخ الفرنسى الكبير (الاختصاصى فى التاريخ
القديم) فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges - كان الدين هو العامل
الأول فى تكوينها ، فلم يكن من المستطاع مثلا فى اليونان القديمة أن نرى أية
جماعة من الجماعات (سواء كانت تلك الجماعة عائلة أو أمة أو اتحاد دول وهو
ما نطلق عليه اليوم اصطلاح « الدول المتعاضدة » Confédération) وذلك دون أن
تكون لتلك الجماعة عقيدة دينية مشتركة (١) .

(١) ذلك هو ما يذكره الاستاذ جاردية - راجع Jardé : La formation

du peuple Grec. p. 295.

راجع أيضا مؤلف فوستيل دى كولانج : La Cite Antique طبعة باريس

أما في العصر الحديث فالمناهد لاسيما في الدول الغربية أن الدين قد ضعف سلطانه على النفوس ، ومن ناحية أخرى فإن حرية المعتقدات الدينية قد أصبحت شيئا يقبوم بما هو أئمن كثيراً من وحدة العقيدة الدينية (بين أفراد الأمة) ، ومن أجل ذلك نجد أن الدين قد ضعف أثره باعتباره عاملاً من العوامل التي تعمل على تكون الأمة (١) .

— ٥ —

اسرائيل وعناصر (أو مقومات) تكوين الأمة فيها

١- الدين (في الدولة اليهودية القديمة ، وفي اسرائيل)

كان للدين في الدولة اليهودية القديمة ، كما كان له في غيرها من الدول القديمة (كعصر الفرعونية) شأن كبير ، بل ان تلك الدول إنما كانت تقوم على أساس الدين .

(١) نبذة تاريخية عن الدولة اليهودية القديمة

لقد قامت الدولة اليهودية القديمة تحت رئاسة داود حوالي عام ١٠٣٠ قبل الميلاد (فكان داود أول ملك لتلك الدولة وهو يعد مؤسسها ، وقد كان ممتازاً في عبقريته كرجل دولة ، وقد جعل من بيت المقدس مدينة مقدسة وعاصمة له (٢) .

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا المفضل في القانون الدستوري ، ج ١ ص ٢١٢ — ٢١٨ والمراجع المشار إليها فيه .

(٢) وقد كان في مقدمة أعمال داود طرد الفلسطينيين من حصونهم التي كانوا يتحصنون بها في الأقاليم الوسطى من فلسطين ، وكان الفلسطينيون (The Philistines) قد هزموا (عام ١٠٤٠ ق.م) جيوش اليهود مرات متعددة ، وقاموا بتخريب مدينة Shiloh المقدسة ، وأخضعوا لسلطانهم اسرائيل الوسطى ، وكان ذلك قبل تولية داود الملك — كما قدمنا — بنحو عشر سنوات .

ولقد ظلت هذه الدولة القديمة قائمة نحو قرن من الزمان في ازدهار . ثم أخذت في الانقسام الى مملكتين : إحداهما في الجزء الشمالى وهى إسرائيل ، والثانية في الجزء الجنوبى وهى يهودا Judée ، (ومنها اشتقت كلمة Juiif يهودى) (١)، وقد حدث ذلك الانقسام بعد موت ملكها سليمان بن داود ، وكان مرد الانقسام إلى خلاف حول من يكون خليفة سليمان على العرش بعد وفاته .

ولقد عاش سليمان ما بين عامى ٩٧٤ - ٩٣٣ ق م . وكانت تضرب به الأمثال فى حكمته ، كما أنه أنشأ معبد بيت المقدس ، الذى يطلق عليها أحيانا : معبد سليمان (٢) .

ولقد ترتب على انقسام الدولة بعد وفاته إلى هزيمة الجزء الشمالى (إسرائيل) أمام الآشوريين عام ٧٩٧ ق.م . ، وإلى هزيمة الجزء الجنوبى (يهودا) عام ٧٣٤ ق.م . أمام الآشوريين أيضا ، وبذلك زالت تلك الدولة اليهودية بعد أن عاشت نحو ٣٠٠ سنة من السنين .

ولقد توالى على حكم تلك البلاد حكام من البابليين والفرس واليونانيين والرومان وغيرهم .

على أن حين هزم الفرس البابليين (وكان يخضع اليهود للبابليين) فى القرن السادس قبل الميلاد (عام ٥٣٩ ق.م .) ، وسمح الفرس لليهود بالعودة إلى موطنهم

(١) راجع L'etat D'Israel «دولة إسرائيل» للدكتور شوراكى طبعه ١٩٥٥ بباريس . وهذا المؤلف من الصهيونيين (Chouraqui) ص ٨

(٢) وقد ذكرت الانسكلوبيديا اليهودية The Jewish Encyclopedia (السابق الإشارة إليها ص ٦٤٤ عن سليمان أنه كان يتقصد عن والده من حيث فضائله ، ويذيد عنه من حيث معائبه ، ولقد كان ذا نزعة شهوانية Sensual

الأصل انتهز كثيرون منهم هذه الفرصة تحت قيادة Ezra (الذى كان رامبا في بابل ثم أتى إلى بيت المقدس من أجل إصلاح الشعب اليهودي) ، وأعادوا بناء معبد سليمان (معبد بيت المقدس) وأظهروا الدولة اليهودية مرة ثانية حوالي عام ٤٥٨ ق م . (١).

ثم يذكر لنا التاريخ أن الرومان بقيادة Titus هدموا معبد سليمان وأحرقوه وهزموا مملكة يهودا عام ٧٠ ميلادية وطرّدوا اليهود من بيت المقدس ، كما هزموا إسرائيل عام ١٣٥ م . وأطلق الرومان على تلك البلاد اسم فلسطين (٢).

(ب) أثر الدين في الدولة اليهودية القديمة :

أما كيف كان الدين في تلك الدولة اليهودية القديمة شأن كبير ، فيبان ذلك أن تلك الدولة إنما كانت تقوم على أساس الشريعة الموسوية (اليهودية) وعلى أساس الاعتقاد بوجود إله واحد ، وأن الله هو ملك البلاد ، وأنه هو السيد الخالد ، لشعبه المختار ، (أى لليهود) وأن منه تعالى ينسب التشريع ، فالتشريع الخاص باليهود (الشريعة الموسوية) يعد أنه تفصيل من الله الذي كلم موسى وحده

(١) راجع في ذلك : د جمهورية إسرائيل ، (طبعة نيويورك ١٩٥٠)
للدكتور دنر Dunner ص ٤٠ وعذا المؤلف هو كذلك من الصهيونيين (الانسكلوبيديا اليهودية المرجع السابق الإشارة إليه ص ٦٦٦) .

(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ٩ ، ١١ - ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن اليهود خرجوا من مصر تحت رئاسة موسى عليه السلام قبل عهد الملك منفتح فرعون مصر وهو ابن رمسيس الثاني الذى تولى العرش حوالي ١٢٣٥ ق م . ، إذ أننا نجد منفتح - فيما تدلنا الآثار - يفخر بأن اليهود كانوا بين الشعوب التى هزمها فى تورتها التى قامت بها فى كنعان (فلسطين) .

راجع فى ذلك كتاب فوجير (عضو المجمع العلمى الفرنسى والاساذ بكلية الآداب بباريس :

Fougères : Les primaires civilisations, éd 1935 p. 235 - 238

على قمة جبل سينا ، ومن بعد موسى أصبح رئيس السكينة - فيما يعتقد اليهود - هو الذى يتلقى أوامر الله ثم يقوم بنقلها إلى شعبه المختار ، ، وكما كان رئيس السكينة فى مصر الفرعونية يدخل إلى حجرة خاصة ليستقى تمثال الإله آمون فى بعض المسائل الهامة فى الدولة ، فى حجرة سرية لا يحضرها مع تمثال الإله أحد سواء (كما قدمنا) ، فكذلك كان رئيس السكينة لدى اليهود يدخل فى حجرة خاصة يطلق عليها « قدس الأقداس » ليتلقى فيها من الله ما يأمره به وما ينهيه ثم ليقيم بنقلها - كما قدمنا - إلى رعاياه ١١ ، فكان يعد كبير الكهنة من بعد موسى - فيما يعتقد اليهود - الأداة الطبيعية للتعبير عن إرادة الله الذى بيده سلطة التشريع والحكم معاً .

وكذلك كانت الأحكام القضائية - فى تلك الدولة اليهودية القديمة - تصدر باسم الله ، وكانت جميع الأراضى تعد ملكاً لله ، وبعد الأفراد بمثابة المستأجرين للأرض ، ولذلك كانوا يقدمون للرهبان عشر ربيع الأراضى اعترافاً وإقراراً منهم بتلك الملكية المقدسة .

وحين طلب اليهود من الله أن يكون لهم ملك استجاب الله - فيما يعتقدون - إلى ما كانوا إليه يطلبون ، وبذلك انتقل نظام الحكم من حكم لاهى إلى حكم ملكى يخضع للتفويض المدينى (١) .

وهنا نلاحظ مرة أخرى شها كبيراً وعجيباً بما كان عليه الحال فى مصر فى العصر الفرعونى أى فى عهد وقبل عهد ذلك العصر اليهودى الذى نتحدث عنه ،

(١) راجع للأستاذ بلنشتلى Bluntschli أستاذ العلوم السياسية بجامعة Heidelberg بألمانيا مؤلفه : The theory of the State الطبعة الثالثة الانجليزية لترجمة الطبعة السادسة الألمانية ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

فإن للمعتقدات التي كانت دائمة لدى المصريين الأفنديين (أى فى العصر الفرعونى) أنهم كانوا يعتقدون أن الآلهة هى التى قامت أولاً بحكم مصر (قبل أن يحكمها الفراعنة) وذلك بعد أن انتهت تلك الآلهة من خلق مصر ، وكان يطلق على ذلك العصر : عصر حكم الآلهة العظام الخالقين للبشرية المنظمين لشؤونها ، ثم بلى ذلك العصر عصر حكم أنصاف لآلهة وقد كان حكمهم (فى عقيدتهم) بمثابة إنتقال من عصر حكم الآلهة العظام إلى العصر الذى أصبح الحكم فيه للملك من بؤ البشر وهم الذين سبقوا مباشرة حكم الأسر الفرعونية (١) .

ويبدو لنا أن مثل تلك العقيدة لدى هؤلاء الأفنديين هى من رواسب أو بقايا معتقدات الجماعات البدائية (التي كان يطلق عليها العشائر التوتمية ، Clans totémiques) والتي كانت تعيش فى أقدم العصور أى فى ذلك العصر الذى يطلق عليه : عصر ما قبل التاريخ ، ولا يزال يوجد حتى فى عصرنا الحديث . كما يقرر علماء الاجتماع — أمثال تلك الجماعات البدائية (العشائر التوتمية) تعيش فى

(١) وقد كان يطلق على الملوك الذين حكموا مصر قبل عصر الفراعنة Shemsou Hor أى اتباع أو خدام الإله هورس أو «هور» ، وهو أكبر الآلهة المصريين إماماً فى عهد الأسرتين الأولى والثانية الفرعونييتين (راجع فيما تقدم : كتاب جوستاف جوكيه Jequier بعنوان :

Histoire de La Civilisation Egyptienne

طبع بباريس عام ١٩٣٠ ص ٥٠

ويلاحظ أن اليونانيين الأفنديين كان لديهم مثل هذا الاعتقاد ، إذ يذكر لنا أفلاطون (كما ورد فى كتاب Bluntschli السابق ذكره ونظرية الدولة ص ٣٤) أن اليونانيين الأفنديين كانوا يعتقدون أن أول من قام بشئون الحكم فى اليونان القديمة لم يكونوا من بؤ الإنسان إنما كانوا مخلوقات من عنصر أسى من الإنسان لأنها من أصل لاهى ، ولقد كان للرهبان أثر فى تكوين مثل تلك العقيدة ، لأن من شأنها أن تجعل لهم مكاناً ممتازاً

أواسط صحارى أستراليا في عزلة تامة عن أضواء العالم المتمدنين ، ولذلك تمد
مشابهة للجماعات البدائية المعروفة في عصر ما قبل التاريخ (١) .

(ب) اثر الطابع الدينى على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة - من
أجل ذلك الطابع الدينى فيما يرى بعض كبار العلماء الغربيين ظل اليهود محتفظين
بظاههم وصفاتهم الخاصة ليس فحسب في موطنهم الاسلى القديم ، بل كذلك
تجد ظاهرة الاحتفاظ بذلك الطابع وتلك الصفات ، لدى اليهود الذين كانوا تحت
الحكم الأجنبي للبابليين أو حكم الامبراطورية الرومانية ، بل وتجد تلك الظاهرة
لديهم حتى بعد انهيار الدولة اليهودية القديمة وتفرق أفراد شعبها بين شعوب
الدول المختلفة (٢) .

ونلاحظ بهذا الصدد موصفا آخر من مواضع الشبه بين اليهود الأفنديين
والمصريين القدماء ، نعى بصدد مبلغ التأثير بالطابع الدينى ، بل أنه ليدو أن
المصريين القدماء كانوا يفوقون اليهود في هذه الناحية ، فلقد ذكر المؤرخ الشهير
هيرودوت عن المصريي الأقدمين أنهم كانوا أكثر الشعوب القديمة تدينا (٣) .

(١) لزيادة التفصيل بصدد الكلام عن الجماعات البدائية (العشائر التوتمية)
ونظامها الاجتماعى والسياسى ومعتقداتها راجع كتابنا : المفضل فى القانون
الدستورى - ج١ ص ٣٦٨ - ٣٨٢ ، أو راجع فى أى مؤلف من مؤلفاتنا فى
القانون الدستورى : نظريتنا فى موضوع « أصل نشأة الدولة » .

وحسبنا هنا أن نشير الى أنه يقصد بمصر ما قبل التاريخ ، ذلك العصر السابق على
اختراع الكتابة وتدوين الحوادث التاريخية بها ، وبعد ذلك العصر هو السابق
على عام ٤٢٠٠ ق.م. أى أنه يعد سابقا حتى على قيام العصر الفرعونى بنحو ألف
سنة (إذ يبدأ هذا العصر الفرعونى من عام ٣٢٠٠ ق.م تقريبا)

(٢) بلنتشلى : المرجع السابق ذكره ص ٨٧

(٣) جوستاف لوبون Le Bon والمدنيات الأولى ، (المرجع السابق ذكره ص ٢٦٦)

ومما يبين لنا مبلغ عمق ذلك الطابع الدينى فى جميع مرافق الحياة المصرية القديمة ما ذكره أحد علماء الآثار المصريين (المرحوم الأستاذ سليم حسن) من أن « ما وصل إلينا من النقوش والكتابات المصرية القديمة يكاد يكون فى معظمه دينياً أو أن له علاقة بالشعائر الدينية (١) ».

نعود إلى ما ذكرناه عن أثر الطابع الدينى على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة فنضيف إلى ما تقدم أن تاريخهم يكاد جميعه - فيما يقرر بعض الباحثين أن يكون تاريخاً ذا صبغة دينية (٢) .

(ج) أثر الدين فى العصر الحديث على الحركة الصهيونية وفى إسرائيل
على أن الدين قد ضف سلطاناه فى المصور الحديثة - كما هو معزوم - لا سيما فى العالم الغربى .

ولقد كانت الحركة الصهيونية فى بداية نشأتها فى القرن الماضى - كما فقمنا - ذات صبغة قومية سياسية غير ذات صبغة دينية ، ومع ذلك اصطفت تلك 'الحركة' فيما بعد - كما بينا - بصبغة دينية ، ويبدو أن غالبية اليهود لا يزالون حتى فى هذا العصر - فيما يقرر بعض الباحثين المحايدين الغربيين - يتأثرون بتقاليد وعادات وطرائق للتفكير تنسب إلى أصل دينى ، يذكر منها أمنيتهن فى الهجرة والتجمع فى « أرض الميعاد » La Terre Promise ، أى فلسطين التى يعتقدون أنهم فى كتابهم المقدس قد وعدوا بالعودة إليها (٣) .

(١) راجع كتاب : مصر القديمة - للأستاذ سليم حسن . ج ١ طبعة ١٩٤٠ ص ٢٤٥ ، ٢٦٥

(٢) مونييه Mounier : رسالة الدكتوراه (السابق الاشارة إليها ص ٢٢٠)
(٣) راجع رسالة الدكتوراه (للمشار إليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٠ ، ٢٢٢ -
ويجدر بنا هنا أن نشير كذلك إلى ما يراه العلامة الأمريكى Huntington (فى مؤلفه : Character of Races من أن الدين كان أكبر تأثيراً من وحدة الجنس (race) فى الاحتفاظ بالوحدة بين اليهود - واجمع فى ذلك كتابنا : الفصل فى القانون الدستورى ص ٢١٨ .

على أنه إذا كان الدين في العصر الحديث أثر كمحصن من العناصر التي عملت على اقامة اسرائيل ، الا أنه كان أثر أضعافا بحيث لا يصح القول أنه لا يزال الدين في هذا العصر سلطان كبير على اليهود ، أو أن اسرائيل تقوم - كما كانت تقوم الدولة اليهودية القديمة - على أساس من الشريعة الموسوية ، فالواقع غير ذلك .

الواقع أن اسرائيل - كما يقرر الباحثون الغربيون - دولة غير ذات صبغة دينية laïc فهي تقف موقف الحياء في المسائل الدينية ، وليس للمقيدة الدينية من أثر في القوانين الوضعية في اسرائيل اللهم إلا أثر ضعيف . ثم أن ما سبقت الاشارة اليه من تلك التقاليد والعادات وطرائق التفكير التي تنسب إلى أصل ديني فإن سياسة حكومة اسرائيل الثقافية تعمل على صبغها بصبغة قومية ، ثم تعمل منها رموزاً للوحدة بين الشعب اليهودي . أن الدين الحقيقي لاسرائيل - كما يقرر أولئك الباحثون - هو القومية (١) .

والواقع - كما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم - (كالدكتور شوراكي Chouraqui) أن شطرا كبيرا من اليهود - وبوجه خاص من اليهود الغربيين من أبناء الجيل الحالي - ينظرون إلى الدين نظرة عدم اهتمام لأنهم تسكن نظرة الملحد

(١) رسالة الدكتوراه (السابق الاشارة اليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٢، ٢٢١ ويضيف إلى ما تقدم قوله (ص ٢٢٣) : وطالما كان أعداء اسرائيل لم يلحقوا السلاح فان الدين يجب ألا يكون له سوى مكان ثانوي .

وفي خطاب كتبه بن جوريون إلى أحد الرابنة rabbin الشبان الأمريكيين قال : ولا ريب أن التوراه هي أساس الديانة اليهودية ، ولكن التوراه هي كذلك شيء أكثر من ذلك ، أن للشعب يحد فيها أصله ، كما يحد فيها أهداف مستقبله ، ففي التوراه يحد التاريخ اليهودي قد احتفظ به ، نحد بداية العهد بظهور شمعنا وتكوينه كأمة لها صفاتها الخاصة ، وإن دولة اسرائيل سوف تعبر حتما عن تلك الخصائص التي عبرت عنها التوراه، راجع مونييه ص ٢٢٢) .

على أننا نجد من الناحية الأخرى أن في إسرائيل عددا قليلا من المتطرفين
يفتسبون إلى بعض الأحزاب الدينية (Neturei Karta) يطالبون بدولة
تيوقراطية : أى تقوم على أساس الدين (١) .

اثر ضعيف للدين في التشريع الاسرائيلى - أما عما نجده من ذلك لأثر
الضعيف للدين في التشريع الإسرائيلى فإنه لا يكاد يعدو بعض قيود قليلة بل
نادرة على حرية المواطنين لعل أهمها القيود على حرية التنقل أيام السبت (٢).

وقد كان مشروع الدستور لإسرائيل الذى وضعته اللجنة المشكلة برئاسة
الدكتور Kohn ينص، (بالمادة ٧٧) على أن القوانين يجب أن تكون مطابقة
للتعاليم الأساسية للشريعة الموسوية - ولكن ذلك المشروع لم توافق على
صدوره الجمعية التأسيسية حين عرض عليها عام ١٩٤٩ (مما سنعرض لبيانها
تفصيلا في موضعه فيما بعد) (٣).

التشريع الاسرائيلى وعدم مراعاته لأحكام الدين - على أننا نجد من الناحية
الأخرى الكثير من التشريعات الإسرائيلية تتعارض مع أحكام الشريعة

(١) راجع للدكتور شوراكى مؤلفه L'Etat d'Israel ص ٨٨ .

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ٨٥ ، وهو (يذكر ص ٨٤) :
أن في إسرائيل تفرقة واقعية discrimination de fait (أى تفرقة من حيث
الواقع وما يجرى عليه العمل لا تفرقة بناء على نص فى القانون) بين طائى
التجنس بالجنسية الإسرائيلية ، تعبأ لها إذا كانت طالب التجنس يهوديا أم
غير يهودى .

(٣) وقد كان هذا المشروع من حيث لأسلوب أو الصياغة متأثرا بالطابع
الدينى ، فقد بدأ بهذه العبارة : وبكل خضوع نقدم الشكر إلى إله آبائنا
God of our fathers على ما من به علينا من الخلاص من أفعال اللقي وأعادنا
إلى أرضنا القديمة . . . وإننا قد عقدنا العزم على أن نبني دولتنا على أسس من
المثل العليا من العدالة والسلام ، تلك المثل التى أورتنا أياها أنبياء إسرائيل ،
ر جع مؤلف الدكتور دز Dunner (جمهورية إسرائيل) ص ١١٦ ، ١٢٤ .

الموسوية : فثلا نجد أن تعدد الزوجات أمر مباح في الشريعة اليهودية . ولكن التشريع الإسرائيلي قد قضى بتحريمه - ويعد الطلاق حقاً مطلقاً للرجل في تلك الشريعة ، ولكن التشريع الإسرائيلي يملف الرجل الذي يطلق زوجته بنير إرادتها ودون حكم قضائي ، والشريعة الموسوية (اليهودية) لا تعد المرأة مساوية للرجل ، ولكن التشريع الاسرائيل يقرر المساواة بينهما .

أن الصدام في إسرائيل بين هاتين الزعتين المتعارضتين : النزعة الدينية ، وغير الدينية نجدد أحياناً نزاعاً ساداً (١) .

الخلاصة - لقد كان الدين أثر لا ينكر كمعصر من العناصر التي عملت على تكوين أمة ودولة إسرائيلية ، ولكن أثره كان ضعيفاً ، ثم أن أثره بعد تكوين الدولة كان أثراً ضعيفاً غاية الضعف ، إذ نجد ذلك الأثر في الأمور التي تتعلق بالمظهر لا بالجوهر ، ثم أنه (أى الدين) قد اتخذ - سواء قبل إنشاء إسرائيل أو بعد إنشائها - أداة من أدوات الاستغلال السياسى في أيدي بعض السياسة ممن لم يعرف عنهم الحرص على احترام أحكام الدين ، فابن جوريون الذي أحسنت حكومته الكثير من التشريعات المنافية لأحكام الدين (كما ينسأ) ، والذي ارتكبت حكومته من أعمال العدوان ما لا يقره دين من الأديان ، ابن جوريون هذا نجدد معنى بيان الأسس الدينية الصهيونية (٢) كما نراه يأخذ في تمجيد الدين اليهودى ويقول عنه أنه « تعبير صحيح عن أحسن المثل من استقامة وخلق ورحمة » (٣) ، ويقول (فيما نشره أخيراً في بعض الصحف الأمريكية : ميرالد تريبيون) : أن إسرائيل قامت تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس ، (٤) وحسبنا

(١) راجع دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ٥٨ ، ٨٨ .

(٢) راجع مؤلف برنشتاين : The Politics of Israel ص ٦٣

(٣) (٤) ذلك ما ذكره بن جوريون في مقالات نشرها بصحيفة ميرالد تريبيون

فيما بين ١٣ ، ٢٠ مايو ١٩٦٢ - وقد نقلنا ذلك عن « رواية بن جوريون للتاريخ » بقلم الدكتور سيد نوفل (طبعة يولي ١٩٦٢) ص ٨ ، ١٦ ، ٤٢ .

وردا على ذلك أن نثبت هنا بعض ما ذكره علماء في الديانة اليهودية أو المسيحية عرضا لمعالجة هذا الموضوع :

يقول الحاخام الدكتور المير جرد (نائب رئيس المجلس الامريكى اليهودية) :
« ان التوراة تشير إلى قيام دولة روحية تضم البشر جميعا ولا تشير إلى قيام دولة لاسرائيل » .

وبما ذكره الدكتور وليام شتايفبرنج (أستاذ العهد القديم في جامعة ديوك ،
والقس في كنيسة البرسبيتران) : « إننا لا يمكن أن نتصور تشويها للإنجيل
أقبح من استخدام نصوصه في تبرير طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم ،
سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين » أما الوعد (الذى ورد فى إصحاح ١٥ ، ١٨)
الذى يقول : « إننى أحب لكم ولذريتكم إلى الابد جميع الارض التى تقع عليها
عيونكم ، فهو إنما كان موجها إلى العرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين من
هم من سلالة ابراهيم من ابنه الأول اسماعيل (١)
أما وقد اتينا من العنصر الاول من العناصر التى عملت على تكوين الامة فى
إسرائيل وهو عنصر الدين ، فإنا ننتقل الى العنصر الثانى : وهو اللغة .

- ٢ - اللغة

إذا كان الدين بعد انشاء إسرائيل أثر ضعيف غاية الضعف وكان له قبل
انشائها أثر ضعيف باعتباره أحد العناصر التى عملت على إقامة الدولة ، ولو أنه كان
يلجأ اليه إلى حد كبير كأداة استغلال ، فإن ذلك الأثر الأكبر بعد انشائها إنما كان
للغة : اللغة العبرية التى بعثت بعد موت دأمو نحو ألفين من السنين ، فلم تكن من اللغات

(١) وحينما وعد الله ابراهيم بأرض كنعان (فلسطين) ملكا له إلى الابد كان ولده
اسماعيل هو الذى قد تظهر ، بينما لم يكن ولده اسحق قد ولد بعد .
راجع فيما تقدم . رواية بن جوريون للتاريخ ، للدكتور سيد توفل (المرجع
السابق) ص ١٦ ، ١٧ .

التي يتخاطب بها الأفراد ، وإنما كانت فحسب لغة السكينة في مابدهم^(١).

لقد كان اليهود الذين هاجروا في العصر الحديث إلى فلسطين ينسبون - كما قدمنا - إلى ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون بلغات مختلفة ، وبالتالي كانت مختلف عقلياتهم وألوان ثقافتهم ، فكانت المشكلة الأساسية أمامهم هي العمل على تحقيق الوحدة بين هذه الاجناس المختلفة ، والمختلفة اللغات وألوان الثقافات ، فكانت وحدة اللغة - عن طريق بعث اللغة العبرية القديمة - هي العامل الأول من عوامل وحدة البلاد بعد قيام إسرائيل^(٢).

لقد كان مستطاعاً أن يختار اليهود إحدى اللغات الحية المنتشرة لتكون لغتهم القومية ، تحقيقاً لذلك الهدف : وهو تحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع الجديد ، كما فعل الهنود عقب استقلالهم عن انجلترا إذ اختاروا اللغة الانجليزية لتكون لغتهم القومية والرسمية . ولكن اليهود عملوا على بعث تلك اللغة القديمة التي كانوا يعدونها لغة مقدسة لأنها لغة كتابهم المقدس : التوراه ولأنهم وجدوا في هذه اللغة الرسمية الرئيسية لاعادة اليهود - الذين غلبت عليهم الثقافات الأجنبية - إلى التراث التاريخي اليهودي^(٣).

(١) كما كانت لغة شعراء القرون الوسطى ، ولكنهم كانوا يميلون إلى كتابتها لا إلى التحدث بها - راجع دولة إسرائيل ، للدكتور شوراكى ص ٦٩ .

(٢) راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ٨١ وراجع كذلك : The Origins of Israel مقال مفشور في :

The Middle East in Transition - by Walter Z. Laqueur
حيث يقول (ص ٢١٤) : « من العوامل التي عملت على تكوين المجتمع الجديد اليهودي في إسرائيل : اللغة العبرية التي ينظر إليها المهاجرون نظرة التقديس ، (٣) تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق الإشارة اليه ص ٨٩)

الاتحاد العالمي للغة العبرية — ومن أجل العمل على نشر اللغة العبرية بين
يهود العالم أنشأ الصهيونية « الاتحاد العالمي للغة العبرية » ، وفي جلسة افتتاح
المؤتمر الثالث لهذا الاتحاد العالمي (في ٦/٨/١٩٦٢ وقف بن جوريون ليقول :
أن الشعب اليهودي يرتكز على أساسين : اللغة العبرية وأرض الوطن .

ونجد أن أبا ايان وزير التعليم وقف يطالب المؤتمر بضرورة الإبقاء على
اللغة العبرية نية خالية من التعبيرات والمصطلحات الأجنبية (١) .

التعصب للغة — ولقد بلغت نزعة التعصب لهذه اللغة أن وجدنا في إحدى
جلسات المؤتمر الذي عقده الكونغرس اليهودي الأمريكي في القدس المحتلة
(في الشهر السادس - يونيه (حزيران) — من عام ١٩٦٢) أن بن جوريون
وقف يقول : أن اليهودي الحقيقي هو الذي يتكلم العبرية لأن هذه اللغة هي لغة
التراث اليهودي (٢) .

ويذكر عن بن جوريون أنه في صيف عام ١٩٥٦ طلب إلى وزرائه أن يغيروا
أسماءهم إلى الشكل العبري ، وقد استجاب الوزراء إلى طلبه ، فإذا بنا نجد مثلاً
وزيرة الخارجية Golda Myerson تغير اسمها إلى جولدا مير Meir ، وفي شهر
يوليو ١٩٥٦ أصدر بن جوريون رئيس الوزراء باعتباره وزيراً للدفاع أمراً
لجميع ضباط الجيش بعدم تمثيل البلاد في الخارج إلا إذا كان للضابط اسم عبري .
ويرجع صدور هذا القرار إلى ما حدث من أن ضابطاً إسرائيلياً كان قائداً لسفينة
حربية وكان في مهمة ودية إلى جنوب أفريقيا وكان يسمى Vishenesky ، فشرع
اليهود هناك شعور الأسف والعار لأن لهذا القائد الاسرائيلي اسماً من الأسماء

(١) ، (٢) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٩٠ ، ٩١ ثم ص ٨٩

السلافية Slavic name وذلك في الفترة التي كان يقف فيها السوفييت إلى جانب الدول العربية ضد إسرائيل (١)

إلى مثل ذلك الحد البعيد العجيب بلغت نزعة تمصب الصهيونيين للغة العبرية تعصباً يعرف مثله بصدد غيرها من اللغات للناس غيرهم من الشعوب .

٣ - الخطر القومي (أو الخطر المشترك)

هذا العنصر أو العامل يجب - فيما نعتقد - أن يعد في مقدمة العوامل التي عملت على صهر العناصر المختلفة في إسرائيل وعلى التغلب على ما بينهم من عوامل الخلاف المتعددة ، ولولا ذلك لكانت إسرائيل مهددة بالانقسام ، بل ولسكان قد حدث فعلاً ذلك الانقسام ، كما انقسمت الدولة اليهودية بمسد وفاة ملكهم سليمان (عام ٩٢٢ ق.م)

فالإسرائيليون الحاليون - كما يقر بعض الباحثين الغربيين المايدين (أوسكار كرينز) - يحاولون الأمور السياسية بصورة جادة ، وكثيراً ما يأخذ الخلاف المنهجي بين أحزابهم صورة حادة (٢) .

و الواقع أن ثمة فيما بينهم عوامل خلاف حادة ومتعددة (سوف نعرض لبائنها تفصيلاً بصدد الكلام عن أسباب تعدد الأحزاب السياسية في إسرائيل) - وحسبنا هنا بياناً لمبلغ حدة ذلك الخلاف أن نشير إلى ما حدث من انقسام في عام ١٩٥٢ في إحدى المستعمرات الجماعية اليهودية التي تقع غير بعيدة عن الناصرة (Nazareth) فقد كان أهالي هذه المستعمرة ينسب بعضهم إلى حزب ما باي وفريوق .

(١) Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص ١١٢

(٢) أوسكار كرينز Government and Politics in Israel (المرجع السابق)

آخر يقتضى إلى حزب آخر (حزب ما بام) ولقد بلغ من حدة الخلاف بين الفريقين أن قداماء المستعمرة فيما بينهم إلى قسمين ، وقد كان على رأس أسباب الخلاف موقف كل فريق لإزاء الاتحاد السوفيتي (١) .

وأنه يبدو لنا أن وحدة اللغة بأحياء اللغة العبرية القديمة رغم ما لها من أهمية لا تستر ليدت بكافية أو كافلة من حدوث انقسام خطير في تلك الدولة لولا ما يتهددها من خطر دائم ، فالأريخ - سواء منه القديم أو الحديث - يشهدنا على ما يحدث بين أبناء الشعب الواحد - رغم وحدة اللغة - من خلافات وانقسامات تصل إلى حد الحرب الأهلية . والإنقسام الخطير الذى قسم الدولة اليهودية القديمة إلى شطرين إنما حدث رغم وحدة اللغة وكانت هي اللغة العبرية ذاتها .

فيجب ألا يفوتنا أن الحرب التى كانت بين العرب وبين الصهيونيين فى السنوات الأخيرة قبل قيام إسرائيل ، وشعور إسرائيل الدائم بالخطر - إن لم يكن خطر الإبادة - فهو بالأفنى خطر الغزو ، هو من الأمور التى كان لها الأثر الأكبر في تقوية أو إضعاف الوحدة بين الاسرائيليين . ذلك هو ما عرّف به كاتب من كبار الصهيونيين (Sir Isiah Berlin) وكان مما ذكره عن الحرب التى كانت بين العرب وبين الصهيونيين قوله : «أن دماء الشهداء قد عجلت ، بلا ريب من إنبات بنور الروح القومية (فى إسرائيل) التى كانت يعوزها - بغير ذلك - مدى أطول » (٢) .

(١) برنشتاين (المراجع السابق ذكره) ص ٦٢ - أما عن مكان تلك المستعمرة التى حدث بها ذلك الانقسام فمن تقع بجهة عين حارود (Ein Harod) التى تبعد نحو ٧ أميال عن الناصرة - وقد كان يبلغ عدد أفراد تلك المستعمرة نحو ١٤٠٠

(٢) راجع مقال ذلك الكاتب بعنوان : The Origins of israel منشور فى كتاب : The Middle East in Transition, Edited by Walter Z. Laqueur (London, 1958) p. 214

وتمجد كاتب ذلك المقال بعد أن تكلم عن اللغة العبرية كأحد العوامل التى عملت على تكوين المجتمع الاسرائيلى الجديد، يقول: وهناك عامل آخر عمل على صير العناصر المختلفة =

اليهود والجنس (Race)

هل ينتسب اليهود إلى جنس واحد ؟

ذكرنا أن العوامل التي تعمل على تكوين أمة وحدة الأصل أو الجنس (race) - وأنه ليبدر لنا أن الصهيونيين أنفسهم لا يدعون أنهم ينتمون إلى أصل أو جنس واحد ، فهم يعرفون - كما يقول أحسد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين (الدكتور دنر Dunner) أن دولتهم القديمة ذابت فيها شعوب قديمة مختلفة الأصل أو الجنس ، (مثل شعوب Amorites , Hittites , Idumeans) كما يعرفون أن هناك بعضاً من قادمي القدماء (مثل Rabbi Akiba) لم يكونوا من أصل يهودي ، ولم يمجّد اليهود (كما يقول ذلك الباحث الصهيوني الكبير) يضيقون بما ذكره عالم النفس اليهودي الذائع الصيت Sigmund Freud من أن موسى من أصل مصري وليس من أصل عبري (١)

ونضيف إلى ما تقدم : أن الواقع - كما يقرر أستاذ علم الاجناس باجملترا هادون Haddon - أنه لا توجد في العصر الحديث شعوب يمكن القول بنقاء جنسها (أي أنها تنسب إلى أصل أو جنس واحد Pure race اللهم إلا بعض شعوب همجية قليلة في إفريقيا وآسيا وأستراليا . ففي العالم المتمدين قدامتجت الاجناس بعضها ببعض ، وكان ذلك الامتزاج أو الاختلاط أثراً من آثار الرحلات

== وتغلب عن عوامل الخلائق فيما بينها ، ذلك العامل كان الحرب بينهم وبين الدول العربية ، وما هو مؤسف وحزن ألا يمجّد بين مختلف العوامل التي تؤدي إلى الانسجام والتضامن بين الجماعات عاملاً مماثل للحرب .

(١) دنر The Republic of Israel (المراجع السابق ذكره) ص ٤ ، ٥

والعلاقات التجارية والعزوات والزواج بين الأجناس المختلفة منذ الأزمنة القديمة (١).
ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن كلمة « جنس » Race — كما يقول
الاستاذ هادون — تستعمل بمعان مختلفة ، على أنه يقصد بها عادة « جماعة من
الناس تجمع بينهم صفات واحدة مشتركة » ، ولكن ما هي هذه الصفات المشتركة؟
ذلك كان موضوع الخلاف بين الكثيرين من الباحثين (كما يقول الاستاذ
هادون) ، فمثلا نجد أن الشعوب ذات الجلد الأبيض يطلق عليها « الجنس الأبيض » ،
White race في حين أن كلمة « الجنس » تطلق كذلك على كل من قسمي هذا
الجنس وهما القسم الذي يشتمل أصحاب الرؤوس المستطيلة Long headed ،
والقسم الآخر الذي يشتمل أصحاب الرؤوس البيضا Broad headed ، كما تطلق
كلمة الجنس على كل من الثلاثة فروع الرئيسية لذلك الجنس الأبيض (وهي
الآرية ، والسامية ، والحمى) (٢) .

(١) ففما يتعلق مثلاً بالجنس الآري الذي كان الألمان يقولون أن أصلهم ينتسب إليه
وأن هذا الجنس هو أرقى الأجناس وأنه منتهى الحضارات القديمة ، وأنه لذلك يجب
أن تكون له السيطرة على الأجناس الأخرى ، نقول أنه فيما يتعلق بهذا الجنس
نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن سنة ١٩٣٤ (من علماء الأجناس) قد
قرر أن ذلك الجنس الآري (الذي كان معروفاً قديماً باسم الجنس الهندى —
الأوروبي أصبح لا وجود له في العصر الحديث ، كما يذكر العلامة Marlio
(عضو المجمع العلمى الفرنسى) في كتابه :

Dictature ou Liberté éd 1940 P. 134

راجع في ذلك كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة الأساسية » (طبعة ١٩٦٣) ص ٢٧

(٢) راجع Haddon. Races of Man P. 2 وراجع مؤلف الاستاذ

الأمريكى Huntington حيث يقسم في مؤلفه القيم
P. 75 — 78 الجنس البشرى إلى خمسة أجناس رئيسية : (١) الجنس الأبيض
(أو القوقازى) ، (٢) الجنس الأصفر (أو المرنى أو الآسيوى) ، (٣) الجنس
الأحمر (أو الأمريكى) ، (٤) الجنس الأصفر (أو الملايا) ، (٥) الجنس الأسود
(أو النيجى أو الأفريقى) .

زيادة التفصيل راجع كتابنا « المفضل فى القانون الدستورى » ص ٢١١-٢١٥

المبحث الثانى

الأحزاب السياسية

مجهيد : لماذا قمنا دراسة الأحزاب عل غيرها من مواضيع نظام الحكم ؟

جرت تقاليد رجال الفقه الدستورى فى معالجتهم لنظام الحكم (أو النظام السياسى) فى بلد من البلاد أن نجدهم لا يعرضون للسكلام عن الأحزاب السياسية إلا فى مقام ختام الكلام عن ذلك النظام ، هذا إذا عرضوا لموضوع الأحزاب السياسية ، لأنه قل بل ندر أن نجد منهم من يرضى لبحثهم ، فغالبيتهم ينفلون عن بحث هذا الموضوع اغفالا تاما ، ذلك لأن سنة الدساتير فى مختلف الدول جرت على ألا تشير بين نصوصها إلى الأحزاب السياسية ، وذلك رغم الدور الكبير الذى تلعبه الأحزاب فى الحياة السياسية والدستورية للبلاد لا سيما فى الديمقراطيات الغربية .

واننى لا أعلم — فيما أعلم — أن هناك دستورا من الدساتير أشار بين نصوصه إلى الأحزاب السياسية والدور الذى تقوم به اللهم إلا الدستور السوفييتى ودساتير الديمقراطيات الشعبية التى تقتدى به ، والدستور الفرنسى الحالى (الصادر عام ١٩٥٨ وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة ، الصادر فى عهد الجنرال ديغول) (١) .

والدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ الذى نص (بالمادة ٥) عل الاتحاد الاشتراكى العربى وإن كان فى نظر الرأى الرسمى ، وفيما يرى كثيرون من رجال الفقه

(١) والدستور السوفييتى أشار (بالمادتين ١٢٦ ، ١٤١) أن الحزب الشيوعى السوفييتى وهو الحزب الوحيد هناك ، فميز الدستور ذلك للركز الممتاز الذى يتبوؤه الحزب ، والدور الذى يقوم به فى الحياة الدستورية للبلاد .

المستوى لا يعد حزبا إلا أننا بينا أنه في حقيقة أمره صورة من صور نظام الحزب الواحد (١) .

على أننا نرى أننا لا يصح لنا أن نبدأ الكلام عن الدستور وعن السلطتين التشريعية والتنفيذية وغير ذلك من عناصر نظام الحكم في إسرائيل قبل أن نتكلم أولا عن الأحزاب السياسية ، وذلك لأنه فضلا عما هو معروف من أمر ذلك التأثير الكبير الذي يحوزه النظام الحزبي على الحياة السياسية في إسرائيل (٢) ، فلقد تبين لنا ضرورة تقديم دراسة الأحزاب السياسية على غيرها من عناصر نظام الحكم للأسباب التالية :

(أولا) لأن كلامنا عن مشكلة وضع الدستور في إسرائيل يتطلب الإشارة في محتات المواضيع إلى مختلف المواقف التي وقفتها ، أو إلى مختلف الآراء التي أبدتها ، الأحزاب السياسية الإسرائيلية .

(ثانيا) لأن هذه الأحزاب هي التي كونت الجمعية التأسيسية التي عرض عليها مشروع الدستور ، بل إن الأحزاب (وبخاصة الأحزاب الصهيونية) هي التي أقامت إسرائيل (٣) .

(ثالثا) لأن زعماء الأحزاب يلعبون دورا كبيرا في اختيار رجال الهيئات الحاكمة : أي رجال السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكذلك في وضع التشريعات التي تقوم السلطة الثالثة (القضائية) بتطبيقها ،

(رابعا) لأن النظام الانتخابي المعمول به في إسرائيل (وهو نظام التمثيل النسبي

(١) راجع كتابنا " الحريات العامة - نظرات في تطورها وضمائنها ومستقبلها " (طبعة ١٩٧٤) ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) راجع برنشتاين (المراجع السابق) ص ٥٦ .

(٣) الحريات الديمقراطية في إسرائيل . تأليف الأستاذ صبري جريس ١٩٧١ ص ١٣ . الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

الذي سيأتي الكلام عنه فيما بعد تفسيراً) ندأى بأعضاء الكنيست (البرلمان) أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لأحزابهم لائتمثلين لدوائهم الانتخابية، الأمر الذي أدى بالكثير من أعضاء البرلمان إلى العناية بأوجه النشاط الحزبي أكثر من عنايتهم بهم. بهم الأولى كأعضاء برلمان وهي مهنة التشرع^(١) (مما سيزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً).
الخلاصة : أن تقديم دراسة الأحزاب على غيرها من الموضوعات سيلقى الكثير من الضوء على الكثير من المشاكل التي تثيرها دراسة نظام الحكم في إسرائيل.

الفرع الأول

كلمة عامة عن الأحزاب وخصائصها في إسرائيل

أهم خصائص النظام الحزبي في إسرائيل

يمكننا أن نلخصها فيما يلي :

(أولاً) التعدد الكبير — أبرز ظاهرة تلاحظ في الأحزاب هناك هو تعددها تعدداً هاملاً ، وحسبنا أن نذكر أن عددها بلغ في الانتخابات التي حدثت لعام ١٩٥٩ ٢٦ حزباً ، وكنا نجد بالبرلمان (أو الكنيست الرابعة) على حد تعبيرهم) ١٢ حزباً مثلاً فيه (٢) .

وتلاحظ هذه الظاهرة حتى في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ، فقد كان هناك ١٢ حزباً تنافس في انتخاب المقاعد النيابية القليلة في المجتمع اليهودي (ييشوف yishuv) ، ذلك المجتمع الذي كان — كما قدمنا — عبارة عن « دولة

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٥ .

(٢) وكان عدد الأحزاب التي تقدمت للانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) ٢١ حزباً ، وفي انتخابات سنة ١٩٥١ كان عددها ١٨ حزباً — راجع فيما تقدم مؤلف أوسكار كرينر :

Government & Politics in israel (New York 1961) p. 61.
 وقد أسفنا لعدم استطاعتنا العثور على مؤلف حديث يبين عدد الأحزاب حالياً في إسرائيل .

في دور التحضير ، أى أنه كان ينعم بوسط كبير من الحكم الذائق ، وكان اليهود يقومون بانتخاب المجلس للقوى اليهودى ، Vaad Leumi (١) .

أسباب التعدد - لهذا التعدد الهائل عدة أسباب ذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم من الباحثين الغربيين ، نلخصها فيما يلى :

١ - كانت من النزعات التى تلاحظ لدى المهاجرين اليهود نزعة كل فريق منهم إلى التكتل مع أبنائه وطنه القديم الذى كان ينسب إليه ، وهاجر منه إلى إسرائيل (٢)

وكان ذلك أمرا طبيعيا نظرا لاختلاف اللغة وبالتالي اختلاف لون الثقافة بين كل فريق وآخر من المهاجرين (٣)

٢ - وكان الصهيونيون إلى جانب ما تقدم ينقسمون بين مذاهب وتيارات فكرية أروعة ندية مختلفة، فهناك اليهود المتدينون المتعصبون Orthodox Religious Jews أولئك الذين كانوا يصرون على أن لهم تنظيمًا مستقلا خاصا بهم ، وهناك اشتراكيون لا يدينون بمذهب معين (non doctrinaires) فكانوا يضعون النزعة الوطنية (أى القومية اليهودية) فى المقام الأول emphasizing nationalism وهناك اشتراكيون يدينون بمذهب ماركس (أى شيوعيون) وهؤلاء يقدمون اشتراكيتهم (أو بمعبارة أدق : شيوعيتهم) على القومية اليهودية، فكان طبيعيا أن يسكون كل فريق منها لنفسه حزبا ليرعى اتجاهاته الفكرية وبرنامجه العمل (٤)

(١) أوسكار كريز (المرجع السابق) ص ٦١ .

(٢) أوسكار كريز ص ٦١

(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٤

(٤) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤

والواقع أن هناك كثيرا من أوجه الخلاف بين مختلف الأحزاب حول مسائل كثيرة نذكر في مقدمتها :

النشاط الفردي الحر ، أو بالعكس الأخذ بالإشتراكية أو الشيوعية .
الفصل بين الكنيسة والدولة أى أن تكون الدولة غير ذات صبغة دينية
Secular تكفل حرية الفكر للأفراد كما تكفل حرية أو حرمة العقيدة للمؤمنين
أو بالعكس الأخذ بالتيقراطية أى إقامة نظام الدولة على أساس الدين .
الاتجاه بالسياسة الخارجية إلى جانب الولايات المتحدة ، أو بالعكس إلى
جانب الاتحاد السوفيتي .

الأخذ بسياسة التوسع على حساب جارات إسرائيل العربية . أو بالعكس
المحافظة على حدود إسرائيل بالحالة التى هى عليها Status quo .
هل تظل أبواب البلاد مفتوحة أمام المهاجرين من اليهود الذين يريدون
الهجرة إلى إسرائيل كما ينادى به أحزاب العمال (اليسار) ، أم يجب تقييد عدد
المهاجرين إلى الحد الأدنى كما يطالب بذلك أحزاب اليمين (المحافظون) ؟
ومن أوجه الخلاف ما يقترح من الحلول لمشكلة استيعاب (أو امتصاص)
البلاد للمهاجرين امتصاصا سريعا وكيفية توطينهم في البلاد ، فبينما نجدنا
أحزاب اليمين تعارض العدول عن الأخذ بسياسة النشاط الفردي الحر
Private initiative وتعارض زيادة الضرائب من أجل سداد النفقات التى
تتطلبها عملية امتصاص المهاجرين ، وجدنا بالعكس أحزاب اليسار الصمالية
ترى أن الهدف القومى فى امتصاص نحو ١٠٠ ألف مهاجر مما يبرر وضع حد
أعلى للأرباح العالية كما يبرر فرض بعض الضرائب من أجل تحقيق هذا الهدف .
وكذلك من أوجه الخلاف هناك الخلاف حول إقامة أو عدم إقامة علاقات
بين إسرائيل وألمانيا التى كانت تحت حكم النازى أداة إبادة لليهود (١) .

(١) راجع فيما تقدم برنشتاين : مؤلفه The Politics of Israel (المرجع
السابق ذكره) طبعة ١٩٥٧ ص ٦١ ، ٦٢ .

النظام الانتخابي وأثره في تعدد الأحزاب — هناك فيما نرى سبب من أسباب ذلك التعدد غفل عنه أولئك الباحثون ، هو فيما نعتقد — أممها ، وهو ذلك النظام الانتخابي المطبق في إسرائيل ، وهو نظام التمثيل النسبي للأقليات (الذي سيأتي الكلام عنه في موضعه تفصيلا) .

فأوجه الخلاف السابقة التي يذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم لم تسكن رغم كثرتها بل ورغم ما يشوب بعض هذه الخلافات من الحدة والشدّة — بكافية لتؤدي إلى مثل هذا التحدّد المسائل للأحزاب في بلد صغير لا يتجاوز سكانه ثلاثة ملايين ، فذلك تعدد لا نعرف له مثيلا ، بل لا نكاد نعرف نصفه حتى في البلاد التي يبلغ عدد سكانها عشرات أمثال هذا العدد ، لاسيما إذا عرفنا أن غالبية أوجه الخلاف المذكورة نجدّها معروفة في البلاد الأخرى .

أما كيف يشجع ذلك النظام الانتخابي (نظام التمثيل النسبي Representation proportionnelle على تعدد الأحزاب ، فذلك لأنّ هذا النظام الانتخابي — كما هو معروف — يهدف إلى كفالة تمثيل مختلف الأحزاب في البرلمان تمثيلا يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين ، وذلك بما يشجع قيام وبقاء الأحزاب الصغيرة (أي الأقليات السياسية) ، وبالتالي يشجع تعددها ، وذلك بخلاف النظام الانتخابي الآخر السائد في غالبية الدول ، وهو النظام الانتخابي الذي يأخذ بنظام الأغلبية système majoritaire فهو نظام لا يكفل — كما هو معلوم — للأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع قوتها العددية (أي يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين) بل قد لا يكفل لها تمثيلا ما في البرلمان ، وذلك لأنّ مرشح الحزب تحت ظلال هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية) لا ينتج في الدائرة الانتخابية إلا إذا حصل على أغلبية عدد الأصوات التي أعطيت في الدائرة الانتخابية — لذلك نجد من شأن هذا النظام أن يؤدي إلى اختفاء الأحزاب الصغيرة ، أو إلى

اندماجها مما لتكوين حزب كبير جديد، أو إلى التحالف أعضائها بأحد الأحزاب الكبيرة القائمة التي تستطيع الحصول على تمثيل لها في البرلمان . وتفسيراً لما تقدم فأننا نقدم مثالا لكل من هذين النظامين الانتخابيين :

ففي نظام الانتخاب بالأغلبية نجد أن الحزب الذي يحصل كل مرشح من مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية على مجرد ٥١ ٪ من مجموع أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية يستطيع أن يحوز ١٠٠ ٪ من عدد المقاعد في البرلمان في حين أن الأحزاب الصغيرة (أى أحزاب الأقلية) التي يكون لها من الانباع ٤٩ ٪ من عدد الناخبين في كل دائرة انتخابية لا تحوز إلا صفر من مجموع المقاعد النيابية . ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن هذا المثال الذي ذكرناه نادر الحدوث إذ أنه يندر أن يحصل حزب الأغلبية على أغلبية عدد أسرات الناخبين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية ، إنما ذكرنا هذا المثال على هذا النحو لنبين بل لنبرز كيف يؤدي هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية) إلى عدم تشجيع أحزاب الأقلية على التمدد بل ولا على البقاء .

أما عن نظام التمثيل النسبي فإن له طرعا أو أساليب متعددة لكفالة تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع عدد اتباعها بين لناخبين . ويلاحظ أن غالبية هذه الطرق أو الأساليب هي على جانب كبير من التعقيد ، ولعل أيسرها وأفضلها هي الطريقة التي يطلق عليها طريقة تجميع الأصوات وحرية توزيعها

vote cumulatif (١) .

(١) هذه الطريقة تفترض (أولا) الأخذ — كما سنبين — بنظام الانتخاب بالقائمة Serutin de liste ، كما تفترض (ثانيا) أن لكل ناخب عددا من الأصوات بقدر عدد التراب الذين يطلب إليه أن ينتخبهم عنها ، ففي هذه الحالة يتقرر للناخب ثلاثة أصوات على الأقل ولعلنا يعمل على « توزيع أصواته » =

نقد النظام الانتخابي (للتمثيل النسبي) في اسرائيل - انتقد عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية (على رأسهم بن جوريون) مانجم عن ذلك النظام الانتخابي من انعدام الروابط بين التائب وانتخاب ، فا ذكره بن جوريون « أن الناخبين لا يختارون أشخاصاً أحياء ، إنما هم يختارون قوائم جامدة صماء ، ويقول أحد نواب الكنيست المعارضين « ان الانتخابات هناك لا تعد مرآة للرأى العام ، (وذلك في مؤلفه « إسرائيل بدون صهيونية » (بالفرنسية) ١٩٦٩ ص ١٤٨) - وما ذكره A. Arazio (في مؤلفه : « النظام الانتخابي الإسرائيلي » (بالفرنسية) طبع في جنيف عام ١٩٦٣ ص ١٥٧ - ١٥٩) : « أننا نريد أن يمثل نواب الكنيست دوائر الانتخابية بصورة ملوسة ، ولكن كيف يستطيعون ذلك وهم لا يقطنون بها » ثم يقول : إن بين المائة وعشرين

== على المرشحين كما أن له أن يعطى أصواته الثلاثة لشخص واحد من المرشحين ، أو أن يعطى صوتاً واحداً لواحد من المرشحين وصوتين لشخص آخر ، وفي هاتين الحالتين الآخرين يعمل على « تجميع أصواته » .

فلنفرض مثلاً أن هناك في الدائرة الانتخابية ٦٠ ناخباً عليهم أن ينتخبوا ٣ نواب (ثلاثة) ، وأن هناك حزبين يتنازعان الناخبين وأن الحزب الأول يتبعه ٤٠ ناخباً والحزب الثاني يتبعه ٢٠ ناخباً ففي هذه الحالة نجد أن الحزب الأصغر (الثاني) يستطيع أن يضمن الحصول على مقعد من هذه المقاعد الثلاثة إذا عمد كل ناخب من هؤلاء الناخبين المشرين الى اعطاء أصواته الثلاثة الى مرشح ذلك الحزب الأصغر .

أما الانتخاب بالقائمة فيقصد به ذلك النظام الانتخابي الذي تقسم فيه البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة (تبلغ الدائرة نحو محافظة ويعطى الناخب فيها صوته لعدد من الناخبين لا يقل عادة عن ثلاثة) لذلك فهو يكتب قائمة بأسمائهم . وقد جرت عادة الأحزاب أن يقدم كل حزب قائمه بأسماء مرشحيه .

راجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية طبعة ص ١٤٩ .

عضو الذين يتألف منهم الكنيست يوجد نحو ١٠٠ يقطنون تل أبيب أو ضواحيها (١) .

ثانيا - **الخاصية الثانية** من خصائص النظام الحزبي في إسرائيل أن غالبية الأحزاب فيها لا سيما الأحزاب القوية ذات النفوذ إنما كانت ذاتها في البلاد العربية (الأوربية) أى في غير البلد الذى تراول فيها تلك الأحزاب نشاطها ولا يزال أولئك الصهيونيون الغربيون يتولون إدارتها حتى اليوم (٢) .

وهذه ظاهرة عجيبة فريدة لا تعرف لها مثيلا ، في غير إسرائيل ، ومما هو أعجب أن نجد بعض تلك الأحزاب قد أنشئ قبل أن تنشأ إسرائيل ذاتها بنحو خمسين من السنين !!

ولقد كانت تلك الأحزاب - إذا نحن استثنينا بعضها - نبت أو ثمرة (the outgrowth) الحياة العسامة في البلاد الأخرى ، ولذلك فقد مرت هذه الأحزاب بفترات عصيبة ، وذلك من أجل أن تتزعم مع البيئة الجديدة في إسرائيل (٣) .

ولقد ترتب عن انماء الزعماء خارج إسرائيل أن ايدولوجيتهم كانت بعيدة عن الحقائق الفلسطينية (٤) .

ولقد كانت الحركة الصهيونية الدولية ذاتها تشجع تكوين الأحزاب

(١) « الأحزاب السياسية في إسرائيل » (بالفرنسية) للدكتور ريمون صايغ (طبعة عام ١٩٧١ ص ١٧٠) .

(٢) راجع رسالة الدكتوراه للدكتور Mounier « الانظمة السياسية لإسرائيل » (باريس ١٩٥٧) ص ١٦٠ .

(٣) برنشتاين ص ٥٤ .

(٤) راجع للدكتور ريمون صايغ مؤلفه : *Le Système de Partis Politiques en Israël* (طبع في بيروت عام ١٩٧١) ص ٢٨٨ .

(أى نعددها) لتأييد الحركة الصهيونية ، وذلك قبل نشأة إسرائيل . وفي الواقع نجد جميع الأحزاب الرئيسية هناك هي أحزاب صهيونية ، ولا يوجد غير صهيوني سوى أحزاب العرب والحزب الشيوعي ، وهذه كلها أحزاب صغيرة .

ثالثا — نجد أن غالبية الأحزاب في إسرائيل تتلقى معونات مالية من المنظمات اليهودية في الخارج، ولها منظمات counterpart بين اليهود في الدول الأخرى^(١).

رابعا — تقوم الأحزاب الإسرائيلية — خلافا للأحزاب الأمريكية والبريطانية وغيرهما من أحزاب الديموقراطيات الغربية — بصور مختلفة من النشاط في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك مما يزيد من قوة ونفوذ الأحزاب هناك، فهي أنشجع والمستوطنات agricultural settlements البعيدة كما أنها تقوم بتنظيم الجمعيات التعاونية والبنوك وشركات التأمين لخدمة مستعمراتها الزراعية، كما أنها تبحث في الخارج عن موارد تستطيع الحصول منها على ما يلزمها من المال لتمويل مشروعاتها الاقتصادية ، كما أنها تفتنى الكثير من الملاحى والنواى الرياضية وشركات الذباب والمدارس وغير ذلك من منظمات الخدمات الاجتماعية لتلبي رغبات وحاجيات أنصارها. ويتهند المواطن الإسرائيلي اليوم — إلى حد ما — على حزب سياسى ، وذلك من أجل الحافه بعمل من الأعمال ، وكذلك فيما يتعلق بوسائل الترفيه recreation ، وفيما يتعلق بالسكن والمساعدات المالية، ولقد أدى ذلك كله إلى اعتماد الناخب على — حزب — ، مما أدى بدوره إلى الإنقاص ، من عدد أصوات المستقلين ، تلك الأصوات التى تتأرجح أو تتذبذب عادة بين مختلف الأحزاب (أى أنها لا تظل ثابتة إلى جانب حزب معين) ، وفى ذلك عامل من العوامل الإضافية التى تعدل على الإعلاء من شأن الحزبية وعلى التدعيم أو

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤ ، ٦٣ .

التوطيد من نظام تعدد الأحزاب (١) .

كما عمل على زيادة نفوذ الأحزاب ضعف السكيسيت فيما يتعلق بكل ماله صلة بالأمن القوي ، وبصفة عامة فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية ، أن السكيسيت يزاول رقابة لاحقة وليست رقابة سابقة ، ثم أنه لا توجد بها معارضته سياسية حقيقية (٢) . ويبدو لنا أن المعارضة تلعب دورها خارج السكيسيت أكثر وأكبر مما تلعبه داخلها .

خامسا - استبعاد الحزب بأعضائه : إن عضو الحزب مقيد — فيما يبدى من الآراء في البرلمان — باتباع وجهة نظر الحزب ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مسائل ذات أهمية ثانوية ، فأعضاء الحزب نجدهم يدلون بأصواتهم بالبرلمان إلى جانب معين ، وذلك بصورة يقين منها بجلاء أن قرار التصويت كان معدا من قبل ليبدل به الأعضاء من بعد ، وعضو البرلمان الذي لا يتخذ تعاملات حزبه بصدد التصويت في البرلمان جزاؤه الفصل من الحزب .

والواقع أن الأحزاب تعد في مقدمة القوى السياسية في إسرائيل ، وهي تمثل المحور الذي تدور حوله الحياة السياسية هناك (٣) .

(١) ولقد ذهبت أحزاب العمال في ميدان تنظيم الحياة اليومية للواطن إلى أبعد مما ذهبت إليه الأحزاب الدينية وأحزاب الطبقة الوسطى ، على أن جميع الأحزاب قامت بتنفيذ برامج للنشاط الاجتماعي .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٥٦ .

(٢) راجع « من يحكم في تل أبيب » (طبع بيروت عام ١٩٧٥ ص ٢٩٣ والمراجع المشار إليها فيه — للدكتور حامد ربيع .

(٣) راجع كتاب .

Israel : The Beginning and To morrow (New - York) 1951 p.21

لؤلؤه : Hal Lehrman ، حيث يتكلم المؤلف عما يطلق عليه .

= " the absolutisme of party discipline " .

اثر النظام الانتخابي — أن ما هو معروف عن نظام التمثيل النسبي الانتخابي (المصحوب عادة بطريقة الانتخاب بالقائمة ، حيث تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لا تبرز فيها الصلة بين النائب والناخبين) أنه لا تكاد توجد فيه صلة اللهم إلا بين النائب والحزب الذي يقوم بترشيحه وشؤون الدعاية لقائمة المرشحين في الانتخابات (. ويتبين من الإحصائيات التي أجريت أن ٥٦ ٪ من النواب الإسرائيليين الذين سئلوا عن أهم عامل من العوامل التي يرجع إليها انتخابهم — أجابوا أن ذلك العامل الهام بل الأهم إنما يرجع إلى المكتب الرئيسي للحزب الذي أدرج أسماهم في قائمة المرشحين التي يقدمها الحزب للناخبين (١) . وما تقضى به علينا الأمانة العلمية أن نوجه الأنظار إلى أنه يجب ألا يفهم بما أشار إليه بعض الباحثين من أمر ذلك الاستبداد الحزبي في إسرائيل أنه يعد ظاهرة من الظواهر الخاصة بإسرائيل ، فالواقع غير ذلك . الواقع أن هذه الظاهرة معروفة في غير إسرائيل من الديمقراطيات الغربية ، بل وفي البلاد ذات الماضي القديم فيها . وحسبنا أن نشير إلى ما هو معروف من أمر ذلك الاستبداد الحزبي في إنجلترا . وفي ذلك يذكر الأستاذ لورانس لويل Lawrence - Lowell (مدير جامعة هارفارد Harva بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا) : « ان النائب في إنجلترا يتبع رأى الحزب الذي ينتسب إليه اللهم إلا في حالات نادرة ، وذلك حين يقتنع تمام الاقتناع أن سياسة الحزب بصدد المسألة موضوع التصويت هي سياسة خاطئة فاسدة » (٢) .

== ولما جانب الأحزاب السياسية توجد قوى سياسية أخرى وهي المستدروت (المحامد عمال إسرائيل) ، والكيكوتوت ، والمجالس المحلية، المؤسسة العسكرية. (١) راجع مؤلف الدكتور ديمون صايغ عن « الأحزاب السياسية في إسرائيل » (بالفرنسية . عام ١٩٧١) ص ١٠٠ ، ١٠١ . (٢) راجع مؤلف لورانس لويل — الترجمة الفرنسية من كتابه بعنوان : L'Opinion Publique et le Gouvernement Populaire (éd. Paris, 1924) p. 126 ، 127.

ولقد صور أحد أعضاء البرلمان في إنجلترا تلك الحالة تصويراً طريفاً إذ قال :
« لقد سمعت في مجلس العموم كثيراً من الخطب التي غيرت رأيي ، ولكنني لم
أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي » (١) . . .

كما يجدر بنا كذلك أن نوجه الأنظار إلى أن النظام الانتخابي السائد في
إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبي (وهو غير معروف في إنجلترا ولا في أغلب
الديمقراطيات الغربية) هو نظام من شأنه أن يزيد من سلطان الحزب على نوابه
في البرلمان ، إذ أن عضو الحزب الذي ينتخب نائباً في البرلمان على أساس هذا
النظام الانتخابي يعد نفسه مديناً بمقعده في البرلمان للحزب لا للدائرة الانتخابية .
لذلك فهو يعد نفسه — كما قدمنا — ممثلاً للحزب أكثر مما يعد نفسه ممثلاً
للدائرة الانتخابية .

سادساً - الاتجاه نحو التكتل : ومن خصائص هذه الأحزاب الاتجاه
نحو التكتل في وجه أي خطر خارجي ، فالحرب التي شنها العرب ضد إسرائيل
عام ١٩٤٨ نجدها ساعة الإعلان عن قيامها دفعت كل المنظمات الصهيونية
السياسية إلى التكتل وبالتالي أدت إلى توحيد المنظمات (أو العصابات)
العسكرية الصهيونية وأنصارها في صفوف الجيش الإسرائيلي (رغم ما بين
بعضها البعض من شديد العداء) (٢) .

(١) نقلاً عن كتاب « القانون الدستوري » للأستاذين الدكتور عثمان خاتيل
عثمان ، والدكتور سليمان الطماوى (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ص
٢٦٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » ، ص
٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) الجريبات الديمقراطية في إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٥ ، ١٦ .

- ٢ -

الأحزاب المختلفة ومبادئها

تمهيد - لم تعرف إسرائيل حكماً إلا من خلال تكتل الأحزاب الحاكمة ، ولم تعرف معارضة ، إن وجدت ، إلا من خلال تكتل الأحزاب المعارضة ، لذلك كان لزاماً علينا قبل أن نتكلم عن هذه التكتلات الحزبية ، أن نبدأ أولاً بالكلام عن الأحزاب المختلفة .

تقسيم - الأحزاب في إسرائيل متعددة (كما قدمنا) تمعددا هائلا . وخير وسيلة لدراستها - فيما نعتقد - أن نقسّمها إلى الأقسام الخمسة التالية :

(أولاً) - أحزاب العمال ، وتشمل حزب ما باي الذي أصبح أخيراً يسمى : حزب العمل الإسرائيلي ، وأحدثت عفودا .

(ثانياً) - أحزاب المحافظين ، وتشمل حزب الصهيونيين العموميين ، وحירות (١) ، والحزب التقدمي .

(ثالثاً) - الأحزاب الدينية ، وتشمل حزب مزراحى الذي أصبح يسمى : الحزب الدينى القومى ، وعمال مزراحى ، واجودات ، وعمال اجودات .

(رابعاً) الأحزاب الماركسية ، وتشمل الحزب الشيوعى وما بام .

(خامساً) أحزاب العرب (٢) .

(فأولاً) - أحزاب العمال

١ - ما باي أو حزب العمل الإسرائيلي ٢ - أحدثت عفودا .

تمهيد - يجدر بنا أولاً أن نوجه الأنظار إلى أن هنالك في إسرائيل

(١) ويقول برنشتاين (المرجع السابق) ص ٧٢ أن الصهيونيين العموميين ، وحירות هما أكبر حزبين بعد حزب ما باي .

(٢) ومن ذلك يرى أنسلم فر الأخذ بذلك التقسيم الذى أخذه برنشتاين (فى كتابه ص ٧٥) .

أحزابا عمالية أخرى عدا هذين الحزبين ، ولكن بعضها (مثل حزب مايمام) تغلب عليها الصبغة الماركسية (أى الشيوعية) ، و بعضها الآخر تغلب عليه الصبغة الدينية (مثل حزب عمال مزراحي ، وحزب عمال أجودات) لذلك رأينا الأوفق أن نلحق الطراز الأول بالأحزاب الماركسية والطراز الثاني بالأحزاب الدينية ولنذكر أولا :

كلمة عامة عن الحركة العمالية ونفوذها في اسرائيل وفي الحركة الصهيونية

كان النفوذ الأكبر في الحركة الصهيونية - إلى ما قبل بدء استعمار فلسطين على نطاق واسع (أى إلى ما قبل عام ١٩٢٠) - للطبقة الوسطى و سكان المدن ، و لكننا وجدنا بعد ذلك التاريخ بعد أن هاجر إلى اسرائيل الكثير من عمال الزراعة أن ذلك النفوذ الأسبق في الحركة الصهيونية ثم في سياسة اسرائيل قد أصبح للطبقة العاملة أى لأحزاب العمال الصهيونية^(١) .

وعما يهمل على توطيد هذا النفوذ ما تقوم به تلك الأحزاب العمالية من أوجه النشاط الاقتصادي في الاسكان الزراعي agricultural settlement والمستوطنات ، وما يقوم به الاتحاد عمال اسرائيل ، المستدروت Histadrut من اشروعات ولقد قام هؤلاء المهاجرون بتحقيق أحد أهداف الصهيونية وهو إعداد اوطن القومى اليهودى Jewish homeland أى تمهيد أو إعداد أرض الشعب اليهودى بواسطة طائفة عمال الزراعة .

أحزاب العمال الاسرائيلية والذاهب اشتراكية المختلفة — لقد كانت تلك الأحزاب العمالية موزعة بين مختلف المسناعات الاشتراكية ، وذلك حتى

(١) أوسكار كرينز : Government politics in Israel 1961 p. 65

عام ١٩٢٩ ، ثم وجدنا ما قد أخذت تدريجياً تحت تأثير نير ظروف
و ضرورات الحياة في فلسطين يتقلص ما بينها من فروق إيديولوجية (منهيّة)
في اتجاهين أو تيارين رئيسيين .

(الأول) كان يعمل أصحابه بوحى تعاليم أحد تلاميذ تولستوى (وهو
A. D. Gordon) وقد كان جو ردون هذا يدعو إلى بحث الأمة اليهودية عن طريق
العمل وبوجه خاص العمل في الزراعة ، بعبارة أخرى أن هذه التعاليم كانت توصي
« بمبادأة العمل ، والعودة إلى الأرض أى سكناً الريف والقيام بالأعمال الزراعية .
وهذه الجماعة غير ما ركسية ، وقد كان لها تأثير عميق على الحركة الصهيونية (١)
أما الاتجاه أو التيار (الثاني) فإن أصحابه ماركسيون متعصبون يؤمنون
« بالصراع بين الطبقات والأساليب الثورية .

وليس هنا مقام الكلام تفصيلاً عن هذين المذهبين : مذهب ماركس
ومذهب تولستوى اللذين يتبع كلا منهما كل من هذين الاتجاهين أو التيارين
السابقين ، وحسبنا هنا أن نذكر أنه إذا كان كل منهما يعادى النظام الرأسمالي
والمملوكية الخاصة لوسائل الانتاج ويرى إلغاهما إلا أن مذهب ماركس يرى
إتباع العنف والأساليب الثورية وبث روح الحقد والكراهية في نفوس الطبقة
العاملة ضد الطبقة الرأسمالية ، بخلاف تعاليم تولستوى فهو توصي بالحب والاحياء
وعدم استعمال العنف واتباع المقاومة السلبية ، وهي التعاليم التي اقتبسها غاندى
فيما بعد وطبقها في الهند (٢) .

(١) راجع رسالة الدكتور Mounier بعنوان الانظمة السياسية لدولة اسرائيل ،
(طبعه بباريس ١٩٥٧) ص ١٩٥ ، وكتاب برنشتاين . The politics of Israel
(طبعه ١٩٥٧) ص ٥٨
(٢) لزيادة التفصيل راجع كتابنا القانون الدستوري ، والانظمة السياسية ==

المستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) — ولقد اتحد أصحاب هذين الاتجاهين السابقين في عام ١٩٢٠ ليؤنسوا المستدروت « Histadrut » (أو اتحاد عمال إسرائيل) الذي كان معنيا بالنشاط الاقتصادي والجميات التعاونية ، ولكن ظل كل منهما يعمل وحده في مزاولة نشاطه السياسى وما يتعلق به من المسائل المتعلقة بالسكان المهاجرين اليهود بغلمطين (١) .

أما وقد انتبهنا من هذه الكلمة العامة عن الحركة العمالية فالتنا نفتقل إلى الكلام عن كل من الحزبين التاليين : ماباى ، واحدوت عنودة .

— ١ —

حزب ماباى (Mapai)

(أو حزب العمل الاسرائيل)

إن كلمة ماباى بالعبرية هى شتصر لعبارة « حزب العمال الزراعيين لاسرائيل » وقد أصبح حاليا يعرف باسم « حزب العمل الاسرائيل » (أو حزب العمل) (٢) .

نشأته — فى عام ١٩٢٩ عمل أصحاب هذين الاتجاهين السابقين على تصفية ما بينهما من وجوه الخلاف للوصول إلى حل وسط مما أدى الى نشأة حزب واحد جديد ، غير ان ذلك الاتحاد أو الاندماج كان على قدر كبير من العسر إذ أنهما لم

== (الطبعة الثانية ١٩٦٣) ص ٣٤٤ - ٣٥٥ ، وراجع كتاب أفكار تولىستوى الحية ، تقديم الكاتب الألماني الكبير استيفان زفايج وترجمة الأستاذ أحمد عصام الدين (طبعة ١٩٦٢) ص ١٢ - ١٦ ، ٣٤ .

(١) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٨

(٢) راجع The Republic of Israel للدكتور دنر Dunner (طبعة نيويورك ١٩٥٠ ص ١٢٧) — و د الحريات الديمقراطية في اسرائيل ، طبع بيروت ١٩٧١ — الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Rushbrook Williams : The State of Israel (London Ed 1957) p. 160

يوفقا إلى التغلب على ما بينهما من خلافات مذهبية، ففي عام ١٩٤٤ انفصلت
الجماعة الماركسية وكونت حزبا مستقلا واتخذت لنفسها تسمية احداث عفودا،
(أى « اتحاد العمل »).

كان يتبوأ حزب ما باى مكانا وسطا بين طرفين متضادين متطرفين : بين
الشيوعيين (غير الوطنيين أى غير الصهيونيين) من ناحية ، والوطنيين المتطرفين
من ناحية أخرى (١).

(أولا) مبادئ الحزب وسياسته

مهمد — يحدد بنا أولا أن توجه الأنظار إلى أن أنه كما كان هذا الحزب لم يحصل
أبدا في الانتخابات على الأغلبية المطلقة التى تمكنه وحده من تأليف الوزارة، لذلك
فقد كان مضطرا إلى الائتلاف مع بعض الأحزاب الأخرى لتتمكن وزارته من
الحصول على الأغلبية المطلقة (أى النصف + ١ على الأقل) من أصوات أعضاء
الكنيست، لذلك كان الحزب يتجه تارة إلى أحزاب اليسار (مثل احداث عفودا،
وما بام) وتارة إلى أحزاب اليمين المعتدل (مثل حزب الصهيونيين العموميين)
وكثيرا ما كان يتجه إلى الأحزاب الديفية (وعلى وجه الخصوص الحزب الدينى
القومى) للائتلاف معها (٢).

١ - الأخذ بنظام استوائى — يقوم على تشجيع الحركة التعاونية وتحديد
ساعات العمل وتقدير أجازات سنوية والمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة
في الحقوق.

فهذا حزب اشتراكى غير ماركسى، مجد أن ولاءه للاشتراكية يد أمراً ثانوياً

(١) راجع : وشبروك وليامز

(٢) الحريات الديمقراطية في اسرائيل (المرجع السابق) ص ١٧

بالنسبة الى ولائه غير المحدود للأمة اليهودية ، (أى النزعة الصهيونية) (١) .

٢ — وفي مقدمة المبادئ ذات الصبغة الصهيونية لهذا الحزب العمل على ما يطلقون عليه « تجميع المنفيين » أى تشجيع الهجرة اليهودية الى اسرائيل (٢) .

٣ — في السياسة العسكرية — يعارض الحزب فكرة الحرب الوقائية (ازاء البلاد العربية) ، على أننا نجده مع ذلك قد قرر مهاجمة شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي (٣) .

٤ — معارضة مبدأ وضع دستور مدون — ومن مبادئه كذلك معارضة فكرة وضع دستور شامل مدون للدولة ، لأن من شأن الأخذ بهذه الفكرة أن تثير خلافا حادا مع الأحزاب الدينية ، وهو خلافا يهدد بفصم عرى الوحدة القومية ، وذلك لأن هذه الأحزاب الدينية تطالب أن يقوم الدستور على أساس الدين (أى الشريعة للموسوية) ، وهذا هو ما تمارضه بقية الأحزاب الأخرى التي رأيت — لهذا السبب — العدول عن فكرة وضع دستور

(١) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه (الانظمة السياسية لدولة اسرائيل)

ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

وفي ذلك كتب بن جوريون في Jewish labour Londres, 1935 يقول : « أن كفاح العمال في فلسطين لم يكن ولن يكون فحسب كفاح مصالح بين الطبقات ، أنهم لا يستمدون قوتهم من تنظيمهم الطبقي ومن نظرتهم الاجتماعية vision sociale فحسب ، ولكنهم يستمدونها كذلك من رسالتهم القومية التي يتميزون بها ، وتلك الرسالة هي استعادة اسرائيل — راجع بحثنا عن نظام الحكم في اسرائيل مذكور في مجلة The Middle East 3rd edition. Edited by Sir Reader Bullard (Oxford Univerity press 1958. p 292.

(٢) د شبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠

(٣) أوسكار كراينيس Oscar Kraines (المرجع السابق) ص ٦٧

مدون شامل ، وإنما نجدها قد أثرت إصدار الأحكام الدستورية بقوانين عادية (أى يوافق عليها البرلمان) تصدر بقوانين متفرقة كلما دعت الحاجة إلى صدور قانون منها (١). وسوف نعود إلى معالجة هذه المسألة تفصيلاً في البحث الثالث).

٥ - تعديل نظام الانتخاب — ومن مبادئ الحزب العمل على تعديل نظام الانتخاب بالقائمة والتثيل النسبي (وهو النظام الأندلسي إسرائيل كإدمننا) ، وذلك للأخذ بنظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخاب بالأغلبية (أى بأغلبية عدد أصوات الناخبين) (٢) ، وذلك لأن هذا النظام الثاني يهيئ لحزب ما بهى فرصة الحصول على الأغلبية المطلقة في مساعد البرلمان (رغم أنه لا يحصل على الأغلبية المطلقة لأصوات جميع الناخبين في البلاد) ، وحصوله على الأغلبية المطلقة في البرلمان يمكنه من تأليف الوزارة وحده ، أى دين أن يكون مضطراً للاعتماد على الأحزاب الأخرى الصغيرة ، وهذا بخلاف نظام الانتخاب الحالى

(١) أوسكار كريز (المرجع السابق) ٦٥ .

(٢) يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى التفرقة بين ما يطلق عليه « نظام الانتخاب الفردي » ، ونظام الانتخاب بالقائمة ، فالأول هو ذلك النظام الذى تقسم فيه البلاد إلى دوائر انتخابية - غير منتخبة كل دائرة منها نائباً واحداً (أى فرداً) كما كان الشأن دائماً في مصر وغالبية الدول أما الثاني فهو ذلك النظام الانتخابي الذى يقضى بأن تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة كل منها تنتخب عدداً معيناً من النواب (لا يقل عادة عن ثلاثة) فكل حزب في هذه الحالة يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدل بصوته إنما يكتب قائمة باسماء من يختارهم ، وهى عادة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه ، والدائرة الانتخابية في هذه الحالة دائرة كبيرة تبلغ عادة نحو محافظة من المحافظات في حين أن الدائرة الانتخابية في حالة الانتخاب الفردي لا تزيد عن نصف عدد مجموع القرى التابعة لمركز من المراكز .

ويلاحظ أنه في حالة الأخذ بنظام التمثيل النسبي فإنه يؤخذ عادة معه بنظام الانتخاب بالقائمة لزيادة التفصيل راجع كتابنا (القانون الدستورى والنظمه

السياسية) ص ١٤٦ - ١٤٨ .

(نظام الانتخاب بالقائمة والتثيل النسبي للأقليات السياسية) ، فهو نظام لا يمكنه من الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان (وإن كان يحصل فيه على الأغلبية النسبية) وبذلك يضطر لتأليف وزارة ائتلافية أى أنه يضطر من أجل تأليف وزارة أن يشرك معه أحزابا أخرى صغيرة كالأحزاب الدينية التي لاتتفق مبادئها في بعض المواضع - مع مبادئه (١) .

٦ - في السياسة الخارجية - لقد ترتب على العون الأمريكي لإسرائيل ، والحركة المعادية للصهيونية في الكتلة السوفيتية ، أن جعلت إسرائيل (التي يسيطر هذا الحزب - إلى عهد قريب - على سياستها) إلى جانب الكتلة الغربية في سياستها الخارجية (٢) .

وكان قادة هذا الحزب يدينون بسياسة التقرب من جميع الدول حتى لا يكونوا تحت رحمة دولة واحدة لا سيما في آوقات الأزمات الحادة ، ذلك كان بوجه خاص رأى بن جوريون وسياسته . وبعد أن هجر حزب الماباي عام ١٩٤٠ وجدنا خلفاءه يتقربون إلى حد كبير من الولايات المتحدة ، وقد حصلت إسرائيل بمقتضى هذه السياسة على دعمات عسكرية هائلة ومستمرة من الولايات المتحدة . وكذلك يرجع إلى حزب الماباي الفضل فيما حدث من تدعيم العلاقات بينها وبين

(١) ولقد سبق لابن جوريون أن قدم للبرلمان مشروع قانون لإجراء هذا التعديل ولكن الأحزاب الأخرى الصغيرة لا يمكن بداهة أن يوافق مثلوها في البرلمان على هذا المشروع . وذلك لما يصيبها به من الضرر لأنه لا يهيئ لها فرصة الحصول على مقاعد في البرلمان يتناسب عددها مع عدد أنباعها بين الناخبين .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٦ .

(٢) راجع The middle East البحث السابق الإشارة إليه ص ٣٩٢ .

ألمانيا الغربية وما حدث من دفع تمويضات من ألمانيا لإسرائيل عما ارتكبه
حكم هتلر في ألمانيا من جرائم ضد اليهود .

ثم أن الماباي يعنى بأمر اليهود الذين يقطنون البلاد الأخرى ، وكان يعنى -
أكثر مما يعنى غيره من الأحزاب - بأمر اجتذاب اليهود للهجرة (أو العودة ،
على حد تعبيرهم) إلى إسرائيل .

وفينا يتعلق بمطامع اليهود في الأراضي العربية فقد كان تعبر عنها كلمة
بن جوريون عام ١٩٥٢ « أن إسرائيل ليست سوى جزء من وطننا (١) .
(ثانيا) مركز الحزب : مدى قوته وأسبابها — يعد هذا الحرب (كما قدمنا)
أقوى الأحزاب الإسرائيلية ، رغم أنه لم يحصل مطلقا على الأغلبية المطلقة من
أدوات الناخبين في الانتخابات النيابية ، ولكنه كان إلى عهد قريب — يحصل
دائما على الأغلبية النسبية .

كان هذا الحرب ينزع إلى أن يخطط بينه وبين الدولة : أليس زعماءهم الوزراء
لوزارات الرئيسية في الحكومة ؟ وعصابته المسلحة الخاصة السرية السابقة
(الهاجاناه) لم تكن نواة الجيش القوي لإسرائيل ؟ وأعضاؤه لم يصبح كثير منهم
من موظفي الحكومة ؟ ان الحرب — على أى حال — ينسب لنفسه الفضل فيما
يصدر من الحكومة من تصرفات (٢) .

(١) Israel Year book 1952. Government of Israel كان ذلك
نقلًا عن مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الأحزاب السياسية في إسرائيل
(بالفرنسية) ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) وأن ذلك الخلط أو المزج بين الحكومة والحزب نجده يستغل بوجه
« من » المعركة الانتخابية فمرقان المهاجرين بالجيل نحو الدولة إنما يوجه إلى
الحزب الرئيسي في الحكومة الائتلافية (وهو حزب ماباي) ، ومن الناحية =

والواقع أن هذا الحزب كان - إلى عهد قريب - يسيطر سيطرة كاملة على حكومة إسرائيل وعلى الصهيونية العالمية ويوجه نشاطها ، كما كان أكثر الأحزاب شهرة في الخارج (١) .

ولقد كان هذا الحزب عاملاً أساسياً في حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وغالباً ما كان تاريخه مرادفاً لتاريخ البلاد ذاتها - ففي عام ١٩٣٣ أصبح من القوة بحيث استطاع أن يستأثر بالإشراف على القسم السياسي في الوكالة اليهودية بفلسطين - وبعد إنشاء إسرائيل كان يحصل دائماً على الأغلبية النسبية من مقاعد الكنيست (البرلمان) ، ففي انتخابات عام ١٩٥٥ حصل على ٤٠ مقعد في الكنيست (التي تضم ١٢٠ مقعداً أي ١٢٠ عضواً) ، هذا فضلاً عن التأييد المستمر له من خمسة نواب يمثلون أحزاب العرب في إسرائيل ، وهي تتبع دائماً حزب ما باي (الهم إلا في بعض حالات قليلة سيرد بيانها بصدد الكلام عن أحزاب العرب (٢) .

حرب أكتوبر - ولقد كان من نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ والنصر للعظيم الذي أحرزته مصر أن أدت إلى تصدع حكومة هذا الحزب ، والحزب ذاته ، مما مهد الطريق إلى كتلة ليكود بزعامة مناحم بيغن أن يشكل أول وزارة له في مايو ١٩٧٧ .

== الأخرى نجد أن خصوم هذا الحزب يفسون إليه بأنه عند - في السنوات الأولى لقيام الدولة بوجه خاص - إلى توزيع الوظائف الحكومية على أصدقائه السياسيين - راجع رسالة مونييه ص ١٩٦ .

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين عام ١٩٦٣ ص ١٤٤ .

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٦ ، ٥٩ - ورشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠ .

(١) نقصان عدد المقاعد النيابية التي أحرزها الحزب وأسبابها

يلاحظ أن عدد المقاعد النيابية التي أحرزها الحزب في الانتخابات الأولى (عام ١٩٤٩) كان ٤٦ مقعداً ثم نزل إلى ٤٥ في الانتخابات الثانية (عام ١٩٥١) ثم نزل إلى ٤٠ في الانتخابات الثالثة (عام ١٩٥٥)، وهناك تفسيرات مختلفة لسبب ذلك النقصان المطرد في عدد ما أحرزه الحزب من المقاعد النيابية.

فالبعض يفسرون هذا النقصان بأنه كان أثراً من آثار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، إذ أن من شأن تلك الهجرة أن تجعل السياسة المعتدلة المتزنة (كما يقولون) الحزب ما باي أقل جاذبية بالنسبة للمهاجرين الجدد الذين يعوزهم الجلد والصبر على ما يلاقون من متاعب في الفترة الأولى من إقامتهم في إسرائيل، وهؤلاء المهاجرون ينظرون عادة إلى هذا الحزب بأنه هو الحكومة، أو بالأقل هو المسئول الأول عن تصرفاتها.

ويفسر البعض الآخر ذلك النقصان في عدد المقاعد النيابية بأنه رد فعل طبيعي لطول مدة بقاء هذا الحزب في مراكز الحكم والسلطان. الأمر الذي يحمل البعض على أن يداخله شعور النفور من الحزب (١٢).

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ الكبير لاسكي Laski من أن أغلبية الناخبين في إنجلترا تتجه أحياناً إلى التصويت لمرشحي حزب معارض لا لسبب إلا لمجرد نفورهم من حزب الأغلبية لأن وزارته ظلت في الحكم أمداً طويلاً (١٣)، على أن الكثيرين من الإسرائيليين يأملون أن ذلك الحظ السوء (أي أن ذلك النقصان في عدد المقاعد النيابية) لن يستمر طويلاً لأن

(١) رشبورك وليامز ص ١٦٠

(٢) Laski : Democracy in Crisis

السياسة التي يتبعها هذا الحزب تعد - فيما يعتقدون - أكثر اتفاقاً مع المصالح الحقيقية لإسرائيل (١) .

وفلا فقد ازداد عدد أعضائه بالبرلمان الى ٢٠ نائباً، وهو العدد الذي أحرزه بعد انتخابات سنة ١٩٥٩ ، كما كان له باؤزاره التي كان يرأسها بن جوريون لاذك ١١ وزيراً (وهي تتألف من ١٦ من الوزراء) (٢) .

وعلى كل حال فقد ازداد عدد أعضاء هذا الحزب في السنوات السابقة على حرب أكتوبر الى أربعة أمثال ما كان عليه لدى نشأة إسرائيل (عام ١٩٤٨)، ولكننا نجد أن الرجال الذين كانوا على رأس الحزب هم أنفسهم الزعماء القدماء الذين هاجروا الى فلسطين نازحين من روسيا وبولندا منذ بضعة عشرات من السنوات (٣) .

(ب) أسباب قوة الحزب - ترجع قوته إلى أسباب عدة تتمثل فيما يلي :

١ - تاريخه وجهاده في الحركة الصهيونية ، وفي إعداد أوطن القوم بفلسطين قبل إنشاء إسرائيل .

لقد لعب هذا الحزب - كما قدمنا - دوراً أساسياً في حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وكثيراً ما كان تاريخه مرادفاً لتاريخها ، فنقد كان من هذا الحزب قادة الجالية اليهودية أثناء النضال العربي المسلح الذي قام به الفدائيون العرب ضد المعصابات اليهودية بفلسطين فيما بين عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ - كما عمل هذا الحزب

== من ٦٨ - ولقد كان لاسكي (قبل وفاته في أواخر النصف الأول من هذا القرن) أستاذاً بمدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية بلندن كما كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني .

(١) دشبروك وليامز ص ١٦٠

(٢) تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق الاشارة ليه) ص ١٤٤

(٣) أوسكار كرينز (المراجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص ٦٨

على إنشاء العصاة السرية (أو - على حد تعبيرهم - «الحرس الوطنى») المعروفة باسم الهاجانا Hagana (١) ، كما أنه أنشأ الفيلق Brigade اليهودى فى الحرب العالمية الثانية لمعاونة الحلفاء فى الحرب ضد ألمانيا النازية ، كما قام بمباشرة الدبلوماسية الصهيونية الدولية منذ عام ١٩٣٩ ، كما قام بإرسال مبعوثين الى أوروبا لتنظيم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين ، كما أنه يعد فى نظر اليهود «الحزب الذى كسب الاستقلال» (٢) .

٢ - خبرته السابقة فى العمل بالمنظمات الصهيونية (قبل إنشاء اسرائيل)
لقد كسب هذا الحزب خبرة نتيجة لما كان له من الاشراف على القسم السياسى للوكالة اليهودية أثناء عهد الانتداب البريطانى بفلسطين ، ولقد كان قادة هذا الحزب بمثابة القلب للوكالة اليهودية فى عهد الانتداب ، ولذلك كان من يسير الأمور عليهم أن يتقنوا المراكز الرئيسية فى عهد الحكومة المؤقتة فى عام ١٩٤٨ - عقب إنشاء اسرائيل ، كما كانت لهذا الحزب الاغلبية فى «المستدروت» (اتحاد عمال اسرائيل) ، وكان فى ذلك أكبر مصدر من مصادره (٣) .

(١) كلمة الهاجانا معناها باللغة العربية «الدفاع» ، ولقد كانت بمثابة الحرس الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى - راجع فى ذلك Ben Halpern : "The idea of the jewish state", (Massachusetts) 1961 Ed; Harvard University press, p. 43

(٢) برلشتاين (المرجع السابق) ص ٥٩ ، ٦١

(٣) راجع «دولة اسرائيل» للدكتور شوراكى Chouraqui ص ٥٦ حيث يقول ان اللاباى هو حزب عمالى يستند الى قوة النظام التقابى للعمال الذى يتمثل فى المستدروت Histadrut ، ولقد أنشئت المستدروت عام ١٩٢٠ ، وكان عدد أعضائها ٤٣٣ رء فوصل العدد فى عام ١٩٥٣ الى ٧١٣٩٧٠ ، وهى تمثل بذلك ٧٧٪ من الطبقة العاملة فى ذلك الحيز وأبواب هذه الهيئة مفتوحة لجميع النزعات السياسية .
راجع «دولة اسرائيل» للدكتور شوراكى ص ١١٣

ونظرا لما أحرزه هذا الحزب من القوة في الوكالة اليهودية وفي المجلس القومي Vaad Leumi (الذي سبقت الإشارة إليه في عهد الانتداب) كان لحزب الماباي خبرة أكثر مما أحرزه غيره من الأحزاب في شؤون الحكم والادارة (١).

٣ - خبرة الحزب بشؤون الحكم (بعد إنشاء إسرائيل) ومرونته السياسية منذ إنشاء إسرائيل قدم الحزب إلى الوزارة ورئيسها وكذلك وزراء الوزارات الهامة (كوزارة الدفاع والمالية والشؤون الخارجية).

وبفضل حصول الحزب على تأييد المحافظين بصدد سياسته الخارجية الموالية للغرب ، وعلى تأييد الأحزاب اليسارية بصدد سياسته الداخلية، وبفضل حصوله على تعاون الحزب الديني الرئيسي «عمال مزراحي» (hapoel Hamizrachi) وذلك مقابل ترضيته بصدد بعض مطالبه في المسائل الدينية، بفضل ذلك كله وبفضل ما أبداه الحزب من المرونة السياسية استطاع الحزب أن يحقق استقراراً معتدلاً في الشؤون السياسية في إسرائيل (٢).

٤ - دقة تنظيمات الحزب - لقد كان ماباي منظمًا تنظيمًا دقيقًا خيرا بما كان عليه غيره من الأحزاب الإسرائيلية ، وذلك من أجل العمل على استيعاب (أو «امتصاص») البلاد للمهاجرين .

ومع ذلك فإنه نظرا لما أصاب الحزب من الخسارة في انتخابات يولييه سنة ١٩٥٥ - كما قدمنا - (إذ نقص عدد المقاعد النيابية التي أحرزها من ٤٦ إلى ٤٠)

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) كما أن بن جوريون (رئيس الحزب) يرى العمل على توثيق الروابط السياسية بين الطبقة المثقفة والعمال - راجع فيما تقدم برنشتاين (المرجع السابق)

فقد عمل الحزب على تعديل نظامه ، فلقد كان جهاز الحزب لغاية ١٩٥٥ ذا صبغة مركزية الى حد كبير ، لذلك كان يهدف هذا التعديل الى أن يكون أكثر انجاسا نحو اللامركزية أى ذا صبغة أكثر ديمقراطية (١) .

٥ - من دلائل قوة الحزب - يذكر من تلك الدلائل أنه استطاع أن يحصل في عام ١٩٦٩ على مساعدات أجنبية بأكثر من ٣ مليون دولار ثم هو يسيطر على المستدروت ، وعلى قدر معين من الكيوتوات ، وله ممثلون في القيادة العسكرية ، ثم أنه كان - الى عهد قريب - يسيطر على الانتخابات المحلية وبصفة خاصة البلديات الكبرى (٢) .

٦ - شخصيات الحزب - ولهذا الحزب تفتب الشخصيات السياسية الكبيرة المعروفة في خارج إسرائيل ، وعلى رأسها شخصية بن جوريون Pen Gurion وشاريت Sharett اللذان تداولا رئاسة الوزارة منذ نشأة إسرائيل أمدا طويلا (٣) .

(١) ولقد كان مما يقضى به هذا التعديل أن ينتخب مؤتمر الحزب مجلسا يتكون من قادة الحزب ويمثل الفروع المحلية ، على أن يعد هذا المجلس هو الهيئة العليا في الحزب ، وفي الفترة التي تقع ما بين أدوار انعقاد جلسات هذا المجلس ، فإن قيادة الحزب تودع بين أيدي اللجنة المركزية المكونة من ١٣٠ عضوا ، وهذه اللجنة بدورها تفوض السلطة الى لجنة صغيرة هي « اللجنة التنفيذية القومية » الى سكرتاريته » - برنشتاين ص ٦١ .

(٢) راجع 63 p. 1967 political systems Freudenheim : وكتاب Government in Israel 1967 p. 87 وكان ذلك نقلا عن كتاب « من يحكم في تل أبيب » لـ لاكتور حامد ربيع ص ٣٠١ .

(٣) ، (٤) وفي مقدمة زعماء الحزب الذين تولوا الوزارة ليني إشكول Eshkol جولدا مير Meir - راجع رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص

ولقد قامت إحدى هيئات البحوث الاجتماعية في إسرائيل

Institute of Social Research

في عام ١٩٥٦ بدراسة قيادة هذا الحزب قتبين لها أن غالبية قادة الحزب من الرجال المسنين ، فنحو ثلاثة أرباعهم هاجروا من روسيا أو بولندا فيما بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩١٠ (١) ويجدر بنا أن نذكر نبذة موجزة عن كل من الشخصيتين الكبيرتين للحزب : بن جوريون ، وشاريت .

(١) بن جوريون . - ولد بن جوريون في بولندا في الجزء الذي كان خاضعاً من بولندا لروسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان ميلاده عام ١٨٨٦ ، ولقد أقام في فلسطين منذ عام ١٩٠٦ (أي حين كان يبلغ العشرين من العمر) ، ولقد كان قبل إنشاء إسرائيل رئيساً chairman للوكالة اليهودية بفلسطين . كما كان يشرف على قسم الأمن العام (٢) - وبعد خبرة طويلة في المنظمة الصهيونية الألمانية وفي الوكالة اليهودية أصبح بن جوريون رئيساً للوزارة في الحكومة المؤقتة التي قامت عقب نشأة إسرائيل وقبل اجتماع الكنيست، لأول مرة ، ثم أصبح رئيساً للوزارة في الوزارات التي شكلت بعد اجتماع الكنيست (٣) .

(١) ولقد كان ١٣٪ / فحسب من القادة القداماء للحزب من حملة الشهادات الجامعية راجع فيما تقدم برنشتاين ص ٦٣ .

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٥ بالهامش رقم ٦
(٣) وفي عام ١٩٥٣ صرح بن جوريون أنه لا يريد أن تكون رئاسة الوزارة احتكاراً لشخص واحد (يقصد شخصه) فاعتزل رئاسة الوزارة وتركها لزميله (وأحد أعضاء حربه) وهو شاريت ، ورحل بن جوريون إلى النقب للاشتغال بالزراعة ، ويظن الكثيرون أن الذي دفعه إلى ذلك ضيقه بما أبداه حربه من عدم الفهم لمقتضيات وضرورات ظروف الحكم (ويلاحظ أن تركه للحكم إنما كان لفترة مؤقتة كما هو معلوم) راجع رشبروك - وليامز ص ١٦٨ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٦

وكان يسود اسرائيل شعور عام بأن بن جوريون هو الزعيم الذي تلجأ اليه اسرائيل حين تحتاز إحدى الأزمات . وأن اسرائيل كانت تشبه بن جوريون بالمستز ونة ستون تشرشل فيما يحرزه كل منهما من قوة الشكيمة ومن المقدرة على الارتفاع فوق نزعات أو رغبات الجماهير حين يعتقد أنها تتجه اتجاها خاطئا .

ثم هو يحتل بمحبة وتقدير كبيرين من الشعب الاسرائيل ، هم يصفونه بأنه عن قدر وافر من الذكاء وسعة الخبرة وبعد النظر والكثير من الحيوية والجرأة وصدق الفراسة في الأشخاص والفهم العميق لمشاكل بلاده (١) ، ورغم أنه لم يولد في اسرائيل notasabra لذا أنه نزح إليها منذ نحو نصف قرن من الزمان فإن الاسرائيليين الذين ولدوا في فلسطين يعدونه مثلهم كأنه أحدهم وإن المهاجرين الجدد الذين لم يكونوا يستطيعون أن يميزوا بين مختلف الأحزاب كانوا يستطيعون أن يتعرفوا على الشخصية الجادة The dramatic figure لابن جوريون الذي هو رئيس للوزارة ، كما أنه يعد زعيم الحزب الذي « كسب الاستقلال » على حد تعبيرهم (٢)

ومن العيوب التي تؤخذ عليه أنه يقوم أولا بتصرفاته ، ثم يقوم ثانيا بإجراء مفاوضات مع رجال وزارته بخصوص هذه التصرفات . . .

كما يؤخذ عليه كذلك بخافاته أحيانا لاصول الليانة واللباقة ، فمن ذلك أنه أخذ يفقد - بصورة متكررة بعيدة عن اللياقة - الصهيونيين المقيمين في الدول الأخرى لاسيما في الولايات المتحدة لعدم رغبتهم في الهجرة إلى اسرائيل والاقامة

(١) رشبوك وليامز ص ١٦٨ - ١٧٠

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦١ على أن الدكتور مونييه يلاحظ (في رسالته ص ١٩٦) رغم ذلك أن المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى اسرائيل بعد انشائها لم يبدوا من قوته أكثر عما زادوا من قوة خصومه

فيها : الأمر الذي أدى إلى اساءة العلاقات مع شخصيات ذات نفوذ كان لمساعدتهم المالية الفضل في انقاذ اسرائيل من الافلاس الإقتصادي ، كما يؤخذ عليه ما صدر منه من قرارات استفزازية مثل تلك البارات الانتقامية إلى أمرها عبر خطوط الهدنة ، مما أدى إلى زيادة حالة التوتر مع الدول العربية ، وبالتالي لُدى إلى زيادة متاعب اسرائيل (١)

(ب) شاريت Moshé Sharet (مثل بن جوريون) في روسيا القيصرية ، وقد نوح إن اسرائيل قبل أن ينزع بن جوريون اليها بنحو عام أو عامين ، وكان كلاهما خريج الجامعة القديمة في ستانبول ، ومدرسة العلوم السياسية والإقتصادية بلندن (وهي التي يطلق عليها London School of Economics) ولقد كان شاريت يعد - في عهد الائتداب البرياني - بمثابة سفير للوكالة اليهودية في الخارج ، وان رحلاته المتعددة فضلا عن درايته بثمان لغات وثقافته السابقة ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعله بعيدا بمض الشيء عن أن يكون مفهوما من الرجل الإسرائيلي العادي ، على أنه يحوز ما يخلق Kipling عليه : the Common touch المجاذبية لدى الجماهير أو ما نسميه « الشعبية » .

ولقد كسب هذه الصفة عن طريق عضويته الطويلة في حزب ما باي (٢) .

ولقد كان شاريت متخصصا دائما في الشؤون الخارجية ، على أنه ثبت أنه لا يقل جدارة عن بن جوريون في القيام بأعباء مهمته كرئيس وزارة ، على أن الرجلين شخصيتان مختلفتان ولو انهما يكمل أحدهما الآخر .

(١) اوسكار كراينز Oscar Kraines ص ١٢١

(٢) رشبروك وليامز ص ١٧٠

على أنه لا يوجد خلاف بين الاثنين بصدد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لإسرائيل ، إنما يدور الخلاف بينهما حول اختيار الوقت المناسب لإتخاذ إجراء معين وحول مبلغ الأهمية التي تعطى له ، timing & emphasis وهو معروف بأنه رجل حذر cautious (١) ويعد شاريت أكثر مرونة من بن جوريون ، كما يعد حذرا أكثر منه وأوسع منه صدراً وأشد احتمالاً وصبراً ، كما يعد أكثر منه حساسية وإداراً كلما يحدث من رد فعل لتصرفات إسرائيل في الشؤون الخارجية ، كما أنه أكثر استعداداً للتفاهم وأقل اندفاعاً (more conciliatory & restrained)

في ميدان العلاقات الخارجية (٢)

ويرى البعض أن بن جوريون إنما أصبح في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ في إخراج شاريت من الوزارة (التي كان فيها شاريت وزيراً للخارجية) لأنه كان حذراً ومعتدلاً أكثر مما يجب في معالجته للشؤون الخارجية (٣)

— ٢ —

حزب احداث غودا (أو ، إتحاد العمل ،) Aahdut Ha'Avoda

هذا الحزب هو أحد الأحزاب الإسرائيلية الحالية ، كما ينبغي عن ذلك تسميته ذاتها إذ معناها بالعبرية : إتحاد العمل ،

(١) وذلك كانت الصفات التي دعت إلى أن يترك شاريت الوزارة عام ١٩٥٦ وإلى أن تخلفه جولدمير (Myerson سابقاً) وهي تعد أندر سيده في إسرائيل في ميدان الحياة العامة ، وقد اشتركت في كل وزارة قام - منذ تأسست إسرائيل وقد أعنت منذ البداية ألا تغير في السياسة الخارجية - راجع رشبوك وليامز ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) أوسكار كرينز ص ١٢١

(٣) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٣

(أولاً) نشأته : لقد كان هذا الحزب يسمى قديماً حزب « عمال صهيون » ، (Poale Zion) وكان هذا الحزب القديم عبارة عن جماعة ماركسية (شيوعية) وكان قد اتحد مع جماعة أخرى اشتراكية غير ماركسية (كانت تسمى Hapoel Hatzair) لتكوين حزب ما باي ، غير أنها لم يوفقا إلى التغلب على ما بينهما من خلافات منهجية (كما قدمنا) ، ففي عام ١٩٤٤ انفصلت جماعة « عمال صهيون » واتحدت لنفسها تسمية « احدثت عفودا » (أي « اتحاد العمل ») ، وفي عام ١٩٤٨ اتحدت مع جماعة أخرى (١) ليكونا حزب ما بام Mapam (وهو حزب اشتراكي ماركسي سياقي الكلام عنه تفصيلاً) ، ثم انفصل عن ما بام ليصبح حزبا مستقلا ، ويبدو أن انفصاله كان راجعا إلى أنه كان في السياسة الخارجية يضعف في المقام الأول الصهيونية وإسرائيل ، بينما كانت الجماعة الأخرى التي كانت شريكته في تكوين حزب ما بام ، كانت تضع في المقام الأول : اتباع اتجاهات السياسة السوفيتية (٢) .

— ويحذر بنا هنا أن نذكر أننا لم نر الكلام عن هذا الحزب ووضعه بين الأحزاب الماركسية لأنه رغما من نوعته الماركسية — كما قدمنا — فإن الصبغة العمالية والنزعة الصهيونية والقومية ترى فيه غالبية على النزعة الماركسية ، الأمر الذي دعاه إلى الانفصال عن حزب ما بام (الماركسي) كما قدمنا .

(ثانياً) مركز الحزب اشتراك هذا الحزب في وزارة بن جوريون وبوزيرين وكان له

(١) وهي جماعة Hashomer Hatzair

(٢) برنشتاين (المراجع السابق) ص ٦٤

في الكنيست ٨ مقاعد ، كأنه يضم شخصيات صهيونية لها شعبية كبيرة في إسرائيل (١) وكان يحتمل مكانه بين الماباي والمابام (الذي سنعرض للكلام عنه فيما بعد) ، على أنه يبدو من مناقشاته في جلسات الكنيست في المسائل الهامة أنه أقرب إلى جانب ماباي منه إلى جانب مابام- وهذا الحزب يتجه إلى الشيوعية بوجه خاص- وقد نزل ترتيبه بين الأحزاب في انتخابات عام ١٩٥٩ إلى المكان السادس (٢)

وترجع الكثير من شعبيته إلى الجمود التي بذلها - الكثير من قاداته في الحرب العربية الإسرائيلية (عام ١٩٤٨) (٣)

(ثالثاً) مبادئه وسياساته - هذا الحزب (كافدمتنا) حزب اشتراكي ماركسي إلا أن لهذه الصبغة - كما ذكرنا - كما نأزوا إلى جانب صبغته العماليقونية الصهيونية القومية . فهو لا يتلقى - كما هو حال الأحزاب الشيوعية في إسرائيل أو غيرها من البلاد - توجيهاً من الخارج .

١- في السياسة الخارجية - يجده يقف مرفقاً محايداً بين الكتلة الشرقية (التي يتزعها الاتحاد السوفيتي) والكتلة الغربية .

وهو يقف إلى جانب الأخذ بسياسة دفاع قوية (an activist defence) (٤) policy) وبالنسبة لألمانيا نجد الحزب يعارض أي اتصال بتلك البلاد .

(١) ومن هذه الشخصيات إيجمال ألون وزير العمل الذي كل فائدا للفرق بالمالخ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ .

راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥ .

(٢) أوسكار كروز ص ٧٢ ، وبرنشتاين ص ٦٤ .

(٣) برنشتاين ص ٦٤ .

(٤) راجع The Middle East (البحث السابق ٢٩٢) راجع برنشتاين

٢ - ويأخذ الحزب بسياسة التعاون بين العرب واليهود من العمال الزراعيين

في اسرائيل (١)

٣ - ومن مبادئه كذلك الغاء الحكم العسكري القائم في المناطق العربية (٢)

٤ - ومن مبادئه كذلك فصل الدين عن الدولة (٣) وهذه نتيجة طبيعية لنزعته

الماركسية .

٥ - وعلى أن هذا الحزب يقف موقفا عدائيا متشددا فيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بالبلاد العربية - ففي عام ١٩٥٦ كان هذا الحزب يطالب بأن تظن القوات الاسرائيلية في شبه جزيرة سيناء ، وكان ينصح بأن ترسل اسرائيل جيوشها مرة أخرى عبر الحدود ، اذا لم تترك الادارة المصرية قطاع غزة أو اذا تجددت هجمات الفدائيين العرب (٤)

(ثانيا) احزاب المحافظين

تشمل هذه الأحزاب :

(١) حزب الصهيونيين العموميين ، (٢) حزب جيروت (أو حزب

الحرية) ، (٣) الحزب التقدمي .

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٣

(٢) وكان ذلك من القرارات التي اتخذها الحزب في مؤتمره الدوري الذي عقده في ١٢/٩/١٩٦٢ في مستعمرة كيبوتس شنايم - راجع في ذلك تقرير الامانة العامة (المشار اليه) ص ٤٦

(٣) كان هذا القرار من القرارات التي أصدرها في المؤتمر الذي سبقت الاشارة اليه (والذي عقد في ١٢/٩/٦٢) - راجع تقرير الامانة العامة للجامعة الدول العربية ص ١٤٦

(٤) اوسكار كرينز ص ٧١

حزب الصهيونيين العموميين

(أولاً) نشأته ومركزه — نشأ هذا الحزب عام ١٩٤٦ ويمد هذا الحزب حزباً بورجوازيّاً (أى رأسمالياً) وهو يهدف إلى أن يكون محور المعارضة للمعادية للأحزاب العمالية ، وبذلك يقيم في إسرائيل نظاماً سياسياً يقوم على حزبين كبيرين (كما هو الشأن في بريطانيا) . فهو يعمل على أن يصبح حزب اليمين الوحيد ، ضد الأحزاب العمالية اليسارية (١) .

ولقد كان هذا الحزب الثاني في الترتيب بين الأحزاب ، في الانتخابات الثانية (لعام ١٩٥١) أى أنه كان أكبر الأحزاب بعد حزب ما باي — ولقد كان دائماً بعيداً عن الاشتراك في الحكم ، فهو يقف دائماً موقف المعارضة من الحكومة اللهم إلا فترة لا تزيد عن عامين ونصف (٢) ، ثم إذا بنا بعده بعد تلك الفترة التي اشترك فيها في الوزارة ، قد نزل ترتيبه في الانتخابات (لعام ١٩٥٥) إلى ترتيب الثالث بين الأحزاب ، ثم نزل في الانتخابات التالية (لعام ١٩٥٩) إلى ترتيب الخامس (٣) .

اسباب ضعف هذا الحزب — أما الاسباب التي دعت إلى ذلك نقصان

(١) أوسكار كرينز ص ٧٥ ، وشوراكي Chouraqui « دولة إسرائيل » ص ٥٦ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢ .

(٢) فقد اشترك في الوزارة الائتلافية ما بين ديسمبر ١٩٥٢ ، و يونيو ١٩٥٥ ، وكان اشترائه من أجل التصويت على مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب ، فلما فشل ذلك المشروع عاد الحزب إلى المعارضة .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢ .

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٥ .

المطرد لما أحرزه هذا الحزب من الأصوات في الانتخابات فهي ترجع (أولاً) إلى عدم دقة تخطيطه ، كما ترجع كذلك بل وقبل ذلك إلى أنه وإن كان من المحتمل أن يكون أقوى الأحزاب بين تلك الطائفة من المواطنين الذين كونوا لأنفسهم أثراً في فترة الانتداب البريطاني إلا أن هذه الطائفة هي أقلية بين مجموع المواطنين ، وهو يبرز نفوذاً أقل بين المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى إسرائيل بعد إنشائها ، وهؤلاء يكونون الآن أغلبية المواطنين، وهم يعتمدون على مساعدة الدولة لفترة من الوقت قبل أن يستقر بهم المقام في إسرائيل (١) .

(ثانياً) مبادئه وسياسته :

١ - معارضة الاتجاهات الاشتراكية - باعتباره حزباً يورجوازياً فهو ذو نوعية معادية للاتجاهات الاشتراكية ، فهو يعارض بقوة سياسة الاقتصاد الموجه ، فهو ينظر إلى تدخل الدولة (ورقابتها) في الميدان الاقتصادي بعين الشك وعدم الثقة ، ويضع بالعكس ثقته في النشاط الفردي الحر في القيام بالمشروعات الاقتصادية، فهو يعمل على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل إسرائيل - وهو يقف موقف العداء من «اتحاد عمال إسرائيل» (المستدروت) ولذلك يطالب بإحلال مكاتب عمل حكومية مكان مكاتب العمل (مكاتب تشغيل

(١) وشبروك وليامز ص ١٦١ .

وهذا الحزب يشابه الأحزاب الأمريكية والفرنسية في أن أنصاره يعدون من النخبين أكثر مما يعدون من «المجاهدين» militants ، الأمر الذي يضطره إلى أن يقوم بدعاية كبيرة في فترة الانتخابات ، ففي عام ١٩٤٩ نجده قد وزع كميات كبيرة من المواد الغذائية وصلت إليه من أمريكا لمحاربة المجاعة .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ .

العمال) التي يسيطر عليها المستبدون ، وقد تحقق طلبه هذا في عام ١٩٥٩ (١).
 ٢ - سياسته الخارجية - هذه السياسة موالية بداهة للغرب (إذ يمثل
 المعسكر الرأسمالي) وهذا الحزب - كما قدمنا - هو حزب بورجوازي (أى
 رأسمالي) ، على أنه لا يرسم سياسته في معاملة الدول الأجنبية على أساس الصبغة
 الديمقراطية والرأسمالية لأنظمتها فحسب بل كذلك على أساس نوع المعاملة
 التي يلقاها يهود تلك الدول من حكوماتها (٢).

٣ - سياسته العسكرية - رغم أن هذا الحزب يتجه - كما قدمنا - إلى
 جانب الغرب فقد وجدناه مع ذلك ينتقد الحكومة نقداً شديداً لأنها أطاعت
 ما أشارت به الولايات المتحدة بعد الاعتداء الثلاثي من سحب جيوشها من
 شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ (٣) ، أى أن الحزب ينزع نوعة التشدد في
 سياسته العسكرية .

٢ -

حزب حيروت

نوع هذا الحزب لدى نشأته عام ١٩٤٨ منحهم بيجن (رئيس الوزارة اليوم) ،
 وقد كانت نشأته على يديه ولقد رأينا أن نقسم كلامنا عن هذا الحزب إلى قسمين:
 (١) - يشمل هذا القسم ما كتبناه عن هذا الحزب في الطبعة الأولى التي ظهرت في أوائل
 عام ١٩٦٤ ، (ب) - وتشمل الإضافات الجديدة في هذه الطبعة الثانية الجديدة .

١ -

ما ذكر عنه في الطبعة الأولى (سنة ١٩٦٤)

(أولاً) نشأته: نشأ حزب حيروت (Hérouth) حين نشأت إسرائيل (عام ١٩٤٨)

(١) أوسكار كريز ص ٧٥ .

وراجع The Middle East ص ٢٩٣ .

(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٣ وأوسكار كريز ص ٧٥ .

(٣) أوسكار كريز ص ٧٥ .

ويرجع أصله إلى إحدى العصابات الصهيونية السرية : إرجون زفاي لومي Irgun Zvai Leumi التي كان قد أنشأها أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة جابوتينسكي Jabotinsky (١) عام ١٩٣٧ ، وقد كان أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد حلت هذه الجماعة (أو العصابة) لدى نشأة إسرائيل ، وأُنشأت مكانها حزب حيروت ليكون - على حد تعبيرهم - بمثابة « الضمير الوطني ».

la conscience patriotique للأمة اليهودية (٢)

وبما تجدد بنا هنا الإشارة إليه أن جابوتينسكي هذا الذي أنشأ تلك العصابة كان في الوقت ذاته زعيما لحزب قديم ذي نزعة ثورية نشأ عام ١٩٢٥ وكان يسمى حزب « التعديل أو التغيير » Revisionist ، أما السبب الذي دعانا إلى هذه الإشارة فإن مرده إلى أن حزب حيروت إنما كان خليفة من رجال هذا الحزب القديم (حزب التعديل) ومن رجال تلك العصابة (إرجون زفاي لومي) وكذلك من بعض المهاجرين الجدد من العناصر المتدمرة التي تحس أنها مغبونة ، ولأن هذا الحزب الجديد (حيروت) إنما اتخذ له برنامجا يشابه في غالبية برامجه الحزب القديم (حزب التعديل أو التغيير) كما سنبين فيما بعد تفصيلا (٣).

(١) وقد توفي جابوتينسكي عام ١٩٤٠

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه (المراجع السابق ذكره) ص ١٩٠، ١٩١

(٣) برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

أما لماذا سمى حزب التعديل (أو التغيير) بهذا الاسم الغريب في عالم أسماء الأحزاب بل في عالم الأسماء كلها فبيان ذلك أن هذا الحزب إنما تكون كما قدمنا في عام ١٩٣٥ كنتيجة لعدم الرضى عن السياسة الخذرة المترفة التي كانت تسير عليها المنظمة الصهيونية العالمية برئاسة وايزمان ، فكان المطلب الأساسي للحزب هو تغيير أو تعديل أهداف الصهيونية ، وتعديل مواقفها إزاء حكومة الانتداب (البريطانية) ، وإزاء مدى سرعة الاستعمار الصهيوني لارض فلسطين ، ولقد كان ذلك الحزب ينادى بقيام دولة يهودية أكبر تشمل جانبي نهر الاردن - راجع برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

(ثانياً) **مركز الحزب** - مكان هذا الحزب في أقصى اليمين ، وحظه في الانتخابات مرتبط بالخطر الخارجي ، يزداد بازدياده عدد أنصاره ومؤيديه في الانتخابات (١) وكان يعتبر ثاني الأحزاب (بعد ما باي) وأكبر الأحزاب المعارضة للحكومة (٢) ولقد عرف كيف يستغل تذمر الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى ، المتذمرين من الضرائب العالية ، ومن المستوى المنخفض للاستثمار والمقدرة الإنتاجية (low levels of investing and productivity) (٣) .

إن هذا الحزب - وكذلك الحزب النرجوع الإسرائيلي - هما الحزبان الوحيدان اللذان لم يشركا تناقياً الحكم قبل حرب أكتوبر - ويرى البعض أن السبب في إبعاد هذا الحزب عن الحكم رغم أنه كان يعد - كأندمانا - الحزب الثاني (بعد ما باي) لانتصاره يرجع إلى ما يديه من حيل في الرأي ونزعة إلى استعمال العنف ، أي من بعدد من المرونة وروح المبالغة (٤) . وكان يرى هذا البعض أنه من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن يشترك هذا الحزب في قادم الأيام في أية وزارة ائتلافية ، لأنه من ناحية يرفض التعاون مع الأحزاب الثلاثة الكبرى الأخرى ، ومن الناحية الأخرى فإن هذه الأحزاب ترى أن الكثير من مبادئه يتعارض مع المصالح الأساسية لإسرائيل .

(١) ففي عام ١٩٤٩ عقب الحرب التي ثارت بين العرب واليهود كان هذا الحزب من حيث عددهما أحرزه من المقاعد النيابية الثالث بين الأحزاب ، وفي انتخاب عام ١٩٥١ حين بدت البلاد في أمان وكانت وفدت موجة كبيرة من المهاجرين هبط ترتيبه إلى الترتيب الخامس ، وفي انتخابات سنة ١٩٥٥ ساد هناك الشعور بأن ثمة خطراً خارجياً فارتفع إلى الترتيب الثاني ، وقد احتفظ بهذا الترتيب في انتخابات عام ١٩٥٩ واندثرت قوته بعد الزلزال الذي أحدثته حرب أكتوبر لإسرائيل

راجع أوسكار كرينز ص ٨١ ، وبرنشتاين ص ٧٩ ، ٨٠ - ورسالة

الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) يجب ألا ننسى أننا هنا نكتب عما قبل عام ١٩٦٤

(٣) برنشتاين ص ٨٠

(٤) رشبورك وليامز ص ١٦٢ ، وأوسكار كرينز ص ٨١

ويندر أن ينظر إلى هذا الحزب كعامل من عوامل إقامة تقدم سياسى بناء (١) على أن هذا الحزب كان يعتقد — رغم ذلك — أنه هو الذى سيقدر لما ينخلف حزب ماباى فى الحكم (أى كأكبر حزب فى الوزارات الائتلافية) (٢) .

(ثالثاً) — مبادئ الحزب وسياسته . يمكننا تلخيصها فيما يلى :

١ — نزعة معادية للاتجاهات الاشتراكية . هذا الحزب شأنه شأن الصهيونيين العموميين يعارض الاتجاهات ذات الصبغة الاشتراكية (أى اتجاه الدولة إلى التدخل فى الميدان الاقتصادى) فهو نصير لسياسة الحرية الاقتصادية ونتجيع المشروعات الرأسمالية ، والحزب — شأنه شأن الصهيونيين العموميين يهاجم المستعمرات ويطالب بإلغاء احتكاراته (٣) .

وهذا الحزب يهاجم دائماً سياسة بن جوريون الاقتصادية (٤) .

٢ — السياسية الخارجية : هذا الحزب معاد للبريطانيين والسوفيت معا .

(١) راجع دشبورك وليامز ص ١٦٢ حيث يقول عن هذا الحزب :

• It is scarcely regarded as a factor in Constructive political progress .

(٢) ذلك ما أشارت إليه صحيفة دافار ، التى تنطق بلسان حزب ما باى فى مقال نشرته بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٦٢ جاء فيه : وأن حزب الحرية الذى سبق له أن ادعى بأنه سيخلف حزب ماباى فى الحكم ، وكذبتة الوقائع وجد فرصة لينصب نفسه مرة أخرى منقذا لدولة اسرائيل واقتصادها . . الخ ،

راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٤٦

(٣) برنشتاين ص ٧٩

(٤) كما يتبين ذلك من مقال صحيفة دافار الذى سبقته الإشارة إليه

وسياسته تجاه البلاد العربية سياسة عدوانية إلى أبعد حد. فلقد أنشئ هذا الحزب - كما ذكرنا - ليكون بمثابة الضمير الوطني ، للامة اليهودية ومطلبها الاساسى - كما يقولون - هى ان يكون لإسرائيل الحدود التاريخية، وعبارة الحدود التاريخية هى عبارة يصعب تحديدها مدلولها إلا أن لها - كما يقول بعض الباحثين - سلطانا كبيرا على النفوس (١) - هذه الحدود التاريخية - فيما يرى البعض - انما تعنى أن تشمل إسرائيل ما يطلقون عليه فلسطين الكبرى التى تضم الأردن ، أى أن تشمل جميع الاراضى (بفلسطين) التى كانت موضوعة تحت الانتداب البريطانى بما فى ذلك شرق الأردن . ولقد كان هذا الحزب يرى فى وقت ما أن تأخذ إسرائيل بسياسة الحرب اوقائية ضد العرب باعتبارها خير وسيلة (فى نظره) لكفالة بقاء إسرائيل (٢) .

٢ - **في ايدان انه ستورى** - هذا الحزب نصير لفكرة وضع دستور مدون جامد ، كما أنه يرى الأخذ بالنظام الرئاسى ، والأخذ بالاستفتاء الشعبى ومبدأ ازدواج مجلسى البرلمان ، أى ألا يكون البرلمان مكونا من مجلس واحد بل من مجلسين (٣) .

مفهوم المقصود « بالنظام الرئاسى » .

الواقع أن الباحثين الغربيين لم يتفقوا على تعريف للنظام الرئاسى . الواقع أن

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩١

(٢) راجع دولة إسرائيل ، للدكتور شوراكى ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٧٩ وراجع البحث المشار اليه فى Middle East ص ٢٩٣ حيث يقول « ان اهداف هذا الحزب تلخص فى أن إسرائيل يجب أن تشمل جميع الاراضى التى كانت بفلسطين موضوعة تحت الانتداب البريطانى وكذلك شرق الأردن »

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، وبرنشتاين ص ٧٩

والنظام الرئاسي ، الذي يتحدث عنه الكثيرون في كثير من الأقطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما ، ولا يجب أن يكون في ذلك موضع للشك وإن كان لا يخفى من مواضع العجب . وحسبنا أن فنيير إلى ما ذكره أحد الاساتذة الأمريكيين (وهو الاستاذ Griffith) إذ دعى فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ إلى إلقاء محاضرات عن نظام الحكم الأمريكي بجامعة أكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات الانجليزية .

ولقد تبين له بعد أن أقام في إنجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكي لم يكن مفهوما فهما صحيحا في إنجلترا . وذاك ما ذكره في كلة التصدير التي كتبها لكتابه : (The American system of Government) (١) .

فالذين ينادون بالأخذ بالنظام الرئاسي إنما يقصدون الأخذ بالنظام السياسي (أو نظام الحكم) للولايات المتحدة الأمريكية ، ولحكمهم لا يذكرون لنا أي نظام سياسي يقصدون ؟ فهم يفوتهم أن نظام الحكم كما تقرر في الدستور يختلف اختلافا كبيرا عن النظام المطبق الآن فعلا في الحياة العملية السياسية ، كما يفوتهم أن هذا النظام المطبق الآن لم يكن هو دائما ذلك الذي كان مطبقا قبل الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص قبل الحرب العالمية الأولى .

فإذا نحن نظرنا إلى الدستور الأمريكي فأننا نجد قد حرص على أن تكون هنالك سلطة تنفيذية قوية (تركز في رئيس الجمهورية) مع مراعاة أن يكون هنالك فئس تام وتوازن بين هذه السلطة (التنفيذية) والسلطة التشريعية ، أي أن تكون هاتان السلطانان على قسم المساواة بحيث لا تستطيع احدهما أن تعجز عن أخراهما

(١) راجع في ذلك كتابنا القانون الدستوري والانظمة السياسية ، (الطبعة الثانية ١٩٦٢) ص ٢٥٤ الهامش رقم ٢

وتخضعها لإرادتها (١) كما نجد ذلك الدستور قد كفل رجحان كفة مجلس الشيوخ في ميزان السلطان ، وتبدو مظاهر هذا الرجحان لكفة مجلس الشيوخ في أن الدستور الأمريكي قد اختص هذا المجلس دون مجلس النواب بالقيام بدور الرقيب على رئيس الجمهورية ، إذ أشرك الدستور مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية ، فلا يحق للرئيس طبقاً للدستور إجراء بعض التعيينات إلا بموافقة هذا المجلس (كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل ، وكذلك قضاة المحكمة العليا وكبار الموظفين) ، وكذلك المعاهدات التي يعقدها الرئيس لا بد من موافقة هذا المجلس عليها بأغلبية الثلثين (٢) .

ولسكننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية في العصر الحديث وجدنا شمة فارقة هائلة بين الدستور الأمريكي كما وضعه منذ حين وانعمره ، وذلك الدستور كما طبقه فيما بعد مجابوه إذ أننا نجد أن السلطة التنفيذية القوية التي أرادها الدستور قد تحولت تحت تأثير بعض الظروف إلى رجحان الرئيس (أى إلى علو وسيطرة سلطانه على سلطان البرلمان) في حين أن الدستور إنما كان يهدف - كما قدمنا - إلى التوازن (أى المساواة) بين الكفتين .

ومن ناحية أخرى وجدنا أن ما قرره الدستور من رجحان لكفة مجلس الشيوخ قد تحول في الحياة العملية تحت تأثير بعض الظروف إلى الضعف والنقصان . ثم برزت أخيراً قضية ووترجيت فمزت سلطة الرئيس عام ١٩١٤ وأضعفته مما أدى إلى رجحان كفة الكونغرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) في ميزان السلطان . والرأى السائد لدى رجال الفقه الدستوري في مختلف الأنظمة أن النظام الأمريكي (نظام الولايات المتحدة) هو نظام رياضي ولكن أى النظامين هو الذى يصح أن يوصف هذا الوصف (أى يوصف بأنه نظام رئاسي) ؟ هل هو ذلك النظام الذى أودع عام ١٧٨٧ في قبور النصوص الدستورية ، أم هو

(١) على أن هنالك بعض استثناءات لمبدأ الفصل التام ليس هنا مقام بيانها .

(٢) لزيادة التفصيل راجع كتابنا القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،

(الطبعة الثانية) ص ٢٥٩ - ٢٧٦ .

ذلك النظام الذى يحيا الآن فى عالم الحياة السياسية العملية ، ثم ما هى الخاصة (أو الخصائص) الأساسية التى تدعو رجال الفقه الدستورى إلى وصف هذا النظام « بالرتاسى » ؟ لأنه لما يؤسف له الأسف كله أن نجد هذه الأسئلة وهى أساسية فى هذا الموضوع لا نجد من عناية رجال الفقه الدستورى إلا قدرا يسيرا ، بينما نجد فى كتاباتهم بهذا الصدد من الغموض والتردد والتخبط قدرا كبيرا ، وليس هنا موضع الإجابة عن هذه الأسئلة تفصيلا ، إنما أردنا هنا فحسب أن نوجه الأنظار إلى ما يشوب هذا الموضوع من شائنة شائبة الغموض (١) :

(ب)

الإضافات الجديدة عن حزب حروت

سبق أن ذكرنا أن هذا الحزب يعد منذ نشأته من أحزاب المحافظين ، أى أنه حزب يميل له اتجاهات مؤيدة للرأسمالية ومعادية للاتجاهات الاشتراكية . ونود هنا أن نضيف : أنه يعد كذلك حزبا دينيا ، على أنه لا يعد فى عداد الأحزاب الدينية لأن الصبغة الدينية ليست - فيما نرى - هى الصبغة البارزة فيه . وقد أصبح فيما بعد أحد فرعين تكون منهم حزب جديد (سنتكلم عنه فيما بعد) وهو **حاجال** الذى وضعه صموده منذ عام ١٩٦٥ فى مرتبة الحزب الثانى بعد حزب ماباى ، وقد حصل على فوز كبير فى انتخابات عام ١٩٦٩ ، أما الفرع الثانى فهو حزب **الأحرار** (٢) .

(١) من أراد زيادة التفصيل لجلاء هذا الموضوع فليرجع الى كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٨ - ٣١١ .

(٢) راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (المرجع السابق الإشارة إليه)

كتلة ليكود (١) — في سبتمبر عام ١٩٧٣ استطاع مناحم بيجن تشكيل تحالف يميني متطرف هو الليكود (ويضم حزب حيروت الذي يتزعمه ، وحزب الأحرار ، والمركز الحر ، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة ، وستنكم فيما بعد عن هذه الأحزاب ومبادئها .

ويقوم برنامج هذا التحالف ، الليكود ، على مبدأ استمرار احتلال الأراضي العربية ، والتركين على مشروعات الاستيطان .

وقد كان من آثار حرب أكتوبر أن أدت إلى تصدع حكومة العمال (تكتل « المراح » الذي سيأتي الكلام عنه) ، ويعد حزب الماباي أكبر الأحزاب المكونة له) ، وكان لذلك التصدع أسوأ الأثر على الناجحين ، في حين أنه أدى إلى تقوية مركز مناحم بيجن لتحقيق عرى الروابط بين عناصر كتلة ليكود .

وقد استطاع بيجن أن يشكل أون وزارة له بعد فوز كتلته بالأغلبية النسبية (٤١ صوتاً من مجموع المقاعد بالكنيست وهو ١٢٠) في الانتخابات التي جرت في ١٧ / ٥ / ١٩٧٧ . ويلاحظ أن حزب بيجن (الذي كان يطلق عليه « جمال ») اشترك في الوزارة التي قامت بحرب يوفيه ١٩٦٧ .

(١) يوسفنا أنالام يكن في مقدورنا الحصول على مراجع عن هذه الكتلة ، اللهم إلا بعض مقالات وأبحاث وتحقيقات صحفية قيمة نشرت في بعض الصحف والمجلات كتبت بأقلام كتاب بارزين أهمها بحث نشر بمجلة أكتوبر عدد ٢٣ أبريل ١٩٧٨ (بالصفحة الرابعة) وكلية التقديم التي كتبها الأستاذ معين أحمد محمود لكتاب مناحم بيجن : The Revolt الذي ترجمه العربية عام ١٩٧٨ بعنوان « الإرهاب » ونشره بيروت ، وإشارة إلى نشاط بيجن الحزبي في كتاب الدكتور ريمون صايغ (بالفرنسية) عن الأحزاب السياسية في « إسرائيل » (عام ١٩٧١) وكذلك مقال قيم يرتفع إلى مرتبة البحث كتبه الأستاذ عاطف الغمري بعنوان : الكتلة والأحزاب السياسية في إسرائيل التي يواجهها الرئيس السادات وجهاً لوجه وقد نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩ / ١١ / ١٩٧٧ .

وكان شاردون (وزير الزراعة الحالي في حكومة بيجن) وزعيم حركة سلام صهيون - وهي جماعة يمينية صغيرة - قد انضم إلى كتلة ليكود بعد حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣) .

من نتائج حرب أكتوبر : أننا وجدنا اتجاهات جديدة تظهر على المسرح السياسي في إسرائيل ، منها أن كتلة ليكود بدأت تتحدث عن امكان الانسحاب من بعض الأراضي ، وهو ما لم تقل به بتاتا من قبل .

ويلاحظ أن كتلة ليكود حصلت بمسد حرب أكتوبر على ٣٩ مقعداً في الكنيست ، وذلك في انتخابات ديسمبر ١٩٧٣ ، وقد حصل رايخ - وهو حزب شيوعي صغير - على أغلبية أصوات الناخبين العرب (ويقدر عددهم بحوالى ٢٢٠ ألف ناخب) ، الأمر الذي جعل لليكود تشكل لجنة خاصة لإعادة النظر في السياسة المتبعة إزاء عرب إسرائيل .

حكومة كتلة ليكود برئاسة بيجن : بعد فوز الليكود في الانتخابات بأغلبية نسبية (كما هو شأن الأحزاب في إسرائيل) لاقى صعباً في محاولة تشكيل حكومة موسعة تنضم إليها الحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، (١) برئاسة يادين ولكنه اختلف مع بيجن بسبب سياسته الاسميّطانية المتشددة ، الأمر الذي اضطر بيجن إلى تشكيل وزارة ائتلافية من كتلة ليكود والأحزاب الدينية : المقدال - أجدودات إسرائيل وهي أحزاب متطرفة) .

وقد حصلت هذه الوزارة الجديدة على ٦٣ صوتاً في الكنيست ضد ٥٣ صوتاً حصلت عليها المعارضة ، والحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، ورايخ (الحزب

(١) واختصارها بالعبرية : داش ،

الشيعى الصغير) وغيره من الكتل الصغيرة (١).

ويلاحظ أن يادين رئيس تلك الحركة الديمقراطية « (داس) قد انضم فيما بعد إلى ييجن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء (كاهو معروف). وكان الجنرال شارون بعد انشقاقه من كتلة ليكود قد أسس «حركة سلام صهيون» ثم عاد فانضم إلى حكومة ليكود في أواخر مايو ١٩٧٧ وتولى منصب وزير الزراعة.

— ٢ —

الحزب التقدمى (The progressive party)

(أولاً) نشأته — أنشئ هذا الحزب بعد نشأة الدولة، نتيجة لانضمام جماعته من المهاجرين الجدد من اليهود الألمان ويهود أوروبا الوسطى، وجماعة من الصهيونيين العموميين، وجماعة من حزب عمال معتدل (٢).

فهو حزب محافظ معتدل، يتكون أفراده من الطبقة الوسطى ومن طائفة المثقفين ومن أرباب المهن المعتدلين (٣).

ولذلك ترى البعض ينده حزباً معتدلاً من أحزاب الوسط، شأنه شأن حزب ماابى (٤)، ولو أنه باعتباره حزباً من أحزاب الطبقة الوسطى فإن مركزه

(١) ويشير الكاتب هنا إلى مرجع لم نستطع رغم الجهود التي بذلناها أن نحصل عليه وهو كتاب «مناحم ييجن من الأرمهاب إلى السلطة» — دراسة في طبيعة السلطة السياسية الجديدة في إسرائيل — أعدده قسم الدراسات الإسرائيلية ونفسطين المختصة — والكتاب مقدمة بقلم الدكتور شوفيانى. وقد صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت.

(٢) رسالة الدكتور مونييه، ص ٢٠٣

(٣) البحث المنشور في The Middle East ص ٢٩٣ وبرنشتاين Bernstein

(المرجع السابق) ص ٧٧، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣

(٤) برنشتاين ص ٥٧

يقع على يمين ما باى الذى هو حزب عمالي (١) .

ويبدو لنا أن الأصح إعتباره حزبا محافظا معتدلا . ويدعوننا إلى إعتباره كذلك إذا نظرنا إلى نزعته المضادة للاتجاهات الاشتراكية وإذا لاحظنا أنه كان متجدا مع حزب الصهيونيين العموميين - وهو حزب محافظ - ثم بعد أن انفصل عنه عاد إلى الاتحاد معه في أبريل سنة ١٩٦١ لتكوين حزب جديد هو حزب الأحرار Liberal party (٢)

ويلاحظ أننا لم نر أن تخصص لهذا الحزب الجديد مكانا بين مختلف الأحزاب لقلة ما وصل إلينا عنه من المعلومات نظراً لحداثته ، فكل ما نعرفه عنه : أنه يستمد قوته من رجال الجامعات ورجال الأعمال والمنظمات المهنية ، وأنه يؤمل منه « (على حد تعبير أوسكار كرينز) أن يضال بالغاء الحكم العسكري في الجبلات التي يقطنها العرب في إسرائيل ، وأن يضال باعادة عدد كبير من اللاجئين العرب ، ويعلم المبالغة في الاهتمام بالدفاع الخارجى (٣)

ورغم أن أنصار هذا الحزب (الحزب التقدمى) ذرو عدد قليل ، فلم يزد ما أحرزه في البرلمان عن خمسة مقاعد (٤) ، ولم يرتفع ترتيبه في الانتخابات التي حدثت عام ١٩٥٩ عن الثامن بين الأحزاب (٥) ، ولم تسكن له جاذبية إزاء

(١) برنشتاين ص ٧٨

(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٢ وأوسكار كرينز (المرجع السابق)

ص ٧٦

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٧

(٤) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ : ٢٠٤

(٥) أوسكار كرينز ص ٧٦

الفنية (١) ، إلا أنه مع ذلك يحرز نفوذاً أدبيا كبيرا لا يتناسب مع قلة عدد أنصاره ونوابه إذ نجد أنه كان يشترك دائماً بوزير على الأقل في كل وزارة ألقت منذ نشأة إسرائيل (اللهم إلا إذا استثنينا فترة قصيرة تبلغ حوالي عام) (٢) ، وكان زعيمه Rosen هو دائماً وزير العدل في الوزارة (٣) ، فهذا الحزب يحرز احتراماً وتقديراً كبيراً نظراً لشخصية قادته ولما قدموا لإسرائيل من خدمات (٤) .

(ثانياً) مبادئه وسياسته — أن الحزب التقدمي باعتباره حزبا محافظا نجده ضد الاتجاهات الاشتراكية، فن مبادئه تشجع المشروعات الخاصة والاقتصاد الرأسمالي ، فهو يعارض مبدأ الصراع بين الطبقات (٥) ، ويقف موقف العداء من اتحاد عمال إسرائيل (المستدروت) (٦) .

وباعتبار هذا الحزب حزبا صغيرا كان طبيعيا أن نجده يعارض ما قدم من اقتراح لتعديل نظام الانتخاب النسبي لأن ذلك التعديل يضر ضرراً بليغاً بمرکز الأحزاب الصغيرة (كما قدمنا) .

ومن مواضع الضعف التي تنسب لهذا الحزب أنه ليس له مذهب doctrine

(١) برنشتاين ص ٧٨

(٢) برنشتاين ص ٧٧

(٣) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٢٠٣

(٤) رشيروك وليامز ص ١٦٤

(٥) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٢٠٣ ، وبرنشتاين ص ٧٧ .

(٦) فن ذلك أن وجدنا هذا الحزب يطالب بانتقال الرقابة على وسائل النقل وعلى مرافق الصحة من المستدروت إلى الدولة - راجع برنشتاين ص ٧٧ .

وكذلك أنه لا يقدم حلولاً بسيطة للمسائل الصعبة (١)

والمعروف عن رجال هذا الحزب أنهم كانوا يمارضون الأعمال الإرهابية
المصائب الصهيونية ضد العرب ، التي جرت بعد عام ١٩٣٠ ، وكانوا يرون
معالجة المشاكل الصهيونية عن طريق إتباع سياسة معتدلة (٢) .

(ثالثاً) - الأحزاب الدينية

كلمة عامة عن الأحزاب الدينية ومآلها من أهمية :

تبلغ هذه الأحزاب — من حيث العدد — أربعة :

مزراحي Mizrahi ، وحزب عمال مزراحي Hapoel Hamizrahi ،
وحزب أجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) ، وحزب عمال أجودات
إسرائيل . من ذلك يتبين أن هذه الأحزاب عبارة عن حزبين أبوين (٣) :
هما مزراحي ، وأجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) وهما حزبان يمينان
(أى محافظان) ، ولكل منهما جناح عمال اشتراكي ، ولكن الصيغة الدينية
كانت هي الغالبة على هذين الجناحين العاملين حتى أننا وجدنا كلامهما قد كونه في
وقت ما دججيه ، أو كتلة مع الحزب الديني الأب (كما سنبين فيما بعد) ، لذلك
فقد رأينا أن نتكلم عن كل منهما بين الأحزاب الدينية لابين الأحزاب العمالية.

(١) برنشتاين ص ٧٨

وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا إلى ما أشرنا إليه من عدم جاذبية هذا
الحزب نحو الشيعة .

(٢) برنشتاين ص ٧٧

(٣) parent parties كما يطلق عليها برنشتاين (أنظر مؤلفه السابق الإشارة
إليه ص ٦٩) .

ورغم أن هذه الأحزاب الأربعة جميعاً لا تحز في الانتخابات النيابية من الأصوات إلا نسبة قليلة (لا تتجاوز ١٤ ٪) (١) ، فإن لها مع ذلك أهمية كبرى :

(أولاً) نظراً لأن كثيرين من المواطنين رغم أنهم غير متبعين لأحكام الدين ، نجدهم يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التي تطالب بها هذه الأحزاب (٢).

(ثانياً) نظراً لأن تأييد هذه الأحزاب الدينية — كما تبين من تاريخ الوزارات في إسرائيل — يعد ضرورياً من أجل تشكيل أية وزارة ائتلافية هناك .

وهكذا نجد الأحزاب الدينية قد أحرزت وزناً أكبر من حجمها الحقيقي وقد عرفت هذه الأحزاب كيف تستغل ذلك الموقف ، فكانت توافق على الاشتراك في الحكم ، بشرط الحصول على بعض المكاسب ، فاستطاعت مثلاً الاستمرار على أن يتبوأ أحد رجالها منصب وزير الداخلية ، وعلى إعفاء الفتيات المتدربات من تأدية واجب الخدمة الإلزامية في الجيش (٣) .

ولذلك تلعب هذه الأحزاب دوراً هاماً يتجلى فيما صدر من القوانين

(١) وفي الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٥ لم يود عدد ما أحرزته هذه الأحزاب جميعاً من المقاعد في البرلمان عن ١٧ مقعداً (في حين أن البرلمان يشمل كما هو معلوم ١٢٠ مقعداً) .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٨ ، وبرؤسيتين ص ٧٠

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٨

(٣) الحريات الديمقراطية في إسرائيل (طبعة ١٩٧١) ص ٢٥

(المدنية) ذات الصلة الدينية (١) .

وفي الانتخابات النيابية الثالثة (لعام ١٩٥٥) والرابعة (لعام ١٩٥٩) وجدنا كلا من حزب مزراحي وعمال مزراحي قد اتحدا وكونا الجبهة القومية الدينية ، بينما اتحد حزب أجودات وعمال أجودات وكونا ، الجبهة الدينية للتوراة ، (٢) .

— وهناك حزب ديني يطلق عليه « المافضال » Mafdal (وهو أقرب إلى أن يكون « تكلا » ويلما) ويذكر عنه أنه من أحزاب الوسط ، وأنه يمتلك بعض البنوك والمشروعات التجارية ، وقد أشارت إليه بعض المؤلفات الحديثة (٣) .

(١) دولة إسرائيل ، للدكتور شوراكى ص ٥٧ .

(٢) أحزمت ، الجبهة القومية الدينية ، (الاولى) في البرلمان ١١ مقعداً ، بينما أحزمت ، الجبهة الدينية للتوراة ، ٦ مقاعد ، ويلاحظ أن هذه الأحزاب الأربعة كانت في الانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) قد اتحدت جميعاً وكونت ، الجبهة الدينية المتحدة ، ، ولكن في الانتخابات الثانية (١٩٥١) وجدنا كل حزب من تلك الأحزاب الأربعة قد دخل المعركة الانتخابية وحده .

راجع فيما تقدم : برنشتاين ص ٥٧ ، وكذلك أوسكار كرينز ص ٧٩

(٣) ويفل على اعتقادنا أن هذا ليس حزباً جديداً ، إنما هي تسمية جديدة لحزب مزراحي القديم راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (طبعة ١٩٧١) عن الأحزاب السياسية (المرجع السابق) ص ١٠٤ ، ١٧٩ وراجع ص ١٩٤ حيث يقول أن الرجل السياسى يستعمل أسماء مختلفة للأحزاب تحمل على الاعتقاد بقيام أحزاب سياسية مختلفة بينما هي في الواقع أحزاب قديمة عرفت قبل إنشاء إسرائيل مثل الماباي ومابام والحزب القومى الدينى الخ ٩٤ .

مبادئ الأحزاب الدينية وسياساتها

تتلخص مبادئ هذه الأحزاب في أنها تقوم على أساس الديانة اليهودية فهي تهدف إلى إقامة مجتمع يقوم على أساس المبادئ الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من التوراة ، أى أنها تعمل على أن تستوحى الحياة السياسية تعاليم الدين، والأخذ بسياسة الاقتصاد القوي القائم على العدالة والمساواة بين جميع المواطنين والطبقات ، ويضيف الحزبان الدينيان العماليان (حزب عمال مزراحي ، وحزب عمال أجودات إلى ما تقدم أهدافا ذات صبغة عمالية^(١) (وذلك على وجه التفصيل الذى سيأتى بيانه فيما بعد)

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة عن الأحزاب الدينية بوجه عام ، فإننا ننتقل إلى ذكر كلمة موجزة عن كل من هذه الأحزاب الأربعة الدينية .

— ١ —

حزب مزراحي (Mizrahi) (أو الحزب القومى الدينى)

(أولا) نشأته : يعد هذا الحزب أقدم الأحزاب الصهيونية فقد أنشئ عام ١٩٠٢ (في Vilna^(٢) ، وهى — فيما نرجح — من بلاد أوروبا الشرقية .

ويلاحظ أن « مزراحي » هى تسميته القديمة لدى نشأته .

(ثانيا) مركزه : يمثل هذا الحزب الطائفة الدنيا من الطبقة المتوسطة la petite bourgeoisie ، وأتباعه قليلو العدد ، إذ لم يزد ما يحصل عليه هذا الحزب من

(١) راجع للبحث المنشور في The Middle East ص ٢٩٢

وكذلك رسالة الدكتور مونييه ص ١٧١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٧٨

المقاعد النيابية في البرلمان عن مقعدين (١)

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : هذا الحزب يحد لديه النزعتين الدينية والصهيونية متزجيتين فالعودة إلى فلسطين (أى استعمارها) تمتد بالنسبة إليه بمثابة أداموا واجب عبرت عنه التوراة (فيما يعتقدون) ، ثم أن إقامة دولة يهودية يسهل — فيما يرى هذا الحزب — العمل بأحكام الشريعة اليهودية .

وقد كان أم ما حققته من الأعمال أنه حل الحكومة على تقرير يوم السبت يوم عطلة رسمية !!

كما أنه قام بحملة دعائية لإعفاء النساء من الجندية ، ولكن حملته لم تحقق هدفها .

على أنه لا يبين آراءه أو موقفه بصدد المشاكل الكبرى التي تهم الدولة ، وربما كان مرد ذلك إلى أنه يشعر بعدم كفايته في الميدان السياسى (٢)

ويجدر بنا في مقام ختام الكلام عن هذا الحزب أن نذكر أنه فيما يتعلق بالادعاء

(١) أن اتباع هذا الحزب لم يزد عددهم عن ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) عام ١٩٣٦ ولم يتقدم للانتخاب منفرداً (أى غير متحد مع غيره من الأحزاب الدينية لتكوين « جبهة ») إلا عام ١٩٥١ ، ولم يحصل إلا على ١٠٥٨/١ من أصوات الناخبين وعلى مقعدين في البرلمان — راجع مونييه ص ١٨١

(٢) وكان من بنود برنامج الانتخاب (الذى تقدم به عام ١٩٥١) « أن ييسر الجيش للجنود المتدينين الوسائل اللازمة ليعيشوا طبقاً لتعاليم دينهم — راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٧٩ — ١٨١

ومن مبادئه التعاون مع حكومة إئتلافية يسيطر عليها حزب ما باي — راجع رشبورك وليامز ١٦٣ .

بأنه العودة الى فلسطين ، (أو بعبارة أصح وأصرح : استعمار اليهود لفلسطين) واجب عبرت عنه التوراة ، نقول أن هذا الادعاء قد أنكره واستنكره بعض علماء الدين المسيحي بل وعلماء الديانة اليهودية (مثل الحاخام الدكتور بيرجر نائب رئيس المجلس الامريكى لليهودية) — وقد سبق لنا الإشارة الى ذلك (١)

— ٢ —

حزب عمال مزراحي Hamizrachi Hapoel

(أولاً) نشأته : نشأ هذا الحزب عام ١٩٢٥ من جماعة وشيئة مزراحي ، التي كانت انشئت عام ١٩١٨ بواسطة مهاجرين متدينين ، وقد كان رجاله من أهالي بلاد أوروبا الشرقية ، على أن الأعضاء الجدد الذين ينضمون الآن الى هذا الحزب هم على وجه الخصوص من مهاجري الولايات المتحدة الأمريكية (٢)

(ثانياً) مركزه : هذا الحزب يكون مع حزب مزراحي — كما قدمنا — والجبهة القومية الدينية ، ، ويوجد من أعضائه في الحكومة ٣ وزراء وذلك منذ نوفمبر سنة ١٩٥٥

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : الى جانب البرنامج ذى الصبغة الدينية المعروفة (والذى سبقتنا الإشارة اليه) يضيف الحزب الى مبادئه (أو برنامجه) مطالب ذات صبغة عمالية مثل : حق العمل (أى واجب الدولة أن تقدم عمالاً لكل فرد) ومساواة المرأة بالرجل في الاجور .

(١) راجع ص ٦٠ ، ٦١

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ١٨١ ، ١٨٢

ويرى الحزب أن تقوم المرأة بخدمات قومية على ألا تشمل الخدمة العسكرية ويملك الحزب جميات تعاونية ومستعمرات زراعية (مستوطنات) (١).

— ٣ —

حزب أجودات اسرائيل « أو جماعة اسرائيل »

Agoudat Israel (Société d'Israël)

(أولاً) نشأته : نشأ هذا الحزب في أوروبا الشرقية (في بولندا) عام ١٩١٢ — وقد أنشأه متدينون متعصبون كانوا يتجمعون حول العائلات الكبيرة التي ينتسب إليها الربانة أي رجال الدين اليهودي (٢).

وقد أنشأ هذا الحزب — منذ إنشائه في بولندا — فرعاً له في فلسطين .
(ثانياً) مركزه — كان أنباع هذا الحزب لدى نشأته في فلسطين بوجه خاص من أفراد العائلات القديمة التي اضطهدتها الحكم النازي ثم هاجرت الى فلسطين . وهذا الحزب ضعيف من الناحية العددية ، ولكنه يجمع بين أعضائه شخصيات كبيرة يعرفها التاريخ الديني اليهودي بينهم عدد كبير من الربانة (رجال الدين) (٣)
(ثالثاً) مبادئه وسياسته — هذا الحزب يعارض الصهيونية ، وهذا هو أهم خلاف بينه وبين الحزبين الدينيين السالف ذكرهما (مزراحي ، وعسال مزراحي) وهو أشد منهما تعصبا من الناحية الدينية أي أنه يرى اتباع احكام التوراة اتباعا

(١) مونييه (المراجع السابق) ص ١٨٢

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣

(٣) ولقد تقوى الحزب بسبل المهاجرين اليهود الذين هاجروا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط

راجع اوسكار كريز ص ٧٩ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٨٥ ، ١٨٦

دقيقا — وكنتيجة لتزعمته غير الصهيونية نجده بعيدا عن الاشتراك في المنظمة الصهيونية العالمية ، كما أنه يرفض الاشتراك في أنظمة المجتمع اليهودي في فلسطين ، لأن هذا الحزب يمارض أشد المعارضة مبدأ مساواة المرأة بالرجل ولذلك فقد بدا غاضبا لما قرره الحكومة من إلحاق المرأة بالخدمة العسكرية (١)

وهو لا يكاد يعد حزبا سياسيا ، إنما هو أقرب إلى أن يعد جماعة دينية ، تعمل للدفاع عن الدين ورجاله وبوجه خاص عن بيت المقدس .

على أنه أخذ فيما بعد يصطبغ بصبغة سياسية ويصبح قريبا من أن يكون حزبا سياسيا يتعاون مع الوكالة اليهودية والأحزاب الصهيونية الأخرى (بعد أن ظل زمانا بعيدا عنها) ، وذلك حين عملت الحركة المعادية للسامية (أى لليهود) على اضطهاد اليهود في أوروبا ، وبخاصة منذ الاعتصام النازى الذى أدى إلى مقتل الكثيرين من الأتباع الأوروبيين لهذه الجماعة أو الحزب ، ومنذ ذلك الحين لم تعد الصهيونية في نظر هذا الحزب تعد شيئا قبيحا (٢)

— ٤ —

حزب عمال أجودات اسرائيل

(Poalei Agoudath Israel).

(أولا) نشأته — أنشئ هذا الحزب (كما أنشئ حزب أجودات) في بولندا عام ١٩٢٢ ، وفي فلسطين عام ١٩٢٣ .

ومن ذلك يتبين أن الصلة التى تربطه بحزب أجودات — فضلا عن وحدة

(١) رشبورك وليامز ص ١٦٣ .

وراجع Middle East ص ٢٩٣ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣ — ١٨٥ .

الاهداف ذات الصبغة الدينية - هي وحدة البلد الذي نشأ فيه كل منها وهولندا،
أى أن مؤسسى كل من هذين الحزبين كانوا من اليهود البولنديين ، غير أنها
يختلفان في أن الأول يتكون أعضاؤه من رجال الطبقة العليا ، بينما يتكون الثانى
من رجال الطبقة العاملة ، أى من عامة الشعب (١)

(ثانياً) مركزه - هذا الحزب ينتسب أتباعه - كما قدمنا - إلى عامة
الشعب ، وأتباعه قليلو العدد .

وفي انتخابات سنة ١٩٥٥ ، وسنة ١٩٥٩ اشترك مع حزب أجودات - كما
قدمنا - في جبهة واحدة وتقدما في الانتخابات بمرشحيها في قائمة واحدة ، وكان
ترتيبها السابع بين الأحزاب .

(ثالثاً) مبادئه وسياسته - إلى جانب المبادئ ذات الصبغة الدينية المعروفة
نجد على رأس مطالبه ذات الصبغة العمالية ألا يريد عدد ساعات العمل عن ثمانية (٢)

(رابعا) - الأحزاب الماركسية

تمهيد - يوجد بإسرائيل من الأحزاب ذات النزعة الماركسية (أى الشيوعية)
ثلاثة أحزاب :

الحزب الشيوعى ، وحزب ما بام ، وحزب أحداثت عنفودا (أو د اتحاد
العمل) .

وقد سبق لنا أن تكلمنا عن الحزب الثالث (الأخير) بين الأحزاب العمالية
ذلك لأنه رغمًا عن نوعته الماركسية فإن الصبغة العمالية والنزعة الصهيونية والقومية

(١) راجع أوسكار كريتز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧ ، ١٨٨

(٢) راجع أوسكار كريتز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧ ، ١٨٨

نرى فيه غالبية على النزعة الماركسية (كما سبق أن أشرنا إلى ذلك) (١) .
لذلك فستقتصر هنا على الكلام عن الحزبين الشيوعى ، وما يام .

- ١ -

الحزب الشيوعى الاسرائيل

(أولا) نشأته - أنشئ الحزب الشيوعى الاسرائيل فى السنوات الأولى من العقد الثالث من هذا القرن العشرين (٢) ، كأداة لتشجيع العرب فى مقاومة الاستعمار البريطانى (أى ، الانتداب البريطانى ، كما كان يطلق عليه) وفى مقاومة الصهيونية . لى كانت قد بدأت إستعمار فلسطين تدريجيا فى ذلك الحين - ولذلك وجدنا هذا الحزب - أثناء حرب العصابات التى شنها الفدائيون العرب على اليهود فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ قد تعاون تعاوننا كاملا مع مفتى فلسطين السابق وغيره من القادة العرب (٣) .

(ثانيا) مركزه : أول شيء يميز هذا الحزب أنه فى مقدمة ما يفخر به هو أنه الحزب الوحيد الذى يتكون من يهود وعرب ، ويبلغ العرب نحو ثلث أعضائه . ونجد نحو نصف الناحيين الذين يعطون أصواتهم لمرشحي هذا الحزب من الجهات التى يقطنها العرب ، ويعد أقوى معقل فى إسرائيل لهذا الحزب المدينة العربية والناصرية ، وأغلبية أهاليها من المسيحيين الذين يعتنقون الشيوعية وتفسر

(١) راجع ص ٩٩ ، ١٠٠

(٢) أو على حد التعبير الانجليزى in the early 1920's أو على حد تعبير بعض الكتاب فى مصر : ، فى العشرينيات الأولى من هذا القرن ، ولكن مثل هذا التعبير - فيما نرى - لا يستسيغه الذوق العربى السليم .

(٣) برنشتاين ص ٦٧

هذه الظاهرة التي تبدو على شيء من الغرابة - فضلا عن اعتناق هؤلاء العرب للشيوعية - بما هو معروف عن هذا الحزب من عداة للصهيونية ومن مطالبته بإعادة أملاك المهاجرين العرب اليهم ، كما نجد تفسيراً لهذه الظاهرة في الطلب الذي تقدم به هذا الحزب لالغاء الحكم العسكري في الاقليم العربي القريب من الحدود (١) .

ويعد هذا الحزب حزباً ضعيفاً لانفوذ له ، إذ لم يزد عدد نوابه في البرلمان عقب إنتخابات عام ١٩٥٩ عن ٣ أعضاء (٢) . هذا فضلا عن أنه مبعد عن الاشتراك في الوزارة . ولقد أصبح في عزلة عن غالبية الطبقة العاملة في إسرائيل . وكان محظوراً على أعضاء هذا الحزب عضوية «اتحاد عمال إسرائيل» (الهستدروت) وذلك لغاية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥

ويبدو أنه كان من أجل ذلك أن وجدنا هذا الحزب يتجه بدعوته إلى أفراد الطبقة الوسطى أكثر مما كان يتجه بها إلى العمال (٣) . كما أنه يعتمد على أولئك الذين يمتثلون مذهب ماركس من المثقفين اليهود وعمال المدن ، وبعض هؤلاء وأولئك من بعض العرب المعادين للدولة الصهيونية التي أصبحوا يعدون الآن

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٠ ، ودولة إسرائيل ، للدكتور شوراكى ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٦٨

(٢) أوسكار كرينز ص ٧٤
وفي إنتخابات عام ١٩٥٥ بلغ عدد نوابه في البرلمان ستة أعضاء - راجع برنشتاين ص ٦٩

(٣) برنشتاين ص ٦٧ ، ٦٨

بعض مواطنيها (١) . ولستطيع أن نقول سر هذا الضعف إذا عرفنا أن هذا الحزب كلف ضد قيام دولة لإسرائيل نحو ثلاثين من السنين ، وأنه تعاون مع الزعماء السياسيين العرب وملوك الأراضي من العرب نحو خمسة عشرة سنة (من تلك السنين الثلاثين) . كما أن ما أضعف من مركز هذا الحزب في نظر مواطنيه اليهود معارضته لغزو إسرائيل شبه جزيرة سيناء إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فقد أدت معارضته هذه إلى استقالة الكثيرين من أعضائه . كما أن هذا الحزب يناصر دائماً السياسة السوفيتية حتى حيناً كانت هذه السياسة معادية لليهود (٢) .

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : نتلخص فيما يلي :

١ - عداة الصهيونية . هذا الحزب معاد للصهيونية ، وقد تقدم القول أنه إنما نشأ أساساً كأداة لتشجيع العرب في مقاومتهم للاستعمار البريطاني والصهيونية إذ يرى أن الصهيونية ليست إلا أداة من أدوات الاستعمار والرأسمالية الرجعية . ويبدو أنه في هذا الصدد إنما يتبع وجهة نظر حكومة السوفييت (٣) .

ونظراً لأن هذا الحزب يسير في سياسته على الدوام وراء خطوات السياسة السوفيتية فقد وجدناه يسير في اتجاه الهدف الصهيوني (وهو إنشاء دولة إسرائيل) وذلك منذ إعلان الأمم المتحدة قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ حتى اجتماع الكنيست لأول مرة عام ١٩٤٩ ، ويفسر اتجاه الحزب في تلك الفترة بما كان من اتجاه حكومة السوفييت التي أيدت قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، ثم كان اعترافها السريع

(١) د شروك وليامز ص ١٦٣

(٢) كما أن صحيفته اليومية Kol Ha'am (صوت الشعب) مبط كثيرا عدد ما يوزع منها من النسخ - راجع أوسكار كرينز ص ٧٣ ، وبرنشتاين ٦٩ ، ٦٨

(٣) برنشتاين ص ٦٨

بإسرائيل حين أنشأها في مايو ١٩٤٨ (١).

٢ - اعتناق مذهب ماركس - باعتبار هذا الحزب شيوعيا فهو يدين بمذهب ماركس - لينين (أي مذهب ماركس كما يفسره لينين) وبخاصة مبدأ الصراع بين الطبقات (الذي هو من أهم مبادئه أو خصائص مذهب ماركس) وليس منا مقام الكلام تفصيلا عن ذلك المذهب أو عن هذا المبدأ .

وحسبنا هنا أن نشير في إيجاز إلى أن هدم النظام الرأسمالي هو الهدف الأول لمذهب ماركس، ويتطلب هذا الهدم الأخذ بالملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج فالملكية الاشتراكية (لوسائل إنتاج الثروة) تعد جوهر هذا المذهب . ويقصد بالملكية الاشتراكية : ملكية المجتمع (الشعب) أو ملكية الدولة باعتبارها ممثلة للشعب (لوسائل الإنتاج : الأمر الذي يتناقض مع الملكية الخاصة (أي ملكية الأفراد) لتلك الوسائل - أما وسائل الإنتاج فهي تشمل :

(أ) وسائل إنتاج طبيعية مثل الأرض والناجم والغابات ومصادر المياه (الثلايات) .

(ب) وسائل إنتاج أنشأها الإنسان كالمكينات والمصانع والمباني ، ويلاحظ بها وسائل النقل البرية والمائية والجوية (كالسكك الحديدية الخ) (٢)

(١) برنشتاين ص ٦٧

(٢) ويلاحظ أن الملكية الاشتراكية لا تفترض إلغاء الملكية الخاصة في جميع صورها فهناك بعض صور من الملكية الخاصة يعترف بها في مذهب ماركس كحق كل فرد في الملكية الخاصة على الثمرات أو المدخرات التي يحصل عليها من عمله ولكن هذه الأموال المدخرة لا يستطيع أن يشتري بها شيئا من وسائل الإنتاج كالأرض والمصانع، ولكنه يستطيع أن ينفقها في شراء السلع الاستهلاكية كاللباس والمواد =

وعما يجد ملاحظته أن مذهب ماركس يأخذ بسنة التدرج ، شأنه في ذلك شأن الكثير من المذاهب السياسية ، فهو يجيز مثلاً - في البداية (أى في بداية تطبيق هذا المذهب الشيوعى) - نزع ملكية كبار الملاك دون عغارهم والأخذ بسياسة تأميم المشروعات الكبرى دون الصغرى - أما نظرية الصراع بين الطبقات (la lutte des classes) فتتلخص في القول بأن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ « الصراع بين الطبقات » ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين أحدهما تستغل الأخرى ، لذلك يوجد بينهما صراع دائم ، ويرى ماركس أن التغيرات التاريخية التى تطرأ على الجماعات الانسانية إنما تحدث نتيجة للصراع الطبقي ، ويسبب انتصار طبقة اجتماعية معينة على غيرها من الطبقات (١) .

وهناك الكثير من وجوه النقد قد وجهت الى مذهب ماركس وبخاصة لهذه

= الغذائية أو سيارة خاصة أو أن يودعها فى بنك أو توفير أو أن يستثمرها فى شراء سندات قروض الدولة .

راجع فيما تقدم : كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (الطبعة السادسة ائنة ١٩٧٦) ص ٣٠٦

(١) ويرى ماركس أن لهذا الصراع صبغة اقتصادية لأن احدهما تستغل الأخرى ، ولقد كان هذا الصراع فى الأزمنة القديمة بين الأحرار والأرقاء ، ثم بعد ذلك كان الصراع بين طبقة الأشراف (الانصاعيين) وطبقة المزارعين (القرن Serf) وفى العصر الحديث بين الصناع قائماً بين طبقة البروجوازية (الرأسمالية) وطبقة البروليتاريا (أى عمال الصناعة) راجع فيما تقدم كتابنا (الرجع السابق) ص ٣٠٨ وما بعدها .

النظرية أو هذا المبدأ والصراع بين الطبقات ، لآثرى هنا موضعاً لبيانها (١) .

٣ - السياسة الداخلية : يطالب الحزب بتأميم جميع المشروعات ، على أن يبدأ بتأميم المشروعات التي أقامها الأجانب ، كما يطالب بزيادة الأجور ، وبإعادة الأراضي المكتسبة من العرب إلى أصحابها السابقين ، وكذلك بإلغاء الحكم العسكري في الأقاليم العربي القريب من الحدود (٢)

وحين قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ (أى حين حصلت مصر وسوريا لأول مرة) وأدى ذلك إلى إثارة عرب إسرائيل ، اقترح هذا الحزب استقلال منطقة الجليل العربية وضدها إلى الجمهورية العربية المتحدة (٣) .

٤ - السياسة الخارجية : يتبع الحزب دائماً اتجاهات سياسة الاتحاد السوفيتي وقبل أن يقوم السوفييت ودول الكتلة الشرقية ببيع السلاح إلى مصر وسوريا في عام ١٩٥٥ كان هذا الحزب ينادى بوضع حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية دون تدخل الدول الكبرى ، ولكننا وجدنا هذا الحزب قد تحولت سياسته إلى جانب تدخل حكومة السوفييت (مع بعض تنازلات لصالح العرب) ، وذلك بعد ذلك التاريخ، أى بعد أن أصبح لتلك الكتلة الشرقية التي تزعمها حكومة السوفييت بعض من النفوذ والتدخل في منطقة شرق البحر الأبيض (٤) .

(١) من أراد الاطلاع على الانتقادات فليرجع إلى كتابنا (السابق ذكره) ص ٣٣٥ وما بعدها ، وص ٣٩٧ وما بعدها

(٢) برنشتاين ص ٦٨

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٣ ، ٧٤

(٤) برنشتاين ص ٦٨

ولقد كان هذا الحزب معارضا - كما قد معنا - لعدوان اسرائيل على شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ ، وفي البرلمان الاسرائيلي وجدنا أن العضو الوحيد الذي تكلم ضد ارسال رسالة تحية الى الجيوش الاسرائيلية في جبهة القتال سنة ١٩٥٦ كان عربيا من نواب الحزب الشيوعي ، ولقد وجدناه ينسب متاعب الشرق الأوسط الى ديمقراطية الاستعمارية ، (١) .

انقسام الحزب - ولقد انقسم الحزب الشيوعي في الستينيات الى مجموعتين ، كونت المجموعة الأولى حزب رايخ ، وتحمل المجموعة الثانية حزب مامي الذي يضم الشيوعيين الصهاينة وحزب آخر صغير .

أما حزب رايخ فان برنامجه يتلخص في الدعوة للافحاح الى حدود ١٩٦٧ ، وانها حالة الحرب ، واحترام سيادة كل دول المنطقة وهو يرفض الاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة ، واحترام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته .

٢ -

حزب مابام (Mapam)

إن كلمة مابام تتضمن اختصاراً لعبارة بالعبرية معناها « حزب العمال الموحد (أو المتحد) » The United Workers' party (٢) .

(١) كان ذلك بيننا وجدنا النواب العرب الآخرين المنسبين الى حزب مابام لم تبد منهم مثل هذه المعارضة ، وانما وجدناهم يعبرون عن موافقتهم على اقتراح بن جوريون بأن يتقابل مع الرئيس عبد الناصر للمفاوضة من أجل الصلح .
راجع أوسكار كرينز ص ٧٣

(٢) راجع The Middle East (الرجع السابق ذكره) ص ٢٩٢ ، ورشبروك

وليامز ص ١٦٠

(أولا) نشأته — أنشئ هذا الحزب في يناير ١٩٤٨ عن طريق ضم ثلاث جماعات عمالية ذات نزعة ماركسية (شيوعية) ، وكان الذي يميز هذه الجماعات ، والذي يوطد أو وحد فيما بينها إنما هو رغبتها جميعا (أولا) في إعطاء الدولة ديمقراطية ثنائية bi national أى أن تقوم في فلسطين دولة عربية يهودية ، و (ثانيا) في أن توحد بين العرب واليهود في الحركة الاشتراكية (الشيوعية) (١)

(ثانيا) مركزه — كان هذا الحزب أخطر منافس لحزب ما باي في العاركة الانتخابية في السنوات الأولى لنشأة إسرائيل ، وذلك قبل أن يتصدفه ما حدث فيه من انقسام ، ففي الانتخابات النيابية الأولى التي جرت عام ١٩٤٩ كان ترتيبه الثاني بين الأحزاب فأصبح السادس في انتخابات سنة ١٩٥٥ (٢) .

سبب ضعف مركزه : أما سبب ذلك الضعف فقد اختلف في أمره الباحثون ، ففهم من يرى أنه يرجع إلى استنكار بعض أعضائه لسياسة هذا الحزب المناصرة للسياسة السوفيتية رغم أنها كانت معادية لإسرائيل وللحركة الصهيونية الأمر

(١) أما تلك الجماعات الثلاث الشيوعية فقد كانت تشمل (أولا) الجناح اليساري القديم لحزب ما باي ، وهو جناح « أحداث عفودا » ، وقد فصل هذا الجناح لأنه وضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود ، و (ثانيا) حزب « الحارس الشاب » Le Jeune garde ، وكان هذا الحزب يضم جماعة الشيوعيين القدماء و (ثالثا) الجناح الماركسي للأمال الصهيونيين .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨ ، وبرنشتاين ص ٦٥
(٢) رشبروك وليامز ص ١٦٠ ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٩ ، وبرنشتاين ص ٦٦ . — وما يؤسف له أننا لم نستطع العثور على مرجع يشير إلى ما أحرزته هذا الحزب في الانتخابات التي جرت بعد ذلك التاريخ

الذي أدى الى خروجهم من الحزب (١). ومنهم من يرى أن ذلك الضعف إنما يرجع الى ما حدث من انقسام بين صفوفه على أثر ما حل بأحد أعضاء الحزب (Oren Mordécai) في تشيكوسلوفاكيا (وهي من بلاد الكتلة الشرقية الحاصنة للنفوذ السوفيتي) حيث كان مبعوثاً في مهمة رسمية وقبض عليه هناك وحكم عليه في نوفمبر ١٩٥٢ (٢).

ومن الباحثين من يرى أن ذلك الضعف إنما يرجع الى أنه لم يعرف كيف يتلاءم مع الظروف الجديدة فيعمل على تطوير مذهبها لتتطورها بل ظل يلجأ دائماً الى نظريته التقليدية القديمة بأن العمال الزراعيين في المستعمرات الجماعية التعاونية (التي يطلق عليها «الكيبوتز» Kibbutz) هم الذين سيقودون الطبقة العاملة باليمن نحو الوصول الى مجتمع لاطقي، أي سيقودونهم الى طريق تحقيق اهداف الشيوعية (٣) في حين أن الظروف تغيرت نظراً لأن الهجرات اليهودية الجديدة (الى اسرائيل) أصبحت عناصرها مكونة أساساً من عمال المدن وسكانها، (لا من العمال الزراعيين الريفيين)،

(١) والدليل على ذلك كما يقول برنشتاين (ص ٦٦) انتقال ٦ من أعضائه الى

أحزاب تقع على يمينه .

(٢) وقد احتج الحزب على ذلك ولكنه رفض أن يغير سياسته تجاه تلك الكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي . لأنه (أي الحزب) كان يرى أن اسرائيل لم تكن بمنح من اللوم في تلك القضية .

وراجع رسالة الدكتور موزيه ص ١٩٩

(٣) برنشتاين ص ٦٦

ولم تكن عقلية هذه العناصر الجديدة للتقسيم نظرية هذا الحزب (١)

والرأى عندى أن ماحدث من انقسام وتفكك فى عرى وحدة هذا الحزب كان أمراً طبعياً ، فاذا نحن عرفنا أن هذا الحزب إنما نشأ — كما قدمنا — نتيجة لاتحاد جماعات مختلفة لتحقيق هدفين أساسيين أولهما إقامة دولة عربية يهودية ، لذلك كان طبعياً أن نجد فشل الحزب فى تحقيق هذا الهدف ، ماؤدى إلى حدوث ماحدث بين صفوفه من انقسام ، وكذلك فقد فشل الحزب فى تحقيق الهدف الثانى من إنشائه وهو التوحيد بين العرب واليهود فى الحركة الاشتراكية (الشيوعية) ، إذ تبين أنه لا يوجد بين أتباعه عدد يذكر من العرب (٢)

ويبدو لنا أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد يمح بهذا الصدد فيما أخفق حزب ما بام فيه (بصد هذا الهدف الثانى) ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذا الحزب لا يماضى الصهيونية بخلاف الحزب الشيوعى فهو معاد لها .

(تالاً) مبادئه وسياسته : تلخص فيما يلى :

(١) — هذا الحزب هو حزب صهيونى ، وفى هذا يختلف عن الحزب

الشيوعى الإسرائيلى المعادى للصهيونية (٢)

(٢) كان فى مقدمة مبادئ هذا الحزب لدى نشأته — كما قدمنا — إنشاء دولة

(١) وسوف نعود إلى زيادة هذه المسألة غير القليل من التفسير والتفصيل بعد قليل .

(٢) راجع برنشتاين ص ٦٧ حيث يقول : وليس لهذا الحزب (ما بام) قدر يذكر من الاتباع بين السكان العرب .

(٣) برنشتاين ص ٥٧ حيث يقول عن هذا الحزب : أنه جماعة ماركسية — صهيونية .

هربية يهودية كما كان يرى التوحيد بين العرب واليهود في الحركة الشيوعية ، وقد أدى فشله في تحقيق هذين الهدفين إلى المطالبة بتقرير المساواة الحقيقية في الحقوق بين العرب واليهود باسرا ئيل . كما وجدناه يبدى ولاءه لإسرا ئيل ، كما تبين ذلك من اشتراكه في الحرب التي قامت بين العرب واليهود في مايو ١٩٤٨ (والتي يطلق عليها اليهود «حرب الاستقلال») (١)

(٣) — هذا حزب ماركسي (أي شيوعي) ، وعلى هذا الأساس يجده يضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود (٢) كما نجده يرى أن الصراع بين الطبقات أمر لا مفر منه (٣)

شيوعية ذات طابع خاص . على أننا نلاحظ أن ماركسيته (أي شيوعيته) ذات طابع خاص يختلف عن شيوعية الحزب الشيوعي الأسرا ئيلي أو الأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى .

فيلينا نجد أن الأحزاب الشيوعية — كما تقضى بذلك مبادئ مذهب كارل ماركس — إنما تعتمد أساساً على طبقة البروليتاريا (أي الطبقة العاملة في المدن وهي أساساً من عمال الصناعات في البلاد الغربية) كما نرى تلك الأحزاب (الشيوعية) أن طبقة البروليتاريا هذه هي عماد النظام الشيوعي وهي الأداة التي تسكن تطبيق هذا المذهب عن طريق هدم النظام الرأسمالي إذا بنا نجد بالعكس أن حزب ما بام يعتمد أساساً على عمال الزراعة في «الكيبوتز» Kibbutz وهو

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨

(٣) برنشتاين ص ٦٥

يرى - كما قدمنا - أنهم (عمال الزراعة) هم الذين سيقودون بروتيتاريا المدن في طريق تطبيق مذهب ماركس ، لئى الطريق الشيوعى ، الذى يعرفونه عنه أحيانا بعبارة « الوصول إلى مجتمع لاطيقى » ، ولذلك يصف البعض هذا الحزب بأنه « قبل كل شىء حزب الكيبوتز » (١)

نبذة موجزة عن الكيبوتز — أما الكيبوتز فهى عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المدروعة فى الإقتصاد السوفيتى باسم « كوخوز » Kolkhoz ، ولكن الكيبوتز الإسرائيلى تعد أكثر تطرفا من الكوخوز السوفيتى من حيث النزعة الشيوعية ، ذلك لأن الكيبوتز تقوم على أساس مبدأ الملكية الجماعية نوسائل الإنتاج ، أى ملكية أهالى الكيبوتز (التي تماثل إحدى القرى) لأراضيها على المساح . ولأن المبدأ المطبق فى الكيبوتز بصدد توزيع الإنتاج هو أن يكون ، لكل طبقة لحاجته ، A chacun selon ses besoin (٢) ، ويعد تطبيق هذا المبدأ أقصى مرحلة من مراحل الشيوعية التى لم تبلغها حتى اليوم الكوخوز فى الاتحاد السوفيتى وحيث ملكية الأرض فى جميع أنحاء الإقتصاد السوفيتى إنما هى للدولة وحيث يطبق مبدأ « لكل طبقا لكمايته » A chacun selon sa capacité (٣)

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٢

حيث يصف الكاتب هذا الحزب بأنه :

it is above above all the party of Kibbutzim

وأنظر فى هذا المعنى برنشتاين ص ٦٧

(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ١٠٠ ، ١٠٢

(٣) نبذة موجزة عن الكوخوز Kolkhoz

يبلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة (الكوخوز) نحو أربعة آلاف =

٤- السياسة الخارجية: يقف الحزب دائماً موقف المعارضة من السياسة الانجليزية الأمريكية، في حين يقف دائماً موقفاً للتأييد للسياسة السوفيتية، وهذا مما أدى -- فيما يرى البعض -- إلى انشقاق بعض أعضائه عليه وانضمامهم إلى أحزاب تقع على يمينه (١)

== ٤٠٠ فدان) بما في ذلك الغابات والمراعي والمستنقعات) ، ولقد طبق نظام الكولخوز تدريجياً في الاتحاد السوفيتي ، ففي عام ١٩٢٩ كانت مساحة جميع الأراضي الكولخوز بالنسبة لجميع الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتي لا تبلغ ٤ ٪ / فاصبحت في عام ١٩٤٠ تبلغ ما يقرب من ٩٧ ٪ . ومن حسنات هذا النظام أنه عمل على مضاعفة محصولات الاتحاد السوفيتي وعلى رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للفلاحين ومن سيئات هذا النظام (أولاً) أنه سلب الفلاح حريته الاقتصادية ، (ثانياً) تلك الإدارة ذات الصبغة الاستبدادية لشئون الكولخوز فإذا كانت الكولخوز -- من الناحية النظرية -- عبارة عن نوع من الجمعيات التعاونية الزراعية تدار وفقاً للأساليب الديمقراطية، إلا أننا نجد من الناحية العملية أن الحكومة لها الكلمة العليا في إدارة شئون الكولخوز ، و(ثالثاً) لأن هذا النظام لم يحقق ما عقده عليه من آمال في تضيق مدى الاختلافات بين درجت وفاهية الفلاحين .

زيادة التفصيل راجع كتابنا «الأنظمة السياسية» (طبعة ١٩٥٧-١٩٥٨ ص ٤٩١ - ٤٩٤) .

(١) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى (المراجع السابق) ص ٥٦ وبرنشتاين ص ٦٦، وراجع ص ٦، حيث يقول: «يبدو أن هذا الحزب بدأ يسوده الاعتقاد بأن السياسة السوفيتية هي سياسة سليمة في كل مكان في العالم إلا في إسرائيل، على أنه يعمل مع ذلك على توثيق العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي» (راجع شوروك وليامز ص ٦٠)

(خامسا) أحزاب العرب

(أولا) نشأتها — للعرب في إسرائيل أحزاب صغيرة متعددة يوجد منها ثلاثة جديرة بالذكر ، وهي : (١) حزب « العرب الدييمقراطيين » الذى اتخذ له أخيرا اسما جديدا هو «حزب التقدم والتنمية» وهو أهم تلك الأحزاب (٢) حزب «التقدم والبناء» وقد اتخذ له أخيرا اسم «حزب التعاون والأخوة» . و (٣) و جماعة الزراعة والتنمية ، (١)

ومذه الأحزاب جميعا نشأت بداهة بعد نشأة إسرائيل .

ويلاحظ أن التنظيم السياسى للعرب (في إسرائيل) لا يزال في مرحلته البدائية embryonnaire (٢) ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

(أولا) لأنهم ينقسمون إلى طوائف دينية متنافسة (وغالبيتهم من المسلمين) و (ثانيا) لأنهم — فيما يقول الباحثون الصهيونيون — يخشون أن يفقدوا تأييد البلاد العربية المجاورة إذا هم تعاونوا تعاونا صادقا مع حكام إسرائيل . و (ثالثا) لأن شخصيات كبيرة وكثيرة من قادة هذه الجماعات العربية تركت فلسطين في فترة الحرب التي نشبت بين العرب واليهود عام ١٩٤٨ ، وهكذا وجدنا عرب إسرائيل قد حرموا من رؤسائهم وزعمائهم السابقين (٣) (ثانيا) مركزها — هذه الأحزاب العربية هي أحزاب ضعيفة وغير مستقلة

(١) أوسكار كرينز ص ٨٢ ، ورشبروك وليامز ص ١٦٤

(٢) هذا هو ما يذكره الدكتور مونييه (في رسالته للدكتوراه ص ١٠١) . بينما نجد برنشتاين يذكر (في مؤلفه السابق ذكره ص ٨٠) أنه « لا يعرف إلا القليل بصدد التنظيم السياسى للجماعات العربية بإسرائيل .

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٦-٢٠٧

استقلالاً كافياً يحول لها أن تمثل تمثيلاً صادقاً كافياً مصالح العرب المقيمين في إسرائيل (١)

ولقد أصبح الاتجاه العام السائد بين الناخبين العرب في الوقت الحاضر يميل ناحية تأييد أحزاب العرب : الأمر الذي أدى إلى نقصان عدد أصوات الناخبين العرب . التي كانوا يعطونها قديماً لمرشحي حزب ما باي ، أو لمرشحي الحزب الشيوعي (٢)

ويرى بعض الباحثين أنه طالما لم يسو النزاع العربي الاسرائيلي فن المرجح أننا سنظل نوجد عدداً كبيراً من الناخبين العرب يسترون عن إعطاء أصواتهم لأحزاب العرب للاحزاب الصهيونية (٣)

وتبلغ مجموع عدد المقاعد النيابية التي استطاعت الأحزاب العربية الثلاثة المذكورة الحصول عليها في الانتخابات التي حدثت (لعام ١٩٥٩) في الكنيست خمسة مقاعد (٤) ، و نأسف لعدم استطاعتنا الحصول على مرجع يبين لتاعد تلك المقاعد بعد ذلك التاريخ .

و بما تجدر ملاحظته أن النواب العرب في الكنيست هم عادة من ملاك الأراضي أو التجار أو من أبناء كبار الموظفين السابقين ، كما يلاحظ أن العرب

(١) أوسكار كرينز ص ٨١

(٢) وقد يكون عجيباً ما يذكر من أن حزب ما باي قد زاد عدد مؤيديه من الناخبين العرب عما كان عليه الحال في الماضي - راجع أوسكار كرينز ص ٨٢

(٣) برنشتاين ص ١٠

(٤) منها مقعد حصل عليه الحزب الثالث ، وحزب أو جماعة الزراعة والتنمية ومقعدان حصل عليهما كل من الحزبين الآخرين : الأول والثاني

ولقد تقدم في انتخابات سنة ١٩٥٩ حزبان عربيان آخران (غير مذكور) ولكنهما لم يحزوا شيئاً من مقاعد البرلمان سراجع أوسكار كرينز ص ٨٢

يكونون أقل من ١٠٪ من مجموع الناخبين في إسرائيل . (١)

(ثالثاً) مبادئ تلك الأحزاب وسياساتها :

١ — برامج هذه الأحزاب تصعد بوجه عام متجانسة ، وبعضها لا يكاد يعدو نشاطها مجرد تقديم مرشحين لها في الانتخابات ، وتحول المنافسة بين زعماء تلك الأحزاب دون توحيدها .

٢ — يمثل هذه الأحزاب في البرلمان يصوتون عادة إلى جانب الحكومة طبقاً للتعليمات الصادرة إليهم من حزب ما باي (٢) ، على أن تلك الأحزاب كثيراً ما كانت توقف هذا الحزب (ما باي حين كان في الحكم) وراءه الحرج حين تطالبه بإلغاء الحكم العسكري في الجهات التي يقطنها العرب ، وحين تطالبه بكفالة قسط أوفى وأوفر من الحكم الذاتي local autonomy لتلك المناطق العربية وحين تطالبه بكفالة المساواة التامة بين العرب وغيرهم من المواطنين الاسرائيليين ، وحين تطالبهم بزيادة الإعتمادات المالية التي تسكفل رفع مستوى المعيشة للسكان العرب (٣) .

٣ — ويرى بعض الباحثين أن الغالبية ممن يصوتون من الناخبين العرب لمرشحي الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، إنما يعد تصويتهم بمثابة تعبير عن عنف الرضى عن حالتهم أكثر مما يعد تعبيراً عن الإيمان بالمذهب الشيوعي (مذهب كارل ماركس) (٤) .

(١) أوسكار كرينز ص ٨١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٧ وذلك بدعوة حين كان حزب ما باي في الحكم

(٣) أوسكار كرينز ص ٨٢

(٤) راجع البحث المنشور في the Middle East (المراجع السابق ذكره) ص ٢٩٤

التكتلات والاحزاب الحديثة

كانت أم تلك التكتلات هي كتلة ليكود . وقد سبق الكلام عنها في موضع الكلام عن حزب قديم هو حزب حيروت لأن رئيسها واحد هو مناحم بيغن ، ولأن ذلك الحزب كان أم عناصر تلك الكتلة . فنقل الآن إلى الكلام عن التكتلات والاحزاب الأخرى الحديثة .

١ - حزب وافي

نشأته - أنشأه بن جوريون والجنرال ديان ، وكان ظهوره على المسرح السياسي عام ١٩٦٥ على أثر هجر بعض الزعماء السياسيين لحزب ما باي (مثل بن جوريون وشيمون بيريز Perez وديان) (١) .

وترجع نشأته إلى ثلاثة عوامل : (١) قضية لافون Lavon (٢) ، (٣) دور الحركة الصهيونية (٣) الاتفاق الموقود بين حزبي ما باي ، واجتدت عافودا عام ١٩٦٥ (٢) .

(١) استقال بن جوريون من حزب ما باي (الذي كان يرأسه) في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وفي ١٢ يونيو ١٩٦٥ أعلن عن رغبته في إنشاء حزب مستقل عن ما باي . راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الاحزاب السياسية في إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٤١

(٢) تطلق أزمة لافون Lavon على أزمة داخلية نزلت بحزب ما باي ، وقد بدأت في ٥ نوفمبر عام ١٩٦٤ حينما انسحبت الجماعة التي قامت بمناصرة لافون (السكرتير السابق للمستدروت) .

(٣) وكان من نتيجة ذلك الاتفاق أن ادمج هذان الحزبان معا فيما بعد وكونا حزبا واسد في ٢١ / ١ / ١٩٦٨ باسم « المراج » (المرجع السابق) ص ١٤٢

وكان قد حدث قبل ذلك الاتفاق بنحو ٣ شهور ، (أى فى شهر أغسطس) أن قرر مؤتمر غير عادى عقده حزب رافى الائتلاق بقسامة الجبهة المالفة فى الانتخابات وكان من جراء ذلك الاتفاق أن تمكن حزب رافى أن يكون نصيفه ١٠ مرشحين من الستين مرشحا الأوائل فى القائمة التى قدمها حزب المراجع .

وقد نزلت بحزب رافى بدوره أزمة داخلية ، فقد انقسم أنصار ديان وأنصار بن جورويون إلى مجموعتين ووجدنا الزعيم القديم (بن جورويون) مرة أخرى يجر حزبه ويتقدم لانتخابات عام ١٩٦٩ بقائمة تحمل اسمه .

مبادته - يبدو لنا أن مبادته لا تختلف عن مبادته حزب الماباى الذى كان ينتسب إليه زعماء هذا الحزب الجديد (وأخصهم بن جورويون والجنرال ديان) إذ يقيمن لنا من أسباب نشأته أن انفصال بن جورويون وغيره من الزعماء عن الماباى لم يكن مرده خلافا حول المبادته .

ثم أنه بما يؤيد وجهة نظرنا هذه أننا وجدنا هذا الحزب (رافى) ينضم إلى الجبهة المالفة (والماباى - كما هو معلوم - أهم الأحزاب المالفة) فى الانتخابات (١) .

٢ - حزب العمل الاسرائيل

نشأته - فى يناير ١٩٦٨ تكون من اندماج حزب الماباى (وهو الحزب الرئيسى) ومن حزبي احدثات عافودا ، ورافى .

مبادته - لا استعداد للانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ ، على أن تستمر الجهود للوصول إلى سلام دائم مع مصر وسوريا والأردن ، ويمكن الانسحاب إلى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها بشرط الاتفاق مع تلك الدول على حل سلمى .

(١) يلاحظ أننا لم نستطع العثور على مرجع من المراجع يعرض لبيان مبادته هذا الحزب .

وفيا يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يرى أن تحمل عن طريق المفاوضات مع الأردن (١).

ومن البين أنه كان من نتائج مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧ وانفاية السلام الموقعة في مارس ١٩٧٩ أن أدخل هذا الحزب - كما هو شأن كثير غيره من الأحزاب الاسرائيلية - تعديلات على تلك المبادئ . ورغم أن هذا الحزب يمد الآن أقوى الأحزاب المعارضة فقد أبدى موافقته على انفاية السلام .

ورئيس هذا الحزب هو الآن شيمون بيرز .

٣ - حزب حجال

نشأته : بمناسبة انتخابات عام ١٩٦٥ انفق حزب حيروت وحزب الاحرار على تكوين حزب واحد (برئاسة ييجن) واتخذ اسم حجال . وقد كان يعد إذ ذاك أقوى حزب للمعارضة . وقد وضعه صعوده منذ عام ١٩٦٥ في مرتبة الحزب التالي بعد ما باي .

وقد حصل على فوز كبير في انتخابات ١٩٦٩ . وكان يعد حزبا متطرفا شأنه شأن حزب حيروت الذي يعد أهم عنصر مكون له . وقد دخل هذا الحزب في الوزارة التي قامت بحرب يونيو ١٩٦٧ والتي استقلت في فبراير ١٩٦٩ نظراً لوفاة رئيسها لبني اشكول . ثم اشترك في وزارة جولدا مائير السابعة عشر عام ١٩٦٩ بستة وزراء (٢) .

(١) المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣

ويطلق الآن أحيانا على حزب العمل : د المراج « .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

٤ - الحركة الديمقراطية للتغيير

نشأتها : نشأت هذه الجماعة (أو هذا الحزب) برئاسة ايجال يادين كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ وانبياؤ الزعامات التقليدية، والكثير من الشعارات الإسرائيلية السياسية (كشعار «الحدود الآمنة» الذي ارتفع إلى مرتبة مبدأ من المبادئ).

مبادئها : هذه هيئة معتدلة وقد اختلفت مع مناحم بيغن لسياسته المتطرفه المتشددة بصدد الأمن والمستوطنات... ثم انضمت أخيراً إلى حكومة بيغن، وتولى يادين منصب نائب رئيس الوزراء.

ويتلخص برنامجها في الموافقة على تقديم تنازلات اقليمية هدفها المحافظة على الطابع اليهودي للدولة، على أنه يشترط لذلك عقد معاهدة سلام شامل، وعلى أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل (١).

٥ - حزب الاحرار Le Parti Libéral

نشأته : في عام ١٩٦١ ضم الحزب الصهيوني العام (أو حزب الصهيونيين العموميين) والحزب التقدمي معاً - وهما (كما قدمنا) من أحزاب المحافظين - ليكونا حزبا جديداً هو حزب الاحرار.

مبادئه : هو حزب يميني محافظ يستند إلى المصالح الكبرى لرجال الصناعة

(١) لم نستطيع العثور على مراجع عن هذه الهيئة السياسية الحزبية المهم الا بمحسّن قيمين نشر أحدهما بمجلة أكتوبر عدد ٢٣/٤/٧٨ والشاقي بقلم الأستاذ عاطف العمري نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩/١١/١٩٧٧ وقد سبق الإشارة اليهما بصدد كتلة ليكود.

حيث أن نشأته ترجع إلى الحزب الصهيوني العام نصير الرأى إلى ومبدأ تنمية المشروعات الخاصة (١) .

ومما تجدر ملاحظته أن تسمية الحزب — عكس ما عليه حال تسميته في إنجلترا — لا تتفق مع مبادئه .

(١) « الأحزاب السياسية في إسرائيل » (المراجع السابق) للدكتور حاييم ص ١٤٢، و ٢٠١ — ومما يذكر أن جماعة صغيرة انفصلت عن هذا الحزب عام ١٩٦٥ تحت اسم « الحزب الحر المستقل » ، ولهذا الحزب قبول لدى الطبقة الوسطى .

آثار حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣)

على الأحزاب والتيارات السياسية في إسرائيل

كانت حرب أكتوبر المجيدة بالنسبة لإسرائيل — كما هو معلوم زلزالاً، ألقى عليها من الأعباء، ومن عوامل الإعياء ومن التغيرات أنقلاباً.

وتتلخص آثار ذلك الزلزال ومظاهر تلك الإنقلاب فيما يلي :

أولاً — أزمة عدم ثقة لدى الشعب في القوى القيادية، وأدت تلك الأزمة إلى إحداث تغيير في قيادة الأداة الحكومية، وفي الأداة القيادية للمؤسسة العسكرية، وفي حزب العمل (الذي يسيطر عليه حزب ما باي القديم والذي كان يسيطر على شؤون الحكم منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨).

وفيما يلي نقدم — لما أوجزنا وقدّمنا — تفسيراً وتفصيلاً :

١ — اختفاء جولدا مائير (رئيسة الوزارة) من المسرح السياسي، إذ اضطرت إلى الاستقالة في ١٠ / ٤ / ١٩٧٤، ثم هي لم تعد سكرتيرة حزب العمل (الحاكم) وحل مكانها رايبين.

٢ — اضطرت أغلب القيادات العسكرية إلى الاستقالة كذلك من وظائفها وحلت مكانها شخصيات جديدة كانت غالبيتها تكاد تكون مجهولة من الرأي العام (١).

ثانياً — بروز تكتلات حزبية وبعض الأحزاب إلى الصف الأول. من ذلك نذكر كتلة

(١) مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٢ ص ٢٠٩ وما بعدها — وكان ذلك

نقلاً عن مؤلف الدكتور حامد ربيع «من يحكم في إسرائيل» طبعة ١٩٧٥

ليكون دعاية مناحم ييجين، وقد قضى حياته للسياسية كلها تقريبا في المعارضة، ولم يكن يظن أنه سيتولى الحكم يوما، لما عرف عنه من التطرف والصلابة — على أنه كان من أثر حرب أكتوبر أن خفت — إلى حد ما — من ذلك التطرف وتلك الصلابة، فبدأت تلك الكتلة تتحدث عن إمكان الانسحاب من بعض الأراضي العربية، بعد أن كانت تتمسك بعدم التنازل عن شبر واحد من تلك الأراضي.

وفد انضم إلى كتلة ليكود حزب رافى الذى يرأسه الجنرال ديان، ورغم سابق اشتراك هذا الحزب مع حزب ما باى (الذى يسير على تكتل حزب «العمل») إلا أن رافى فى حقيقته — كما يرى بعض الباحثين — يعد أقرب إلى تكتل ليكود منه إلى تكتل حزب العمل، إذ أن قيادته (قيادة رافى) عسكرية ذات نزعة متعصبة متطرفة بعيدة عن روح الاعتدال.

كما انضم إلى كتلة ليكود تكتل مقدال (الدينى) الذى يمثل التطرف الدينى (١)

ثالثا : ظهور تيارات سياسية جديدة أهمها ظهور الحركة الديموقراطية للتغيير، التى لئنأت كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر، وهى جماعة متطرفة، ولكنها أقل تطرفا من كتلة ليكود إذ اختلفت مع ييجين لصلابته وتشده لاسيما فى مسألة المستوطنات، ففى تعدد معتدلة نسبيا، على أنها عادت وانفتحت معه ودخلت الوزارة (وقد سبق الكلام عنها) (٢)

(١) مجلة «دشون فلسطين» (المراجع السابق) عدد ٢٩ ص ١٩٠ وما بعدها
عدد ٣١ ص ١٩٩، وكان ذلك نقلا عن كتاب الدكتور - أ. - مديريع (المراجع السابق)
ص ٢٦٦ و ٢٦٧
(٢) راجع ص

(ب) ومن تلك التيارات الجديدة ما أشار اليه الأستاذ تايلور Alan Taylor (أستاذ التاريخ بالجامعات الأمريكية ، وبالجامعة الأمريكية ببيروت) في مؤلف له حديث (ظهر عام ١٩٧٧) من « أن الفلسطينيين ^(١) بدعوا الآن يعتقون فكرة لا تهدف إلى طرد اليهود ، وإنما إلى إنشاء دولة علمانية Laïque (أى لا تقوم على أساس الدين) تتمتع فيه جميع القوميات — على اختلاف أديانها — بجميع الحقوق (٢) .

رابعا : تيارات سياسية كانت معارضة (لسياسة الحكومة) عملت حرب أكتوبر على تسميتها وتقويتها .

(أ) من تلك التيارات تيار المعارضة لسياسة إسرائيل وللإيدولوجية الصهيونية التي منها أنه لا يمكن التعامل مع العرب الا عن طريق القوة ، وكان على رأس تلك المعارضة أفيرى uri avnery (الذى انتخب عقب حرب ٦٧ عضواً في الكنيست ، وكان في عهد شبابه عضواً في عصابة أرجون) وكان يتم الصهيونية بقصر النظر وبتشويها وجه الحقائق (٣) :

وهناك بالجامعة العبرية لسة — ولو أنها ضعيفة — بين الطلبة ترى أن الحرب

(١) ولعله يقصد « فريقا من الفلسطينيين ».

(٢) راجع للاستاذ تايلور T aylor مؤلفه : « الروح الصهيونية » L'Esprit sioniste طبع ببيروت عام ١٩٧٧ ص ١٦١ — الناشر :

Institut des Etudes Palestiniennes

(٣) راجع كتابه : « إسرائيل بدون صهيونيين » Israel without Zionists طبع ببيروت عام ١٩٦٨ — وكان ذلك نقلا عن كتاب « الروح الصهيونية » (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧ ص ١٥٨ ، ١٥٩

ليست هي الحل بالنسبة لمستقبل إسرائيل ، ويسود هذه الفئة شعور بالنزهر
(كما يقول Amon Elon) من سياسة إسرائيل .

وعلى أثر زيارة قام بها إلى إسرائيل (قبل حرب أكتوبر) الصحفي اليهودي
الأمريكي Paul Jacobs لاحظ على حد تعبيره « أن الشعور بالقلق كان يسطر على
عدد من الاسرائيليين يضم شخصيات كبيرة كانت قديماً ذات دور كبير في نشأة
إسرائيل يعبرون اليوم عن تذرهم العميق تجاه سياسة إسرائيل الحالية في الأراضي
المحتلة ، واتجاه السياسة الداخلية بوجه عام » (١) .

(خامساً) هدم بعض النظريات التي كانت تنادي وتدين بها العقلية الاسرائيلية
وأهمها نظرية الحدود الأمنة . وهي لم تكن في الواقع سوى مجرد ستار يخفي وراءه
سياسة التوسع ، والإبقاء على ما استولت عليه إسرائيل من الأراضي العربية .
والإلتجاء إلى النظريات المصطنعة التي لا تقوم على أساس علمي - كستار يخفي
بعض الاطماع أو الشهوات السياسية - هو أمر معروف مأثوف في التاريخ
السياسي العالمي . فنظرية الحق الإلهي Droit divin (المعروفة بنظرية التفويض
الإلهي) إنما كانت في حقيقة أمرها مجرد ستار يخفي وراءه تبرير مشروعية
الاستبداد الملكي في عصر ما قبل الثورة الفرنسية ، ونظرية تفوق الجنس الآري
في ألمانيا (في عهد هتلر) لم تكن إلا ستاراً يخفي وراءه سياسة التوسع والعدوان
في الخارج ، واضهاد اليهود والاستيلاء على أموالهم لإنعاش الحزبية الألمانية

(١) راجع « الروح الصهيونية » (المرجع السابق) ص ١٦٧ ، ١٦٨

في الداخل (١) .

خاتمة — يتبين مما قدمنا عن حاله التزمزيم التي تسود الشيعة الاسرائيلية ما يراه البعض أنه « حين يبدأ الجيل الجديد في إسرائيل في إعادة النظر في النظرية الصهيونية التي اعتنقها أسلافه ، فإن طبيعة الدولة واتجاهاتها سوف تكون موضع تغيرات ضخمة في مستقبل قريب » (٢) .

(١) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا القانون المستورى والأنظمة السياسية في أمة طيبة من طبعاته الست .

(٢) الروح الصهيونية L'Esprit Sioniste (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧ ص ١٦٨ .

العصابات

الملحقة ببعض الأحزاب السياسية

مهميد — حين نشأت إسرائيل كان هناك ما لا يقل عن أربع منظمات مسلحة
أى عصابات ، ملحقة ببعض الأحزاب السياسية (١) .

والواقع أن لإنشاء منظمات مسلحة خاصة (أى غير تابعة للدولة) يعد من
الظواهر المميزة لهذه الأقطاع وضمف سلطان الدولة (٢) .

— أما تلك المنظمات المسلحة الخاصة أو العصابات الملحقة ببعض الأحزاب
السياسية ، فهى تشمل :

١ — الهاجانا ، ٢ — أرجون زفاى لوى — ٣ — شترن — ٤ — البالماخ .

— ١ —

الهاجانا (Haganah)

كلمة الهاجانا معناها بالعبرية : « الدفاع » ، ولقد كانت الهاجانا بمثابة الحرس
الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى (٣)

— أما وقد إنتهينا من هذه الكلمة التميدية فانتسنا نقتل إلى الكلام عن كل
منها فى نبذة موجزة .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٢١٠

(٢) الرسالة السابق ذكرها ص ١٩١

(٣) راجع بن هالبرن

وكانت الهاجاناه تحت رقابة حزب الماباي الذي أنشأها (١).

وقد كانت العصابة الوحيدة التي كان الإنجليز يحتملون قيامها في عهد الانتداب البريطاني ، خلافا لغيرها من العصابات التي كانت تعمل دائما في الخفاء أي أنها كانت بمثابة جماعات أو عصابات سرية (٢).

ولقد أصبحت الهاجانا — عقب نشأة إسرائيل (عام ١٩٤٨) — نواة الجيش النظامي لإسرائيل (٣).

— ٢ —

أرجون زفاي لومي (Irgon Zvai Léoumi)

يقصد بمباراة « أرجون زفاي لومي » بالعربية والمنظمة القومية العسكرية ، وقد أنشأ هذه العصابة أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة Jabotinsky عام ١٩٣٧ . وكانت أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد كانت ملحقة بحزب قديم وهو « حزب التغيير (التعديل) » ، Révisionnistes ذي النزعة الثورية الذي كان يرأسه مذئيف تلك العصابة (جوابوتسكي) .

وبدئ إعلان الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) أعلنت هذه العصابة الهدنة فيما بينها وبين الإنجليز (أي بين سلطة الانتداب البريطاني بفلسطين) .

وعقب قيام إسرائيل (عام ١٩٤٨) ترتب على بعض ما ارتكبه هذه العصابة

(١) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٢٩

(٢) (مونييه المرجع السابق) ص ١٩١

(٣) (مونييه المرجع السابق) ص ١٢٠

من إعتداءات على الأرواح بعض المتاعب للحكومة الإسرائيلية المؤقتة ، وعلى أثر إحدى الأزمات التي نشأت فيها بينها وبين تلك الحكومة تفرقت هذه الجماعة باعتبارها منظمة عسكرية وأنشأت مكانها حزب حيروت ، والتحق أفرادها بالجيش النظامي (١)

— ٣ —

شترن Stern

هذه المصابة عبارة عن فريق من جماعة أرجون زفاى لوى رفض الهدنة التي أعلنتها عصابة أرجون في كسفاحا ضد الإنجليز في بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ (كما قدمنا) وقد اتخذ ذلك الفريق لنفسه اسم شترن ، التي هي عبارة عن عصابة إرهابية متطرفة ، وقد قامت باغتيالات متعددة كان لها في العالم دوى كبير ، وكان أهمها إغتيال الكونت برنادوت Bernadote وسيط هيئة الأمم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيل ، وكان ذلك في بداية عهد نشأة اسرائيل : أى في عهد الحكومة الاسرائيلية المؤقتة ، فقررت هذه الحكومة حل تلك العصابة (٢)

٤- البالماخ palmach

كانت البالماخ ملحقة بحزب ماابام (ذى النزعة الماركسية) ، ولدى قيام الدولة

(١) وشبروك وليامز ص ١٦٢ ، رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٠ ، ١٩١٠ ، ٢١٠٠

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٣ ، ٢١٠ وعلى أثر مقتل برنادوت قبض على

بعض زعماء تلك العصابة وقد تموا لا محالة وقد حكم على بعضهم بالسجن : وكان منهم

David Friedmann yellin زعيم تلك العصابة ثم صدر عنه عفو لدى اجراء

الانتخابات لأول برلمان (كنيسيت) في اسرائيل .

ألحق أفرادها تدريجيا بالجيش النظامي الاسرائيلي ، حتى إذا كان شهر ديسمبر من عام ١٩٤٨ وجدناها تلقى مع نهايته نهايتها .

وبذلك يتبين أنه قد تم الغاء تلك المصائب في عهد الحكومة المؤقتة التي سبقت انعقاد أول برلمان في اسرائيل ، ويرجع الفضل في إلغائها — كما يقولون — الى بن جوريون (١) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٢١٠

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

نشأت اسرائيل - كما هو معلوم - منذ واحد وثلاثين من السنين ، وبعد واحد وثلاثين من السنين منذ ذلك الحين لا تزال اسرائيل حتى اليوم بغير دستور ، خلافا لما هو معروف ومأثور ، عن الدول ذات النشأة الحديثة في العصر الحديث .
ويبدو أن أمينا طويلا سوف يمضى ، قبل أن يمضى هي في وضع دستور .

فكيف كان ذلك ؟ ، ولم كان ذلك ؟ (١) ؟

للإجابة عن هذين السؤالين كان حقا علينا أن نعالج بالبحث مسألتين :
المسألة (الأولى) تتعلق بمشروع الدستور الذي وضع ، والخطوات أو الاجراءات التي سبقت وضعه .

والمسألة (الثانية) خاصة بالمتناقضات التي جرت هنالك ، وبوجه خاص في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) حول مبدأ أو فكرة وضع دستور ، مع بيان الأدلة التي أدلى بها أصحاب كل من الرايين المتعارضين : الرأي القائل بضرورة التعميل بوضع دستور ، والرأي المعارض .

(١) راجع : الأنظمة السياسية لاسرائيل ، رسالة دكتوراه لمونييه Monnier (١٩٥٧) ص ٧٠ حيث يقول : « ان اسرائيل ليس لديها اذنا دستور جامد ، وينبغي أن هذا الوضع لن يتغير قبل انقضاء زمن طويل » .

الفرع الأول

مشروع الدستور

١ — مشروع لجنة الدكتور ليوكوهن — في اليوم التالي لصدور قرار من هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ موصياً بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، عدت الوكالة اليهودية بفلسطين إلى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة الدكتور ليوكوهن Leo Kohn لتحضير مشروع الدستور ، ولقد عرض المشروع بعد ذلك على المجلس المؤقت للدولة Provisional Council of State ، وهو كما هو معلوم عبارة عن الحكومة المؤقتة (١) ولقد أدخلت على المشروع بعض التعديلات ثم نشر في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أى قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع (٢)

٢ — محور الحركة الانتخابية — رغم أن مشروع الدستور قد جرى نشره —

كما قدمنا - قبيل إجراء انتخاب جمعية تأسيسية (أى جمعية نيابية مهمتها وضع دستور) فإن من عجيب الأمور أن نجد أن الحركة الانتخابية لم تكن تدور حول المسائل الدستورية ، اللهم الا اذا استثنينا الأحزاب المتطرفة ناحية اليمين أو ناحية اليسار فقد وجدنا ما اتخذ موقفها من الدستور في وضوح وجملاء : فالأحزاب الدينية كانت

(١) لايفوتنا هنا أن نكرر بأنه قامت في اسرائيل حكومة مؤقتة عقب انتهاء الانتخاب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٤٩ (وكان تم انتخابها في يناير) ، تلك الحكومة المؤقتة كان يتولاها مجلس الدولة المؤقت (الذى كان عبارة عن برلمان صغير (مكون من ٢٧ عضواً) تعاونته وزارة مؤقتة يرأسها بن جوريون وراجع Le Hrmann ص ١٤ ، ١٥

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner بعنوان: The Republic of Israel

ص ١١٦ ورسالة الدكتور مونييه ص ٥٥

لقد كان الدكتور Kohn المستشار القانونى لوزارة الخارجية ، وكان يعد خبيراً للشؤون الدستورية لدولة ايرلندا الحرة (قبل رحيله إلى اسرائيل) - راجع

Oscar Kraines : Government & politics in Israel (ed. 1961 New-York) p, 30

تمثل معارضتها لمشروع الدستور لأنه لم يجعل من الكتاب المقدس (التوراه) أساس التشريع الدستوري ، ومن الناحية الأخرى كان الحزب اليساري ما يمام (ذو النزعة الماركسية أي الشيوعية) يعلن كذلك معارضته للمشروع لأنه أشار في ديباجته الى والإله القادر القوى « Le Dieu Tout Puissant » ، ولأن المشروع نص على قيام حاكم ذات صبغة ديدية (النظر في المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية) (١)

٢ — المبادئ الأساسية لمشروع الدستور

رغم أن هذا المشروع (الذي وضعت لجنة الدكتور كوهن) لم ينل موافقة الجعية التأسيسية ، وبالتالي لم يصبح دستوراً إلا أن كثيراً من المبادئ الأساسية التي قام عليها تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن في اسرائيل (٢) :

وذلك كاعتبار اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العبرية ، والدولة ذات شكل جمهوري ، والاعتماد بالنظام البرلماني فيه رئيس الجمهورية ضعيف جعلت وظيفته ذات صبغة شرقية فحسب (أي غير ذات سلطان في الإدارة الفعلية لشئون الحكم وهو ينتخب بواسطة البرلمان) (الكفيسيت) ولإلى جانبه وزارة قوية ، و برلمان قوى كذلك ، وفيما يتعلق بالبرلمان الأخذ بنظام المجلس الواحد (لأنظام المجلسين) ، وفيما يتعلق بالانتخاب الأخذ بنظام التمثيل النسبي . والأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية (٣) ، كما أن للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى في

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٥٥

ويجب ألا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف من النزعة اللاحمادية للأحزاب الشيوعية

(٢) مؤلف الدكتور دثر (المرجع السابق) ص ١٦٦

(٣) مؤلف الدكتور دثر (المرجع السابق) ص ١١٧ — ١٢٥

وفي البحث الخاص بالحريات العامة (حريات الأفراد) سوف نبحث إلى أي حد طبقت اسرائيل مبادئ هذه الحريات من الناحية العملية الواقعية .

النص على حق العمل وحق الإضراب ، وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الاجتماعي .

وأكبر ما يميز ذلك المشروع النص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة

L'affirmation de L'universalisme de L'Etat

أي أن الدولة يراد لها أن تكون دولة الشعب اليهودي ، تكون دولة ذات استعداد لأن تشمل جميع الأفراد في العالم الذين يعدون أنفسهم من اليهود . (١)

٤ - ملاحظات على مشروع الدستور

تتلخص ملاحظتنا على هذا المشروع الذي أعدتها اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور ليوكوهن في أمرين :

(الأول) يتعلق بالطريقة التي اتبعت في وضع مشروع الدستور .

الأمر (الثاني) يتعلق بالصياغة القانونية للنصوص الدستورية .

(أولاً) - طريقة وضع مشروع الدستور

كانت الخطوة الأولى التي اتخذت من أجل وضع هذا المشروع هي تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة أحد كبار فقهاءها وهو الدكتور ليوكوهن ، ثم تلا تلك الخطوة عرض المشروع على الحكومة المؤقتة ثم عرضه على الجمعية التأسيسية . من ذلك يتبين لنا أن الطريقة التي اتبعت كانت عكس ما يحسن أن يتبع ، بل عكس ما يجب أن يتبع . فقد كانت المرحلة الأولى من مراحل وضع الدستور هي

(١) كما اقتبس ذلك المشروع من التقاليد الدينية اليهودية اتخاذ يوم السبت والأيام ذات الصبغة الدينية (لدى اليهود) أيام راحة وعطلة رسمية - راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٥٦ - ٦٠

تلك اللجنة المؤلفة من فقهاء القانون ، في حين أنها كان يجب أن تكون المرحلة الأخيرة . والواقع أن من الأخطاء الدائمة لدى الكثيرين حتى من رجال القانون ما يلاحظ لديهم من نزعة البالغة في أمر الدور الذي يجب أن يقوم به رجال القانون في وضع القانون سواء كان قانوناً عادياً ، أو قانوناً أساسياً (أي دستوراً) فهم يذسبون أنها فحسب د نصوص ، القوانين - كما يقول الفقيه الكبير جاستون جيز Gaston Jèze هي التي يجب أن يوكل أمر صياغتها ، إلى رجال القانون ، وأن مهمة رجال القانون إنما يأتي دورها إذا في آخر مرحلة من مراحل التشريع (سواء كان تشريعاً عادياً أم دستورياً) ، أما في المراحل السابقة (على مرحلة الصياغة) فإن رجل القانون إذا اشترك في عمل القانون فأنما يعتمد في ذلك - قبل كل شيء - على ما لديه من ثقافة عامة ومن سرعة فهم للمشاكل ومن دراية بظروف البيئة الاجتماعية والسياسية التي يشرح لها والتيارات الفكرية التي تسودها أي أنه إنما يعتمد على ملاكاته ومعلوماته ذات الصلة الاجتماعية والسياسية ، لا على مؤهلاته ومعلوماته الفنية القانونية (١) .

ولا يفوتنا أن نذكر أن مهمة رجل القانون تشمل - إلى جانب تلك المهمة السابقة، مهمة الشرح والتفسير ، كما تشمل مهمة المعاونة في الإعداد والتحرير ، فهذه المهمة الأخيرة لا يجوز أن يقوم بها رجال القانون وحدهم ، وإنما صح ودونها ومعاونة بل كانت واستشارا ، مهمة لبيات في أوضاع مهمتهم باعتبارهم من الخبراء الفنيين . فاطريقة التي اتبعت وهي البدء بتشكيل لجنة من رجال القانون لوضع مشروع الدستور ، ثم عرضه على بعض الهيئات السياسية (أحدى هيئات الحكومة ثم الجمعية التأسيسية) لم تكن لذلك طريقة موفقة ، وللبياذنب - فيما أعتقد - ما

(١) ذلك هو ما ذكره الأستاذ جاستون جيز وهو أحد الأساتذة السابقين بكلية الحقوق بباريس وأحد أعلام فقهاء القانون العالم في الثلث الأول من هذا القرن.

يلاحظ في المشروع من عديد عيوب الصياغة القانونية التي يرجع أغلبها — فيما يبدو لنا — إلى ما أدخلته تلك الهيئات (ذات الصبغة السياسية) من تعديلات على ذلك المشروع

(ثانيا) — عيوب الصياغة القانونية لمشروع الدستور

هذا المشروع زاخر بالنصوص المعيبة من ناحية الصياغة القانونية ، وبמידى عفى الادعاء أنقأ أول من لاحظ ذلك العيب ، ولو أنى لا أعرف أن أحدا من الباحثين قد عمد من قبل إلى الإشارة إلى مختلف هذه العيوب عينا عينا في مختلف النصوص نصا نصا (١)

وحسبنا أن نثير من تلك العيوب إلى ما يلي :

١ — تنص المادة ٦٢ على أن « المجلس التنفيذي سوف يتكون من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرأس كل منهم بضعة مصالح من مصالح الدولة ، ومن الوزراء بلا وزارات الذين قد يعينون من حين إلى حين ، ويجب ألا يزيد عددهم عن ١٥ ، ويجب أن يكون جميع الوزراء أعضاء في المجلس النيابي » .
أما الصياغة السليمة لهذه المادة فقد كان يجب — فيما نرى — أن تكون على الوجه الآتي :

« يتكون المجلس التنفيذي من رئيس الوزراء والوزراء ، ويجوز أن يعين وزراء بلا وزارات ، ويشترط في الوزير أن يكون عضوا بالمجلس النيابي ،

(١) راجع مؤلف الدكتور دثر وهو صهيوني من رجال القانون الأمريكيين ، حيث يقول في (ص ١٢٤) بصدد مشروع الدستور .

“There are a number of errors in form”

ومن ذلك يرى أننا حذفنا من عبارات النص نحو نصفها دون أن تنقص شيئا من مداول النص اللهم الا ما اشترط في عدد الوزراء بالا يزيد عن ١٥ ، فإن مثل هذا الشرط يعد من الجزئيات والتفصيلات التي كثيرا ما تتعرض للتعديل والتغيير طوعا لتغير الظروف ونزولا على أحكام ضرورات الحياة السياسية ، ولذلك لم يكن لمثل هذه التفصيلات مكان في الدساتير التي انما تتضمن المبادئ والقواعد الأساسية التي تنصف عادة بالثبات والاستقرار .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الفقيه الفرنسي الكبير العميد دوجي Duguit عن النصوص القانونية أن «أفضلها أنصرها» على ألا يؤثر قصرها بداهة على مداولها (١)

٢ - تنص المادة ٣٤ من المشروع أن «لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته»

أن عبارة «قبل انتهاء مدته» ، تعد ضربا من ضروب القبح ، ذلك لأن اصطلاح «الحل» dissolution بمعناه المعروف في عالم الفقه الدستوري هو ذلك الحل الذي يحدث قبل انتهاء مدة المجلس النيابي ، أما الحل الذي يحدث لدى انتهاء مدة المجلس فإنه يسمى «تجديدا» للمجلس لا «حلا»

٣ - تنص المادة ١٧ من المشروع : «جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق الاجتماع ... الخ»

(١) فعبارات مثل «الوزراء الذين يرأس كل منهم بضع مصالح من مصالح الدولة» ومثل «وزراء بلا وزارات الذين قديمين ومن حين إلى حين» هي عبارات أقرب إلى أسلوب صغار الكتاب الناشئين منها إلى الأسلوب الدقيق الرصين للامشريع .
ثم أن كلمة «سوف» التي تتكرر في كثير من نصوص هذا المشروع كلمة غير مسماة ولا مألوفة ولا جازفة في مشروعات الدساتير أو القوانين .

وكان الأدق والأصح أن يكتب بالنص على أن « كل مواطن له حق الاجتماع ... » أو « للمواطن ... الخ »

٤ — تنص المادة ٧٦ : « لا يجوز أن يصدر قانون عاقل إلا نص من نصوص الدستور ، فإذا قضت المحاكم بأن أي قانون أو أي نص من نصوصه يعد عاقلًا للدستور فإن مثل هذا القانون أو هذا النص يعد باطلاً بطلاناً تاماً (absolutely void)

هذا النص لا يتضمن فحسب خطأ في الصياغة واضحة ، بل يتضمن كذلك خطأً علياً قانونياً واضحاً .

ولقد كان الأصح والأدق أن يكتب بالنص الآتي :

« للمحاكم وقابة دستورية القوانين . »

فتقرير هذه السلطة للمحاكم إنما يمتنع أن لها الحق أن تنظر فيما إذا كان القانون (أو إذا كان « أي نص من نصوصه » على حد التعبير الغريب المصيب لنص المادة ٧٦ من مشروع الدستور ١١) عاقلًا للدستور (١) ، وأن للمحاكم الحق — في حالة عدم دستوريته (أي عاقلته للدستور) — أن تمتنع عن تطبيقه لمخالفة القانون العادي لقانون أعلى منه مرتبة وهو « قانون الأساسي للدولة (الدستور) .

أما ما ذكرته هذه المادة بأن المحاكم إذا قضت في هذه الحالة بعدم دستورية القانون (أي مخالفة القانون للدستور) — فإن القانون يعد « باطلاً بطلاناً تاماً . فإن مثل هذا القول يعد خاطئاً خطأً قانونياً تاماً « ١١ ، أي أنه ليس مجرد خطأ في الصياغة بل هو يعد من الأخطاء القانونية الواضحة الفاضحة ، ذلك لأن القانون

(١) فكلية « القانون » تشمل بداهة « أي نص من نصوصه » لسبب بسيط هو أنها

تشمل « جميع نصوصه » ١١ ..

لا يعد ، باطلا ، أو ملغى لمخالفته الدستور إلا في حالة واحدة هي حالة صدور الحكم بهذه المخالفة من محكمة دستورية عليا قرر لها الدستور ذلك الاختصاص (أى اختصاص النظر في الدعاوى الأصلية التى ترفع للطعن فى القانون بأنه مخالف للدستور *Contrôle par voie d'action* ، كما هو الحال فى سويسرا ، وفى أسبانيا طبقا لدستور ١٩٣١ الذى ألغى بقيام حكم الجنرال فرانكو سنة ١٩٣٦) (١)

أما الحالة التى نص عليها مشروع الدستور الاسرائيلى ، فهى من طراز آخر ، إذ هى الحالة التى تختص فيها جميع المحاكم ، (لا محكمة واحدة دستورية عليا) بالنظر فى عدم دستورية القانون بطريق « الدفع الفرعى » *Contrôle par voie d'exception* أى حين يتقدم بهذا الدفع (أى بهذا الطعن فى القانون بفساد دستوريته) أحد المتهمين فى قضية جنائية أو أحد الخصوم فى قضية مدنية يطلب تطبيق القانون عليها ، فى هذه الحالة لا تستطيع المحكمة أن تحكم ببطالان القانون أو إلغائه . إنما تستطيع فحسب أن تمتنع عن تطبيقه فى القضية الأصلية المعروضة أمامها (٢) .

(١) راجع أوسكار كوينز ص ٢٢ حيث يذكر بصدد شرح القانون رقم ٥٧١٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالكنيست أنه « ليس للمحكمة العليا حق إلغاء القانون ، (٢) ولكن القانون يظل قائما بأفيا بحيث يصح لمحكمة أخرى أن تطبقه إذا عرضت أمامها إحدى القضايا وطلب من المحكمة تطبيق ذلك القانون فيها ، ورأت المحكمة ألا تشاطر المحكمة السابقة وأنها فى عدم دستورية القانون ، وهذا بخلاف الحالة الأولى (أى حالة الطعن فى القانون بطريق الدعوى الأصلية أمام محكمة دستورية عليا) فالأحكام العليا إنما تحكم ببطالان أو إلغاء القانون إذا ثبتت مخالفته للدستور ، بحيث يزول القانون ويكون الحكم لازما لجميع المحاكم - زيادة التفصيل راجع كتابنا فى القانون الدستورى فى أى طبعة من طبعاته

٥ - مشروع الدستور أمام الجمعية التأسيسية (١٩٤٩ - ١٩٥٠)

تحويل الجمعية التأسيسية إلى برلمان (كنيست) - يجدر بنا أولاً أن نشير إلى أن الجمعية التأسيسية (Assemblée Constituante) التي سميت بهذا الاسم طبقاً لقرار مجلس الدولة المؤقت في ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ والتي تم انتخابها في ٢٥ يناير ١٩٤٩ كانت مكونة من ١٢٠ عضواً كان من بينهم ٣ من العرب (١).

هذه الجمعية التأسيسية قد شغلتها - في الشهور الأولى لإنشائها - الالتزامات العادية اليومية المتعلقة بتنظيم شؤون الأمة عن العناية بمهمتها الأساسية وهي مهمة وضع دستور للدولة (٢).

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أنه يعد من الظواهر الطبيعية في تاريخ المجتمعات الأساسية أن تجد وظائفها التشريعية غالباً ما يتجنبها وتلجأ إليها مهمتها الأساسية وهي وضع الدستور. الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل النظر لمشروع الدستور، وبالتالي إلى إطالة المدة التي تقضيها في وضع الدستور الجديد (٣)، وتفسيراً لما تقدم نذكر أنه وإن كانت الجمعية التأسيسية إنما تفتخب من أجل وضع دستور إلا أنها بعد انتخابها تجد أنها أسمى هيئة في الدولة لأنها منتخبة من الأمة

(١) وكان بينهم أفس من ٢٠ عضواً ولدوا بفلسطين - راجع رسالة الدكتور

مونييه ص ٦١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦١

(٣) ذلك كان الشأن مثلاً فيما يتعلق بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لسنة

١٨٧٥، فالجمعية التي وضعت هذا الدستور كان انتخابها عام ١٨٧١ أي أنها قضت أربع سنوات في وضعه، والجمعية التأسيسية التي بدأت مهمتها في الباكستان في مارس سنة ١٩٤٩ حلت عام ١٩٥٤ ولم تكن انتهت من وضع الدستور.

راجع كتابنا (الوسيط في القانون الدستوري) طبعة ١٩٥٦ ص ٧٩

صاحبة السيادة ولأن مهمتها أسمى مهمة في الدولة وهي مهمة وضع القانون الاساسى للدولة (وهو الدستور) ، ثم هي تلتخب عادة في فترة لا يوجد فيها برلمان (أى هيئة منتخبة من الأمة . تتولى سلطة التشريع) ، لذلك كان طبيعيا أن نجد هذه الجمعية التأسيسية تجمع في قبضة يدها أيضا السلطة التشريعية وذلك لى أن يتم وضع الدستور وتكوين البرلمان بعد إجراء انتخابات ، أما قبل ذلك فاننا نجد الجمعية التأسيسية تستولى على السلطة التشريعية ، وغالبا ما تسيطر كذلك على السلطة التنفيذية التى يجدها تخضع لذلك الجمعية خضوعا تاما (١) .

٦ - قانون الانتقال (أو الدستور الصغير)

عقدت تلك الجمعية التأسيسية ست اجتماعات في بيت المقدس أصدرت أثناءها التشريع الذى وضع أساس حكومة دستورية باسم قانون الانتقال Transition Law Small constitution أو « الدستور الصغير » كما يطلق على ذلك الدستور أحيانا ، وقد صدر فى ١٦ فبراير ١٩٤٩ ، وقد قامت بتحضيره الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون ، مقتبسه إياه من مشروع الدستور الذى وضعتة لجنة الدكتور ليوكوهن (٢)

وقد أطلقت تلك الجمعية التأسيسية على نفسها تسمية « لكئيسيت » Knesseth (٣) وذلك حين قررت في اجتماعها السابع الذى عقده في تل أبيب في ٨ مارس ١٩٤٩

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا (اوسيط في القانون الدستوري) طبعة ١٩٥٦

ص ٧٧ - ٨٠

(٢) أوسكار كرينز (المراجع السابق ص ٢٦، ٢٧ - ورسالة الدكتور مورنيه

ص ٦٠ .

(٣) (الكئيسيت كلمة عبرية معناها الجمعية Assembly - راجع برنشتاين

ص ٩٣ .

تحويل نفسها الى برلمان تطبيقا للمادة الاولى من ذلك الدستور الصغير (أوقانون الانتقال) المشار اليه ، وفي اليوم ذاته قدم بن بجوريون أسماء أعضاء الوزارة الائتلافية الجديدة التي يقترح تشكيلها (١)

وهكذا استبدعت الصيغة المؤقتة للدولة ، وانتخب رئيس للدولة وتمت الخطوات أو الاجراءات الدستورية لافشاء جمهورية اسرائيل في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ ان قانون الانتقال استمر يعد أساس الحكم الدستوري لاسرائيل ، ومع ذلك فهو لا يمكن اعتباره دستورا جديرا بهذا الاسم ، ولا يمكن اعتباره صدره تطبيقا لقرار هيئة الأمم المتحدة ، فالجمعية التأسيسية التي قررت ان تتحول الى برلمان (كنيسيت) فشلت في أن تضع دستورا (٢)

٧ - مناقشات الكنيست حول فكرة وضع دستور وقرار يونه ١٩٥٠

أخذت الكنيست تناقض فكرة وضع الدستور من حيث المبدأ (أي أخذت تبحث هل يوضع أم لا يوضع دستور) ، واستمرت المناقشات منذ أول يوم لاجتماعها في تل أبيب في ٨ مارس ١٩٤٩ الى ١٣ يونه ١٩٥٠ حيث أصدرت قرارا يعد في ظاهره بمثابة حل وسط بين الرأيين المتعارضين ، ولكنه في جوهره

(١) أوسكار كرينز ص ٢٧

(٢) أوسكار كرينز (المراجع السابق) ص ٢٨. ويجب أن نفهم أنه توجد إلى جانبه تشريعات دستورية أخرى.

وقد استمرت المناقشات حول مبدأ وضع دستور مدون نحو أربعة شهور ونصف منذ فبراير ١٩٥٠ الى ١٣ يونه راجع برانتاين ص ٤٩

وحقيقته ينطوى على تأجيل وضع دستور شامل مدون جامد (كاهوشان الغالبية العظمى من دساتير العصر الحديث) ، إذا كان ينص ذلك القرار (الصادر في ١٣ يونيه) على أن إسرائيل يجب أن يكون لديها دستور مدون (أي دستور شامل جامد) إلا أنه لا يجوز التمسك بالصدارة ، وإنما الأوفق أن يصدر تدرجياً في صورة فوازين عادية ، أي أنها يمكن تعديلها أو إلغاؤها بالطريقة التشريعية العادية : بواسطة المشرع (أي بتابع ذات الاجراءات وعن طريق السلطة ذاتها التي تتولى تعديل القوانين العادية) لذلك فقد نص ذلك القرار (قرار يونيه ١٩٥٠) على تشكيل لجنة تقوم بتحضير مشروعات فوازين عادية تتضمن الأحكام الدستورية ثم تعرضها إما عازماً أو عازماً على البرلمان ليصدرها في صورة فوازين عادية ، وهذه القوانين (الصادرة في الشؤون الدستورية) يمكن جمعها فيما بعد في وثيقة واحدة يصبح أن تتعبر بمثابة دستور الدولة (١)

الفرع الثاني

أدلة أنصار الرايين المتعارضين : الرأي القائل بوضع دستور ،

والرأي المعارض لمبدأ وضع دستور

تمهيد - ثارت هناك - كما قدمنا - في الكنيست مناقشات كثيرة ، ذات صبغة حادة مثيرة ، حول مبدأ أو فكرة وضع دستور ، ومن هنا نأخذ نستعرض الرأيين المتباينين .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٦٩ ، و٧٠ و٧١ بشأن ص ٤٦ ، وأوسكار كرينز ٢٩ ، ٣٠ - ونود منا أن نوجه الانظار الى أنه لا يقصد بجمود الدستور - كما قد يظن البعض - أنه أبدي لا يجوز تعديله ، إنما يقصد بحسب صعوبة تعديله ، وذلك عن طريق اشتراط إجراءات وشروط في أمر تعديله أكثر شدة وصعوبة مما يشترط في تعديل القوانين العادية .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،

المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢

ويجب أن يكون مفهوما أولاً أننا نعهد هنا ، بالدستور ، الذي يختلفون حول وضعه ذلك الدستور المبدون الشامل ، وهو عادة ينص فيه على اتباع اجراءات وفيدود خاصة في أمر تعديل أى أشد عما يتبع في تعديل القوانين العادية بعبارة أخرى أنه عادة دستور جامد .

— ١ —

أدلة اصحاب الرأى القائل بوضع دستور

كانت أحزاب المعارضة فى الكنيسيت بحجة على المطالبة بالتعجيل باصدار دستور (جامد) فورا ، ولأن من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن تكون تلك المعارضة متفقة على محتويات هذا الدستور (١)

وكانت أهم الأدلة التى أدلى بها أصحاب هذا الرأى تلخص فيما يلى :

١ - أن الدستور هو مرشد للمشرع وللقاضى ، وهو بمثابة « فرمة » *frein* للحكومة ، وضمان لحرىات المواطنين (٢)

٢ - أن كلام من قرار هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك اعلان استقلال اسرائيل كان يوصى بوضع دستور قبل أكتوبر ١٩٤٨

وكذلك كان القرار الصادر من مجلس الدولة المؤقت « باسرائيل بدعوة الناحين للانتخاب ، إنما كان صادرا بدعوتهم لانتخاب جمعية تأسيسية ، أى مهمتها وضع دستور (٣)

(١) و (٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٣ ، ٦٥

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٤ ، ٦٥

٣ - وأخيراً يستندون إلى ما ذكره أستاذ يعد هناك حجة في الفقه الدستوري في إسرائيل (١) من «أن إسرائيل ترتكب خطأ كبيراً إذا أبطأت في الأخذ بتلك الصيغة الأولى من ضمانات الاستقرار، وهي وضع دستور مدون، وقد تحققت كثير من الأمم من فائدته» (٢).

— ٢ —

أدلة الرأي المعارض لبدا وضع دستور

كانت أحزاب المعارضة لهذا المبدأ يسودها تيارات فكرية ومذهبية مختلفة، فهناك بين المعارضين أحزاب دينية، وهناك حزب ما باي (العمال)، ولكل من هذين الفريقين حجج وأدلة مختلفة:

(١) (٢) — كان نواب الكتلة الدينية في البرلمان يرون أن وضع دستور جديد هو أمر غير ذي جدوى في دولة يهودية، لأن التوراة يجب أن تكون - كما يقولون - دستور هذه الدولة.

وبما يذكر بهذا الصدد أن أحد نواب الكتلة الدينية قام في الكنيسة مقلداً عمر بن الخطاب (فيما يذكرون) حين قال: «إذا كان الدستور مطابقاً للتوراة

(١) وهو الدكتور بنيامين أكران Benjamin Akzin مدير الجامعة العبرية
ببيت المقدس

(٢) راجع كتابه:

On the stability & reality of Constitutions 1959 p. 338

وكان ذلك نقلاً عن أوسكار كرينز ص ٣١

فإنه يكون دستورا طيبا ، ولكن وضعه يصبح ضربا من ضروب العبث (١) ، ثم أضاف : « ولذا لم يكن مطابقا للتوراة كان دستورا سيئا ، (٢) »

(ثانيا) — يقولون أن بريطانيا ليس لها — كما هو معلوم — دستور مدون جامد (٣) ، وهي مع ذلك دولة ديموقراطية بل ومن أمقدمها ، ولقد أخذت عنها اسرائيل الكثير من المبادئ القانونية (٤)

(ثالثا) — ويقولون أننا لانجد جميع الدول تعتمد مباشرة — عقب حصولها على استقلالها — إل وضع دساتيرها ، فولايات المتحدة — كما ذكر بن جوريون — قد انقضى على انشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستورا (٥)

(رابعا) — ان المركز الخاص لاسرائيل يحول دون العمل على وضع دستور لها ، وذلك قبل أن تنهأ لأغلبية اليهود المتفرقين في جميع أنحاء العالم فرصة العودة إلى اسرائيل ، ولذا كان وضع الدستور قبل عودتهم بمثابة تمهيد تمسحى عن ارادتهم . إنه لا يمكن وضع دستور لاسرائيل — كما يقول بن جوريون — الا بعد أن يستقر Stabilized عدد سكان اسرائيل كما استقر في الدول الأخرى التي وضعت لها دساتير ؛ فأهالى اسرائيل قد تضاعف عددهم ، وسيصبح قريبا —

(١) وهو يقصد أن التوراة تنفى عنه في هذه الحالة .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٣

(٣) بريطانيا — كما هو معلوم — دستور غير مدون أو دستور «عرفي» أى أن غالبية أحكامه إنما ترجع إلى أن المشرع الدستورى لم يقررها ولم يضعها في وثيقة

واحدة مدونة في تاريخ معين

(٤) ويضيف الدكتور مونييه (ص ٦٦) : « والأساليب الإدارية .. »

(٥) أوسكار كريز ص ٢٩

- كما يقول - ثلاثة أمثال ما كان عليه (١)

(خاصة) - أن الذي يهم إسرائيل في بداية نفاذها (كما يقولون) إنما هو حماية حريات المواطن وكفالة احترام حقوقه ، وهذا مما يستطيع تحقيقه عن طريق التشريع المادى (أى القوانين التى يضعها البرلمان) ، فلاحاجة إذا لصدور دستور. (سادسا) - أن القيام بوضع دستور من شأنه أن يثير متلفشات وخلافات حادة لاسيما فيما بين رجال الدين وغيرهم من غير رجال الدين حول مسألة اتخاذ التوراه أو عدم اتخاذها أساسا للتشريع الدستورى ، ويقولون أنه مما يخشون أن تؤدى هذه المتلفشات والخلافات إلى إحداث انقسام خطير بين أعضاء الهيئة النيابية ، وبالتالي إلى اضعاف مركز الوزارة وهى وزارة ائتلافية تضم كتلة الاحزاب الديزية ، كما يخشى أن تؤدى إلى احداث انقسام مائل فى صفوف المواطنين الاسرائيليين ، أى إلى قسم عرى الوحدة فى الدولة ، الأمر الذى يعرض للنعار نموها وتقدمها . فى فترة من الزمان لا يزال مركزها غير وطيد precarious ، على حد تعبير بن جوريون (٢)

(سابعا) - ويقولون أنه خير ألا يكون ثمة دستور من أن يوضع ليكون مصيره أن يودع فوق رف من الرفوف ، أو داخل كهف من الكهوف ، أو على حداث التعبير الفرنسى المعروف : يصبح نصا ميتا (lettre morte) أو أن يولد ميتا ، (mort né) (٣)

-
- (١) أوسكار كريز ص ٢٩ ، ورسالة الدكتور مورنيه ص ٦٥ ، ٦٦
 (٢) كان ذلك ما ذكره بن جوريون أثناء المناقشات التى جرت فى السكتيبت راجع أوسكار كريز ص ٢٩
 (٣) راجع فى جميع ما تقدم رسالة الدكتور مورنيه ص ٦٥-٦٩ وفرنشاين ص ٤٥ .

(ثامنا) - أما عن استناد أصحاب الرأى المطالب بوضع دستور ، على قرار هيئة الأمم أو إعلان الاستقلال ، بهذا الصدد ، فيردون على هذه الحجة بأن ذلك القرار لا يمد ذا قوة قانونية ملزمة للجمعية التأسيسية لأنها ذات سيادة *Souveraine* ، وبذلك كان لها (نظرا لسلطانها ذات السيادة) (*son pouvoir Souverain*) أن تقرر أنه ليس ثمة ما يدعو إلى وضع دستور ، فنحن هنا - كما يقولون - إنما نطبق مبدأ « سيادة الأمة » (١)

— ٣ —

الرد على الأدلة السابقة من جانب أصحاب الرأى القائل بوضع دستور

هناك غير قابل من الأدلة التي استند إليها أصحاب الرأى المعارض لوضع دستور قد تصدى لتقدمها أصحاب الرأى المطالب بوضع دستور ، نذكر منها ما يلى :-

(١) - أن الانتظار للمستقبل (حتى يستقر عدد السكان ، أو لنير ذلك من الأسباب) قبل أن يوضع دستور هو أمر - كما يقولون - غير وافى وغير سليم *unrealiste & immature* ، ثم يقولون : أليس حقا لأفراد الجيل الحالى من اليهود المقيمين في إسرائيل ، والذين كلفوا سجاوراء الاستقلال ، أن يحصلوا على الضمانات الدستورية لحقوقهم وحرياتهم ؟ (٢)

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٥

(٢) أوسكار كريتر ص ٣٠

(٢) ويقولون أنه إذا كان بما لا موضع فيه للريب أو الجدل أن الهيئة التأسيسية ذات سيادة «Souveraine» ، أى أنها تملك حق عدم وضع دستور ، فإن ذلك لا يعنى أنه بما تقضى به حين السياسة عدم الوفاء بالوعود أو العهود التى عاهد بها أمام الناخبين . ويقولون أنه كان واجبا على أصحاب الرأى المعارض لمبدأ وضع دستور أن يدلوا بأدلتهم هذه أمام الناخبين الذين دعوا لانتخاب جمعية تأسيسية (أى جمعية مهمتها وضع دستور) ، إبان الحركة الإنتخابية ، وبما أنهم أمهلوا فى عرضها أصبح واجبا عليهم الاعراض عنها (١)

(٣) ويقولون أنه ليس من سداد الرأى أن تنبأ منذ البداية بأن الدستور لن يطبق ، فو أن مثل هذا النظر عد صحبا لصح كذلك من باب أولى أن يقال بأن القانون الدادى لن يطبق ، على أنه بما تجدر ملاحظته أنه فى حالة عدم تطبيق نص فى الدستور ، بأن يصدر قانون مخالفا له فإنه يصح للقضاء فى هذه الحالة أن يقوم برقابة دستورية القوانين (كما هو الشأن فى الولايات المتحدة) أى أن يقوم بكفالة تطبيق الدستور وذلك عن طريق امتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور .

(٤) أما الخشية من أن الدستور - إذا هو وضع فى فترة بداية نشأة إسرائيل - لا يعبر تعبرا صادقا عن إرادة المهاجرين الذين سيفقدون فى المستقبل إلى إسرائيل ، فيردون على ذلك بأنه ليس ثمة ما يحول دون إحداث تعديل دستورى فى المستقبل طبقا لإجراءات معينة بسيطة ينص عليها .

(٥) أما عن تلك الحجة المتعلقة بالخشية من حدوث انقسام فى الرأى العام كنتيجة للنظر فى أمر وضع الدستور ، فإننا نجدهم يردون على تلك الحجة

ردا ضميئا يتلخص، في قولهم أن المناقشات هي من طبيعة العمل البرلماني وأنها أمر معروف مألوف كل يوم في الجمعية النيابية الإسرائيلية (١)

— ٤ —

الوضع الحالي لمشكلة وضع الدستور

ان القرار الصادر من السكيتسيت في ١٢ يونيه ١٩٥٠ (والذي سبقت الإشارة إليه) لا يزال يعد - من الناحية القانونية - قائما حتى اليوم ، وهو ذلك القرار الذي كان قضى بتكليف إحدى اللجان بتحضير مشروع للدستور تدريجيا ، مقسما إلى فصول كل منها مستقل عن الآخر بحيث يمرض كل فصل منها على البرلمان ليصدر في صورة قانون عادي ، وهذه الفصول المتفرقة حين تجمع كلها معا في النهاية تصبح دستور الدولة .

وإذا نظرنا إلى الناحية الواقعية نجد أن هذا القرار لم ينفذ ، ففكرة جمع التشريعات ذات الصبغة الدستورية معا في وثيقة واحدة لتصبح دستور الدولة هي فكرة لم تنفذ حتى اليوم .

وكذلك لم تنفذ فكرة وضع دستور للدولة بصورة تدريجية في صورة قوانين عادية تضمها الكتيست ، فلا تزال توجد هنالك مسائل متعددة ذات صبغة دستورية لم يتناولها نص في التشريع بعد :

فمثلا لم ينص على حق الحكومة في فض دورة الإنعقاد البرلمانية ، أو حتى

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ، الأنظمة السياسية لدولة امراثيل ، (المرجع السابق ذكره) ص ٦٧ ، ٦٨

الحكومة في طلب قراءة نص مشروع القانون مرة ثانية قبل التصويت عليه في البرلمان (١) .

ومثلا فالتشرع أن ينص على حق الملكية بين حقوق الأفراد الأساسية (٢) .

فيوجد الآن في إسرائيل بضعة قوانين متفرقة ذات صيغة دستورية أهمها « قانون الانتقال » (الذي يوصف « بالدستور الصغير ») الصادر عام ١٩٤٩ ولكنها جميعا تعد تشريعات عادية يصح للبرلمان (الكنيست) أن يعدلها أو يلغها باتباع الإجراءات العادية التي تعدل أو تلغى بها القوانين . فليس لدى إسرائيل دستور مدرن شامل جامد ، دون في وثيقة واحدة كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير دول العصر الحديث (٣) .

وقد صدر في عام ١٩٥٨ قانون (رقم ٥٧١٨) يبين أحكام السلطة التشريعية في إسرائيل (٤) .

وكنا نجد أحزاب المعارضة في الكنيست تثير هذه المسألة وتطالب بوضع

(١) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) ذلك هو ما أشار إليه الدكتور بنيامين أكزين Benjamin Akzin (مدير الجامعة اليهودية والفيقه الدستوري) وقد كان « منشارا للمجلس الأممي الصهيوني للاغاثة » راجع مؤلف الدكتور دني (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٤ .

(٣) أوسكار كراينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص ٣١

(٤) ويطلق عليه (The Basic Law (The Knesset) راجع أوسكار كراينز ص ٢٣

دستور ، ولكن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) كان عند موقفه السابق وهو عدم الموافقة على إصدار دستور مدون (١) . ويبدو أن هذا الوضع - فيما يرى البعض - لن يتغير قبل انقضاء زمن طويل (٢).

- ٥ -

ملاحظات على تلك المناقشات

قبل أن نبحث هذا البحث يجدر بنا أن ندلي ببعض ملاحظتنا على تلك الأدلة والحجج التي تبادلها أصحاب هذين الرأيين المتنازعين فيما جرى بينهما من مناقشات في الكنيست .

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ١٤٨ حيث ورد ما نصه :

« من المسائل الهامة التي بحثت في الكنيست مسألة وضع دستور مكتوب لإسرائيل . وكان ذلك في يوم ١١ / ٧ / ١٩٦٢ حينما قدم النائب الشيوعي موشه سنيه اقتراحا يدعو إلى إجراء مناقشة حول إيجاد دستور لإسرائيل ، وفي نفس الجلسة قدم نائب آخر من حزب الأحرار اقتراحا مضادا طلب فيه إحالة الأمر إلى اللجنة القانونية قائلا : أن مسألة وضع الدستور ليست ببساطة وضع قوانين أساسية لها الصفة الدستورية ، وليست طريقة وضع قوانين دستورية منفردة هي السبيل الأمثل لإعداد الدستور ، فقانون الكنيست الذي وضع لم يكن شاملا سائر المشاكل المتعلقة بالكنيست » .

وعند الاقتراع سقط كل من الاقتراحين بأكثرية ٣٣ صوتا مقابل ٢٠ صوتا .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٠

وأوقع أن كثيرا مما جرى من تلك المنتاشات كان عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات من الغلطات أو المغالطات .

وأوقع أن تلك الحجج أو الأدلة - اللهم إلا إذا استثنينا منها القليل النادر - تعد حججا أو أدلة خطائية غير جدية ، ليس لمثلها في مثل هذا المقام وزن يقام . وفيما يلي تفصيل ما قدمنا وأجملنا :

(فأولا) - حجة سليمة - المشكلة سياسية لا قانونية - في مقدمة الحجج السليمة القليلة الجديرة بأن يقام لها وزن في هذا المقام هي تلك التي قال بها أصحاب الرأي المعارض لوضع دستور ، والتي تتلخص في أن القيام بوضع دستور من شأنه أن يؤدي إلى خلافات حادة ومنازعات دنيئة عنيفة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد ناشئ ، جديد ذي مركز غير مستقر وغير وطيد : الأمر الذي يزعزع من بقاء ذلك البلد أركانها ، ويهدد كيانه .

ولا عبرة بما يفترض به البعض على هذه الحجة من « أن الخلاف في الرأي أمر مألوف » ، ولسكتنا نرى أنه حين يتخفى أن يصل ذلك الخلاف المألوف إلى درجة غير مألوفة من الحدة والشدّة بحيث يهدد باحداث انقسام خطير من شأنه أن يفصم عرى الوحدة في البلاد ، أو يهدد باضطراب سير أداء الحكم اضطرابا من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى ، فإن مثل ذلك الخلاف يجب في هذه الحالة أن يحسب له كل حساب ، وأن توحد في وجهه كل الأبواب .

ولا عبرة كذلك بما يذكر من رأى ينسب إلى أحد كبار رجال الفقه الدستوري في إسرائيل (وهو الدكتور بنيامين أكران Akzin) من ضرورة التجيل بوضع

دستور ، مسألة التعجيل أو التأجيل للدستور ، بعبارة أخرى أن مسألة وضع أو عدم وضع دستور لبلد من البلاد في زمن من الأزمان أو مسألة اختيار الوقت المناسب لوضعه ، ليست - كما يظن الكثيرون - مسألة قانونية أو فقهية يرجع فيها إلى علماء القانون ، إنما هي مسألة سياسية بحيث يرجع البت فيها لرجال السياسة تحت رقابة الرأي العام .

وعما لا ريب فيه أن رجال القانون الدستوري والأظمة السياسية يستطيعون أن يقدموا الكثير من العون لرجال السياسة في هذا المقام بما يعدونهم به من بيانات عما دار من مناقشات حول هذا الموضوع في الدول الأجنبية ، وعما كان من ثمرات تجارب تلك الدول لاسيما ما كان منها مشابها (من حيث ظروف البيئة السياسية والاجتماعية) للبلد الذي يعيننا الآن أمره .

(ثانيا) خطر نزعة التقليد - وفي مقدمة الأخطاء التي تلاحظ في هذه المناقشات القياس على ما حدث في إنجلترا أو الولايات المتحدة ، تفاراً للفارق الهائل - في ظروف البيئة السياسية والاجتماعية - بين إسرائيل من ناحية وكل من هذين البلدين من ناحية أخرى ، ولا قياس مع الفارق .

و بمجرد بنا هذه المناسبة أن نوجه الأنظار إلى أن في مقدمة الأخطاء بل في مقدمة الأخطاء التي تهدد الأظمة الدستورية - لاسيما في البلاد الحديثة العهد بالأنظمة النيابية - نزعة القياس هذه أو نزعة التقليد للأنظمة الدستورية الأجنبية ، نزعة التقليد هذه تجدها تارة تبدو - كما يقول ابن خلدون - ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف القوى (١) ، وتارة تبدو كأثر من آثار العقليّة القانونية

(١) راجع مقدمة العلامة ابن خلدون (طبعة روجعت بمعرفة لجنة =

(l'esprit! juriste) أو كلون من ألوانها (١).

(ثالثاً) خطأ علمي تاريخي — نلاحظ أنه حين أراد بن جويون وغيره من قادة حزب ماباى التدليل على خطأ الرأى القائل بضرورة التجميل بوضع دستور قياساً على ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، نلاحظ أنهم حين أرادوا التدليل على خطأ القياس فى هذا المقام ، قد وقعوا فى هوة خطأ على تاريخى .

فقد ذكر بن جويون وأنصاره ، أنه لاجاه للتدليل بالولايات المتحدة التى

== من العلماء — المكتبة التجارية بالقاهرة) الفصل الثالث والعشرين فى أن
« الغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب » ص ١٤٧

(١) فالتكوين القانونى اليجت يطبع العقل على أن يفكر دائماً بطريق الاستنتاج من مبادئ نظرية مجردة « raisonner déductivement en partant des principes abstraits » على حد تعبير الأستاذ الفيلسوف L. Liard ، فأولئك الذين طبع عقليتهم بهذا الطابع تراهم يوافقون أو لا يوافقون على عمل أو نظام سياسى معين لا بناء على آثاره العملية ومبلغ ملامته لظروف البيئة ، وإنما بناء على أنه يتفق أو لا يتفق مع مذهب أو نظرية (أو مع النتائج المنطقية لهذه أو ذاك) ، كما نجدهم إذا اعتقوا مبدأ معيناً حاولوا أن يطبقوا كل النتائج المنطقية لذلك المبدأ على الأنظمة السياسية فى غير مراعاة لظروف البيئة .

راجع فى ذلك مقالات للاستاذ L. Liard بعنوان « La réforme de la licence en droit » نشر بالمجلة الدولية للتعليم — (بيارس) العدد ١٨ ص ١١٧ لسنة ١٨٨٩

وراجع كذلك كتاب القانون الدستورى للاستاذ بارتلى ص ٣٧٢
ولزيادة التفصيل راجع بحثنا بعنوان « أزمة القانون الإدارى » الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ ص ٩ و ١٠

مر على إنشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستورا . وهم بذلك يعنون - فيما يبدو لنا - أنه إذا كان إعلان الاستقلال قد صدر في أمريكا عام ١٧٧٦ فإن الدستور لم يوضع - كما هو معلوم - إلا عام ١٧٨٧ ، وبذلك يكون قد انقضى بين التاريخين أحد عشرة سنة .

ولكنهم قد فاتهم أن « إعلان الاستقلال The Declaration of Independence الذى صدر عام ١٧٧٦ (٤ يولييه) لم يكن إعلان استقلال جمهورية الولايات المتحدة (الفيدرالية) التى وضع لها دستور عام ١٧٨٧ ، وإنما كان إعلان استقلال المستعمرات الثلاثة عشر الأمريكية التى كانت خاضعة لاجلجلترا ثم أعلنت الثورة عليها (١) .

ولما كان إعلان استقلال هذه المستعمرات قد صدر والحرب لا تزال دائرة بينها جميعا من ناحية ، وانجلترا من ناحية أخرى فقد رأت هذه المستعمرات (التى أعلنت استقلالها ولم تمكن الدول الأخرى قد اعترفت باستقلالها بعد) أن تعتقد فيما بينها نوعا من أنواع الاتحاد يطلق عليه فى القانون الدولى واتحاد الدول المتعامدة ، Confederation ، وكان ذلك فى المصام التالى لإعلانها الاستقلال (أى عام ١٧٧٧) .

(١) راجع للدكتور أحمد كمال أبو المجد (أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووزير الإعلام الأسبق) بحثا بعنوان « التاريخ الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية » نشره مجلة القانون والاقتصاد (القاهرة ١٩٦١) بالمعدن الثانى والرابع من السنة الحادية والثلاثين ص ٦٠٤ ، حيث يجسده يشير فى ذلك إلى مرجعه : شاتنج Channing : History of The United States الجزء الثالث ص ١٨٦ وما بعدها .

ومن الأمور المعروفة أن الدول الداخلة في هذا الاتحاد (بعكس الحال في حالة اتفاق بعض من الدول على تكوين دولة فيدرالية أو تعاهدية *Etat fédéral*) تحتفظ كل دولة منها بكامل سيادتها الداخلية والخارجية، ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة، كما هو شأن جامعة الدول العربية (في تعدد مثالا من أمثلة «اتحاد الدول المتعاهدة» *Confédération*)^(١) ولقد كان لهذا الاتحاد مجلس مشترك هو السكونجمرس تبحث إليه كل من هذه الدول (المستعمرات سابقا) الثلاثة عشرة بممثليها، وفد كان هذا المجلس بمثابة هيئة تنفيذية لكنها كانت هيئة

(١) ومن أمثلة تلك الشروط والقيود التي يجب مراعاتها من جانب الدول الداخلة في تكوين هذا النوع من الاتحاد : عدم التصريح لاية دولة بعقد أى تحالف على انفراد مع دولة أجنبية، كما كان الشأن في سويسرا قبل أن تصبح دولة فيدرالية بمقتضى دستور ١٨٤٨ - راجع في ذلك كتابنا «الوسيط في القانون الدستوري» (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٤٣، ٢٤٤

ومن تلك الأمثلة أيضاً ما نصت عليه وثيقة «اتحاد الدول المتعاهدة» بين تلك المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة من إنشاء هيئة مركزية هي السكونجمرس تمثل هذه الدول الثلاثة عشرة (المستعمرات سابقا) ويكون لكل منها فيه صوت واحد عند التصويت، وتصدر القرارات بموافقة تسعة من تلك الدول، وتتشرط موافقة السكونجمرس على كل معاهدة تبرمها إحدى تلك الدول (المستعمرات سابقا) مع دولة أجنبية. كما يختص السكونجمرس وحده بإعلان الحرب وإنهائها، كما اشترطت موافقته على إرسال تلك الدول ممثلين سياسيين لها في الخارج، وكذلك قبولها لممثلي الدول الأجنبية. راجع في ذلك بحث الدكتور أحمد كمال أبو المجد (المرجع السابق ذكره)

ضعيفة ، لذلك وجدنا تلك الدول بعد انتهاء الحرب وانتصار الثورة التحريرية عام ١٧٨١ عملت على تقوية ذلك الاتحاد فاتفقت على تكوين دولة فيدرالية (أو تعاهدية federal) ذات سلطة تنفيذية قوية . لذلك بعثت كل دولة من تلك الدول بممثلين للاجتماع في ذلك المؤتمر (Congress) في فيلادلفيا (مايو) عام ١٧٨٧ حيث وضعوا مشروع دستور لدولة فيدرالية أصبح الدستور الحالي لجمهورية الولايات المتحدة (١) ، وما تقدم يرى أن الدستور إنما وضع في وقت إنشاء هذه الدولة (الجمهورية الفيدرالية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية) ، ولم يوضع الدستور بعد إعلان الاستقلال بأحد عشر عاما كما يقولون ١١

(رابعا) الحجة التي تقدمها أنصار الرأي القائل بعدم الحاجة العاجلة إلى وضع دستور ، والتي تتلخص في قولهم أن أهم ما يهم بلدا من البلاد هو كفالة وحماية حريات المواطنين ، وأن ذلك أمر مستطاع تحقيقه عن طريق التشريعات العادية من البرلمان ، هي حجة تنطوي على فسط من الصحة وعلى فسط من الخطأ ، أما وجه الخطأ فيها فيتلخص في أنها تقوم على أساس الاعتقاد بأن الاستبداد أو الاعتداء على حريات المواطنين إنما يصدر فحسب من جانب الحكومة (السلطة التنفيذية) ، وأنه يمكن بناء على ذلك وضع حد لذلك الاستبداد أو الاعتداء بواسطة القوانين التي يضعها البرلمان لوضع حدود أو قيود على سلطان الحكومة ، ولكنهم فاتهم أن مثل ذلك الاستبداد قد يصدر من البرلمانات ذاتها ، فاتهم أن الأغلبية البرلمانية في النظام الديموقراطي عبارة عن نواب حزب الأغلبية ، وأن هذه الأغلبية الحزبية

(١) على أنه قد أدخلت عليه فيما بعد بعض التعديلات

قد تستبد بالسلطة وتمتق حريات الأقليات السياسية (أى حزب أو أحزاب الأقلية) المعارضة .

والأمثلة التي يذكرها لنا التاريخ عن استبداد الهيئات النيابية معروفة ومتعددة ، حسبنا أن نذكر منها المثالين التاليين :

١ - نذكر (أولاً) تلك الهيئة النيابية التي انتخبت في عصر الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢ وعرفت في التاريخ باسم شهر *La Convention* ، فن الأمور المتفق عليها لدى المؤرخين أن هذه الجمعية النيابية التي برزت فيها شخصية أحد أعضائها روبسبير *Robespierre* قد أصدرت - تحت تأثيره - من الاجراءات الاستبدادية ما لم يعرف له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين (١)

٢ - والمثال الثاني يتعلق بالأسباب التي سدت بالأمريكيين (لدى وضع دستورهم لعام ١٧٨٧) إلى تقوية سلطة رئيس الجمهورية (للولايات المتحدة الأمريكية) فقد كان في مقدمة تلك الأسباب ما خبروه من تلك التصرفات التعسفية التي كانت تنسب للبرلمان الانجليزي حين كانت القارة الأمريكية مستعمرة انجليزية ، فقد كان السبب المباشر لثورة المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر ضد انجلترا ذلك الموقف الاستبدادي الذي وقفه البرلمان الانجليزي ازاء أعمال هذه المستعمرات إذ فرض عليهم ضريبة تصفية ثم أصر عليها ورفض العدول عنها

(١) راجع للدكتور جوستاف لوبون *Le Bon* مؤلفه :

La Révolution française et la psychologie des révolutions,

éd . 1925 P 198

رغم ما قدموه من الشكاري ثم إعلانهم الثورة (١)

(خامسا) بصدد مذكره بعض نواب الكتلة الدينية من عدم جدوى وضع الدستور في دولة يهودية ، استنادا إلى أنه « إذا كان الدستور مطابقا للتوراة فإنه يعد دستورا طيبا ، ولكن وضعه يعد عبثا لاجدوى منه (أى أن التوراة تنفى عنه) وأنه « إذالم يكن مطابقا للتوراة كان دستور سيئا » .

ان ذلك القول ثم الادعاء بأن ذلك النائب (صاحب هذا القول) انما كان مقلدا لعمر بن الخطاب ، انما ينطويان - فيما نرى - على غلطتين أو مغالطتين :

(الاولى) أن القول بأن الدستور إذا كان مطابقا للتوراة فإنه يكون عبثا لاجدوى منه لأن التوراة تنفى عنه هو قول يقوم على أساس فهم خاطئ لمحتويات الدساتير ، فالدساتير لا تأتى بمجرد مبادئ عامة كبادئ الحرية والمساواة والأخاء والعدالة والشورى والائحاد كما هو شأن الكتب السماوية في الشؤون ذات الصبغة الدستورية ، وإنما تتعرض الدساتير لتنظيمات وبيان علاقات بين

— — —

(١) ويصدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم ما كان لكتابات مونتسكيو من تأثير وسلطان كبير على الأمريكيين في ذلك الحين ، وقد كان منها قوله : « إنه من أجل أن نأمن استبداد أية سلطة فإنه يجب أن توجد سلطة أخرى لتوقفها عند حدود اختصاصاتها » .

(Il faut que le pouvoir arrête le pouvoir)

وكان منها قوله : « إذا لم يكن للسلطة التنفيذية الحق في إيقاف قرارات السلطة التشريعية استبدت هذه السلطة (التشريعية) بسلطتها .

(Esprit des lois) liv XI ch. VI

لزيادة التفصيل راجع كتابنا : القانون الدستورى والأنظمة السياسية .

الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ٢٧١

عختلف السلطات (كبيان شكل الدولة وكيفية تكرين كل من السلطين التنفيذية والتشريعية واختصاصات كل منهم وبيان العلاقات بينها الخ) بما لا تعرض له بتاتا الكتب السماوية التي إنما جاءت - فيما يتعلق - بالأنظمة الدستورية (أنظمة الحكم) بمبادئ عامة تصلح لكل زمان ومكان ، لا ببيان أحكام تلك التنظيمات والعلاقات التي تختلف بطبيعتها — وقد اختلفت فعلا — باختلاف الزمان والمكان .

(والثانية) — أما القول بأن ما ذكره ذلك النائب اليهودي إنما كان فيه مقلداً لعمر بن الخطاب ، فنحن نعتقد اعتقاد اليقين ، أن نسبة مثل هذا القول إلى عمر هو - أفك مبين ، فعمراً لا يمكن أن يكون قد صدر منه مثل هذا القول لسببين :

١ — السبب (الأول) لأن التاريخ الدستوري الإسلامي لا يذكر لنا أنه كانت قد عرضت للبحث في عهد عمر فكرة وضع دستور للدولة ، حتى يصح الادعاء بأن مثل هذا القول قد صدر عل لسان عمر في تلك المناسبة .

ثم ان المؤلف الذي أشار إلى ما ذكره ذلك النائب اليهودي (مقلداً عمر ابن الخطاب) لم يشر إلى مرجع واحد من المراجع الموثوق بها (أو حتى غير الموثوق بها) في التاريخ الإسلامي يشير إلى صدور مثل هذا القول عن عمر .

٢ - السبب (الثاني) أن مثل هذا القول الذي صدر عن ذلك النائب اليهودي (وهو من رجال الدين اليهودي) لا يصدر إلا من بعض رجال الدين ذوي الأفق الضيق والعقيلة الجامدة وأن من درس تاريخ عمر يدرك ما كان عليه هذا الخليفة العظيم من سعة في الأفق ، ومرونة في العقيلة . وما كانت عليه تشريعاته من مساهرة لمقتضيات ظروف الزمان والمكان ، فكان يبحث عن وجه العدالة أو المصلحة ، حتى رغم وجود نص من كتاب أو سنة ، فكان لا يفسر النص طبقاً لحرفيته أي طبقاً لألفاظه وظاهره ، وإنما يفسره طبقاً لحكته أي طبقاً لباطنه ، وهو

ما نطلق عليه اليوم ، روح التشريع ، ولو أدى هذا التفسير إلى عدم تطبيق النص .
وحسبنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف عن عمر من أنه نهي عن قطع يد السارق
في عام المجاعة ، مع أن النص (الوارد في القرآن) بهذا الصدد نص عام شامل
لا يفرق بين زمن الرخاء أو زمن القحط والمجاعة ، ولكن عمر فهم أن الجزاء
الشديد لا يبرره إلا أن يكون السارق قد سرق لغير حاجة ، أما إذا حل به العوز
والجوع فإن العدالة تقضى بعدم استحقاقه لذلك الجزاء (١) .

(١) لزيادة التفصيل راجع بحثنا بعنوان « مصادر الأحكام الدستورية
في الشريعة الإسلامية في العصر الحديث » ، نشر بمجلة « الحقوق » (التي يصدرها
أساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) بالعدد الأول والثاني لسنة ١٩٦٢
ص ٢٢ — ٢٥ حيث ذكرنا عدة أمثلة في هذا الصدد أهمها موقف عمر من
« المؤلفة قلوبهم » ، وكيف أن عمر لم يسر على الاستغفار لساار عليها أبو بكر وسار عليها
الرسول من قبل ، من إعطاء الصدقات « للمؤلفة قلوبهم » عملاً بقوله تعالى :
إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم) . والسبب
الذي دعا عمر إلى عدم السير عن تلك السنة يرجع إلى أنه رأى أن الحكمة التي
أدت إلى تقرير ذلك الحكم الشرعي قد زالت ، لذلك قرر أن الحكم
يجب أن يزول بزوالها . بعبارة أخرى أنه عمل بروح النص لا بظاهره
أو بحرفيته .

يراجع في ذلك بتفصيل أكثر سعة كتابنا « الشريعة الإسلامية كمدور أساسي
للدستور » (الطبعة الثانية لسنة ١٩٧٩)

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

تهديد : (١) نظام برلماني (ب) تسمية الكنيست .

(١) الصورة التي تراوحتها إسرائيل من صور النظام النيابي هي النظام النيابي البرلماني ، ويقولون أنها تأثرت في هذا الصدد بالمثل الانجليزي .

ولدى نشأة إسرائيل (في عهد الحكومة المؤقتة) قام هناك خلاف وجدل طويل حول مشكلة : هل تأخذ إسرائيل بالنظام البرلماني (الانجليزي) أم بالنظام الرئاسي (الأمريكي) ؟ ، والأوفق - فيما نرى - أن نؤجل الكلام عن هذا الخلاف إلى المبحث التالي (الخاص بالسلطة التنفيذية) حيث نعالج الكلام عن مهمة رئيس الدولة ، وحسبنا هنا أن نشير إلى أن وجهة النظر القائلة بالأخذ بالنظام البرلماني (التي كان يدافع عنها بن جوريون) هي التي كتبت لها الغلبة (١) . وجوهر النظام البرلماني - كما هو معلوم - مسؤولية الوزراء أمام المجلس النيابي ، بمعنى أنها مسئولة مسؤولية جماعية (*responsabilité collective*) عن تصرفاتها المتعلقة بإدارة شؤون الدولة أمام هذا المجلس ، وأن عليها أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابي بحيث يجب عليها أن تقدم استقالتها إذا فقدت الثقة .

(ب) تسمية الكنيست Knesset . السلطة التشريعية في إسرائيل تتولاهما

(١) أوسكار كرينز p. 124 Government & Politics in Israel.

ورسالة الدكتوراه لمونيه Monnier ص ٥٨

الكنيسيت وهى التسمية التى تطلق على المجلس النيابى أو البرلمان الإسرائيلى ، وكلمة كنيسيت معناها بالعبرية «الجمعة» ولقد كانت الجمعية التأسيسية (التي انتخبت فى يناير ١٩٤٩) هى التى اختارت تلك التسمية وأطلقتها على نفسها (فى ١٦ فبراير من ذلك العام) (١) .

وإذا نحن رجعنا إلى الناحية التاريخية فأننا نجد أن كلمة «كنيسيت» كانت تطلق على «الجمعية الكبرى» Ecclesia التى كانت عبارة عن السلطة التشريعية فى عهد Ezra & Nehemi فى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد (٢) .

وقد نص قانون ١٩٥٨ الخاص بالسلطة التشريعية أن «الكنيسيت» هى برلمان الدولة (٣) .

(١) برنشتاين : The Politics of Israel p. 93

ورسالة الدكتور مونييه Les institutions politiques de L'Eta d'Israel p.60 وقد أطلقت على نفسها تلك التسمية بمقتضى المادة الأولى من قانون الانتقال (أو الدستور الصغير) .

(٢) Ezra هو الذى أعاد بناء معبد بيت المقدس كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالى عام ٥٨٤ ق م . راجع ما سبق أن ذكرناه عنه (ص ٥٢، ٥٣) (٣) راجع أوسكار كريتز ص ٣٣ هامش رقم ٢ حيث يقول عن هذا القانون أنه «عمل على توحيد Consolidated نصوص عدد من القوانين المتخلفة بالكنيسيت فى مدى العشر سنوات التى انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ أو الدستور الصغير» .

الفرع الأول

كيفية تكوين الكنيست

١ - الأخذ بنظام المجلس الواحد

الكنيست - وهي التي تتولى السلطة التشريعية - تتكون من مجلس واحد . وهي تضم ١٢٠ عضواً ، أما الاعتبارات التي دعيتهم هناك - كما يرى بعض الباحثين - إلى الأخذ بنظام المجلس الواحد وتفضيله على نظام المجلسين (١) ، فهي تتلخص فيما يلي :

(أولاً) إذا كانوا في إسرائيل قد تأثروا بالبحرنا حين أخذوا عنها النظام البرلماني فأنهم لم يأخذوا عنها نظام المجلسين ، لأن هذا النظام يعد بالنسبة لبحرنا من مخلفات الماضي حيث كان البرلمان الانجليزى يتكون قديماً من مجلس اللوردات فحسب ، ثم نشأ إلى جانبه مجلس العموم ، وظل مجلس اللوردات باقياً - رغم تقدم التيار الديموقراطى - كأثر من آثار العقلية المحافظة للانجليز ، ثم لأنه (أى مجلس اللوردات) يعد - كما يقولون - بمثابة حائل أو حاجز يقف في وجه القرارات أو التشريعات غير الموافقة التي قد تصدر من مجلس العموم (٢) .

على أن اختصاصات مجلس اللوردات إذا كانت قديماً مساوية لاختصاصات مجلس العموم بحيث كان تشترط موافقة المجلسين من أجل صدور قانون ، إلا أن تقدم التيار الديموقراطى كان من شأنه أن يقصر من هذا المجلس سلطانه ، ولقد

(١) يقصد بنظام المجلسين bicameralisme أن يتكون البرلمان من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) كما هو الشأن في غالبية الدول .

(٢) دز : « جمهورية إسرائيل » (طبعه نيويورك ١٩٥٠) ص ١١٩

كان من الطبيعي - لولا تلك العقبة المحافظة المعروفة عن الانجليز - أن يقوض ذلك التيار بغيانه وكيانه . فاقدر ترتيب على التشريعين الدستوريين (الصادرين عام ١٩١١ ، ١٩٤٩) أن مجلس اللوردات لم يصبح له قانونا إلا مجرد الاعتراض (فيتو توقي لمدة سنة) على القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم بحيث يصدر القانون رغم معارضة مجلس اللوردات إذا انقضت سنة وكان مجلس العموم لا يزال مصرا على صدور القانون .

والواقع أن مجلس اللوردات لم تصبح له الآن في انجلترا سوى فائدة واحدة : وهي تقنية جاذب المعارضة (في بعض الأحيان) (١) .

(ثانيا) أن الولايات المتحدة إذا كانت قد أخذت بنظام المجلسين فما ذلك إلا لأن الرأي اتجه لدى إنشائها عام ١٧٨٧ إلى أن تكون دولة فيدرالية أي تعامدية ، أما قبل ذلك ، أي حين كان نوع ما بينها من الاتحاد هو ما يطلق عليه Confederation أو اتحاد دول متعاضدة (وكان ذلك ما بين عامي ١٧٧٧ ، ١٧٨٧) فقد كانت كل دولة من تلك الدول لثلاثة عشرة الموحدة (التي كونت اولايات المتحدة) يتكون برلمانها من مجلس واحد ، وامرأثيل دولة موحدة غير فيدرالية ، لذلك لم يكن ثمة ما يدعوها إلى الأخذ بنظام المجلسين (٢) .

(ثالثا) ويقولون أنه كان لنظام المجلسين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساوئ ، إذ تبين أنه يؤدي إلى الإبطاء وتأخير البت في مشروعات التشريعات بل وإلى إيقاف البت فيها (deadlocks) ، وإلى تكرار المجهود dublication of effort ، وبوجه عام يؤدي إلى وضع العوائق في طريق سير عجلة أداة الحكم

Burdeau : Droit Const. et Inst. Politiques, éd., Paris (١)

1959, p. 190

(٢) جمهورية اسرائيل ، للدكتور دز Dunner (المراجع السابق) ص ١١٩

(رابعاً) أما الميزة التي تنسب لوجود مجلس ثان (أى لازدواج مجلس البرلمان) من أن المجلس الثاني (أى مجلس الشيوخ) يستطيع أن يحول - باعتراضه - دون صدور تشريعات معينة أقرها مجلس النواب في عجلة دون روية أو دون بحث كاف ، تلك الميزة يمكن - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين - أن تتحقق بوسيلة أخرى غير وسيلة إنشاء مجلس ثان ، كأنشاء مجلس آخر استشارى بجانب مجلس النواب كما كان شأن ومجلس الجمهورية (Conseil de République) في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (طبقاً لـ دستور ١٩٤٦) (١) .

— ويجدر بنا هنا أن نوجه الانظار إلى أمر يبدو أنه فات ذلك الباحث الأمريكي الصهيوني وهو أن مجلس الجمهورية (الذى أشار إليه) وإن كان الدور الذى قرره له الدستور الفرنسى كان مجرد دور استشارى إلا أننا نجد أن مركز هذا المجلس قد تطور في الواقع تطوراً أدى إلى ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه ، فأصبح له فى ميدان التشريع أثر ورأى يعمل له مجلس النواب حساباً كبيراً . وهذا التطور قد سجله التعديل الدستورى الذى أدخل على الدستور الفرنسى فى ديسمبر عام ١٩٥٤ (٢)

== أما لماذا كان ضرورياً أن يتكون البرلمان من مجلسين (لا من مجلس واحد) حين أصبحت ولايات المتحدة دولة فيدرالية ، فبيان ذلك مما يخرج بنا عن نطاق دراستنا هنا — ومن أراد زيادة فى التفصيل بهذا الصدد فليرجع إلى كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية »

Dunner The Republic of Israel (New York, 1950) p. 120 (١)

(٢) وقد كان هذا التطور ثمرة ظروف وأسباب متعددة يتلخص أهمها فى أمرين :

(الأمر الأول) تغير موقف مجلس النواب الفرنسى إزاء مجلس الجمهورية ، فحينما انتقل الحزب الشيوعى إلى صفوف الأحزاب المعارضة فى يولييه ١٩٤٧ ==

ولقد عمل الدستور الفرنسى الجديد الحالى (١) على الإبقاء على هذا الوضع وهو يتلخص فى أمرين : (الأول) فى ميدان التشريع إذا اشتد الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ (٢) ، فإن رأى مجلس النواب هو الذى تكتب له الغلبة إذا كانت الحكومة مؤيدة له وذلك بعد استنفاد الوسائل التى نص عليها الدستور لتسوية هذا الخلاف ، و (الأمر الثانى) أن مجلس الشيوخ وإن كان لا يستطيع الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة وإسقاطها إلا أن الدستور الجديد قرر لرئيس الوزارة الحق فى أن يطلب من مجلس الشيوخ أن يبدى رأيه بالموافقة على البيان الرزائى الذى يتضمن السياسة العامة للوزارة (٣) .

== وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة (أى الأحزاب المتولفة الجديدة فى مجلس النواب) التى تستند إليها الوزارة الائتلافية ، إذ أن الوزارات الفرنسية هى دائماً وزارات ائتلافية) نقول وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة قد خف هذاؤها إلى حد كبير إزاء مجلس الجمهورية .

(والأمر الثانى) يرجع إلى ما أبداه أعضاء مجلس الجمهورية من الحرص على المواظبة والعناية التامة بما يوكل إليهم من الأعمال حتى أن آراء هذا المجلس وإن لم يكن مجلس النواب يأخذ بها دائماً إلا أنه كان يهمل لها دائماً حساباً ووزناً كبيراً .

راجع Burdeau — Droit Constitutionnel et Inst Pol. (Paris e'd. 1959) p. 347 — 348

(١) وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر فى عهد ديغول
١٩٥٨ م .

(٢) يلاحظ أن الدستور الفرنسى الجديد الحالى عدل عن تسمية « مجلس الجمهورية » وعاد إلى التسمية القديمة « مجلس الشيوخ » Sénat .

(٣) راجع بيردو Burdeau (المرجع السابق) ص ٣٥٥ ==

(خاصاً) ويضيفون إلى ما تقدم ذكره ، بصدد عدم الحاجة إلى مجلس ثان ، وبصدد تنفيذ تلك الميزة التي تنسب إليه من أنه يحول دون صدور تشريعات معينة أقرها مجلس النواب في عجلة دون روية أو دون بحث كاف ، فنقول أنهم يضيفون إلى ذلك : أن أقوى سياج يحول دون إقرار وإصدار أمثال هذه التشريعات المعيبة في النظام البرلماني إنما نجده في الواقع في يد الوزارة ، فالوزارة في النظام البرلماني هي التي تقوم بتحضير مشروعات القوانين التي تقدم إلى البرلمان ، فاعلى الوزارة إلا أن تعني بمهمة هذه كما تعني بالإشراف على خط سير مشروع القانون في طريق مروره بالبرلمان (١)

٢ - عضوية الكنيست :

في مقدمة الشروط التي تشترط في عضو البرلمان الإسرائيلي أن يكون من المواطنين الذين لا يقل عمرهم عن ٢١ سنة سواء كان من الذكور أو من الإناث . على أنه لوحظ أن غالبية الأعضاء في الفصل التشريعي الأول والثاني (٢)

== وما تقدم يتبين أن مجلس الشيوخ الفرنسي رغم ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه عما كان عليه طبقاً لدستور ١٩٤٦ إلا أنه لا يزال دون مجلس النواب سلطاناً ومكاناً .

(١) المرجع السابق للدكتور دتو « جمهورية إسرائيل ص ١٢٠ ،
(٢) أو على حد التعبير الذي يستعمله الكتاب الصهيونيون : في « الكنيست الأول » ، (أى التي انتخبت عام ١٩٤٩) و « الكنيست الثانية » ، (أى التي انتخبت عام ١٩٥١) .

— ويقصد بالفصل التشريعي مدة عضوية النائب في البرلمان وهي أربع سنوات في إسرائيل (وذلك ما لم يتقرر حل المجلس التالي قبل نهاية هذه المدة فبالحل ينتهى الفصل التشريعي كما ينتهى بنهاية مدة العضوية وهي ٤ سنوات)

كانوا من القادة القدامى للحركة الصهيونية ولذلك كنا نجدهم عن تزايد أعمارهم عن الخمسين من السنين . ولقد كان ذلك - فيما يقولون - أمرا لاجمال الريب فيه ولاسيما إلى تلافيه ، طالما كان النظام الانتخابي السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبي) من شأنه أن يجعل الأحزاب هي التي تقوم بمهمة ترشيح المرشحين لعضوية البرلمان ، وطبيعى أن الأحزاب تقوم أولا بترشيح قادتها وزعمائها ، ولقد كان هؤلاء من المشتغلين بالحركة الصهيونية منذ عديد من السنين (١) .

كما أنه مما يلاحظ أن كثيرين من أعضاء الكنيست كانوا عن عموزا في الكيبوتز Kibbutz (٢) والمستوطنات الزراعية agricultural settlements أو في بعض الأنظمة القومية الأخرى مثل « اتحاد نقابات عمال إسرائيل » (المستدروت Histadrut أو ممن عملوا في الوكالة اليهودية أو في إحدى إدارات الحكم الذاتي لليهود في فلسطين قبل قيام الدولة (عام ١٩٤٨) ، عن أن امرأة العضوية في الكنيست لا تترامى فيها صورة الأهمية الآخذة في النزول والتدهور لنظام الكيبوتز (باعتباره عاملا من عوامل الإنتاج الاقتصادي وباعتباره وسيلة من وسائل امتصاص المهاجرين) ، أى أن رجال الكيبوتز لم ينقص عددهم في البرلمان رغم تدهور وهبوط شأنها ، كما أنه لا تترامى بعد في مرآتها (مرأة العضوية) صورة الزيادة الكبيرة المتطردة في عدد المهاجرين (٣) .

المرأة وعضوية الكنيست - للمرأة (كما قدمنا) حق الترشيح للبرلمان الإسرائيلي ، وكان يبلغ عدد الأعضاء من النساء بالكنيست نحو العشر (١٠ ٪) .

(١) برنشتاين : The Politics of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٠٣

(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن الكيبوتز صفحة ١٣٥ ، ١٣٨

(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٤

ومن يمثلن الأحزاب السياسية الكبيرة ، ولا يمثلن الأحزاب الدينية إذ هي تستكر
اشتراك النساء في الحياة السياسية (١) .

٣ - انتخاب أعضاء الكنيست ونظام الانتخاب

(١) طريقة الانتخاب - تنتخب الكنيست بطريق الانتخاب العام المباشر
وعملية التصويت في الانتخاب سرية . ومدة نيابة العضو (أى الفصل التشريعي)
٤ سنوات . ولقد أبقى قانون الكنيست (الصادر في يناير ١٩٥٥) على نظام
التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة ، وتعد البلاد كلها (أى لإسرائيل) - طبقا للنظام
الانتخابي - دائرة انتخابية واحدة (٢) .

فإسرائيل لم تقسم تقسيما جغرافيا إلى دوائر انتخابية يقدر عددها بعدد أعضاء
المجلس النيابي (أى ١٢٠ دائرة انتخابية ، وهو عدد أعضاء الكنيست) كما هو
الشرآن في الكثير غيرها من البلاد ، ولما تعتبر إسرائيل كلها - كما قدمنا - عبارة
عن دائرة انتخابية واحدة ، والمائة وعشرون مقعدا تعال دجلة ،
(٣) (are treated as a block) .

(ب) عملية الانتخاب - في إسرائيل ما يزيد عن أثنى لجنة من اللجان
الانتخابية ، وكل حزب يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدل

(١) راجع أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره)

(طبعة ١٩٦١) ص ٥٨

(٢) راجع رشبورك وليامز : The State of Israel ص ١٥٧ ،

وبرنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٨٠ ، ٨١

(٣) راجع مؤلف الدكتور دتر Duner (المرجع السابق ذكره)

بصوته وإنما يصوت على القائمة بجملة ، فهو لا يصوت لفرد (أى المرشح معين من المرشحين لمضوية البرلمان) ، وبمجموع الأصوات التى تحصل عليها كل قائمة تبين النسبة التى يحصل عليها الحزب من المائة والعشرين مقعداً فى الكنيست ، وحين تحدد هذه النسبة فإن المرشحين يختارون طبقاً لترتيبهم فى كل قائمة من القوائم التى قدمها كل حزب من الأحزاب (١) .

(ج) الحرص على هدوء العملية الانتخابية - لماذا كانت هذه الظاهرة الغريبة التى لا تشهدها فى غير إسرائيل ، إذ صولت كدائرة الانتخابية كبيرة ولم تقسم الى دوائر انتخابية صغيرة ؟ ان سبب ذلك يرجع - فيما يرى البعض الى اعتبارات الأمن من الناحية العسكرية ، (٢) .

ويبدو لنا أنهم اتبعوا هذه الطريقة ليتجنبوا ما يحدث فى الدوائر الانتخابية الصغيرة من المعارك الانتخابية بين المرشحين المتنافسين وماثيره تلك المنافسات من الخلافات الحادة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد صغير تختلف وتعدد فيها الأجناس والنزعات تعددا كبيرا .

(١) Rushbrook - Williams (المرجع السابق ذكره) (ص ١٥٧ ،

(١٥٨

فاذا حصل حزب مثلاً على عشرة آلاف صوت وكان مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى البلاد كلها مائة ألف ، فإن ذلك يعنى أن الحزب قد حصل على ١٠ ٪ عدد أصوات الناخبين فى جميع أنحاء البلاد ، وبناء على ذلك يصبح له الحق فى الحصول على عشر عدد المقاعد فى الكنيست أى على ١٢ مقعداً ، باعتبار أن هذا الرقم هو عشر المائة وعشرين مقعداً التى تضمها الكنيست ، وهندتد فإن العشرة الأوائل من المرشحين المدونة أسماؤهم فى قائمة الحزب يعلن فوزهم فى الانتخاب .

(٢) ذكر (المرجع السابق) ص ١٢٧

ويبدو لنا كذلك أنه من أجل تحقيق هذا الهدف كان ما تقرر أيضا - طبقا للوائح - من تحريم القيام بمظاهرات ابان فترة الانتخابات أو حتى القيام بعمل دعائية انتخابية أو عقد اجتماعات كما يحرم كذلك استعمال مكبرات الصوت (١) كما يحرم بيع الخمر أو تقديمها في ذلك اليوم (الذي يعد يوم عطلة رسمية) (٢) .

(د) وقابة عملية الانتخاب : اللجنة المركزية للانتخاب - طبقا لقانون الانتخابات للكنيسيت (الصادر في يناير ١٩٥٥) توكل هذه الرقابة إلى لجنة مركزية للانتخاب تتألف من ٣٤ من الأعضاء يتم انتخابهم بواسطة الأحزاب السياسية التي كانت ممثلة في الكنيست السابقة (أي التي انتهت مدتها أو حلت قبل إجراء الانتخابات الجديدة) ، على أن يكون لكل حزب أن يختار (في هذه اللجنة) عضوا واحدا في مقابل كل أربعة مقاعد كان يحوزها الحزب في الكنيست السابقة (٣) .

اختصاصات اللجنة المركزية للانتخاب : تتلخص أهم اختصاصاتها فيما يلي :

١ - تتولى اللجنة إقرار مشروعية (أي صحة) كشوف اللشجين التي تقدمها الأحزاب السياسية .

٢ - تقوم اللجنة بتشكيل لجان الانتخاب الفرعية بالأقاليم ، ويوجد من هذه اللجان - كما قدمنا - في مختلف أنحاء اسرائيل نحو ٢٠٠٠ (ألى) لجنة .

٣ - اللجنة مسؤولة عن سير عملية التصويت في الانتخاب .

(١) رشبورك وليامز (للمرجع السابق) ١٥٨

(٢) برلشتاين (للمرجع السابق) ٨١

(٣) أما إذا كان الحزب صغيرا يحز أقل من ٤ مقاعد فإنه يخصص له مقعد واحد في هذه اللجنة .

٤ - ترافق اللجنة سير المعركة الانتخابية ، كما تقوم بفشر نتائج الانتخابات .
وما يجدر ملاحظته أن قرارات هذه اللجنة بخصوص قبول أو رفض الكشف
المقدمة من الأحزاب (التي سبقت الإشارة إليها في التبذة رقم ١) يمكن الطعن
فيها أمام المحكمة العليا (١) .

— وما يجدر الإشارة إليه كذلك أن الأحزاب تقوم بانفاق أموال طائلة في
الانتخابات ، وكانت تقدر ما تنفقه بنحو ١٠ مليون دولاراً (٢) .
وهنا يصح لنا أن نسأل : ماذا يعنى لانفاق مثل هذا المبلغ الكبير في مثل ذلك
البلد الصغير اللهم إلا إفساد الذمم والضائير في الانتخابات ؟

ويجدر بنا بهذه المناسبة أن نذكر أن هنالك من الدول من يعمل حرصاً على
نواهة الانتخابات - على تحديد مبلغ النفقات التي يصح للرشح أن ينفقها (أو التي
يصح أن تنفق من أجله) للدعاية الانتخابية (في نفقات الفشرات والإعلانات
والمقالات الصحفية وسراقات الاجتماعات الخ) . ذلك هو الشأن في إنجلترا ،
وبذلك يستطيع المرشحون المحدودو الدخل أن ينافسوا المرشحين الأثرياء (٣) .

(١) وما يجدر ملاحظته كذلك أن أية جماعة أو هيئة تستطيع أن تقدم
إلى اللجنة المركزية للانتخاب قائمة بمرشحين إذا حصلت على توقيع ٧٥٠
من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein ص ٨١

(٢) كان ذلك طبقاً لما ذكره أحدث مرجع عشنا عليه في هذا المقام ، وهو
كتاب برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٥

(٣) كما يجدر هنالك (في إنجلترا) فضلاً عن معاقبة الجرائم الانتخابية
المروقة (كلرشوة والتهديد الخ) فإنه يعاقب كذلك على الأعمال التي تعد
منافية للنزاهة ولحسن الأخلاق والآداب الانتخابية (مثل تأجير عربات
لركوب الناخبين إلى صندوق الانتخاب للدلاء بأصواتهم ، ومثل تأجير =

(هـ) نظام التمثيل النسبي للأقليات السياسية : ماله وما عليه

أثار هذا النظام الانتخابي في إسرائيل الكثير من المناقشات ، وغير القليل من الانتقادات ، بما أدى ببعض الهيئات أن تتقدم ببعض المقترحات لتغيير هذا النظام . فإذا كان من أمر تلك الاقتراحات وهذه المناقشات ؟ وكيف كان يسير في إسرائيل بوجه عام هذا النظام ؟

١ - المزايا التي تنسب الى نظام التمثيل النسبي

(أولاً) أن هذا النظام يمد إسرائيل - كما يقول البعض - بتمثيل صحيح في الكنيست ، للجماعات السياسية (الأحزاب) تمثيلاً يتناسب مع قوتها العددية (أى مع عدد أتباعها من الناخبين في البلاد) (١) .

(ثانياً) وما ينسب إلى هذا النظام من المزايا أنه يعنى البلاد من إجراءات انتخابات تكميلية ، وذلك في الحالات التي لا يحصل فيها المرشح على الأغلبية المطلقة في الانتخابات ، أو في حالة وفاة أو استقالة أحد النواب . فحين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة (٢) لا يترتب عن وفاة النائب أو استقالته إجراء

== الخطباء وغيرهم ممن يقومون بحملة التأثير على الناخبين (hiring of canvassers) راجع فيما تقدم :

F Austin Ogg - European Governments & Politics (Second ed. New york (1947) p. 167

وكذلك كتابه : English Gov. & politics صفحة ٢٩٢ وما بعدها

(١) رشبورك وليامز : The State of Israel ص ١٥٨ .

(٢) لا يفوتنا هنا أن نكرر بأنه حين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي فإنه يؤخذ عادة منه بنظام الانتخاب بالقائمة (لانظام الانتخاب الفردي) - راجع ما سبق لذكره عن الانتخاب بالقائمة ص ٨٧

انتخابات تكيلية، وانما يؤدي فحسب إلى أن يحل في مكانه الذي خلا، ذلك المرشح الذي يتلوه في الترتيب في قائمة حزبه (١).

(ثالثاً) ويقولون أن هذا النظام الانتخابي يعد ملائماً لما يوجد في إسرائيل من اختلاف كبير بين أهاليها من حيث الجنس والأصل (ethnic) والثقافة والأديان والأيدولوجية (أى المذهب الفلسفي)، إذ أنه يسمح بتمثيل مختلف الأحزاب التي تمثل مختلف أنواع تلك الأجناس ومختلف أوان تلك النزعات والثقافات.

ويعد هذا النظام كذلك ملائماً لبلد كإسرائيل يضم عدداً غير قليل من الأميين (٢)، ومن الناخبين الذين نزحوا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاوله حق الانتخاب ولم يكن لهم بها سابق خبرة بالحياة السياسية الديمقراطية.

أما القول أن هذا النظام الانتخابي يعد ملائماً لأمثال هذه الفئات من الناخبين فذلك راجع إلى بساطة وسهولة فهمه، فهو لا يتطلب من الناخب إلا مجرد التصويت لقائمة يقدمها حزب يؤثره الناخب على غيره من الأحزاب، فلا يتجشم الناخب عناء اختيار شخص معين في دائرة انتخابية معينة (٣).

٢ - المساوىء التي تنسب إلى نظام التمثيل النسبي

تتلخص أهم هذه المساوىء في أن هذا النظام يشجع تعدد الأحزاب ويجعل من المسير تأليف وزارة من الوزارات إلا إذا كانت وزارة ائتلافية (تستند إلى عدة أحزاب)، واورازات الائتلافية تنسب لها كثير من المساوىء يذكر في مقدمتها عدم الاستقرار الوزارى. ولإليك تفصيل ما أوجلتنا:

(١) رشبورك وليامز (المرجع السابق) ص ١٥٨

(٢) إذ يسمح للأميين هناك بمزاوله حق الانتخاب.

(٣) برنشتاين: Gov. & politics in Israel ص ٨٨، ٨٩

إن هذا النظام الانتخابي يشجع - كما قدمنا على تعدد الأحزاب تعددا كبيرا (١) فلقد كان هناك في إسرائيل في الانتخابات النيابية الثلاثة الأولى (أى انتخابات سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٥) على التوالي ٢١ ، ١٧ ، ١٨ حزبا - وفي مقدمة المساوىء التى تترتب على التعدد الكبير للأحزاب أنه يؤدى إلى زيادة جو المنافسات السياسية وتوترا وشدة وحدة : الأمر الذى يعد خطرا - كما يقولون - على الوحدة التى تتطلبها حياة بلد صغير حديث (٢) .

وعما ترتب كذلك على ذلك التعدد الكبير أننا لم نجد حزبا واحدا استطاع أن يحصل فى البرلمان من عدد المقاعد النيابية على الأغلبية المطلقة التى تمكنه من أن يؤلف الوزارة وحده ، لذلك أصبحت القاعدة المتبعة فى إسرائيل هى تشكيل وزارة ائتلافية (أى مكونة من عدة أحزاب) حتى تستطيع الوزارة أن تستند إلى أغلبية مطلقة فى البرلمان ، ولقد كان من عسير الأمور فى إسرائيل أن تقوم وزارة ائتلافية فى إسرائيل دون أن يشترك فيها حزب من الأحزاب الدينية (٣) ، وهى أحزاب ذات طابع دينى أكثر منها سياسى . فاذا نشأت خلافات بين عقيدة هذا

(١) سبق أن بينا تفصيلا كيف يشجع هذا النظام الانتخابي على تعدد الأحزاب .

(٢) برلشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٨ ، ٩٠ .

(٣) وذلك يرجع - فيما نعتقد - إلى أن هنالك بعض أحزاب كانت لا تريد أن تتعاون فى مهمة الحكم أو كان لا يريد حزب ما باى أن يتعاون معها فى هذه المهمة ، كما هو شأن حزب حيروت والحزب الشيوعى ، وتستطيع أن تضيق كذلك حزب الصهيونيين الديموميين الذى لم يقبل الاشتراك فى وزارة ائتلافية منذ نشأة إسرائيل إلا لفترة قصيرة لا تريد عن التأمين والنصف (راجع ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

الحزب الديني وبين واجب التضامن مع الوزارة الائتلافية التي يشترك فيها هذا الحزب فأنتا نجدد يقف دائما الى جانب عقيدته (١) . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد ممثليها في الكنيست فانتا تستطيع في أوقات الأزمات بانسحابها من الائتلاف (أي بخروجها من الوزارة) - أن يؤدي انسحابها الى سقوط الوزارة (٢)

مساوى. الوزارات الائتلافية — والمعروف بوجه عام أن الوزارات الائتلافية نظرًا لأنها تجمع بين عدة أحزاب تحتف مبادئها وأسايلها ، كما يدين كل منها بالولاء والطاعة لقادة وزعماء معينين يختلفون باختلاف الأحزاب ، فانتا نجدد هذه الوزارات الائتلافية يعوزها عادة الانسجام بين أعضائها ، وكثيرا ماتقوم بين أعضائها خلافات تتفق الوزارة في فضها من الوقت والجهد أكثر مما تتفق في تصريف شئون الدولة . وإذا نحن استثنينا فترات الحرب أو الأزمات أرا الخطار التي تهدد كيان الدولة فأنتا نجدد للوزارات الائتلافية كثيرا من المساوىء تلخص - فضلا عما سبق ذكره - فيما يصحب تشكيل الوزارة من تعقيدات وما يترتب عليها من توزيع للمسؤوليات ، وعدم استقرار وزاري .

مساوى. عدم الاستقرار الوزاري - وثمة عدة مساوىء لعدم الاستقرار الوزاري أهمها أنه يؤدي الى فقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية والإدارية وبذلك يؤدي الى كثير من المضار سواء من الناحية الداخلية أو من الناحية الخارجية .

(١) ونود هنا أن نلاحظ أن التعاون في الميدان السياسي يتطلب قسطا من المرونة يعوز عادة الأحزاب الدينية .

(٢) رشبورك وليامز (المرجع السابق) ص ١٩٥٨ ، ١٥٩

فمن الناحية الداخلية يجب أن نذكر كما يقول بعض الفقهاء الفرنسيين (Sibert) أن الوزير هو الرئيس الإداري في وزارته ، ولذلك يترقب على عدم الاستقرار أنه يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافي حتى لمجرد اللام بالمسائل التي يطلب إليه إنجازها ، (٢) أما من الناحية الخارجية ، فإن هذه الشؤون الخارجية (كما يقول الفقيه الفرنسي الكبير بارتنلي) تتألب أكثر مما عداها من الشؤون روح استمرار في الاتجاهات (Continuité des vues) (١) .

وإذ يشعر الوزراء أنهم لا يستطيعون القيام بسياسة تسودها روح الاستقرار والاستمرار فإننا نجدهم يفقدون الشعور بالمسؤولية ، إذ يجب ألا يفوتنا (كما يقرر الفقيه بيردو Burdeau) أن سقوط الوزارة يعني الوزير من مسؤوليته السياسية عن تصرفاته في الوزارة المستتيلة حتى ولو أنه اشترك في الوزارة الجديدة التي خلفتها ، ولنا نجد لذلك أن فقدان هذا الشعور بالمسؤولية عن شئون الحكم قد طبع بهابمه (في فرنسا) - كما يلاحظ الأستاذ بيردو - شتلف درجات السلم الإداري : الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاهتمام بأمر الصالح العام (٢) - ثم أن من شأن عدم الاستقرار الوزاري (وهو عبارة عن كثرة وسرعة تغير الوزارات) أن يزيد ويجدد من شهوات المستوزرين من أعضاء البرلمان ، كما أن من شأنه أن يحيط النظام البرلماني باطار من عدم الثقة يدعو البعض إلى البحث عن صوة أخرى

(١) راجع Sibert : La Constitution de la France (éd. Paris. 1946) p. 172 - 174

وراجع بارتنلي (J. Barthélemy) : القانون الدستوري (طبعة ١٩٣٣) ص ٨٢٣ .

(٢) بيردو G. Burdeau : « القانون الدستوري » ، (طبعة باريس ١٩٤٧) ص ١٧٩ .

من صور الحكم الديمقراطي (كالنظام الرئاسي) ، أو إلى البحث عن نظام آخر للحكم غير النظم الديمقراطية (١) .

ويعد الاستقرار في مقدمة العوامل التي أدت إلى مجازح النظام الديمقراطي في سويسرا وأمريكا والمجملترا ، وفي الممالك الصغيرة الخمسة لأوروبا الشمالية (وهي السويد والنرويج والنمرك وهولندا وبليجيكا) (٢) .

وبالعكس بمجد فرنسا (قبل الجمهورية الفرنسية الخامسة الحالية التي أنشأها ديغول) كانت تعد أكثر الدول الديمقراطية إصابة ببدء عدم الاستقرار الوزاري (٣) .

الوزارات الائتلافية في إسرائيل - على أنه يلاحظ بالنسبة لإسرائيل أنه لم تعرف هناك شكوى من عدم الاستقرار الوزاري الذي يعد - كما قدما - من النتائج المترتبة على اوزارات الائتلافية ، والتي تشكو منها الديمقراطيات الغربية التي عرفت بها هذه اوزارات الائتلافية (وبوجه خاص فرنسا) وبمجد بعض الباحثين الصوريين يشيرون إلى هذه الظاهرة بلهجة الفخار (٤) .

(١) باردتلى (المرجع السابق ذكره) ص ١٨٢ .

(٢) جيرو (E. Giraud) المرجع السابق ذكره ص ٨١ ، ٨٨ ، ٩٣

(٣) فتوسط عمر اوزارة في فرنسا - في الفترة التي تقع بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان يبلغ نحو خمسة شهور .

راجع جيرو (المرجع السابق) ٢٢٧ ، ٢٢٨

(٤) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٨٩ حيث يقول : « أن تلك اوزارات الائتلافية (في إسرائيل) قدمت عنصرا من عناصر الاستقرار أعوز بعض الديمقراطيات القديمة » - ونستد أنه يشير بوجه خاص إلى فرنسا .

على أنه يبدو لنا أن مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نشير إلى ما سبق لنا ذكره من أن الوزارات الائتلافية لا تؤدي عادة إلى ما هو معروف عنها من عدم الاستقرار الوزاري في حالات الأزمات التي تهدد كيان البلاد ، وإسرائيل — باعتراف دعائها (كما قدمنا) — نحس دائماً أنها مهددة بالإبادة ، أو بالأقل بالغزو .

وكذلك مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نعرف — ولعلمهم لا يعرفون — أن ثمة بعضاً من الديموقراطيات الغربية قد نجحت فيها أنظمة الحكم وعرفت الاستقرار رغم ما عرف فيها من تعدد في الأحزاب ورغم أنها لم تكن مهددة بمخطر الغزو أو الإبادة أو غير ذلك من الأخطار كما كان شأن إسرائيل . ذلك كان شأن بلجيكا وهولاندا والبلاد السكندنافية (السويد والنرويج) . وكان يرجع بمجاح أنظمة تلك الدول — كما يقرر أحد كبار أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي — إلى روح التعاون التي كانت تسود مختلف الأحزاب (١) .

ومن ناحية أخرى فإن وزارات الائتلافية في إسرائيل — باعتراف أولئك الباحثين الصهيونيين أنفسهم — تعكس جوها الخلافات حول المبادئ بين الشركاء المؤلفين ، (٢) (أى بين الأحزاب المؤلفة في الوزارة) .

كما أن هذا النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) باعترافهم أيضاً لا يشجع على اتخاذ إجراء سياسي قوى سواء من جانب الحكومة أو من جانب الكنيست ، (٣) — ومرد ذلك إلى فقدان روح الانسجام التام بين أعضاء الوزارة ، ولعدم وجود حزب واحد قوى يحرز الأغلبية المطلقة في الكنيست .

E. Giraud. Le pouvoir Executif dans les démocraties d'Eur-(١)
ope- et d'Amérique (éd.Paris, ٩38)

(٢) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٧٩ .

(٣) برنشتاين Bernstein ص ٩٠ .

٣ - مقترحات اصلاح النظام الانتخابى .

(١) اقتراح الانتخاب الفردى والفوز بالأغلبية المطلقة ، (ب) اقتراح الأخذ

بالنظام الانتخابى الانجليزى

(١) نظراً لما تقدم ذكره من المساوىء التى تقسب لنظام التمثيل النسبى ونظراً لأن هذا النظام لا يتفق مع صالح الأحزاب الكبيرة - لاسيما أكبرها وكان حزب ما باى - فقد وجدنا هذا الحزب بناء على توجيه رئيسه بن جوربون يقدم اقتراحاً باستبدال هذا النظام الانتخابى بنظام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية المطلقة .

(ب) ولقد اقترحت بعض الأحزاب الأخرى الأخذ بالنظام الانتخابى الانجليزى : وهو يتلخص فى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية النسبية .

ولما كان هذان الاقتراحان فى غير صالح الأحزاب الصغيرة فقد كان طبيعياً أن تقف موقف المعارضة منهما سواء فى الكنيست ، أو فى الوزارة (حيث يشترك بعض هذه الأحزاب الصغيرة فى الوزارات الائتلافية فى إسرائيل) (١) .

النظام الانتخابى الانجليزى - ذلك النظام الانتخابى الذى يكفل للدرشح

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٩٠ ، ٩١ .

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل كانت توجه عنايتها إلى القيام بالأعمال الثقيلة التى كان عليها أن تواجهها .

رشرbrook Williams ص ١٥٩ .

في انجازها الفوز في الانتخاب بمجرد حصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين (في الدائرة الانتخابية) لا الأغلبية المطلقة، كما يشترط عادة في الدول الأخرى، ذلك النظام الانتخابي يعد خير نظام يجمع الأحزاب الصغيرة على الاندماج معا أو الاندماج في أحد الأحزاب الكبرى، فبفضل هذا النظام الانتخابي وجدنا الأحزاب في إنجلترا تميل إلى التقلص في حزبين كبيرين: حزب الأغلبية وحزب المعارضة، وحتى إذا حدث أن كان هنالك حزب ثالث فإن الحزب الأكبر يستطيع عادة بهذه الطريقة الانتخابية أن يحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية، وذلك رغم أنه قد لا يكون حائزا على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، وإنما يكون حائزا فحسب - كما قدمنا - على الأغلبية النسبية (١). ومن الأمور الثابتة أن وجود حزبين كبيرين (يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية) هو أمر يعد في مقدمة العوامل الأساسية لنجاح النظام البرلماني في إنجلترا.

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أننا إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية العدالة في الانتخابات فإننا نجدنا نفيذ هذا النظام الانتخابي الانجليزي لأنه يؤدي بحسب إلى الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان بينما هو لم يحصل على أغلبية أصوات الناخبين في البلاد، والعدالة تتطلب أن يحصل كل حزب على عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب مع عدد ما يحرزه الحزب من أصوات الناخبين (كما يقول أنصار نظام التمثيل النسبي) - ولكن فاحية العدالة في الانتخاب ليست وحدها التي يجب أن يحسب لها حساب، فإن حسن سير الأنظمة الديمقراطية - كما يقول بحق الفقيه الكبير جورو - يجب أن يحسب لها الحساب الأول والأهم، وإلا فإن هذه الأنظمة إذا

(١) راجع كتابنا: «الوسيط في القانون الدستوري»، ١٩٥٦ ص

تمثرت في سيرها أصبح وجودها كله في كف القدر عرضة للخطر (١)

ولذلك فنحن نحبذ الأخذ بالنظام الانتخابي الانجليزي .

خاتمة - يجدر بنا في مقام الختام أن نشير إلى ما يراه أحد المفكرين من أن مشكلة تعدد الأحزاب في إسرائيل سوف يتم حلها عن طريق اندماج بعض الأحزاب مما بصورة تدريجية على مر الأيام ، لا عن إصدار تشريع يفرض إصلاحاً أو تعديلاً لذلك النظام الانتخابي (٢) .

وفعلا لقد رأينا في السنوات الأخيرة قيام عدة كتلات بين بعض الأحزاب ومنها كتلة ليكود التي تتولى الحكم اليوم برئاسة ييجن .

والواقع أن ظاهرة الاندماج amalgamation أو التكتلات هذه كانت قد بدأت فعلاً منذ عدة سنين ، فالهاجرون لاسيا في المدن - يميلون للانضمام إلى الأحزاب الكبيرة (٣) . وكان يرى بعض المفكرين اليهود أنه إذا أخذ هذا الاتجاه في الاستمرار في السنوات التالية فإنه لا يندو بعيداً - فيما كان يرى البعض -

(١) جيرو Giraud (المرجع السابق) ص ٣٩٧

(٢) برنشتاين ص ٩١ ، ٩٢

(٣) ويضيف برنشتاين (المرجع السابق ذكره ص ٩٢) إلى ما تقدم قوله : « وتجد نحو نصف السكان العرب يعطون أصواتهم كذلك إلى الأحزاب الكبيرة لا إلى حزب من أحزاب العرب المختلفة » .

ونلاحظ على ما تقدم أنه إذا صح هذا القول في الفترة التي كتب فيها هذا المؤلف مؤلفه (أي عام ١٩٥٧) إلا أن هذا لم يمد صحيحاً بعد ذلك التاريخ إذ أصبح الاتجاه العام السائد بين الناخبين العرب يميل ناحية تأييد أحزاب العرب .

راجع في ذلك كتاب أوسكار كرينز Government & Politics in Israel (طبعة ١٩٦١) ص ٨٢ .

ويبدو أن هذا التحول كان نتيجة لاتحاد مصر وسوريا بقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ .

أن ينتج من اندماجات الأحزاب أربع جماعات أو أربعة أحزاب كبرى : يضم أحدها للماركسيين ، ويضم الثاني العمال ، ويضم الثالث المحافظين ، ويضم الرابع الأحزاب الدينية (١) .

ويجدر بنا أخيراً أن نوجه الأنظار إلى أن هذا النظام الانتخابي قد ورثته إسرائيل عن عهد الحكم الذاتي لليهود في فترة حكومة الانتداب البريطاني .

ولقد سار هذا النظام الانتخابي رغم ما نسب إليه من المساواة سيراً طبعاً في إسرائيل - فيما يذكر بعض الباحثين من اليهود - وكانت انتخاباتها كما يقول خالية نسبياً من الغش والفساد (٢) .

الفرع الثاني

اختصاصات الكنيست

أهم اختصاصات الكنيست هي بوجه عام صورة من اختصاصات البرلمانات في النظام البرلماني ، وهي تنلخص في أمور ثلاثة : (أولاً) الوظيفة التشريعية ، (ثانياً) الوظيفة المالية ، (ثالثاً) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .

ومجدد للكنيست فضلاً عما تقدم اختصاصين آخرين غير معروفين عن البرلمانات في النظام البرلماني هما : (أولاً) إقرار بعض التعيينات في بعض المناصب الكبرى ، (ثانياً) حق الكنيست أن يقرر حل نفسه وإجراء انتخابات .
وفيما يلي تفصيل ما أوجزنا .

(١) برنشتاين ص ٩٢

(٢) برنشتاين ص ٨٨ ، ٨٩

(أولاً) الوظيفة التشريعية

يمتدنا هنا أن نوجه الأنظار فحسب إلى مسألتين :

(المسألة الأولى) تتعلق باقتراح القوانين أى بإعداد مشروعاتها للنظر فيها في الكنيست ، فإن دور الكنيست يحد بحددها - كما قدمنا - دوراً سلبياً ، فالحكومة هي التي تقوم بهذا الدور ، والكنيست نجددما تمنع بما تقوم به الحكومة بهذا الصدد (١) .

(والمسألة الثانية) أن الكنيست أن تفوض بعضاً من اختصاصاتها التشريعية إلى الحكومة (الوزارة) أو إلى كل وزير (منفرداً) أو إلى بعض المجالس المحلية (وأحياناً إلى بعض كبار الموظفين) - ويجرى هذا التفويض بصدد بعض القوانين التي تقرها الكنيست ثم تفوض لبعض تلك الهيئات المذكورة سلطة التشريع في تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، عن طريق إصدار اللوائح ، وذلك في غير خروج عما ترسمه الكنيست من حدود أو عما تضعه من قيود .

وعما تجدر ملاحظته أن مثل هذا التفويض بإصدار لوائح لا يجري به دمج جميع القوانين ، فهناك بعض قوانين مثل قوانين الانتخاب هي ذات أهمية خاصة بحيث ترى الكنيست أن تقوم هي ذاتها بمهمة التشريع لجميع المسائل التفصيلية أو الجزئية

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٧

ففي الشهور الأولى من قيام الكنيست (عام ١٩٤٩) تقررت قاعدة مؤداهما أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هي صاحبة المكان الأول فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها إلى البرلمان .

راجع : 17 p. & Tomorrow The Beginning - Israel - Lehrman

المتعلقة بتلك القوانين ، أى أنها لا ترى أن تفوض إلى هيئة أخرى القيام بهذه المهمة (١) .

(ثانيا) الوظيفة المالية

تشمل هذه الوظيفة الموافقة على الميزانية وفرض الضرائب والاذن بالقروض، الخ. وادّعى أن هذه الوظيفة المالية تدخل فى الوظيفة التشريعية لأن هذه المسائل المالية المشار إليها تصدر بقانون ، ولكننا نرى أن هذه المسائل جديرة أن نعمل لها مكانا خاصا : (أولا) لأن غالبية هذه المسائل ليست — فى جوهرها — أعمالا تشريعية رغم أنه يشترط فيها أن تصدر بقانون من ناحية الشكل (٢) ، إنما تعد

(١) ومن الناحية الأخرى نجد هناك بالعكس بعض مسائل تفوض السكيسيت فيها الى هيئات أخرى سلطة التشريع فى التفاصيل أو الجزئيات المتعلقة بالقوانين الصادرة بسددها ، نذكر أمثلة لذلك : القانون الصادر عام ١٩٥٢ لتحسين حال الانتاج الزراعى ، والقانون الصادر بمراقبة تصدير المحصولات الزراعية ، فى مثل هذه المسائل تفوض السكيسيت إلى الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التى يراها ضرورية لتحقيق السياسة التى رسمتها السكيسيت ، على أن السكيسيت تحتفظ بحق مراقبتها لما يوضع من لوائح ، وذلك إما بأن تشترط أن لها أن تلغى تلك اللائحة فى بحر مدة معينة ، أو أن تشترط أن هذه اللائحة ينتهى أمد سريانها ونفاذها ما لم تصدر السكيسيت — فى بحر مدة معينة — قراراً بأقرارها .

راجع فيما تقدم : وشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٦٥
يقين بما تقدم أن ما يطلق عليه لدينا فى مصر « اللوائح التكميلية » لا تصدر فى إسرائيل إلا بناء على تفويض خاص من السكيسيت
(٢) العمل يعتبر عملا تشريعا — من ناحية الجوهر إذا كان عبارة عن قاعدة عامة أو مبدأ أو أمر عام ، وهناك من المسائل المالية ما يعتبر — من ناحية الجوهر — عملا تشريعا مثل الضرائب والرسوم .

من ناحية الجوهر - إما أن تكون أعمالاً إدارية (مثل الميزانية والحساب الختامي) أو أن تكون عقوداً (مثل القروض والالتزام أو عقد الامتياز) (١)، ولكنها اشترط فيها ضرورة عرضها على البرلمان وصدورها في صورة قوانين، نظراً لأهميتها وخطورتها، وتمكيناً للبرلمان من دقة الرقابة عليها. و(ثانياً) لأن هذه المسائل المالية إذا نحن نظرنا إليها من الناحية التاريخية فإننا نجد أنها كانت في الواقع في مقدمة الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور الأنظمة النيابية في القارة الأوروبية، بل وفي ظهور الحركة الاستقلالية في المستعمرات الأمريكية التي ثارت ضد انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، ثم كونت - بعد أن تحورت - تلك العولة الكبرى المعروفة اليوم باسم الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

(١) الالتزام Concession (ويطلق عليه عادة «عقد الامتياز») هو عقد يتم بين الحكومة من ناحية وبين فرد أو هيئة (شركة) من ناحية أخرى، ويمتضى هذا العقد تحول ذلك الفرد (أو الهيئة) حق إنشاء واستغلال مرفق عام على مصاريفه ومسئوليته وذلك لمدة معينة، على أن يستوفي نفقاته وأرباحه من الجمهور وذلك بتحصيل رسوم من المستفيعين به طوال مدة الامتياز بشرط ألا تتجاوز تلك الرسوم حداً أقصى يحدد في العقد، وفي مقابل منح الالتزام تشاطر الحكومة الملتزم في الأرباح - ومن الأمثلة التي كانت معروفة لدينا بمصر لعقود الامتياز : امتياز شركة قناة السويس وامتياز شركة النور وشركة المياه، وقد أعيت جميعاً كما هو معروف.

(٢) ففي القرون الوسطى لم تكن سوى الحاجة إلى المال لتدفع الملوك إلى دعوة برلماناتهم التي كانت تهتم لهم وسائل الحصول على موارد جديدة، ومن هنا نبت حق المجالس النيابية في الموافقة على كل ضريبة جديدة، ثم انتهى الأمر إلى أن يكون لها حق التشريع، وكذلك إذا نظرنا إلى الثورات التاريخية الكبرى (التي أفضت إلى إنشاء العساكنير أو تقرير بعض حقوق دستورية للشعوب) فإننا نجد للعامل المالي الأثر المباشر في إحداثها، =

اختصاصات الكنيست في الشؤون المالية - إذا كانت هناك بعض قوانين نفوس الكنيست بصدد بعض الهيئات - كما قدمنا - سلطة إصدار لوائح تعالج

= فالثورة الإنجليزية التي قام بها كرمويل قبيل منتصف القرن السابع عشر يرجع أصلها إلى ضريبة السفن التي أمر بفرضها الملك شارل الأول سنة ١٦٣٠ بالرغم من رفض البرلمان الإذن بها ، فلما احتج البرلمان عند الملك إلى حله ثم تلا ذلك نشوب الحرب بين جيش الملك وجيش جرده البرلمان ، وانتهى هذا النضال بهزيمة الملك وإعدامه عام ١٦٤٩ ثم جاءت وثيقة إعلان الحقوق .
Bill of Rights الشهيرة عام ١٦٨٨ تسجيل حق الشعب في اعتبار كل ضريبة غير مشروعة ما لم يأذن بها البرلمان .

وفي فرنسا كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وهي الثورة التي أفضت إلى إعلان حقوق الإنسان وإلى تقرير مبدأ سيادة الأمة ، نقول كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى تلك الثورة سوء الحالة المالية وإرهاق الأهالي بالضرائب وعدم مراعاة العدالة والمساواة في توزيعها بين طبقات الشعب وإعفاء الطبقات الممتازة (الاشراف La Noblesse ، وكبار رجال الكنيسة Le Clergé) من بعض أنواع الضرائب ، فلما انتصرت الثورة الفرنسية كان في مقدمة المبادئ التي قررتها في دساتيرها :

(أ) مبدأ مساواة الأفراد أمام الضرائب ، (ب) أنه لا يجوز فرض ضريبة بدون موافقة البرلمان ، وأن للبرلمان حق الموافقة على ميزانية الدولة .

ولذا انتقلنا إلى القارة الأمريكية لنبحث عن السبب المباشر الذي أدى إلى انفجار بركان ثورة المستعمرات الأمريكية ضد إنجلترا وظهور الحركة الاستقلالية بتلك المستعمرات ، فانتنا نجد أن ذلك السبب إنما كان مقاومة أهالي تلك المستعمرات للضرائب التي فرضها البرلمان البريطاني عليهم . ولم يكن بهذا البرلمان معون لتلك المستعمرات الأمريكية ومنتهجون منها ، لذلك فقد كان شعار الثورة التحريرية (التي قامت بها تلك المستعمرات) يتنحصر في عبارة شهيرة وهي =

تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، فان القوانين المتعلقة بالشئون المالية - نظراً لما لها من الأهمية - نجد الكنيست غيرة على سلطتها بصددها ، كما هو شأن مجلس العموم البريطاني ، إذ نجدها تقوم هي بمعالجة التشريع في تلك المسائل التفصيلية أو الجزئية المتعلقة برقابتها على مصروفات الدولة في مختلف فروعها ، ولاتترك للهيئات الحكومية إلا نطاقاً ضيقاً من الحرية في نقل بعض اعتمادات المصروفات في الميزانية من بند إلى آخر .

ولاستطيع الحكومة في إسرائيل أن تفرض على الأفراد رسماً من الرسوم أو تلزمهم بدفع مبلغ ما دون موافقة الكنيست (١) .

No taxation without representation أى « لاضريبة بغير تمثيل
(أو إنابة) » .

راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٥٥٠ ، ٥٥١
وكتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ٢٤٨ ، ٢٤٩
(١) وشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٥ .

التفرقة بين الضرائب والرسوم - يجدر بنا هنا أن نذكر نبذة موجزة عن التفرقة بينهما : فالضريبة هي فرضة من المال تجبها الدولة من الأفراد على قدر يدار كل منهم لتكيتها من أداء المرافق العامة مثل الضرائب العقارية وهوائد المبانى والضريبة على كسب العمل أو على الأرباح التجارية الخ ... أما الرسم فهو فرضة من المال يدفعها الفرد نظير خدمة معينة تسديها الدولة اليه وتستعين الدولة بالمبالغ المتحصلة من الرسم على أداء تلك الخدمة التي يجب أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعة الفردية مثل رسم تسجيل الملكية ورسوم القضاء ورسوم التعليم .

راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٥٥٢

رقابة الشؤون المالية للدولة - ونجد هنالك أن رقابة هذه الشؤون المالية وكذلك رقابة مشروعات الدولة الاقتصادية قد نعلت برئيس ديوان المحاسبة - The State Controller الذي يصفونه منسك بأنه « كلب الحراسة للدولة » The watch-dog of the State ، وتتلخص مهمته في توجيه أنظار الكنيست الى ما يحدث من تصرفات مالية مخالفة للقوانين ، أو الى ما يراه من اقتراحات لإجراء بعض الإصلاحات . وهذا الموظف الكبير يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بناء على ترشيح الكنيست ، وهو المستقل عن السلطة التنفيذية ولا يسأل عن أعماله إلا أمام الكنيست (١) .

(ثالثا) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

ان جوهر النظام البرلماني - فيما يرى بعض كبار رجال الفقه الدستوري - هو مراقبة الحكومة بواسطة الهيئات النيابية المنتجة (٢) . وأهم وسائل أو أدوات هذه الرقابة هي : حق السؤال وحق الاستجواب وحق التحقيق وأخيرا حق الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة الذي يعد أهم تلك الوسائل وأقواها أثرا .

وفي اسرائيل يجب على الوزارة أن تكون حائزة لثقة الكنيست (كما تفضى بذلك مجايدى النظام البرلماني) - وعلى الوزارة بعد تشكيلها أن تقدم دون إبطاء الى الكنيست (والمقاعد الوزارية موزعة على الوزراء) ، ولا تمد الوزارة أنها قد شكلت - من الناحية الرسمية - الا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية

(١) وشعروك وليامز ص ١٦٦

(٢) بارتلى Barthémy : Précis de Dr. Constitutionnel (Paris

1937) p 353,

البرلمانية (١) .

ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة في ميادين الشؤون الخارجية ،
والامن القومي (الدفاع) ، والادارة .

كما تجدر ملاحظته أن الكنيست دورا ضعيفا في ميدان الشؤون الخارجية ،
وكذلك فيما يتعلق بالامن القومي (أى الدفاع الخارجى) ، إذ نجد أن ما تقوم
به الكنيست من تحقيقات بصدد حادث معين إنما تأتى بعد - لانبيل - حدوثه ،
وبذلك نجد أن هذه التحقيقات إنما تقوم على أساس البيانات التى تقدمها الحكومة ،
على أن كلام من وزارى الخارجية والدفاع تطلع كلامن اللجنتين البرلمانيتين لشئون
هاتين الوزارتين على التطورات الهامة بهذا الصدد (٢) .

ورقابة الكنيست على الإدارة تعد أقل أعمالها شأنًا ، فالنابة بتحسين
أو إصلاح الإدارة لم تكن بين الأهداف الهامة للكنيست .

ورغم أن تقارير ديوان المحاسبة فى متناول يد الكنيست وهى تقارير مفصلة
تلقى ضوء على سير الاداة الادارية فإننا نجد المنافسات البرلمانية المتعلقة بالعبوب

(١) أوسكار كريز ص ٩٩ - وراجع ص ١٠٠ (من المرجع المذكور)
حيث يقول المؤلف : « ان على الوزارة أن تنهى الكنيست بما يحدث فيها
من خلل لبعض المقاعد الوزارية بسبب استقالة بعض الوزراء أو غير ذلك
من الأسباب ، وكذلك ما يحدث من تعديل فى توزيع المناصب الوزارية
أو من إحالة لأعمال وزير على وزير آخر ، ولو أنه لا يتطلب بهذا الصدد
موافقة البرلمان فى تلك الحالات » .

(٢) على أن الصيغة السرية Confideniel لهذه البيانات قاصرة على أعضاء
هاتين اللجنتين .

راجع برشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

الإدارية والمالية التي تشير تلك التقارير إليها تعتمد الحكومة — كأقدمنا — إلى تأجيلها (أى إلى تأجيل مناقشتها) .

والكنيسيت — باعتبارها هيئة للتعبير عن الرأى العام — قد سارت (كأيقولون) على نحو لا بأس به (١)

وتضع الكنيسيت كل عام ما بين ٦٠ ، ٩٠ قانونا (٢)

(رابعاً) إقرار بعض التعديلات في بعض المناصب الكبرى

هذا هو الإختصاص الرابع من اختصاصات الكنيسيت ، وهو يشمل نوعين :

(أ) الموافقة على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا (المستشارين) (٣)

(ب) إقرار تعيين رئيس ديوان المحاسبة (كأقدمنا) .

وبما نجد ملاحظته بهذا الصدد أننا لا نجد مثل هذا الإختصاص للبرلمانات في الديمقراطيات الغربية البرلمانية ، وإنما نجد مثله للبرلمانات في الأنظمة الماركسية (في الإتحاد السوفييتي والديموقراطيات الشعبية) (٤)

(خامساً) حق الحل

هذه ظاهرة من الطواهر الغربية في النظام البرلماني الاسرائيلي ، إذ أن المعروف والمألوف في الأنظمة البرلمانية الغربية أن حق الحل (أى حصل المجلس النيابي أو البرلمان) إنما يتقرر للحكومة ، أما في إسرائيل فقد تقرر هذا الحق للمجلس النيابي ذاته أى للكنيسيت ، فالكنيسيت هي التي تقرر حل ذاتها بناتها ، وليس

(١) برنشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) أوسكار كريتر (المراجع السابق ذكره) ص ٥٧

(٣) برنشتاين Bernstein (المراجع السابق ذكره) ص ٩٤

(٤) راجع مؤلفنا القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، (الطبعة الثانية)

ص ٤٢٠ هامش رقم ١

لرئيس الوزارة هناك (كما هو الشأن في الأنظمة البرلمانية) أن يطلب إلى رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات (١) . (وسنعود إلى هذه المسألة بصدد الكلام عن اختصاصات السلطة التنفيذية) :

والكنيست تلجأ إلى حل نفسها حين يحدث أن يستقيل رئيس الوزارة ثم لا يستطيع رئيس الجمهورية أن يجد أحدا يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية في الكنيست ، ففي هذه الحالة تعمد الكنيست إلى حل نفسها وإجراء انتخابات جديدة (٢)

على أنه لم يحدث - حتى عام ١٩٦١ - بأن قررت الكنيست هذا الحل ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة اللهم إلا مرة واحدة ، وكانت حين عجز بن جوريون عن أن يشكل وزارة جديدة كنتيجة لأزمة فنية لافون Lavon (التي سبقت الإشارة إليها) (٣)

خاتمة

ملاحظات عامة على سير العمل البرلماني

نرى في مقام الختام لهذا المبحث أن تدلى بصدد سير العمل والحو الذي يحيط به في الكنيست ، بل والحو الذي يحيط بالكنيست ذاتها ما يلي من الملاحظات .

١ - حرية النواب - مما يلاحظ أن النواب يوجهون إلى الوزراء ما يرونه من وجوه النقد في حرية كاملة .

كما أن الشعب بدوره و : إلى الكنيست ما يراه من الانتقادات كما - يحدث في

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٠١

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٣١

(٣) أوسكار كرينز ص ٣٥ - ذكرنا حتى عام ١٩٦١ ، لأننا لم نستطع العثور على مرجع أحدث من هذا للمرجع كتب عن هذه المسألة .

بريطانيا - كما يقول بعض الباحثين البريطانيين بالنسبة لمجلس العموم (١).

ونود أن نلاحظ على ما تقدم ذكره بصدد حرية النواب : أن هذه الحرية مقيدة في الواقع - كما قدمنا - بالتعليمات الصادرة إليهم من أحزابهم (٢) ، بحيث يصح القول أن هذه الحرية إنما يتمتع بها النائب حيث لا توجد تعليمات أو توجيهات معينة من الحزب ، أي أن هذه الحرية هي في الواقع حرية للأحزاب أكثر منها حرية للنواب .

ثم يجب ألا يفوتنا أن هناك بعض طوائف أو جماعات من أصحاب المصالح الخاصة (Pressure groups) تزاوّل نوعاً من الضغط والتأثير على أعضاء البرلمان وغيرهم من رجال الحكم (٣) .

٢ - جو المناقشات البرلمانية - لقد كان مما يخشونه أن تثار في السكيتيت منافشات قطول في غير طائل (أي مما اضطلع على تسميتها بالمناقشات البرزافقية)، ولكن الواقع - فيما يذكر بعض الباحثين الحايدين - أن هذه المخاوف لم يكن لها أساس من الحقيقة والواقع (٤) .

(١) رشبوك وليامز (London 1957) p. 166 The State of Israel

(٢) راجع ما ذكرناه بصدد ضرورة احترام النائب التعليمات الصادرة إليه من حوزة ولا كان معرضاً للفصل

(٣) راجع Oscar Kraines (الراجع السابق) ص ٥٨ حيث يقول : د ان محاولة الضغط السياسي lobbying على أعضاء البرلمان لا تجده ممنوعاً ولا منظمًا في إسرائيل ، والطوائف والجماعات ذات المصالح الخاصة لا تجدها تزاوّل نشاطها (في الضغط) فحسب في ميدان الاقتصاد الفردي (القطاع الخاص) بل كذلك في الميدان الحكومي وفي نطاق اتحادات العمال وفي مناطق المستوطنات الزراعية التعاونية (Cooperative agricultural settlement areas)

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

على أن مما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن المناهضة البرلمانية (التي تستند إلى تقارير ديوان المحاسبة) والتي تدور حول العيوب الإدارية والمالية ، تعتمد الحكومة إلى تأجيلها (١) .

ومما يذكر عن الكنيست أنها تمحز في بطن روح الحرص على النظام sense of discipline ، وأن ما يكتنه الأعضاء من الاحترام لرئيس المجلس (رئيس الكنيست) قد عمل مرات عدة على إلقاء المجلس من اضطراب كبير بل ومن احتمال استعمال العنف (٢) .

٣ - قوة الكنيست ومكانتها - أن لمضوية الكنيست مكانا رفيعا في اسرائيل (٣) .

والكنيست هناك على قسط كبير من القوة ، وكثيرا ما كانت تفرض وجهة نظرها وتوقف الحكومة عند حذرها (٤) .

ويبدو لنا أن رفعة مكان النواب في عين جمهور الشعب هناك إنما هي مستمدة إلى حد كبير من النظام الانتخابي السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبي ، والانتخاب بالقائمة) ، ذلك النظام الذي لا يجعل الناخب أسير دائرة انتخابية لأنه لا يحد أنه مدين بمقعده البرلماني لئناخيه ، وهو ما يحسه النائب في ظل نظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخابات بالأغلبية .

وفي رأينا كذلك أن ما يذكرونه عن قوة البرلمان بوجه عام إنما يرجع (أ. ب.) وقبل كل شيء إلى تعدد الأحزاب تعددا من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكان تأليف وزارة تستند إلى حزب واحد (حزب الأغلبية) وإنما يجب أن تستند

(١) برلشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

(٢) برلشتاين The politics of Israel ؛ (المرجع السابق) ص ١٠٧

(٣) أوسكار كرينز ص ٥٧

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

الوزارة إلى عدة أحزاب (أى أن تكون وزارة ائتلافية) ، والمعروف عن
الوزارات الائتلافية أنها - اللهم إلا في أوقات الأزمات (كما قدما) - وزارات
ضعيفة ، ومن ضعفها يستمد البرلمان قوته لإزاءها .

و(ثانيا) ترجع قوة البرلمان هناك إلى أن الحكومة لا تملك حق حله ، وفقدان
الحكومة حق حل البرلمان هو مما يؤدي بداهة إلى رجحان كفة البرلمان في ميزان
السلطان على كفة الحكومة . ومن الأمور المعروفة عن البرلمان الفرنسى في عهد
الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة (أى منذ عام ١٨٧٥ حتى قيام الجمهورية الخامسة
في عهد الجنرال ديغول عام ١٩٥٨) أن عدم إمكان الحكومة هناك الالتجاء إلى
حل المجلس التياى (لأسباب ليس هنا مقام ذكرها) قد أدى إلى ضعف الوزارة
إزاء هذا المجلس أى إلى رجحان كفته في ميزان السلطان على كفة الوزارة .

المبحث الخامس

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والوزراء (٢). ولذلك لزم أن نقسم هذا المبحث إلى فرعين: الأول نتكلم فيه عن رئيس الجمهورية، والفرع الثاني نخصصه للكلام عن الوزراء.

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

١ - **الشروط الواجب توفرها في الرئيس** - لا يحدد في قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ (أو الدستور الصغير، كما يطلق عليه أيضا) ولا في القانون الخاص برئاسة الجمهورية (الصادر في ديسمبر ١٩٥١) شرطا من الشروط التي يتطلب توفرها فيمن يختار رئيسا للجمهورية، فلم يشترط فيه بلوغه حداً معيناً من السن، ولا حتى أن يكون مواطناً لإسرائيل (٢).

٢ - **انتخاب الرئيس وعزله** - ينتخب الرئيس بواسطة الكنيست،

(١) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعت له لجنة الدكتور ليوكوهن ينص (بالمادة ٤٨) على أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي.

راجع دئر : The Republic of Israel (New York : Dunnear :

1950) p. 120

(٢) راجع أوسكار كرينز Oscar Kraines (المراجع السابق ذكره) ص ١٢٥، وراجع مؤلف الدكتور دئر Dunner (المراجع السابق) ص ١٢٥ حيث يقول أن مشروع الدستور (الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن) كان ينص (بالمادة ٤٩) على أن رئيس الجمهورية يشترط فيه أن يكون له الترشيح للبرلمان وألا يقل عمره عن ٤٥ سنة.

ولم يشر قانون الانتقال إلى مدة معينة ينتخب لها الرئيس ، ولقد نص قانون ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص برئاسة الجمهورية على أن تلك المدة هي خمس سنوات (١).

شخصية الرؤساء : وايزمان وبن زفي — ولقد كان أول رئيس انتخب لإسرائيل هو الدكتور حاييم وايزمان Weizmann ، ولقد كان عضوا في حزب الصهيونيين العموميين (وهو حزب محافظ) ، ولقد تم انتخابه للرئاسة في ١٦ فبراير ١٩٤٩ ، وظل في منصبه حتى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ، ثم أعيد انتخابه في ذلك الشهر (نوفمبر) رئيساً للجمهورية ولقد توفي في نوفمبر ١٩٥٢ (٢).

بن زفي — وفي الشهر التالي لوفاة وايزمان انتخبت الكنيست بن زفي Ben Zvi (الذي كان يبلغ من العمر ٦٨ سنة) ، وقد كان من زعماء حزب الهاباري (الذي يرأسه بن جوريون) كما كان مؤرخا كبيرا وزميلا قديما لبن جوريون منذ أن حاربوا معا في صفوف الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى .
وحين انتهت مدة رئاسته (بعد انقضاء السنوات الخمس) في ديسمبر سنة ١٩٥٧ أعيد انتخابه للمرة الثانية (٣).

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٩

ولقد كان مشروع الدستور ينص (بالمادة ٥٠) على أن الرئيس وينتخب بواسطة مجلس النواب بطريق الاقتراع السري ، فإذا لم يحرز أحد الأغلبية المطلقة من الأصوات في اقتراعين متتاليين فيكتفي في الاقتراع الثالث بالحصول على الأغلبية النسبية من الأصوات في الاقتراع الثالث للفوز في الانتخاب .

راجع مؤلف الدكتور دتر (المراجع السابق) ص ١٢٠ ، ٢٢١

(٢) أوسكار كرينز ص ١٣٦ ، ١٢٧

ولقد ولد وايزمان عام ١٨٧٤ أي أنه مات عن ٧٨ سنة

راجع بن هاليرن Ben Halpern -- The Idea of the Jewish State (ed. 1961) p. 24.

(٣) أوسكار كرينز ص ١٢٧ - ١٢٩

وفي أواخر عام ١٩٦٢ - أي قبيل انتهاء المدة الثانية لرئاسة بن زفي أثارَت مسألة إعادة انتخابه للرئاسة للمرة الثالثة صراعاً سياسياً شديداً شمل جميع الأحزاب الاسرائيلية ، فقد عارضت أحزاب المعارضة محاولة وزارة بن جوريون إعادة انتخاب بن زفي رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة ، كما طالبت هذه الأحزاب ألا يكون رئيس الدولة من رجال حزب ما باي (الذي كان ينتمي إليه بن زفي قبل انتخابه للرئاسة) .

ولقد اقترح أحد الأحزاب مشروع قرار يحدد مدة الرئيس بفترة متناهيتين فصحب (كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية) - ولكن أياً من هذين الاقتراحين لم يكتب له الفوز ، لأن الأحزاب المعارضة لم تستطع أن تحوز في الكنيست العدد الكافي من الأصوات لتغليب وجهة نظرها ، وبذلك انتخب بن زفي رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة (١) .

عزل الرئيس - للكنيست حق عزل الرئيس إذا ثبت أن سلوكه لا يتناسب مع السلوك الذي يتطلب من رئيس للدولة ، على أنه يشترط في هذه الحالة أن يصدر قرار العزل بأغلبية ٢/٣ عدد الأعضاء الذين تتكون منهم الكنيست (٢) (أي بأغلبية ٩٠ صوتاً) .

٣ - اختصاصات الرئيس

(أولاً) فيما يتعلق بعلاقته بالكنيست - هذه العلاقة تفسد - من حيث

(١) وكان انتخابه بأغلبية ٦٢ صوتاً - وقد وجدت بين أوراق الاقتراع ٤٢ ورقة بيضاء ، ويجب ألا يفترأ أن عدد أعضاء الكنيست ١٢٠ راجع : تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ١٤٨ .

ويلاحظ أن بن زفي قد توفي في إبريل ١٩٦٣

(٢) أوسكار كرينز ص ١٣٠ ، ١٣١

طبيعتها - ذات صيغة شرفيا ، فهو لا يملك إلا الموافقة على القوانين التي يقرها البرلمان ، بمباراة أخرى أنه لا يملك حق الفيتو (حق الاعتراض على القوانين ووردها إلى الكنيست لتعيد النظر فيها) (١) ، كما هو الشأن عادة في الأنظمة البرلمانية حيث يحدد رئيس الدولة يزاوّل هذا الحق (الفيتو) بالاشتراك مع الوزارة .

ويبدو لنا أنهم في حرمانهم الرئيس (أو بمباراة أخرى السلطة التنفيذية) حق الفيتو قد تأثروا هناك (في إسرائيل) بالنظام البرلماني الانجليزي حيث يعد الملك هناك أنه قد فقد حق الفيتو لعدم استعماله إياه منذ عام ١٧٠٧ (٢)

و كما أن الرئيس الإسرائيلي حرم حق الفيتو ، فكذا ذلك نجد حرم حق الحل كما قدمنا (أي حق حل المجلس النيابي وهو الكنيست بناء على اقتراح الوزارة وإجراء انتخابات كما هو الشأن في البلاد البرلمانية) .

(ثانيا) فيما يتعلق بعلاقته بالوزارة - تقتصر هذه العلاقة على مايلي :

(١) تعيين رئيس الوزارة وتكليفه بتشكيلها (أي باختيار زملائه في الوزارة والواقع أن رئيس الجمهورية في إسرائيل ليست له حرية اختيار رئيس الوزارة ، فهو إنما يقوم بتعيين من يقع عليه اختيار الأحزاب المختلفة في الوزارة ليكون رئيسها ، وقد كان - قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ - أحد زعماء حزب ما باي (أكبر الأحزاب الإسرائيلية) (٣) .

(١) أوسكار كرينز ص ٣٣ ، ١٣١

(٢) على أن بعض رجال الفقه الدستوري الانجليزي (مثل الأستاذ Finer في كتابه :

(Theory & Practice of Modern government vol II)

يرى أنه إذا كان الملك قد فقد حق الفيتو إلا أنه تحت سلطان أزمة أو ضرورة فإن له أن يلجأ إليه (أي أن يسترد ذلك الحق) .

راجع كتابنا : « اوسيط في القانون الدستوري » (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٧٩ .

(٣) أوسكار كرينز ص ١٣١ .

(ب) لا يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء ، اللهم إلا إذا طلب منه ذلك رئيس الوزارة نيابة عن الوزارة .

(ج) حين يستقيل رئيس الوزارة ويعجز رئيس الجمهورية عن أن يجد أحدا يقبل أو يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية برلمانية ، فإنه لا يستطيع حل الكنيست ، وإنما هي التي تقرر حل نفسها - كما قدمنا - ولإجراء انتخابات جديدة (١) .

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن أعمال رئيس الجمهورية - كما نقضى بذلك مبادئ النظام البرلماني يجب أن يوقع عليها الوزراء المختصون (٢) .

٤ - مهمة رئيس الجمهورية في إسرائيل : (الحركة بين انصار كل من النظامين الرئاسي والبرلماني)

(١) أوسكار كريز ص ١٣١

وقد كانت المادة ٥٦ من مشروع الدستور تنص على أن « رئيس الجمهورية - بعد المشاورة مع زعماء الأحزاب البرلمانية - يعين رئيس الوزارة ، وبناء على نصيحته يعين غيره من أعضاء المجلس التنفيذي ، وهو يعين السفراء والوزراء المفوضين ، كما يعين القائد العام للقوات المسلحة .

راجع دثر ص ١٢١

(٢) وقد كانت المادة ٥٥ من مشروع الدستور تنص على أن « كل عمل من الأعمال الرسمية للرئيس يوقع عليها رئيس الوزارة أو غيره من أعضاء المجلس التنفيذي حتى يتحمل مسؤولية توقيعه » .

راجع دثر (المرجع السابق) ص ١٢١

ونوجه هنا الأنظار إلى أن عبارة « حتى يتحمل مسؤولية توقيعه » تعد من العبارات التي لا يجوز ورودها في نصوص الدساتير ، لأن بيان حكمة النص أو أسبابه إنما يكون موضعاً في المذكرة التفسيرية للدستور لا في نص الدستور ذاته .

عقب نشأة إسرائيل - وفي عهد الحكومة المؤقتة (١) ثار خلاف حاد بين الدكتور حاييم وايزمان (الذي كان مرشحا لرئاسة الجمهورية) وبين جوريون ورئيس الوزارة في عهد تلك الحكومة المؤقتة ، وكان الخلاف يدور حول مهمة رئيس الجمهورية : هل يصح له أن يتدخل في الإدارة الفعلية لشتون الحكم ؟ ولقد كانت الصورة التي ظهر بها ذلك الخلاف هي الخلاف حول الأخذ بالنظام الرئاسي أم بالنظام البرلماني .

وإذا كان صحيحا ما ذكره الفيلسوف الفرنسي الشهير مونتسكيو من أن مما تثبتته أحداث التاريخ ومشاهدة الواقع أن الإنسان حين يتولى سلطة فانه ينزح بدaimته إلى أن يزيد من حدود سلطته ، فقد كان طبيعيا إذاً أن نجد الدكتور وايزمان يطالب بالأخذ بالنظام الرئاسي الأمريكي الذي نجد فيه الرئيس - كما يقولون - يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية ، ويعد في الوقت ذاته رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، (٢) ، وكان طبيعيا كذلك أن نجد - من الناحية الأخرى - بن جوريون يطالب بالأخذ بنظام برلماني (كالنظام الفرنسي أو النظام الإنجليزي) نجد رئيس الدولة فيه ضعيفا لا يعد - كما يقولون - إلا مجرد رئيس رسمي للدولة (أي أن مركزه يعد مجرد مركز شرف) وتترك فيه الإدارة الفعلية لشتون الحكم في يد الوزارة .

(١) هذه هي الحكومة المؤقتة ، هي التي قامت في إسرائيل عقب انتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٤٩ ، وقد كان يتولى تلك الحكومة المؤقتة مجلس الدولة المؤقت (الذي كان عبارة عن برلمان صغير مكون من ٢٧ عضوا) تناوبه وزارة مؤقتة يرأسها بن جوريون .

راجع Hal Lehrmen. Israël - The Beginning and Tomorrow

(1951) P. ١4 , 15

(٢) أوسكار كرينز ص ١٢٤

ولقد كتبت الغلبة في ذلك النزاع لبن جوريون الذي وجد تأييداً قوياً من
الرأى العام الإسرائيلي لوجهة نظره (١) ،

وعلافاً فقد وجدنا وايزمان حين انتخب لرئاسة الجمهورية ، أصبح يحس أن
دوره فيما يتعلق بشئون الحكم إنما هو دور ساي وأن وظيفته ذات أهمية ثانوية :
الامر الذى كان يشعره - كما يقولون - بشعور المرارة (٢) .

ويبدو أن النظرة إلى مهمة رئيس الجمهورية باعتبارها ذات أهمية ثانوية (فيما
يتعلق بإدارة شئون الحكم) ، كانت كذلك نظرة الرأى العام ، حتى أن الانتخابات
لرئاسة الجمهورية كانت تعد في نظر الشعب من الأمور التي لا تثير اهتمامه (٣) .

وما يذكر عن وايزمان حين نقل إليه أحد وزراء الولايات المتحدة الأمريكية
استياء الرئيس الأمريكى ترومان Truman من أن الرئيس الاسرائيلى (وايزمان)
لم يقف موقفاً قوياً من أجل حماية اللاجئين العرب ، كان رد وايزمان ما يأتي :

« اننى رئيس دستورى فحسب ، وهذا بما يعد خارجاً عن دائرة اختصاصى
وان مندبلى هو الشئ الوحيد الذى أستطيع أن أضع أنفى فيه ، أما غير ذلك من

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٤

(٢) * somewhat embittered with his minor office & remained passive*

راجع أوسكار كرينز ص ١٢٩

(٣) كتبت صحيفة New York times في عدد ١٤/١١/١٩٥١

ص ٦ بمناسبة إعادة انتخاب وايزمان تقول :

«there is little interest here in the presidential election. The president has no independant power & is merely a figurehead»

ورد في أوسكار كرينز ١٢٩

الأشياء فإن بن جوريون هو الذى يستطيع أن يضع أنفه فيها ، (١) .

٥ - الرايان فى مخفى الميزان

وفى رأينا أن فسطاً كبيراً من ذلك الخلاف الذى أثير - وأشير إليه - بين واطمان وبين جوريون وأنصارهما ، إنما كانت تدور دائرته حول فهم خاطئ .
لمهمة أو دور رئيس الدولة فى كل من النظام الرئاسى الأمريكى والنظام البرلمانى .
وما يقضى به علينا واجب الانصاف أن نضيف إلى ما تقدم : أن لهم المعضلة
فى أن ذلك الفهم الخاطئ هو الفهم الذائع ، أى أنه المعروف المألوف حتى لدى
الكثيرين من رجال الفقه الدستورى ومن رجال الفكر السياسى فى غير إسرائيل
من البلاد .

والصحيح - فيما نعتقد وفيما سنبين - أن رئيس - الدولة لا يتولى وحده سلطة
تنفيذية قوية فى النظام الأمريكى - كما يقولون - ، كما أن هذا النظام الأمريكى (أى
نظم الحكم للولايات المتحدة الأمريكية) ليس دائماً نظاماً رئاسياً كما يظنون ،
وكذلك ليس صحيحاً ما يظنون من أن دور الرئيس فى النظام البرلمانى هو مجرد
دور سلبى وأن مركزه مجرد مركز شرفى .
وفى ما يلى تفصيل ما أوجملنا :

(فلولا) رئيس الدولة لا يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية فى النظام الأمريكى

إذا كان صحيحاً أن ثمة سلطة تنفيذية قوية تتركز - فى النظام الأمريكى - فى
يد رئيس الجمهورية ، فغير صحيح أن هذا الرئيس يتولى وحده ، تلك السلطة

(1) . I am only a Constitutional President, and It is outside my province. my handkerchief is the only thing I can stick my nose into. Every - thing else, it is Ben - Gurion' S nose

التنفيذية القوية كما يظن الكثيرون . فاذا نحن رجعنا إلى الدستور الأمريكي فإننا نجد أنه قد جعل من مجلس الشيوخ (إلى جانب كونه عضوا من أعضاء السلطة التشريعية) « مجلسا تنفيذيا » ، إذ يشترك هذا المجلس مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية : كتميين الوزراء والسفراء وغيرهم من رجال التمثيل السياسي والقناصل ، بل وقضاة المحكمة العليا (المستشارين) وكبار الموظفين (١) .

على أن ما يجدر ملاحظته أنه قد جرى عرف قديم على ألا يعترض مجلس الشيوخ « من باب المجاملة » Senatorial Courtesy على اختيار الرئيس لأعوانه الخصوصيين (أى الوزراء) .

كما نجد الدستور الأمريكي يشترط - فيما يتعلق بالمعاهدات التي يقدّمها الرئيس مع الدول الأجنبية - موافقة مجلس الشيوخ (بأغلبية الثلثين) لإبرام المعاهدة (أى حتى تكون نافذة لازمة للدولة) (٢) .

(ثانيا) النظام الأمريكي ليس دائما نظاما رئاسيا

ما يغيب عن علم الكثيرين أن « النظام الأمريكي ليس دائما نظاما رئاسيا . ويجدر بنا أولا أن نشير إلى أن « النظام الرئاسي » الذي يتحدث عنه الكثيرون في كثير من الأقطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما . وحسبنا بيانا لذلك أن نشير إلى ما ذكره أحد الأساتذة الأمريكيين (وهو الأستاذ Griffith)

(١) راجع بارتلى Barthélemy ، القانون الدستوري ، طبعة ١٩٣٣ (المرجع السابق ذكره) ص ١٥٣

وراجع لافاريير Lafarriére ، القانون الدستوري ، (طبعة باريس ١٩٤٧

ص ٧٦١

(٢) بارتلى (المرجع السابق ذكره) ص ١٥١ ، ١٥٣ وإضافة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، في أية طبعه من طبعاته الستة .

إذ دعى فيك بينسباي ١٩٥١، ١٩٥٢ إلى إلقاء محاضرات عن نظام الحكم الأمريكي بجمامق أكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات البريطانية، ولقد تبين له بعد أن أقام في إنجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكي لم يكن مفهوما فهما صحيحا هناك، وذلك هو ما ذكره فيما كتبه بعد إقامته تلك في إنجلترا (١).

فأولئك الذين ينادون بالأخذ بالنظام والرأى، الأمريكي يفوتهم (أولا) أن يحددوا ماذا يقصدون باصطلاح النظام «الرأى» ويفوتهم (ثانيا) أن يحددوا لنا أى «نظام أمريكى» يقصدون؟ هل هو النظام الذى وضعه الدستور الأمريكى أم هو النظام الذى طبق فعلا فى الحياة العملية السياسية؟ إذ أنهم يفوتهم أن ثمة اختلافا كبيرا بين الاثنين، كما يفوتهم أن النظام الأمريكى الذى طبق فعلا لم يكن شيئا ثابتا مستقرا، فالنظام المطبق فى الآونة الحاضرة لم يكن هو دائما ذلك الذى كان مطبقا فى الماضى.

(١) أما القول بأنهم لم يحددوا المقصود باصطلاح «النظام الرأى» *Gouvernement Présidentiel* فذلك لأن هذا الاصطلاح - فيما يتبين لنا - لم يستعمل بمبدل واحد متفق عليه، فتجد لدى الكثيرين من الفقهاء الفرنسيين المعاصرين أن النظام الأمريكى يعد نظاما «رئاسيا» لأن الرئيس فيه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (وأن الوزراء بناء على ذلك يعدون بمجرد سكرتيرين أو مساعدين الرئيس يعينهم ويعزلهم كما يشاء ولا يسألون عن أعمالهم أمام البرلمان، إنما يسألون أمامه وحده) (٢) نجد زملاء من رجال الفقه الدستورى

(١) ذلك هو ما ذكره الاستاذ جريفيث Griffith فى كلمة التصدير التى كتبها لكتابه *The American System of Government* طبع بالولايات المتحدة عام ١٩٥٤ وترجمه إلى العربية الدكتور محمد عبد الحز نصر.

(٢) راجع بارتلتى «القانون الدستورى» طبعة ١٩٣٣ ص ١٥٠ حيث يقول: «ان النظام الرئاسى يمثل أصدق تمثيل دستور الولايات =

المصري قد حزنوا حزن أولئك الفقهاء الفرنسيين في بيان المقصود ، بالنظام الرئاسي ، (١) .

والتعريف الصحيح - فيما نعتقد - للنظام الرئاسي أنه هو ذلك النظام الذي يجد فيه للرئيس الرجحان في كفة ميزان السلطان ، بمباراة أخرى أن النظام الأمريكي كان يوصف في العصر الحاضر بأنه نظام رئاسي لأن للرئيس فيه ذاك الرجحان على سلطان البرلمان في كفتي ميزان السلطان . ذلك هو التعريف الذي ذكره بعض كبار رجال الفقه الدستوري الفرنسي الحديث ، وكذلك أحد كبار رجال الفقه الدستوري الأمريكي السابقين وهو الرئيس ولسون Wilson (٢) . وبناء على

== المتحدة ، ثم يقول : ان رئيس الجمهورية هو الرئيس الوحيد للحكومة وهو كذلك رئيس الدولة ، ومن ذلك كانت هذه التسمية ، حكومة رئاسية . وهي الوصف الذي يوصف به هذا النظام .

وهذا المعنى كتب دوفرجييه Duverger (في كتابه : « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، طبعة باريس ١٩٥٨) ص ١٩٠ ، وكذلك فيديل Vedel (في كتابه : « القانون الدستوري » ، طبعة باريس ١٩٤٩) ص ٦٠ (١) راجع كتاب « مبادئ القانون الدستوري » ، للأستاذ الدكتور السيد صبرى طبعة ١٩٤٠ ص ٢١٣ ، ٢١٨ وكتاب « موجز القانون الدستوري » ، للأستاذين الدكتورين عثمان خليل وسليمان الطماوى طبعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ص ٢٥٨ ، ٢٦٤

(٢) وقد كان رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامي

١٩١٣ ، ١٩٢٠

راجع مؤلف لافارييه « القانون الدستوري » (طبعة باريس ١٩٤٧) ص ٧٥٧ ، ومؤلف جيرو Giraud « السلطة التنفيذية » (المرجع السابق ذكره) ص ٤٠ ، ٤٢ ، ومؤلف بيردو (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٢ ، ومؤلف الرئيس ولسون وقد ترجم إلى الفرنسية بعنوان :

Le gouvernement Congressionnel وقد أشير إليه في مؤلف الأستاذ جيرو

ذلك التعريف لا يصح أن يوصف الدستور الأمريكي بأنه وضع نظاما رئاسيا (كما يقول بعض رجال الفقه الدستوري سواء في فرنسا أو في مصر) ، وذلك لأن الدستور يقيم العلاقات بين الرئيس (باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) والبرلمان (باعتباره صاحب السلطة التشريعية) على أساس المساواة والتوازن بينهما ، فالدستور لا يقرر رجحانا لكفة سلطة على سلطة أخرى .

على أن التجربة أثبتت أن قيام مساواة أو توازن تام *équilibre exact* بين هاتين السلطتين هو أمر يعد مستحيلا من الناحية العملية أى الواقعية ، فلا بد في الواقع أن يكون لإحدهما الرجحان على الأخرى ، فإذا نحن نظرنا إلى النظام السياسي (أى الدستوري) الأمريكي كما هو مطبق في الواقع فإننا نجد أنه يتأرجح ما بين النظام الرئاسي (الذي نجد فيه الرجحان لكفة السلطة التنفيذية أو بعبارة أخرى لكفة الرئيس باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) وما بين النظام الآخر المناقض والمعارض للنظام الرئاسي وهو نظام حكومة الجمعية النيابية (وهو نظام نجد فيه بالمعكس أن الرجحان هو للجمعية النيابية أى للبرلمان على السلطة التنفيذية التي تعد بمثابة تابع *Commis* خاضع خضوعا تاما للبرلمان) وأهم مثال لهذا النظام هو النظام السويسري .

فإذا نحن رجعنا إلى التاريخ الدستوري الأمريكي فإننا لا نجد أن الرئيس كان دائما له الرجحان في كفة ميزان السلطان كما يعتقد الكثيرون ، فإدعاء التاريخ تبين لنا خطأ ذلك الاعتقاد ، إذ يبين لنا التاريخ أن مجموع الفترات التي يصح أن يوصف فيها نظام الحكم بأنه « نظام رئاسي » تعد أقلية بالذمة لمجموع الفترات التي كان فيها الرئيس ضعيفا وكانت السيطرة فيها أو الرجحان للبرلمان ، أى أن نظام الحكم فيها كان من الناحية العملية الوانعية « نظام حكومة الجمعية النيابية » (١)

(١) أو *gouvernement Congressionnel* على حد تعبير الرئيس ولسن إذ يجب ألا يفوتنا أن كلمة *Congress* في الولايات المتحدة الأمريكية تطلق على الجمعية النيابية (أى البرلمان) .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الانتظار إلى أن هذا النظام الأخير (نظام حكومة الجمعية النيابية) نجده في الولايات المتحدة الأمريكية مطبقاً من الناحية العملية الواقعية حين يكون الرئيس ذا شخصية ضعيفة وحين لا يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية ، وبالعكس يعد النظام الأمريكي - من الناحية العملية الواقعية - نظاماً رئاسياً حين تتوفر بعض ظروف معينة يذكر في مقدمتها : أن يكون الرئيس ذا شخصية قوية ، تمكنه من زعامة البرلمان والرأى العام ، وأن يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية وأن تكون هناك ظروف خاصة غير عادية (كحالة حرب أو بعض الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو توتر في الحالة الدولية يخشى معه حدوث حرب ، الخ) ، فثل هذه الظروف تتطلب سياسة معينة ثابتة مطردة وقرارات خطيرة ، الأمر الذي يصبح معمم الضرورى قيام - لحظة تنفيذية قوية (١) . فالنستور الأمريكى وحده لا يكتفى (كما يظن الكثيرون خطأ) لأن يمد الرئيس بذلك الرجحان فى السلطة ، فالواقع أن ذلك الدستور هو مجرد وسيلة *moyen* تمكن الرئيس الذى يحرز حقاً صفات الزعامة أو الرئاسة (*les qualités d'un Chef*) من أن يسكون له ذلك الرجحان فى السلطان (٢) ، وبشرط أن تتوفر بعض ظروف معينة أخرى كما قلنا .

ملحوظة هامة : يلاحظ أن الرئيس — منذ فضيحة ووترجيت الشهيرة (التى حدثت عام ١٩٧٤ فى عهد الرئيس نيكسون) قد أفقدت الرئيس الأمريكى الكثير من المفوذ الذى انتقل الى الكونجرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) بحيث من المسير الآن أن نتحدث عن رجحان كفة الرئيس على كفة البرلمان فى ميزان السلطان .

راجع جيرو (المرجع السابق ذكره) ص ٤٢ — ٤٤

(١) لأفاريير (المرجع السابق) ص ٧٥٧

(٢) جيرو « السلطة التنفيذية » المرجع السابق ذكره) ص ٤١

وزيادة التفصيل راجع كتابنا القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، ص

« ثالثا » دور الرئيس في النظام البرلماني ليس مجرد دور سلبي

من الأخطاء الدائمة كذلك بين رجال الفكر السياسي ، بل وبين رجال
 العقيدة الدستورية أن دور رئيس الدولة في النظام البرلماني هو مجرد دور سلبي ،
 وأن مركزه هو مجرد مركز شرفي (honorique) ، أي أن الرئيس ليس
 له أن يتدخل في الإدارة الفعلية لشئون الحكم ، فهي يجب - كما يقولون - أن تترك
 للوزارة المسؤولة عنها ، وطالما كانت الوزارة في النظام البرلماني هي المسؤولة
 - لارئيس الدولة - عن شئون الحكم فإنه يجب أن تترك لها إذا السلطة الفعلية
 لإدارة شئون الحكم كما هو الشأن في أكبر وأقدم دولتين برلمانيتين بين الديمقراطيات
 الغربية وهما إنجلترا وفرنسا ، ويضيفون إلى ما تقدم أن من المبادئ المقررة في
 النظام البرلماني مبدأ الملك يملك (أو يسود) ولا يحكم .

Le roi règne mais ne gouverne pas »

والرأي هندي أن النظام البرلماني لا يتنافى مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة
 في إدارة شئون الحكم ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة .

وبياننا لذلك مجرد بنا أولا أن نعرض لتفصيل أهم تلك الأدلة التي يستند إليها
 الرأي القائل بسلبية دور رئيس الدولة في النظام البرلماني .

نقد الرأي القائل بسلبية دور الرئيس في النظام البرلماني :

١ - أن ما يشاهد فعلا في إنجلترا من سلبية دور رئيس الدولة (الملك أو الملكة)
 وما يشاهد في فرنسا من ضعف دوره حتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة (عام
 ١٩٥٨ برئاسة الجنرال ديغول) إنما هو وليد ظروف تاريخية خاصة بكل من
 هاتين الدولتين ، ولا يعد ذلك مبدأ من مبادئ النظام البرلماني ، بل كان يعد
 ضعف دوره في فرنسا سببا من أسباب اضطراب النظام البرلماني الفرنسي وعدم
 نجاحه ، ولذلك عمل الدستور الفرنسي الجديد (دستور الجمهورية الفرنسية

الخامسة عام ١٩٥٨) على تقوية سلطة رئيس الجمهورية (١٦).

٢ - أما القول بأن من المبادئ المقررة في النظام البرلماني مبدأ «الملك يسود (أو يملك) ولا يحكم» - فغير صحيح أن ثمة مبدأ «هذا المعنى» ، وغير صحيح أن يقال أن الملك «يسود» أو «يملك» أو أنه «لا يحكم» ، ومن العجيب حقاً أن نجد هذه العبارة (أو ذلك المبدأ المزعوم) قد ذاعت وانتشرت على ألسنة رجال السياسة ؛ بل وبعض رجال الفقه الدستوري ، بمقدار ما انتشرت بها عدد العطلات حتى قارب عدد ما بها من الكلمات !! وبياناً لرأينا هنا نقل بما يلي :

(أ) أما القول بأن ليس ثمة مبدأ بالمعنى الذي سلف ذكره فهذا أمر بين إذا رجعنا إلى مبادئ أو أركان (أو خصائص) النظام البرلماني كما قررها أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي فأنا لا نجد بينها ذلك المبدأ ، وكل ما نجده أن تلك العبارة («الملك يسود ولا يحكم») كان قد قيل بها كمجرد تعبير عن وجهة نظر بعض رجال الفقه أو السياسة بصدد تلك المشكلة التي نحن الآن بصدها ، والتي اختلفت وجهات النظر حيالها باختلاف ظروف الزمان والمكان ، ولقد انتشرت

(١) بل أن ضعف دور رئيس الجمهورية في فرنسا كان يعد في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي عيباً من عيوب النظام البرلماني الفرنسي لأنه يؤدي إلى الاخلال (كما يقول المميد دوجي Duguit) بما يجب أن يكون هنالك من التوازن بين مختلف الهيئات الحكومية (رئيس الدولة ، الوزارة ، والبرلمان) ، بل لقد كان يعد ذلك الضعف في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي «انتهاكاً لحزمة الدستور» (un viol de la constitution) راجع يردو «القانون الدستوري والأنظمة السياسية» (طبعة ١٩٥٩ ص ١٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ولزيادة التفصيل راجع كتابنا «الوسيط في القانون الدستوري» ص ٢٦٩-٣٧٢.

واشتهرت هذه العبارة Le roi règne mais ne gouverne pas منذ أن قال بها أحد كبار الساسة الفرنسيين السابقين (المسيو Thiers عام ١٨٢٩) وكان يعنى بها التعبير عن رأيه (فى عهد حكم ملكى ونظام برلمانى إذ ذاك بفرنسا) بأن رئيس الدولة ليس له أن يتدخل فى إدارة شئون الحكم .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » ، فالسيادة للامة وحدها أى أنها وحدها هى التى « تسود » ، والملك إنما يتولى الملك ، وولاية الملك أو « رئاسة الدولة » هى إحدى السلطات فى الدولة . ولكن هذه السلطة لا « يملكها » رئيس الدولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) . كما أن البرلمان يتولى السلطة التشريعية ولكنه لا يملك تلك السلطة . فصاحب أو مالك السلطات جميعا إنما هى الأمة ، فرئيس الدولة (أو البرلمان) إنما يتولى « اختصاصا » ولكنه لا يملكه .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك (أو رئيس الدولة بوجه عام) لا يحكم ، فالصحيح أنه « يحكم » ، ولكنه فى النظام النيابى البرلمانى - لا يحكم منفردا ، وإنما يتولى سلطته بالاشتراك مع وزرائه ، ومع مراعاة الشروط والاعتبارات التى سفتولى بيانها (١) .

٣ - وفضلا عما تقدم فإن رأى القائل بسلية دور رئيس الدولة لا يمكن تطبيقه عملا فى كثير من الحالات ، إذ أن رئيس الدولة ولو أنه غير مسئول سياسيا إلا أنه - فيما رى - مسئول أديا ومسئول أولا أمام ضميره . وهو عادة يقسم يمينا على احترام الدستور وقوانين البلاد (قبل توليته مهام منصبه) ، وليس من المقبول أو المعقول أن يطالبه بالتوقيع بطريقة (أو توماتيكية) آلية على

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا الوسيط فى القانون الدستورى ، (طبعة

وثائق تظهر مخالفتها للضمير أولئك الذين الدستورية بصورة يذمة جلية (١) .

النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة في شؤون الحكم ، ولكن مع مراعاة بعض شروط معينة

لما تقدم نرى مع الفقيه الكبير الأستاذ Azmeine (٢) أن النظام البرلماني لا يتناقض مع الرأي القائل بأن لرئيس الدولة الاشتراك في إدارة شؤون الحكم ، بل وأن له الحق أن تكون له آراء أو سياسة عامة يعمل على تنفيذها . ولكن بشرط مراعاة الأمرين التاليين :

(الأول) أن يستطيع رئيس الدولة أن يجد وزارة مستعدة لتحمل مسؤولية ذلك التدخل (أو تلك الآراء السياسية الخاصة برئيس الدولة) وأن تكون تلك الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة الهيئة النيابية .

(الثاني) د أن يفعل الوزراء دائماً نشاط رئيس الدولة ، أى أن الوزراء يجب ألا يسمهوا أن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان ، ولا تنسب أعمال الحكومة إلا للوزراء ، وأن على رئيس الدولة والوزراء أن يحيطوا تدخله بكل ما يستتاع من السكتمان والسرية (٣) .

(١) ذلك ما يراه الأستاذ فيني Wigny (أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة بروكسل ووزير خارجية بلجيكا السابق في كتابه : « القانون الدستوري » طبعة بروكسل ١٩٥٢ ص ٥٧٢ .

() الأستاذ Azmeine هو كبير أساتذة الفقه الدستوري في فرنسا في الربع الأول من هذا القرن .

(٣) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الوسيط » ص ٢٥٧ - ٢٩٤ وكتاب Azmeine « القانون الدستوري » .

خاتمة : دور الرئيس في اسرائيل في عهد رئاسة الرئيسين الأولين: وايزمان ، وبن زفي

يتبين مما قدما أن النظام البرلماني لا يحول دون أن يكون للرئيس دور فعلى في شئون الحكم ، ولكن ثمة عدة ظروف تلعب دورا بهذا الصدد ، وفي مقدمة هذه الظروف شخصية كل من رئيس الدولة ورئيس الوزارة .

فاذا كانت الرئاسة في عهد وايزمان ذات صبغة شرقية ، فكانت الإدارة الفعلية لشئون الحكم تترك للوزارة التي كان ترأسها شخصية قوية مثل بن جوريون ، فإن في مقدمة العوامل التي كان لها أثرا بهذا الصدد ما كان عليه الرئيس وايزمان من ضعف أمراض الشيخوخة^(١) ، أما الرئيس بن زفي (الذي خلف وايزمان) فقد تغير دور الرئيس في عهده إلى ذلك الدور الذي وصف به الفقيه الانجليزي W. Bagehot دور الملكة فيكتوريا (ذات النفوذ القوي) في إنجلترا بأنه «حق النصح (أو الحق أن يستشار) وحق التشجيع وحق التحذير» .

(the right to be consult, the right to encourage, the right to warn)

فقد أدخل بن زفي عددا من التقاليد التي عملت على تقوية مركز الرئيس مثل زيارات جماعات الأقلية ، الوقوف إلى جانب المهاجرين الجدد (لأم إسرائيل) ، الإشراف على ما تقوم به الحكومة وحملات الدعاية لجمع التبرعات ، كما وجدنا بن زفي قد أدخل تقليدا دستوريا جديدا آخر . هو أنه جرى على افتتاح أول دور انعقاد للكنيست بالقاء خطاب فيها عن شئون الدولة^(٢) .

(١) أوسكار كرينز (الرجع السابق) ص ١٢٩ .

(٢) ونود أخيرا أن نوجه الأنظار إلى أنه لم يولد أحمن هذين الرئيسين : وايزمان ، وبن زفي في فلسطين وقد توفي في ابريل ١٩٦٣ . — راجع فيما نقيم : أوسكار كرينز ص ١٢٥ . ورئيس إسرائيل الآن هو أسحق نافون .

أما وقد انتهينا من الكلام عن رئيس الجمهورية فأننا ننتقل إلى الكلام عن الوزراء .

الفرع الثاني

الوزراء

نعالج الكلام هنا (أولا) عن الوزراء (منفردين) ، (ثانيا) عن الوزراء مجتمعين في هيئة مجلس وزراء ، ، (ثالثا) عن رئيس مجلس وزراء ، (رابعا) وأخيرا فقد رأينا — نظرا لأن الوزارات التي تتألف في إسرائيل هي دائما وزارات ائتلافية — أن نخصص نبذة خاصة لبيان أهم خصائص الوزارات الائتلافية الإسرائيلية .

— ١ —

الوزراء (منفردين)

الوزير وعضوية الكنيست : لا يشترط — قانونا — في الوزير هناك أن يكون عضوا في الكنيست ، خلافا لما عليه الحال في إنجلترا حيث يشترط فيه أن يكون عضوا في أحد مجلسي البرلمان (مجلس العموم أو مجلس اللوردات) . على أننا إذا رجعنا إلى الواقع تبين لنا أننا إذا استثنينا حالات قليلة لا تتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة فأننا نجد — فيما جرى عليه العرف — أن جميع وزراء كائنا في الوقت ذاته — كما هو الشأن في إنجلترا — أعضاء في الهيئة النيابية (١) ويبدو لنا أن هذا العرف أو التقليد الذي سار عليه العمل بهذا الصدد في

(١) أوسكار كريمنز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

لإسرائيل كان من ناحية أثراً من آثار التأثير بالتقاليد الدستورية الانجليزية من ناحية ، تلك التقاليد الانجليزية التي تأثر بها النظام الدستوري الإسرائيلي في كثير من المواضيع (كما سنبين تفصيلاً فيما بعد) ، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن هذا العرف الدستوري الاسرائيلي هو في الواقع نتيجة طبيعية من نتائج الأخذ بالنظام البرلماني ، لاسيما حين يؤخذ كذلك بالنظام الانتخابي المعروف في إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبي مع الانتخاب بالقائمة ، فالوزراء - في النظام البرلماني - هم عادة زعماء الأغلبية البرلمانية ، وحين تتكون وزارة ائتلافية فالوزراء هم عادة زعماء الأحزاب المؤلفة في الوزارة ، وفي نظام التمثيل النسبي مع الانتخاب بالقائمة نجد طبيعياً أن يضع كل حزب من الأحزاب (التي تتقدم للانتخاب) أسماء زعمائه في مقدمة قائمة المرشحين الذين يتقدم بهم الحزب في المعركة الانتخابية : الأمر الذي يؤدي إلى أن يكونوا في مقدمة الأعضاء الذين يعضون أحزابهم في البرلمان.

الوزراء النواب - ولكل وزير هناك (بشرط ألا يكون وزيراً بلا وزارة ministre sans portefeuille أى « وزير دولة » كما يطلق عليه لدينا في مصر) أن يختار بين أعضاء الكنيست نائباً (أو نائبين) ليحضر تعيينه - بعد موافقة الكنيست - « وزيراً نائباً » (ministre deputy) لوزارته - وعلى الوزير النائب أن يعمل في الوزارة وفي الكنيست نيابة عن الوزير وطبقاً للحدود التي يرسمها له الوزير .

وتعيين الوزير النائب لا يؤثر على مسؤولية الوزير عن أعمال وزارته أمام الكنيست (١)

ويبدو لنا أن نظام «الوزراء النواب» مماثل من بعض النواحي نظام «وكلاء

(١) أوسكار كرينز (المراجع السابق) ص ١٠٠ .

الوزارات البرلمانية، ذلك النظام الذى كان معروفا لدينا فى مصر منذ عهد ما قبل ثورة يولييه سنة ١٩٥٢، وقد أنشئ مرة أخرى منذ عام ١٩٦٣ (فى ١٨ يوليو) وقد كان يختار الوكلاء البرلمانيون قبل عهد الثورة بين زعماء حزب الأغلبية فى البرلمان، ويشتركون مع الوزارة فى المسؤولية السياسية أمام البرلمان لاذ يعزلون وظائفهم باستقالة الوزارة. وكانت الغاية من انشاء وظيفة وكيل الوزارة البرلمانى أن يعمل على معاونته الوزير فى الجانب السياسى من فئاطله أى فى أعماله البرلمانية (كالاشتراك فى اعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالوزارة، وبحث المسائل المرتبطة بالمنافسات البرلمانية وغيرها مما يعهد به اليه الوزير).

وقد ذكرنا أن وكيل الوزارة البرلمانى يماثل دوره دور الوزير النائب، فى إسرائيل من بعض - لاجمع - النواحي، لأن الوكيل البرلمانى ليس له قانونا - بخلاف الوزير النائب - أن يتدخل فى سير أعمال الإدارة (١).

ولقد كان فى مقدمة الأسباب التى دعت إلى انشاء نظام « وزراء نواب » فى إسرائيل العمل على ترضية الأحزاب المختلفة فى الوزارة ولتهيئة الجو بين بعض الأحزاب للاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية (٢).

خاتمة : ويجدر بنا أن نذكر أن شير إلى أنهم يفخرون هناك فى إسرائيل بأنه لا يوجد هناك من يتبوأ المقعد الوزارى نظراً لصلاته العائلية أو لما عرف

(١) على أن العمل قد جرى فى كثير من الوزارات (التى وجد بها وكلاء برلمانيون) على غير ذلك لاذ تدخل الوكلاء البرلمانيون فى الإدارة الفعلية لشئون الوزارة مما أدى إلى شذيد وكيل الوزارة الدائم (أى غير البرلمانى) .
لزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الإدارى المصرى » الجزء الأول طبعة

١٩٣٨ ص ١٥٥ ، ١٥٦

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

عنه من الوداعة وطيب المبرية (bonhomie) لالما عرف عنه من الكفاية
والمقدرة على خدمة بلاده . فاسرائيل نظرا لمركزها الخاص ، ونظرا لما تبذله من
الجهود للتخلص من آثار ما فرض عليها من حصار ، لاستطيع - كما يقولون - أن
تحتل في مقاعد الوزارة مثل ذلك الطراز من الوزراء (١) .

— ٢ —

مجلس الوزراء

ان أداة الحكم الرئيسية - في النظام البرلماني - إنما هي هيئة مجلس الوزراء ،
وهي هيئة جماعية تضع السياسة العامة للدولة .

عضوية المجلس — نجد في إسرائيل أن جميع الوزراء أعضاء في هذا
المجلس (٢) ومن ذلك يرى أنهم في إسرائيل لم يتبعوا في هذا الصدد التقاليد
الإنجليزية التي تقضى بأن رئيس الوزراء - لدى تأليفه وزارة جديدة - يبين
أولئك الذين اختارهم من وزراء ليكونوا أعضاء في مجلس الوزراء ولهم بناء
على ذلك - دون غيرهم من الوزراء - حق حضور جلسات ذلك المجلس (٣) .
مجلس الوزراء واللجان الوزارية — إن هذا المجلس شأنه شأن مجلس

(١) رشبوك وليامز Rushbrook Williams ص ١٧١

(٢) أوسكار كريتز ص ١٠٢

(٣) فنجد مثلاً في وزارة المستر رمزي ماكدونالد Macdonald التي
تألفت في أغسطس ١٩٣١ خمسين وزيراً بينما لم يكن لغير عشرة منهم حق عضوية
المجلس وحضور جلساته .

راجع كتابنا «الوسيط في القانون الدستوري» ص ٨٤

ويلاحظ أننا لم نجد أحداً من الباحثين عرض لبيان ما إذا كان الوزراء
النواب يعدون أعضاء في مجلس الوزراء الإسرائيلي ، والراجع في رأينا أنهم
لا يعدون أعضاء في المجلس والإختل التوازن بين الأحزاب المتولدة في
الوزارة .

الوزراء البريطاني يته دوره إلى أن يكون دور الهيئة التي تناقش ثم توافق على توصيات اللجان الوزارية ، أو بالعكس تبدي الرفض أو التعديل لها .
فالواقع أن الجانب الأكبر من أعمال مجلس الوزراء في اسرائيل إنما يتم محضيره داخل اللجان الوزارية .

وبما يجدر الإشارة اليه أن توصيات هذه اللجان تظل عادة ذات صبغة سرية بالنسبة للجمهور (١) .

— ٣ —

وليس مجلس الوزراء

وليس الوزراء وعضوية الكنيست — لم يشترط — قانونا — في رئيس الوزراء (كما لم يشترط في الوزير) أن يكون عضوا في الكنيست ، إلا أن الواقع أننا نجد زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية ، فاسمه يجده على رأس قائمة المرشحين : القائمة التي يتقدم بها الحزب في الانتخابات النيابية ، وبناء على ذلك فإننا نجد في الواقع في مقدمة الأعضاء المنتخبين في الكنيست (٢) .

تعيين رئيس الوزراء — حين تسقط وزارة يسدأ رئيس الجمهورية مشاوراته مع زعماء جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان ، ثم يدعو بعد ذلك أحدهم لواء الزعماء وهو عادة — كما قدمنا — زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية (وكان حزب ما باي قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣) اللهم إلا إذا اعتذر عن قبول تأليف الوزارة ، ولدى اختيار رئيس الوزارة عليه أن يتقدم للكنيست لتبدي موافقتها على كيفية تشكيل الوزارة الجديدة (أي موافقتها على الوزراء الذين اختارهم رئيس الوزراء) ، ولا تمد الوزارة أنها شكلت رسميا إلا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية البرلمانية (٣) .

(١) أوسكار كريز ص ١٠٢

(٢) أوسكار كريز ص ١٠١ ، ١٠٦

(٣) أو بمباراة أخرى حصولها على موافقة الكنيست على تشكيلها .

راجع أوسكار كريز ص ٩٩ ، ١٠١

سلطة رئيس الوزراء

(١) — رئيس الوزراء في اسرائيل — كما هو الشأن في إنجلترا وفي النظام الألماني بوجه عام — هو رئيس الحكومة ، وهو القوة المحركة لها .

(ب) — على أنه في اسرائيل ليست له (كما لرئيس الوزارة في إنجلترا أو غيرها من الدول البرلمانية) سلطة كاملة في اختيار الوزراء ، أو في أن يطلب من بعضهم أو منهم جميعاً الاستقالة من مناصبهم .

وهذه الظاهرة تعد إحدى النتائج المترتبة على ظاهرة تعدد الأحزاب وتشكيل وزارة ائتلافية كان تشكيلها عادة نتيجة حلول وسط ومساومات عديدة بين مختلف الأحزاب التي تقبل الائتلاف والاشتراك في الوزارة ، لذلك كانت الأحزاب المزلفة — لا رئيس الوزارة — هي التي تختار الوزراء الذين يمثلونها في الوزارة الجديدة التي يجري تشكيلها (١) .

(ج) — وكذلك ليس لرئيس الوزراء في اسرائيل — خلافاً لما عليه الحال في النظام الألماني — أن يقترح على رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات ، وإنما الكنيست هي التي تصدر قرار حل نفسها بنفسها كما قدمنا .

حرمان الحكومة حق الحل بخلل بالنظام البرلماني

يوصف النظام الدستوري الإسرائيلي عادة بأنه نظام برلماني اقتبس من النظام الإنجليزي ، فالوزارة هناك — كما هو الشأن في النظام البرلماني — مسؤولة أمام الكنيست بحيث يجب عليها أن تستقيل إذا اقترعت الكنيست متدهما بصدد مسألة مامة ، أو اقترعت بعدم الثقة بها (٢) .

(١) راجع فيما تقدم أوسكار كرينز ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠١

ومسئولية الوزارة أمام البرلمان تعد — كما هو معلوم — جوهر النظام البرلماني . ولكن الباحثين في النظام الدستوري الاسرائيلي قد فاتهم — فيما يبدو لنا — أن حرمان الحكومة حق حل المجلس النيابي (الكنيست) يعد اختلالا خطيرا لمبادئ النظام البرلماني بل يعد هنيئا لركن من أركان بقاء ذلك النظام . فأحد الأركان الأساسية للنظام البرلماني — كما يقرها الفقه الدستوري — هو « التوازن (أو المساواة) والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية » . وأهم حقين أو سلاحين يكفلان ذلك التوازن (أو المساواة) بين هاتين السلطتين (الحكومة والبرلمان) هما : حق البرلمان في الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة (أو بعبارة أخرى : المسؤولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية) من ناحية ، ومن ناحية أخرى حق الحكومة في حل الهيئة النيابية (واجراء انتخابات) ، فحق الحل (أي حق الحكومة في حل الهيئة النيابية) هو الذي يوازن المسؤولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية ، إذ بدون سلاح الحل في يد الحكومة تصبح الحكومة محرومة من سلاح يتقابل ويوازن سلاح « حق الهيئة النيابية في الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة » . أي أنها تصبح عاجزة أمام الهيئة النيابية التي تستطيع أن تسقط الوزارة متى شاءت دون أن تخشى جانبا الوزارة لأن الوزارة حرمت أذرى وأمضى سلاح تختصه الهيئة النيابية وهو سلاح الحل .

فبدون حق الحل (في يد الحكومة) نجد النظام البرلماني (الذي هو في جوهره نظام توازن ومساواة بين الحكومة والهيئة النيابية) ينحرف ناحية النظام المعروف باسم نظام حكومة الجمعية النيابية الذي هو في جوهره نظام يكفل رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطان بمعنى أن الحكومة تصبح عاضمة خضوعا تاما للهيئة النيابية التي تقوم بشيئين رجال السلطة

التنفيذية وعزلهم ومحاسبتهم على أعمالهم وتوجيههم في سياستهم دون أن تستطيع السلطة التنفيذية (الحكومة) حل الهيئة النيابية (١).

للخلاصة أن حرمان الحكومة في إسرائيل حق الحل يجعلنا إزاء نظام برلماني منحرف ، أو بعبارة أخرى لا يجعلنا إزاء نظام برلماني حقيقي . (٢)

على أننا نلاحظ أنه مما يخفف كثيرا من أثر ذلك الانحراف أو من أثر ذلك الاختلال بالتوازن بين الكنيست والحكومة في إسرائيل ، أننا لا نجد هناك ائتلافا حقيقيا بين أحزاب المعارضة في الكنيست ، أى ائتلافا من شأنه أن يمكنها من تكوين كتلة واحدة تستطيع أن تشكل وزارة جديدة بعد أن تكون قد نجحت في الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة واسقاطها. فالواقع أن سقوط الوزارات بإسرائيل إنما يرجع عادة إلى استقالة رئيس الوزارة لا إلى اقتراع الكنيست بعدم الثقة بها (أى بالوزارة) ، ولم يحدث في التاريخ الدستوري الإسرائيلي أن سقطت الوزارة نتيجة لاقتراع الكنيست بعدم الثقة بها إلا مرة واحدة : كانت في

(١) كما شوهد ذلك الانحراف للنظام البرلماني ناحية نظام حكومة الجمعية النيابية في فرنسا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٥ - ١٩٤٠) وفي عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) وذلك لأن العرف قد جرى هناك إذ ذاك بعدم الالتجاء إلى استعمال حق الحل ، وذلك لأسباب ليس هنا مقام بيانها .

ولمعرفة تلك الأسباب يراجع كتابنا الوسيط في القانون الدستوري ، طبعة ١٩٥٦ ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) راجع في ذلك يردو Burdeau والقانون الدستوري والانظمة السياسية ، (طبعة باريس ١٩٥٩ ص ١٢٨) حيث يقول : « بدون حق الحل لا يوجد نظام برلماني حقيقي » ، راجع دو فرجي Duverger : =

فبراير عام ١٩٥١ (١).

خلاصة ما تقدم : أنه إذا كانت الحكومة — من الناحية القانونية والدستورية — قد حرمت حق الحل فكان ذلك اخلافاً بأحد أركان النظام البرلماني : لأنه أحل بالتوازن الواجب قيامه بين الحكومة والهيئة النيابية ، إذ أن في ذلك مما يؤدي إلى رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطان . إلا أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية أي الواقعية فالتا نجد أن ذلك التوازن لم يصبه الاختلال إلا في أصغر وأضيق مجال ، وذلك لأن الهيئة النيابية (السكيسيت) وقد عجزت للمعارضة فيها عن تكوين كتلة واحدة لفقدان روح الانسجام فيما بينها . لئلا أصبحت عاجزة (اللهم إلا إذا استثنيت واحدة) عن الاقتراح بعدم الثقة بأوزارة وإسقاطها ، ومثل ذلك العجز مما يؤدي بداهة إلى عدم رجحان كفتها على كفة الحكومة ، هذا فضلاً عن ذلك النفوذ الكبير الذي يحزره الحزب على أعضائه في الكيسيت (وقد سبق بيان ذلك تفصيلاً) .

مقصود قوة رئيس الوزراء — أن رئيس الوزراء في إسرائيل فضلاً عن أنه يستمد قوة من شخصيته ومن زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكيسيت فهو يستمد قوته كذلك — بل وقبيل ذلك — من سلطته في إسقاط الوزارة بمجرد استقالته ، على أنه نظراً لتعدد الأحزاب الممثلة في الكيسيت وفي الوزارة

= القانون الدستوري واللائحة السياسية (طبعة باريس ١٩٥٨ ص ١٩١) حيث يرى أنه يصح أن يوجد — بدون حق الحل — نظام برلماني ، ولكنه يكون نظاماً برلمانياً مشوهاً أو متحرفاً *déformé* .
يلاحظ أن الفقهاء الفرنسيين حين يستعملون اصطلاح « حق الحل » (*droit de dissolution*) فهم إنما يقصدون حق الحكومة في حل الهيئة النيابية وإجراء انتخابات .

(١) أوسكار كريش من ١٩٠٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ .

(الأمر الذي يترتب عليه تعدد الزعامات في الكيبوتس وفي الوزارة) لذلك فإننا نجد ونفس الوزارة في إسرائيل أقل سلطانا على الوزارة مما هو الحال في بلد برلماني آخر مثل إنجلترا (١).

— ٤ —

الوزارات الاسرائيلية الائتلافية

نظرا لما توافره إسرائيل من نظام انتخابي (وهو نظام التمثيل النسبي) ، ولما تعاقبه من ذلك الحد البعيد في التعدد الحزبي فإن جميع الوزارات التي ألفت كانت - كما قدمنا وزارات ائتلافية . فإذا كانت أهم صفات أو خصائص تلك الوزارات الائتلافية الاسرائيلية ؟

أهم خصائص الوزارات الائتلافية في إسرائيل
يمكننا أن نلخصها فيما يلي :

أولا - استبعاد الحزبين المتطرفين - يلاحظ أن الوزارات الائتلافية جميعا التي تكونت في إسرائيل لم يشترك فيها أحد الحزبين المتطرفين سواء كان الحزب المحافظ أي المتطرف من ناحية اليمين ، أو الحزب الشيوعي أي الحزب المتطرف من ناحية اليسار ، قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولا يزال الحزب الشيوعي حتى اليوم بعيدا عن الحكم .

ولقد استطاعت كتلة ليكود النيميزية المتطرفة (زعامة بيجن) أن تهيكل أول وزارة لها (بعد حرب أكتوبر) في ١٧/٥/١٩٧٧ . - ويلاحظ أن حزب بيجن (الذي كان يطلق عليه بجمال) كان قد سبق له الاشتراك في الوزارة التي قامت بحرب يونيو ١٩٦٧

ثانيا - دور حزب الأغلبية - كان حزب الأغلبية النسبية وهو حزب ما باي يعد أساس كل وزارة من الوزارات الائتلافية جميعا التي عرفت إسرائيل قبل حرب أكتوبر ٧٣

(١) أوسكر كرينز ص ١٠٧ .

لأنه كان الحزب الأكبر نسبيا بين الأحزاب المؤلفة في كل وزارة ، ولقد كان يحفظ لنفسه دائما - في جميع الوزارات الائتلافية التي شكلته بمقاعد الوزارات الرئيسية : الدفاع ، والخارجية ، والمالية (١) .

ولقد أدى اعتماد حزب ماباي المستمر على الأحزاب الأخرى من أجل تكوين تلك الوزارات الائتلافية ، وبينها بعض الأحزاب المحافظة : ديفيس أو وأسالية ، فنقل أن اعتماد حزب ماباي (وهو حزب يساري اشتراكي) على أمثال تلك الأحزاب (المحافظة) كان مما أدى إلى التخفيف من برنامج الاشتراكي ولعل من أعجب الظواهر التي شوهدت في هذه وزارات الائتلافية ملاحظة بعض الباحثين من أن خير حليف في تلك الوزارات لحزب ماباي (غير الديني non religious) هو الحزب القومي الديني National religious Party

وبما تمحدر ملاحظته أخيرا أن مثل هذه الفترة الطويلة التي يقوم فيها حزب واحد بدور رئيسي في تشكيل وزارات ائتلافية (كحدث في إسرائيل بالنسبة لحزب ماباي) لا تعد أمرا فريدا أو غريبا في العالم السياسي . فجمهورية ألمانيا الفيدرالية (الغربية) كانت تتولى الحكم فيها منذ عام ١٩٤٩ وزارات ائتلافية ، وكان الحزب الديمقراطي المسيحي يقوم فيها بمثل ذلك الدور الرئيس في تشكيل الوزارات الائتلافية . وفي السويد كانت تتولى الحكم كذلك منذ عام ١٩٣٣ وزارات ائتلافية ، ويقوم فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بمثل ذلك الدور الرئيسى عن أن ثمة farkا بين المثال الاسرائيلي وهذين المثالين (الألماني والسويدي)

(١) راجع أوسكار كرينز ص ١٠٩ ، ١١٣ - ويلاحظ أن وزارة الداخلية تعد عادة كذلك من الوزارات الرئيسية ، ولم يبين لنا المؤلف لماذا لم يعمل حزب ماباي على الاحتفاظ بها كذلك .

إذ كانت الوزارات الائتلافية في كل منها تتألف من حزبين ، خلافا لما عليه الحال في اسرائيل حيث تتألف من أربعة أو خمسة أحزاب (١) .

ثالثاً — عدة مساوىء — سبق أن تكلمنا عن مساوىء الوزارات الائتلافية بوجه عام ، أى كما ظهرت وعرفت في تجارب الديمقراطيات الغربية لها (٢) ، كما سبق أن أشرنا — في وجيز من العبارة — مجرد إشارة إلى مساوىء الوزارات الائتلافية التي ظهرت وعرفت في التجارب الاسرائيلية . ونرى أن علينا أن نتكلم الآن عن هذه المساوىء — كما عرفت في إسرائيل — بتفصيل أوفر وأوفى :

١ — مصدر ضعف قومي — ينسب إلى الوزارات الائتلافية أنها كانت في إسرائيل مصدر احتكاك وضعف قوى بوجه عام ، فالوزارات الائتلافية تهتم هناك بأنها لا تقوى عادة على اتخاذ إجراء سياسى قوى (٣) .

٢ — مساومات نفعية — ويقولون أن المساومات الطويلة النفعية (الوصولية) والخبیثة التي تسبق تكوين الائتلاف وتمهد له ، كثيراً ما كانت تعطى عملية تأليف الوزارة — فيما يقول بعض الباحثين — صبغة سلوك سياسى لا مبدأ له (٤) . ولقد كان من الآثار التي ترتبت على تلك المساومات الطويلة التي تسبق

(١) أوسكار كرينز (الرجع السابق) ص ١١٣ ، ١٦٦ .

(٢) راجع ماسبق لنا ذكره بصدد الوزارات الائتلافية

(٣) برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ٩٠ . وأوسكار كرينز ص ٦١٦ . وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك بمناسبة الكلام عن النظام الانتخابي السائد هناك وهو نظام التمثيل النسبي للأفليات السياسية .

(٤) often long, devious & brazen; coalition Bargaining has given the process of forming a cabinet a color of unprincipled political behavior .

تشكيل وزارة جديدة ، أنه كثيرا ما كان يتأخر تشكيلها فترة تتراوح بين الشهر ونصف والشهرين ، وذلك مما أدى - في نظر الكثيرين من الساسة المخاضين - إلى الإساءة إلى مكانة إسرائيل (١) .

٣ - سيطرة بعض الأحزاب الصغيرة - لوحظ لدى تشكيل تلك الوزارات الائتلافية أنه كان من الميسر أن تقوم وزارة جديدة دون أن يشترك في تشكيلها حزب من الأحزاب الدينية وهي من الأحزاب الصغيرة ذات الطابع الديني أكثر منها ذات طابع سياسي ، فإذا نشأت خلافات بين عقيدة هذا الحزب الديني وبين واجب التضامن مع الوزارة التي يشترك فيها هذا الحزب فإننا بمجده يقف دائما إلى جانب عقيدته . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد تمثيلها في الكنيست فإنها تستطيع في أوقات الأزمات - بخروجها من الائتلاف - أن تسقط الوزارة أحيانا (٢) .

ومما تقدم يرى كيف تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تحاول نفوذا كبيرا - على أداة الحكم - أي نفوذا لا يتناسب مع صغر شأن تلك الأحزاب .

وترجع هذه الظاهرة العجيبة إلى أن بعض الأحزاب الكبيرة يرفض الإشتراك في تشكيل الوزارة (كحزب حيروت ، وحزب الصهيونيين العموميين الذي لم يقبل أن يشترك في الوزارة إلا لفترة قصيرة كما قدمنا) .

على أنه يجب ألا يفهم ما تقدم أن هذه الظاهرة تنفرد بها إسرائيل . فالواقع أنها وإن كانت من الظواهر الغريبة إلا أنها غير غريبة عن الوزارات الائتلافية ،

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١١٧

(٢) رشبورك وليامز The state of Israel ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

فقد عرفت هذه الظاهرة في التجلت في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى حين تشكلت وزارة ائتلافية مكونة من حزب العمال وحزب الاحرار الذي كان حزباً صغيراً (لا يزيد عهده نوابه في البرلمان عن ١٧ عضواً) ورغم ذلك كان له في الوزارة نفوذ كبير لأن خروجه من الوزارة كان من شأنه أن يؤدي إلى سقوطها.

٤ — **أزمات** - أدى تكوين الوزارات الائتلافية إلى قصر عمر تلك الوزارات نظراً لما يحدث داخل الوزارة من أزمات ، أو بعبارة أخرى أكثر ايضاحاً : نظراً لما كان يحدث بين الأحزاب المؤلفة من أسباب الخلاف والتزاع . فلم يكن صحيحاً إذاً ما كان من ادعاء البعض من أن إسرائيل تتمتع باستقرار وزاري ، إذ أننا لو نظرنا إلى أعمار الوزارات هناك لوجدنا أن عمر الوزارة يتراوح بين ٤ شهور وستين وشهرين ، فلم تعرف بين تلك الوزارات جميعاً (أى مدى نحو خمس عشرة من السنين) وزارة واحدة استطاعت أن تستقر إلى الحد الأقصى المقرر قانوناً وهو ٤ سنوات (وهي مدة الفصل التشريعي للكنيست) (١)

فقد كانت كل وزارة تعاني داخلها (أى فيما بين أعضائها المنتسبين إلى الأحزاب المختلفة المؤلفة) نقول تعاني داخلها صراعاً سياسياً عتيقاً ، وإذا كانت هناك كلمة واحدة تصلح أن تكون مصورة أو معبرة عن حالتها فإن هذه الكلمة — كما يقولون — هي crisis « أزمة » ، وهذه الظاهرة تعد في الواقع نتيجة لأمور

(١) كان هذا حتى عام ١٩٦٠ ، ولم نشر بعد هذا التاريخ على مؤلف يبين أعمار الوزارات في إسرائيل . ويجب ألا يفوتنا أن الوزارة يجب عليها أن تقدم استقالتها لدى ظهور نتيجة الانتخابات التي تجري بمناسبة تجديد مدة الكنيست لدى انتهاء مدتها التي هي — كما هو معروف — ٤ سنوات .

(٢) ولكنها لم تكن أبداً — كما يقولون — « الفوضى » راجع أوسكار كرينز ج ١١٧ ،

منها الوزارات الائتلافية في نظام برلماني يأخذ بذلك النظام الانتخابي المعروف -
 بالتمثيل النسبي، فنيا بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٦٠ نشبت ما يريد عن عشر أزماء
 وزارة بصدد المسائل السياسية والاقتصادية والدينية ، على أن هذه الأزمات
 جميعا لم يكن من شأنها أن تضطر الوزارة إلى السقوط .

اسباب سقوط الوزارات الاسرائيلية - اننا اذا القينا نظرة على هذه
 الاسباب نجد أن انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية كان العامل الأهم ذا الأثر
 الأول فيما حدث من سقوط الوزارة ، ذلك أن بعض الأحزاب المشتركة في تلك
 الوزارات الائتلافية كثيرا ما تنتهك حرمة ذلك المبدأ لاسيما في تلك الفترة
 التي تسبق اجراء انتخابات نيابية عامة ، وهي الفترة التي تقوم فيها الأحزاب
 جميعا باعادة شرح مبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، سواء لأعضاء هذه
 الأحزاب الموالين لها ، أو لغيرهم ممن ولوا لها ظهورهم ، ويرادقبا لهم والحصول على
 اصواتهم ، ولقد سبق لنا أن ذكرنا أن سقوط الوزارات هناك انما يرجع عادة إلى
 استقالة رئيس الوزارة ، لا الى انقراع الكنيست بعدم الثقة بها (أي بالوزارة)
 اللهم إلا مرة واحدة كانت عام ١٩٥١ - فاذا نحن رجعنا الى الحالات التي أدت
 إلى تلك الاستقالات لوجودناها تلخص فيما يلي :

١ - انتهاء الأجل الدستوري للوزارة عقب اجراء انتخابات نيابية عامة
 بمناسبة انعام الكنيست مدتها الدستورية (وهي ٤ سنوات) .

٢ - انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة من جانب الأحزاب
 الدينية (الأعضاء في الوزارة الائتلافية) إذ عارضت تلك الأحزاب مبدأ الخدمة
 العسكرية للفساء ، وعدم تأييد تلك الأحزاب للحكومة عند التصويت في
 الكنيست على مشروع القانون الخاص بالخدمة العسكرية للفساء .

٣ - انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة من جانب أحد الأحزاب

المشتركة في الوزارة الائتلافية ، وذلك باقتناع ذلك الحزب على التصويت الى جانب الوزارة ، عند الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة في الكنيست ، وكان ذلك الاقتراع ينطوي على اتهام أحد زعماء حزب ما باي (الدكتور اسراييل كاستر Castner) بأنه كان على صلات تحيط بها الشبهات مع الزعيم النازي المعروف ادولف ايخمان A.Eichmann .

٤ - رفض رئيس الوزارة بن جوريون أن يقبل قرار البراءة الصادر من لجنة تحقيق وزارية بشأن وزير الدفاع الأسبق لافون Lavon ، وذلك بسبب مسؤوليته عن الأمر بالقيام به، لمية سرية غير موفقة في الاراضي المصرية وسوء تنفيذه لهذه العملية (١) .

٥ - واخيرا نضيف الى ما تقدم أن هناك استقالات لرئيس الوزارة كانت يرجع الى اسباب شخصية أو الى خلافات (أصطدامات clashes) داخل الوزارة حول احلال وزير مكان آخر أخرج من الوزارة ، أو تغييرات في المناصب الوزارية مع بقاء الوزراء في الحكم (reshuffling) أو خلافات حول مبادئ أو سياسة الوزارة (٢) ويمجد بنا أخيرا أن نذكر أنه صغر في عام ١٩٥٢ تشرينان

(١) ويمكن أن يضاف الى تلك الحسالات أو الأسباب التي أدت الى استقالة الوزارة : ما حدث من اقتراح بإنشاء وزارة جديدة للتجارة والصناعة على أن يكون وزيرها غير عضو في الكنيست ولا في حزب سياسي - راجع في ذلك اوسكار كرينز ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) اوسكار كرينز ص ١١٩ . وهناك بعض مسائل كانت سببا في احداث ازمات وزارية ولكن دون أن تؤدي الى سقوط الوزارة ذلك كان مثلا شأن هجوم بعض فرق الجيش الاسرائيلي على بعض مواقع الحدود السورية وصفقات بيع الاسلحة السوفيتية لمصر ، وانسحاب فرق الجيش الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٥٧ .

راجع فيما تقدم : اوسكار كرينز ص ١١٨ ، ١١٩ .

دستوريان أدخلتا تعديلين دستوريين جديدين أديا الى الانفلال من أسباب استقالة الوزارة (١) ، فن ذلك مثلا أننا نجد كنتيجة لهذين التعديلين أنه إذا رأى واحد (أو أكثر) من الأحزاب المشتركة في الوزارة الائتلافية أن يفسح من الوزارة فإن ذلك الانسحاب أصبح لا يؤدي (كما كان يؤدي قبل التعديلين) إلى استقالة الوزارة بطريقة أوتوماتيكية ، فإذا كانت الأحزاب المؤلفة الباقية في الوزارة تحوز ٦١ مقعدا (أى أغلبية المقاعد) أو أكثر في الكنيست (٢) فإن الوزارة تظل باقية إذا لم يستقل رئيس الوزارة ، وعلى رئيسها فحسب أن يمت بيان الكنيست بما يجره من ملء المناسب الوزارية الشاغرة ، وإذا كانت تلك الأحزاب المؤلفة الباقية في الوزارة أصبحت بعدما حدث من انسحاب بعض الأحزاب — " رز أقل من ٦١ مقعدا في الكنيست (أى لا تحوز الأغلبية المطلقة من المقاعد النيابية) ولم تستطع أن تجذب إلى الائتلاف أحزابا أخرى للحصول على ذلك العدد من المقاعد (أى على الأغلبية المطلقة) فإن الوزارة تستطيع رغم ذلك أن تبق ولكنها تظل ضعيفة غير مستقرة في مقاعدها الوزارية لأنها معرضة و أية لحظة لأن تقترح الكنيست بدم الثقة بها . على أن هذا أمر بعيد عن الاحتمال غير قريب من المثال ، كما قدمنا (٣) .

خاتمة - الاقتباس عن إنجلترا : يجدر بنا في مقام ختام الكلام عن النظام البرلماني الاسرائيلي أن نذكر أن إسرائيل قد اقتبست في هذا المقام الكثير عن إنجلترا لاسيا فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة والكنيست كالاخذ بمبدأ المسؤولية

-
- (١) هذان التشريعان أو التعديلان الدستوريان صدرا بقانون رقم ٢ بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٥٢ والقانون رقم ٣ بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٥٢ وقد صدرا بتعديل " الدستور الصغير " (أى " قانون الانتقال " لسنة ١٩٤٩)
 (٢) يجب ألا يفوتنا أن عدد مقاعد الكنيست هو ١٢٠ .
 (٣) راجع اوسكار كريز ص ١١٩ ، ١٢٠ .

الوزارية أمام السكيتيت ؛ والعرف الذي جرى بقيام الحكومة (لا أعضاء البرلمان) باقتراح جميع مشروعات القوانين تقريرا ، والاجراءات المتعلقة بالتصويت بعدم الثقة بالوزارة في البرلمان ، ومبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة ، والعرف الذي جرى باختيار الوزراء بين أعضاء السكيتيت (رغم أنه لا يوجد نص قانوني يحتم ذلك) (١) .

(١) راجع في ذلك برنشتاين :

المبحث السادس

الحقوق الفردية (أو الحريات العامة)

الحرية ، والمساواة

كلمة عامة

— ١ — في الديمقراطية الغربية

من المبادئ الأساسية المقررة في الديمقراطيات الغربية مبدأ «الحقوق الفردية» ، Droits individuels ، ويطلق عليها كذلك «الحريات العامة» ، أو «حقوق الإنسان والمواطن» (١)

وتكفل الدول الحديثة مراعاة هذه الحقوق — في غالبيتها — للأجانب كما تكفلها للمواطنين مع بعض الفروق ، ولكن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، التي لا ينحصر للأجانب حق مزاولتها (٢) وتتلخص هذه الحقوق الفردية في حقين : الحرية ، والمساواة .

— ٢ — في إسرائيل

لا توجد في إسرائيل وثيقة اعلان للحقوق Déclaration des Droits ، ولادستور مدون شامل (كما قمنا) ، لذلك نجد أن هذه الحقوق هناك إنما نص عليها في مواضع متفرقة ، وفي تشريعات مختلفة ، كما أننا لا نجد لها هناك بياناً

— — —

(١) Droits de l'homme et du citoyen ويطلق عليها كذلك أحياناً «الحقوق الطبيعية» .

(٢) وتتلخص أهم تلك الحقوق السياسية في : حق التصويت في الانتخاب (أى حق الانتخاب) ، وحق الترشيح للبرلمان ، وحق تولي الوظائف العامة .

كاملًا . وتقع على القضاء في إسرائيل مهمة سد ما يشوب التشريع من نقص أو ثغرات ، بصدد بيان تلك الحريات (١) .

(١) - فهناك بعض من تلك الحقوق قررها القانون صراحة للأفراد مثل حق اللجوء (droit d'asile) لكل يهودي (أو حق الهجرة) إلى إسرائيل . ولا نعرف فيما عدا من الدساتير أن مثل هذا الحق سبق أن تقرر للأفراد في بلد من البلاد :

وحق تكوين جمعيات لا تهدف إلى الكسب المادي ، وهو حق مستمد من تشريع عثمانى صدر عام ١٩٠٩ .

(ب) - ولكننا نجد في غالبية الحالات أن التشريع الإسرائيلي لا ينص صراحة على تلك الحقوق أو الحريات ، فلا نجد هناك مثلاً نصاً يقرر صراحة للواطن حرية الرأي أو حرية (أو حق) الاجتماع .

ولكن طالما كان القانون لا يقيّد صراحة مزاوله حريات الفرد (أو حقوقه) فإنها لا تعد مقيدة . هذه هي القساعده التقليدية السائدة في العرف الانجليزى Common Law وفي إسرائيل . ومن المبادئ الأساسية أن أعمال السلطة التنفيذية يجب أن يصرح بها القانون . وتضاه المحكمة العليا في إسرائيل متأثر إلى حد كبير بما جرى عليه القضاء الانجليزى بصدد حريات الأفراد (٢) .

(١) موزيه : « الأنظمة السياسية لدولة إسرائيل » (رسالة الدكتوراه) المرجع السابق ذكره ص ٧٨ .

(٢) موزيه (رسالة الدكتوراه) المرجع السابق ذكره ص ٧٨ ، ٧٩ . ولقد ورثت الحكومة الإسرائيلية عن نظام عهد الانتداب البريطاني بعض نصوص أقرها مجلس الدولة (في إسرائيل) ، ومن شأنها أن تخول للحكومة اتخاذ بعض إجراءات استثنائية تنطوي على تقييد حريات الأفراد : تلك هي النصوص التي يتضمنها القرار الصادر عام ١٩٢٧ ، والقرارات (ordonnances) =

— اما وقد انتهينا من تلك الكلمة العامة فأتينا نفقتل الى الكلام عن تلك الحقوق أو الحريات العامة في اسرائيل ، في غير قليل من التفصيل . ويجدر بنا أولاً أن نعهد للكلام عنها بكلمة عن ضمانات تلك الحقوق أو الحريات في اسرائيل .

ضمانات الحريات العامة

تمهيد - يجدر بنا أولاً أن نوجه الأنظار إلى أن الحريات غير مكفولة في اسرائيل بالنسبة للواطنين العرب ، كما أنه لا توجد مساواة تامة بين اليهود من أصل غربي واليهود من أصل شرقي (وذلك على وجه التفصيل الذي سيرد بيانه فيما بعد) (١) تكفل الحريات العامة في اسرائيل الضمانات التالية :

(اولاً) — قضاء مستقل — أولى تلك الضمانات تتلخص في وجود قضاء هناك مستقل استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية .

ولقد ذهبوا في كفالة هذا الاستقلال الى حد بعيد ، فأعضاء المحكمة العليا (وعددهم تسعة) يعينون مدى الحياة ، ولا يعزلون الا بقرار يصدر من الهيئة التأديبية ، ثم أن أعضاء هذه المحكمة ، وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية District court Judges لا يترك أمر تعيينهم للسلطة التنفيذية ، انما يجري هذا التحين (طبقاً لقانون القضاء الصادر عام ١٩٥٣) بواسطة رئيس الدولة

== الصادر عام ١٩٣٩ يصدد السلطات الاستثنائية في مسائل الدفاع القومي . ولقد قامت هناك حركة معارضة قوية في وجه تلك القيود والاجراءات الاستثنائية ، وكان ذلك عقب بعض حوادث اجرامية وارهابية حدثت في مايو ١٩٥١ اضطرت الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية التي كانت قد صدرت في عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ . وقد مججت حركة المعارضة في حمل السينيست على تقرير النساء تلك القيود والاجراءات الاستثنائية التي صدرت في عهد الانتداب فيما - على ١٩٣٧ ، ١٩٤٥ راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ و ٨٣

(١) سنعرض لبيان ذلك تفصيلاً في النبهة الخاصة «بالحكم العسكري في المناطق العربية» ، والنبهة الخاصة بمبدأ المساواة ، بين النصوص القانونية والحياة العملية ، و دور المحكمة العليا الاسرائيلية ،

بناء على ترشيح لجنة مكونة من رئيس المحكمة العليا واثنين من رجال القضاء واثنين من أعضاء الكنيست واثنين من الوزراء واثنين من المحامين^(١) ثم أنه يجب موافقة رئيس المحكمة العليا على تنقلات رجال القضاء . وليس لأية سلطة أن تتدخل في أعمال القضاء (٢) .

وما تجدر هنا ملاحظته أن ليس للقضاء هناك سلطة النظر في أمر دستورية القوانين ، وهذه نتيجة طبيعية لتلك الظاهرة التي سبق أن أشرنا إليها وهي عدم وجود دستور مدون جامد في إسرائيل (٣) .

(ثانياً) — معارضة قوية — الضمانة الثانية من ضمانات الحريات هي وجود معارضة قوية في الكنيست تتمتع بقطر وافر من الحرية في توجيه النقد للحكومة ومحاسبتها عن أعمالها (٤) وحسبنا دليلاً على ما تتمتع به المعارضة هناك من حرية النقد وابداء الرأي أننا وجدنا هناك بعض الأحزاب (مثل

(١) أما المصنوع من القضاء فهما ينتخبان بواسطة bench لمدة ثلاث سنوات ، وأما الزنباين فإن الكنيست تقوم باختيارهما بطريق الاقتراع السري ، وأما المحامين فيختارهما مجلس نقابة المحامين .
(٢) راجع فيما تقدم : رشيروك وليامز :

The State of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٠ ، ١٥١ — وراجع The Middle East (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعت لجنة الدكتور ليوكوهن (والتي سبقت الإشارة إليها ص ١٣٤ وما بعدها) يقرر (بالمادة ٧٦) أن للقضاء سلطة النظر في دستورية القوانين ولكن هذا المشروع لم توافق عليه الجمعية التأسيسية (كما قدمنا)

(٤) «دولة إسرائيل ، L'Etat d'Israel للدكتور شوراك (طبعة

باريس ١٩٥٥) ص ٥٦

الحزب الشيوعي) يقف من الحكومة موقف المعارضة ابان الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (١)، كما وجدنا بعض الأحزاب تطالب الحكومة بالغاء الحكم العسكري الذي فرض في المناطق العربية بإسرائيل (٢) على أنه يجب ألا يفوتنا أن حرية النواب هناك مقيدة — كما قدمنا — بالقيود التي يفرضها النظام الحزبي الصارم الذي يتطلب ضرورة تصويت النواب في البرلمان إلى جانب وجهة نظر الحزب وان خالفت رأى النائب الشخصي ذاته (٣) على أنه مما تجدر ملاحظته أن أحزاب المعارضة هناك لا اتحاد فيما بينها ولا انسجام يسودها، وان ما تحدثه المعارضة أحيانا من الحرج للوزارة لم يكن يوما ما كافلا اسقاطها لتتولى المعارضة زمام الحكم مكانها، فالمعارضة هناك عاجزة عن أن ترتفع الى كرامى الوزراء اذا استطاعت اسقاط الوزارة وانزاعهم عنها (٤).

(١) راجع ما ذكرناه ص ١١٥

(٢) فى ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ عقد حزب احدثت عفودا مؤتمره السنوى الدورى فى مستعمرة « كيبوتز شنايم » ، وكان من القرارات التى اتخذها المؤتمر الغاء الحكم العسكرية .

راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥ ، ١٤٦ وفى شهر فبراير من عام ١٩٦٣ ناقشت الكنيست مسألة الحكم العسكري ، وقد ذكرت الصحف لدينا بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٣ (نقلا عن وكالة الأنباء ا . ب . من القدس المحتلة ذاتها) أن متناحم بيجين رئيس حزب حيروت ألقي خطابا فى الكنيست جاء فيه « ان إسرائيل يلحقها العار اذا وافق برلمانها على بقاء الحكم العسكري فى المناطق التى يقيم فيها العرب »

(٣) راجع فى ذلك كتاب Lehrmann بعنوان :

صفحة ٢١ . Israel : The Beginning & To morrow

(٤) أى أننا نجد فى هذه الحالة أن الوزارة الجديدة تؤلف من الأحزاب المؤتملة ذاتها التى كانت مؤلفة منها الوزارة المستقيلة فلا تؤلف الوزارة =

(ثالثا) — ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن من ضمانات الحريات في نظام ديموقراطي برلماني ذلك النظام الديموقراطي البرلماني ذاته الذي يقوم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أي أنه يقوم على أساس عدم الجمع بين هاتين السلطتين في قبضة يد فرد واحد أو يد هيئة واحدة .

فالنظام الديموقراطي البرلماني ذاته — اذا طبق في بلد من البلاد تطبيقا صحيحا سليما — يعد في الواقع في مقدمة ضمانات الحريات .

• • •

اما وقد انتهينا من الكلام عن ضمانات الحريات فانتقل الى الكلام تفصيلا عن هذه الحريات العامة في اسرائيل .
وقد تقدم القول أن الحريات العامة (أو الحقوق الفردية) تشمل حقين : الحرية والمساواة .

الفرع الأول

الحرية

١ - حق اللجوء (أو الهجرة)

في مقدمة هذه الحقوق الفردية (أو الحريات العامة) التي نص عليها في التشريع الاسرائيلي هو حق اللجوء droit d'asile أو حق الهجرة لكل

= الجديدة من أحزاب المعارضة كما يحدث عادة في البلاد الأخرى .
ويلاحظ أن ليس للمعارضة في اسرائيل زعيم Leader of the Opposition يتقاضى مرتبا مميئا من الخزنة العامة للدولة كما هو الشأن في إنجلترا .
راجع فيما تقدم : اوسكار كرينز (Oscar Kraines) المرجع السابق ذكره

يهودى إلى إسرائيل . ونحن لا نعرف فيما عرف من الدساتير أو وثائق اعلان الحقوق (Declaration des droits de l'homme) أن مثل هذا الحق سبق أن تقر في بلد من البلاد .

قانون العودة — أن ذلك الحق (حق الالتجاء أو الهجرة) مستمد من قانون شهر معروف في إسرائيل باسم « قانون العودة » ذلك القانون الذى وافقت عليه الهيئة النيابية في إسرائيل بالاجماع في ٥ يولييه ١٩٥٠ ولقد أصبح اسكل يهودى في أية بقعة من بقاع العالم - بناء على هذا القانون - الحق أن يرحل إلى إسرائيل « كهاجر » (١) .

ويعد هذا القانون عملا سياسيا هاما ، فهو يطلعننا على مشهد عجيب : مشهد صورة لدولة صغيرة كان يبلغ عدد سكانها نحو المليون تفتح أبوابها أمام جموع تبلغ ١١ مليون ونصف من الرجال - فاذا حدث أن هؤلاء جميعا أعلنوا رغبتهم في الهجرة إلى إسرائيل فكيف يمكن لتلك الرفعة الصغيرة من الأرض أن تضمهم جميعا ؟ ذلك عما يتساءله ا - . الباحثين الصهيونيين (الدكتور مونييه) ، فهو يتحامل — ولا ريب أنه لا يحفل — أن هجرة هذه الجموع من اليهود لا تتم الا على حساب البلاد العربية المجاورة التى تحمل إسرائيل بفوزها لتوطيين تلك الجموع اليهودية بها .

ونما تجدر ملاحظته أن ظاهرة الهجرة يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديعة طبقا لقانون العودة (٢) .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه (المرجع السابق ذكره) ص ٧٨ .
 (٢) ويذكر لنا الدكتور مونييه أن السكان الاسرائيليين منهم ٨ تقريبان من اليهود والاغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى أول يناير ١٩٥٥ كان تعداد سكان إسرائيل ١٧٦٠٠٠ (أى) =

نقد قانون العودة : عدم تعريف المقصود « باليهودى »

نما يؤخذ على هذا القانون أنه لم يعرف المقصود بكلمة « يهودى » . وما لا ريب فيه أنه ليس لهذه الكلمة مدلول يتعلق بالأصل (أى الجنس race) فقد قبلت إسرائيل مهاجرين يهود يتشتمون إلى أجناس مختلفة (١) .

وطبيعاً أن يذهب الباحثون إلى أن تعريف « اليهودى » فى نظر ذلك القانون هو تعريف ذو صبغة دينية . ولكن يعرض على مثل هذا التعريف - فيما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم - بأن غالبية الصهيونيين هم من الملحدين ، وهم مع ذلك يعدون من اليهود (٢) .

الواقع أنه يعد يهودياً - طبقاً لهذا القانون - كل من يعد نفسه فى عداد اليهود ١٩ ؟ تعريف اليهودى هو إذا تعريف شخصى (subjective) ، وذلك هو ما اعترف به النائب العام هناك غذاء الموافقة على ذلك القانون : « أنه لا يوجد -

نحو مليون وثلاثة أرباع المليون) منهم ١٠٠.٥٢٦.٠٠٠ (أى ما يزيد قليلاً عن المليون ونصف) من اليهود .

راجع فيما تقدم رساله الدكتور مونييه (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٧ ويبين بما ذكره بن جوريون فى احدى خطبه الاخيره أن عدد سكان إسرائيل أصبح يبلغ مليونين من الأفراد . ومن الأمور المعروفة أنه يبلغ الآن نحو ثلاثة ملايين .

(١) كما قبالت أشخاصاً اعتنقوا حديثاً الديانة اليهودية ، ذلك كان شأن سكان قرية كاتوليكية إيطالية (وهى San Nicandro Garganico) اعتنقت الديانة اليهودية وهاجرت إلى إسرائيل .

راجع رساله الدكتور مونييه ص ٧٢ .

(٢) رساله الدكتور مونييه ص ٧٢ ، ٧٣ .

— كما قال — تعريف قانوني لكلمة يهودي ، واننا سندعم من اليهود كل من يعد نفسه يهوديا (١) .

شروط حق اللجوء (أو الهجرة) — لذا نظرنا إلى الناحية العملية تبين لنا أن ليس ثمة في الواقع شرط من الشروط التي تتطلب — من أجل التمتع بهذا الحق سوى أن يكون المهاجر يهوديا .

حقا أن ثمة حالات تستطيع فيها الهيئات الإدارية في اسرائيل أن ترفض الموافقة على دخول المهاجر اليهودي ، وهي حالة النشاط المعادي للشعب اليهودي ، والخطر على الصحة العامة أو على من الدولة ، ولكن هذه الحالات لم تحدث بتاتا في الحياة العملية .

ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن المهاجرين اليهود الذين رحلوا إلى اسرائيل بعد انشائها اكتسبوا الجنسية الاسرائيلية منذ يوم وصولهم إليها ، أي أنهم يكتسبون هذه الجنسية بطريقة اوتوماتيكية (المادة ٧ من قانون الجنسية الصادر في ابريل عام ١٩٥٢) (٢) .

ويجدر بنا قبل أن نختم الكلام عن هذه النبذة أن نذكر كلمة موجزة عن تأثير الهجرة على أنظمة الدولة .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٤

ويعلق الدكتور مونييه على ذلك بقوله : « أن في ذلك موضعا من مواضع العجب : دولة يستأجّر مواطنوها أن يطمئن بعضهم في وصف بعضهم الآخر بأنهم من اليهود » ثم يتساءل « كيف يستطيع اليمنى اليهودي المستدين أن يعد يهوديا ذلك الطيب الملعن المهاجر من أوروبا الغربية ؟ »

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٢ ، ٧٤ .

كلمة ختامية : ظاهرة الهجرة وتأثيرها على اتجاهات الشعب أو أنظمة الدولة (١)
تتلخص مظاهر ذلك التأثير فيما يلي :

(أولاً) أن الفوج الثاني من المهاجرين اليهود ، وهو الذي نرح إلى فلسطين من روسيا وبلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامي ١٩٠٤ - ١٩١٤ أى لغاية بداية الحرب العالمية الأولى) كان أفرادهم يحملون معهم مثلاً أعلى اشتراكياً مستمداً من فلسفة تولستوى فكانوا يدينون بفكرة انهاض الشعب عن طريق العودة إلى

(١) نبذة تاريخية موجزة - ان مؤرخي الصهيونية يقسمون الهجرة اليهودية لفلسطين إلى موجات « montées » أو أفواج متتابعة .

(الفوج الأول) كانت هجرته ما بين عامي ١٨٧٢ ، ١٩٠٣ ويشمل نحو ٢٥ ألف من الروس والرومانيين . وهو عديد يصعد بتعداد السكان الأصليين (القدماء) اليهود بفلسطين إلى الضعف .

(الفوج الثاني) كانت هجرته فيما بين عامي ١٩٠٤ - ١٩١٤ ويشمل نحو ٤٠ ألفاً من يهود روسيا وبلاد أوروبا الشرقية وكانوا يحملون معهم مثلاً أعلى اشتراكياً مستمداً من فلسفة تولستوى .

(الفوج الثالث) نوح أفرادهم من بلاد أوروبا الشرقية فيما بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٣ وكان يشمل نحو ٣٥ ألفاً من اليهود وكان منهم كثيرون من الاشتراكيين الماركسيين (أى الشيوعيين) .

(والفوج الرابع) نوح أفرادهم ما بين ١٩٢٤ وتاريخ قيام الحكم النازي (١٩٣٣) وكان يشمل بوجه خاص أفراداً من الطبقة الوسطى من بولندا (من سكان المدن) ويشمل نحو ٧٠ ألفاً .

(والفوج الخامس) يبدأ تاريخ هجرة ذلك الفوج منذ قيام الحكم النازي وهي تشمل نحو ١٨٠ ألفاً منهم ٣٦ ألفاً من الألمان - راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

الأرض (أى إلى الزراعة) ، ولذلك نجدهم يفتشون عام ١٩٠٩ أول مستعمرة زراعية جماعية (١) .

(ثانيا) — أن الفوج الثالث من المهاجرين اليهود وهو الذى نزح أفراده من بلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢٣) أى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة البلشفية فى روسيا وتطبيق المذهب الشيوعى لكارل ماركس بها ، كان كثير من أفراد ذلك الفوج اشتراكيين ماركسيين (أى أنهم شيوعيون) .

(ثالثا) — بينما كانت الهجرة لنهاية عام ١٩١٤ (أى لنهاية بداية الحرب العالمية الأولى) (مقصورة على بلاد أوروبا الشرقية وروسيا فاننا نجد أن ٨٠٪ / فحسب من المهاجرين هم الذين يهاجرون من تلك البلاد) و٩٪ / يهاجرون من أقطار الشرق ، على أن هذا الاتجاه قد قلب قلبا ناعما منذ قيام دولة إسرائيل (عام ١٩٤٨) إذ وجدنا غالبية المهاجرين إنما كانت تنزح من بلاد الشرق ، حتى أصبحت تعد هذه البلاد هى المصدر الرئيسى للمهاجرين .

(رابعا) — أن هذا التكوين المختلط *hétérogénéité* للشعب لا ينعده فى القائمين بقيادة سياسة البلاد أى فى طائفة القائمين بهمام شئون الحكم والادارة فى البلاد ، فغالبية أفراد هذه الطائفة أصلهم من مهاجرى بلاد أوروبا الشرقية الذين رحلوا إلى إسرائيل ما بين عامى ١٩٠٤ — ١٩٣٩ (٢) .

(١) راجع الهامش السابق .

(٢) فنجد أن أكثر من ٣٠ أعضاء المكنيسيت (فى الفصل التشرعى الثانى ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٥) كانوا من مواليد تلك البقاع التى تقع داخل ذلك المربع الذى ينعده تنتهى أركانه الأربعة بموسكو وأوديسا Odessa =

(خامساً) - يمدد الأحزاب السياسية ذات النفوذ قد أنشأها غربيون ،
وهم لا يزالون يتولون إدارتها حتى اليوم . وقد أقيمت أنظمة الدولة على مثال
أنظمة أوربية وأمريكية .

أن ما يلاحظ من نفوذ المهاجرين القدماء النازيين من الغرب يمكن أن
يُمدد تفسيره في أن أولئك المهاجرين القدماء هم الذين فكروا في إنشاء الدولة وفي
وضع أنظمتها (١) .

٢ - الحرية الشخصية

كلمة عامة - تشمل ما يطاق عليها الحرية الشخصية، (Liberté individuelle)
- كما هو معلوم - أشياء ثلاثة :

(أ) حرية التنقل أو حرية الغدو والروح *liberté d'aller et de venir* .

= (وهي من موائى أوكرانيا على البحر الأسود) وفيينا وبرلين ، وهذا
هو ما يلاحظ بصورة أوضح بين رجال السلطة التنفيذية ، فالدكتور
وايزمان (أول رئيس للجمهورية في إسرائيل) من مواليد روسيا البيضاء
(أحدى أقاليم روسيا) ، وخلفه في رئاسة الجمهورية بن زفي Ben Tsevi
من مواليد أوكرانيا (وهي كذلك من أقاليم روسيا) . وأذا بحثنا عن
أصل الوزراء الذين تولوا الحكم عام ١٩٥٢ فأننا نجد بينهم ٨ أصلهم روسي
و ٢ من ألمانيا ، ١ من كندا (ولكنه ينسب إلى أحد الروس المهاجرين إلى
كندا) ، ١ من المجر ، ١ كان من مواليد فلسطين من عائلة هاجرت من
مراكش . ولا نجد بينهم واحد ممن هاجروا لإسرائيل بعد أنشائها (عام
١٩٤٨) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٥٩ ، ١٦٠ .
(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(ب) — حق الأمن (droit de sureté) أى حق الفرد أن يطعن لئلا أنه لن يجس أو يقبض عليه كنتيجة لإجراءات تمسقية، وإنما بناء على قرار من الهيئات القضائية (كقاعدة عامة^(١))، وربما صح اعتبار حق الأمن أهم الحريات الفردية، فحيث لا يوجد فإنه لا يصح الإدعاء أنه يوجد من الحرية جوهرها بل أنه لا يوجد منها حتى مظهرها .

(ج) — حرمة المسكن inviolabilité du domicile وهى تتضمن تحريم دخول المسكن الخاص إلا بموافقة صاحبه، وأنه ليس لرجال البوليس دخوله إلا بناء على قرار من رجال السلطة القضائية (الهم إلا فى حالة التلبس) فرجل البوليس فى هذه الحالة (حالة التلبس) أن يتبع المجرم حتى فى حالة دخوله مسكنا خاصا دون انتظار لقرار قضائى^(٢) .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة العامة عن المدلولات المختلفة لما يقصد بأصطلاح « الحرية الشخصية » فإننا ننتقل إلى إسرائيل .

فى إسرائيل

فإذا نحن بحثنا فى إسرائيل عما تقبوه فيها الحرية الشخصية من مكان ، بمدلولاتها المختلفة التى سبق لنا لها البيان ، فإننا نبتين ما على :

(١) أما قولنا « كقاعدة عامة » فذلك لأنه يستثنى عادة حالة التلبس بارتكاب جريمة ، فإنه يمكن فى هذه الحالة إلقاء القبض على الشخص المشتبه دون انتظار لصدور أمر أو قرار من الجهات القضائية .

(٢) يررد Burdeau : « الوجيز فى القانون العام » طبعة باريس ١٩٤٨ ص ١٠٣ — ١١٨ ، « رؤف العميد نزار Nézar » « مبادئ القانون العام » (باريس طبعة ١٩٣٨) ص ٣٦-٤١ .

(أولاً) — تبين أن هذه الحرية — كقاعدة عامة — مكفولة للأفراد بواسطة إجراءات هابياس كورباس (Habeas Corpus) — ففي قضية شبيوة معروفة باسم قضية Frankel قررت المحكمة أن لكل فرد الحق في التنقل في حرية على أراضي الدولة ، وأن ليس للسلطات حق القبض على شخص في غير الحالات التي نص القانون صراحة عليها إلا بأمر من القاضي أو أية جهة أخرى مختصة ويلاحظ أن هناك قيوداً على حرية التنقل أيام السبت ، وهي قيود ذات صبغة دينية . (١) .

(ثانياً) — الحكم العسكري في المناطق العربية — على أن هذه الحرية غير مكفولة في المناطق العربية (بإسرائيل) التي لا يزال يسود فيها الحكم العسكري حتى اليوم .

فهذا الحكم العسكري إنما يضع في الواقع المواطنين العرب (في إسرائيل) في سجن يطلق عليه مناطق الأمن والمناطق المغلقة ، فهم لا يستطيعون مغادرة مساكنهم بها إلى مدن أو جهات أخرى حتى إلى الأراضي التي يمتلكونها لزراعتها اللهم إلا باذن عسكري (٢) .

-
- (١) رسالة الدكتور مونييه (المرجع السابق ص ٨٠ ، ٨٢) .
 (٢) راجع في ذلك مؤلف : «الانفلية العربية في ظلام إسرائيل» تأليف الأستاذ عزت الجبالي طبعة القاهرة ١٩٦٠ ص ٤١ .
 وراجع ص ٣٢ ، ٣٣ حيث يقول : أن الأراضي الزراعية في إسرائيل قلما تكون داخل القرية أو المدينة بل هي تبعد عنها وأحياناً إلى مسافات كبيرة ، فبذلك لا يستطيع العرب الوصول إليها لزراعتها إلا باذن من المحاكم العسكرية الذي قد لا يمنحه بحجة مقتضيات الأمن ، وبذلك تعطى الأرض للهاجرين اليهود بعد أن تنزع ملكيتها من يده أصحابها العرب ، وقد لا يدفع تمويض لهم .

والواقع أن هذا الحكم العسكري يعد في يد رجال الحكم هناك إحدى وسائلهم لتحقيق سياسة المولّة في العمل على التخلص من أولئك المواطنين العرب وإخراجهم من إسرائيل ، وحسبنا أن تشير إلى ما صرحت به جولدا مائير وزيرة الخارجية في أوائل عام ١٩٥٩ إذ قالت :

« أن إسرائيل على استعداد لأن تدفع تعويضات للعرب الذين مازالوا يقيمون فيها حتى يرحلوا عنها » (١) .

ويتأزر مع هذا الحكم العسكري عدة قوانين أخرى تهدف إلى تجميد العرب من أراضيهم الزراعية مثل قانون الأراضي البور ، وقانون ممتلكات الغائبين الذي وضعت بمقتضاه أملك العرب (الذين عدوا غائبين) تحت الحراسة أو سلمت للمهاجرين اليهود ، وذلك رغم وجود أصحابها العرب أحيانا في البلاد (أي داخل إسرائيل) .

وقد ساعدت هذه القوانين على تجميد المواطنين العرب من نحو مليون و٢٠٠ ألف دونهم من الأراضي الزراعية (٢) .

كما أن رجال الحكم هناك يرون أن قيام هذا الحكم العسكري يقوم حائلا دون قيام حزب وطني عربي يخشى أن يلعب دورا يضر ببنيان تلك الدولة (٣)

(١) نقلت هذا التصريح وكالة أنباء الاسوشيتدبرس في ١٨ - ٢ - ١٩٥٩ وقد أشير إلى هذا التصريح في كتاب « الأقلية العربية » (المرجع السابق ذكره) ص ٣١ وفي العدد رقم ٦٨٣ بتاريخ ٣٠ - ١١ - ١٩٥٠ ذكرت مجلة معوم لام هاى الإسرائيلية أن «الرأى السائد بمسء قيام إسرائيل أنه من الؤافحة أن يبق هؤلاء العرب فيها» راجع «الأقلية العربية» المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) « الأقلية العربية » المرجع السابق ص ٤١ ~ ٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

٣ - حرية الرأي

ويعبرون عنها هناك « بحرية الكلام » ، وهذه الحرية - كقاعدة عامة - مكفولة للأفراد في حدود القانون .

ويعاقب القانون - في إسرائيل - على :

جريمة إثارة الفتنة *la sédition* وجريمة القذف *diffamation*

البلاغ الكاذب *la calomnie* والازدراء العلني *le blasphème*

على أنه لا عقاب على ما يكتب أو يقال أبان المعركة الانتخابية (١) .

٤ - حرية الصحافة

هذه في الواقع صورة من صور حرية الرأي .

أن حرية الصحافة لم تكفل هناك بصورة مرضية ، إذ يشترط - من أجل إصدار صحيفة - ترخيص سابق من وزارة الداخلية ، ثم أنه إذا نشر في الصحيفة ما من شأنه أن يثير - في نظر الوزارة - اضطراباً بالامن العام ، فإن وزير الداخلية أن يوجه انذاراً إلى الصحيفة وله أن يأمر بإيقاف الصحيفة في حالة العود ، وذلك دون أن يحدد مدة للإيقاف كما أن له أن يأمر بمصادرة ما يطبع منها خلسة ، بل وله أن يأمر باغلاق المطبعة التي طبعت الصحيفة فيها .

فهذا النظام - كما يقولون - يعد بالغ الشدة بالفسبة للصحافة . إذ أنه يمكن الحكومة من أن تزل أضراراً فادحة بمخوضها السياسيين .

على أن الحكومة هناك قلما استعملت في الواقع سلطتها بهذا الصدد . ومن

(١) رسالة الدكتور مونييه ، المرجع السابق ذكره ص ٨١

الناحية الأخرى فهناك رقابة دقيقة من المحكمة العليا على القرارات الصادرة من الحكومة إزاء الصحافة ، بحيث وجدنا هذه المحكمة تتشدد في أمر اللواقعة على مشروعية هذه القرارات ، فكانت المحكمة تقضى بالغائها إذا ثبتت مخالفتها للقانون (١) .

٥ - حرية المعتقدات الدينية

هذه تعد كذلك صورة أخرى من صور حرية الرأي أو الفكر . من المبادئ المقررة هناك مبدأ حرية المعتقدات الدينية ، ومساواة جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية ، ومبدأ حماية الأماكن المقدسة ، وقد نصت على هذه الحرية وثيقة الاستداب البريطاني (بالمادة ١٥) كما نص عليها « إعلان الاستقلال » (Proclamation of Independence) الصادر في مايو ١٩٤٨ - ثم أن هناك وزارة للشئون الدينية مهمتها الاشراف على الشئون الدينية لمختلف الطوائف (٢) .

(١) ففي أكتوبر ١٩٥٢ قررت هذه المحكمة إلغاء القرار الصادر من الحكومة بإيقاف صحيفتين شيوعيتين لفشهما أخبارا كاذبة ، فقد تطلبت المحكمة في قرارها - من أجل صحة القرار الإداري الصادر بإيقاف الصحيفة - أن يكون المقال (الذي تمسب عليه الصحيفة) منطويا على الدعوة إلى استعماله العنف ، أو إلى قلب نظام الحكم القائم ، أو إلى انتهاك حرمة القانون أو القيام باضطرابات أو حرب أهلية .

راجع فيما تقدم رساله الدكتور مونييه ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) رشبورك وليامز The state of Israel طبعه لندن ١٩٥٧ ص ١٥٠ ، ١٧٦ وفي ص ١٧٥ نجد يذكرا أنه : « بين سكان اسرائيل الذين كان يبلغ عددهم ١٠٨٢٧,٠٠٠ يوجد ١,٦٢٥,٠٠٠ يهودي ، وبين السكان =

وينص القانون الجنائي على معافية من يقوم بأى عمل من الأعمال التى يترتب عليها الإخلال بشعائر الأديان (كهدم أو إتلاف الأشياء المقدسة أو الممتلكات الدينية ، كما يعاقب على الأقوال أو الكتابات أو الصور التى تسيء إلى الشعور الدينى للآخرين .

وما يدعو إلى غير قليل من العجب أن نجد هناك عقيدة يلاق أصحابها غير القليل من المتاعب والمصاعب فى سبيل القيام بشعائرها ، تلك هى العقيدة التى يطلق عليها اليهودية بعد الإصلاح ، (*Judaïsme réformé*) وهى عبارة عن التفسير الحديث للديانة اليهودية ؛ فهذه العقيدة نجدها هناك موضع الخاصة بل للمهاجرة من الجماعات الدينية المتزمتة (أى من رجال الدين القدامى الجامدين ^(١) L'orthodoxie

٦ - حرية الاجتماع (أو عقد الاجتماعات)

هذه الحرية - شأنها شأن حرية الصحافة - لم تكفل كذلك هناك للأفراد بصورة مرضية ، إذ أنها يقيدتها تشريع يتعلق بشئون البوليس ، وهذا التشريع يخول للسلطات الإدارية الحق فى تنظيم تلك الاجتماعات أو فى منعها .

== هناك غير اليهود وعددهم ١٣٩.٠٠٠ ، وإلى جانبهم يوجد مسيحيون وعددهم ٤٤.٠٠٠ وهناك كذلك ١٩.٠٠٠ من الدروز ، وعدد قليل من البهايين .

(ويلاحظ أن طبعة كتابه كانت عام ١٩٥٧) .

(١) فى سبتمبر ١٩٥٦ قامت أزمة فى بيت المقدس على أثر قرار صدر من مجلس بلديتها بالسماح بإنشاء معبد synagogue لكنى يقوم أحباب تلك العقيدة الدينية الحديثة بأداء شعائر عقيدتهم الجديدة فيه .
راجع رسالة الدكتور موزيه ص ٨٠ .

ولقد صدر في عام ١٩٥٢ قانون يحرم عقد اجتماعات في الأماكن القريبة من الكنيسيت (١) .

٧ - حرية تكوين الجمعيات

هذه الحرية معترف بها في إسرائيل للجمعيات التي لا تهدف إلى تحقيق كسب مادي . وحق تكوين هذه الجمعيات مستمد من القانون العثماني الصادر عام ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) .

ومن أجل تكوين جمعية يجب تقديم إخطار عنها . أما النقابات فقد صدر تشريع (عام ١٩٤٧) خاص بها ويصرح بإنشائها طبقاً للشروط التي يفرضها هذا القانون (٢) .

أما عن الجمعيات السياسية أي الأحزاب فقد تكونت جميعها تقريباً - كما قدمنا - قبل نشأة إسرائيل (٣) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن تنص (المادة ١٧) على أن : جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق الاجتماع في سلام غير مسلحين .

راجع ريبوك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ٢٥٢ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

وهناك أيضاً حق الاضراب - والتشريع الإسرائيلي لا يحرمه . ومع ذلك فلوزير العمل أن يمنع الاضراب في بعض الأحوال .

رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن =

الفرع الثاني

المساواة

نص د إعلان الاستقلال ، الصادر في مايو ١٩٤٨ على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية . كما نص على هذا المبدأ في وثيقة الانتداب البريطاني (بالمادة ١٥) (١) .

مساواة المرأة بالرجل — ذهب للمساواة بين الجنسين (الذكور والإناث) بعيداً إلى حد أن وجدنا القانون هناك يفرض على المواطنين (سواء كانوا من الذكور أو الإناث) أداء خدمة عسكرية أو قومية (٢)

== ينص (بالمادة ١٧) على أن جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق تكوين الجمعيات مع مراعاة الشروط القانونية التي يضعها من حين إلى حين مجلس النواب ، وذلك في غير تمييز بين الأفراد بسبب الأصل race أو الدين أو اللغة أو المعتقدات السياسية .

ونلاحظ هنا رداً الصياغة القانونية ، فعبارة د من حين إلى حين ، تعد لغواً لا يصح أن ينزل إلى مثله المشروع الدستوري .

(١) وقد كان مشروع الدكتور ليوكوهن ينص (بالمادة ٤) على هذه المساواة كما كان ينص (بالمادة ٢٥) د تكفل الدولة التسهيلات الكافية لليهود والعرب قى أن يتعلموا بالمدارس الابتدائية والثانوية بلغاتهم وربما يتفق مع تقاليدهم الثقافية ، - راجع مؤلف الدكتور دفر Dunner بعنوان

The Republic of Israel ص ١١٨ ، ١٢٤ .

(٢) وذلك لمدة سنتين ونصف بالنسبة للذكور ، وستين بالنسبة للإناث .

(Service militaire ou national) .

وقد تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم ، التي تفرض فيها الخدمة العسكرية الإجبارية على الإناث في زمن السلم (١) .

على أن رجال الدين اليهودي يمدون ذلك أمرا محالفا للتقاليد اليهودية بالنسبة لحياة المرأة ، ولقد اتهموا السلطات الحاكمة في إسرائيل بأنها قد انتهكت بذلك حرمة الأخلاق وعملت على الأضعاف من المشاعر الدينية ، ولذلك وجدنا تشريعا يصدر - تحت تأثير رجال الدين - باعفاء الفتيات المتدينات (pratiquantes) من الخدمة العسكرية بمجرد تقديم أقرار بأنهن من المتدينات .

وينتقد البعض هذا التشريع بأنه يفتك حرمة مبدأ المساواة بين المواطنين ، ثم أنه من سير الأمور على بعضن أن يلجأ إلى بعض الحيل الهروب من الخضوع لسلطان القانون بهذا الصدد - ومن أجل ذلك صدر في فبراير ١٩٥٢ تشريع يهدف إلى جعل الالتجاء إلى تلك الحيل أمرا صعبا عسيرا بعد أن كان هينا يسيرا ، وذلك بأن ألقي القانون على الفتيات عبء الإثبات بأنهن من المتدينات .

اعفاء العرب المسلمين من الخدمة العسكرية — ويلاحظ أنه لأسباب أخرى أعفى العرب المسلمون من الخدمة العسكرية ، اللهم إلا الدروز فهم لم يعفوا منها ، إذ أنهم اشتركوا مع اليهود في حريمهم ضد العرب لدى نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهي الحرب التي يطلق عليها اليهود «حرب الاستقلال» ، أما العرب المسيحيون فهم - كبدا عام - يؤدون الخدمة العسكرية (١) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٨١ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٧ ، ٨٨ .

مبدأ المساواة بين النصوص القانونية والحياة العملية .

على أننا إذا رجعنا إلى الواقع فإنه يتبين لنا أن وثيقة الاستقلال ، التي أعلنت - فيما أعلنته - مبدأ المساواة بين الأفراد دون تمييز فيما بينهم بسبب الأصل أو الدين ، إنما كانت قبل كل شيء شيئاً أو أداة من أشياء أو أدوات العناية :

(فأولاً) نجد هناك تمييزاً بين اليهود الذين ينتسبون إلى أصل غربي واليهود الذين ينتسبون إلى أصل شرقي ، فالأحزاب السياسية ذات النفوذ هي تلك التي أنشأها غربيون ، وهم لا يزالون يتولون إدارتها حتى اليوم ، وكذلك يلاحظ في النقابات ذلك التفوق للنفوذ الغربي (١) .

وقد أدت هذه التفرقة إلى شعور بالمرارة لدى اليهود الشرقيين دفعهم إلى أن يقدموا في بعض السنوات على القيام ببعض من حركات التذمر (أحوادث التذنب) (٢) .

على أن بعض الباحثين يفسر ذلك التمييز بين هذين الفريقين (اليهود الغربيين واليهود الشرقيين) بأن غالبية الأحزاب الإسرائيلية إنما نشأت في البلاد الغربية، وبعضها أُنشئ قبل أن تنشأ إسرائيل بنحو خمسين من السنين (٣) .

(١) رسالة الدكتور مونييه من ١٦٠ .

(٢) راجع مؤلف أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص ٨٣ حيث يقول :

• The recent riots of such jews were the result of bitter
Feelings of inequality & discrimination •
(٣) برنشتاين :

Berstein : The politics of Israel éd. 1954 éd. p.54

فالغريبيون هم المهاجرون الأوائل الذين فكروا في إنشاء دولة لإسرائيل وفي وضع أنظمة لها ، بل أننا لنجد — كما يلاحظ بعض الباحثين — أن النازحين من بلاد أوروبا الشرقية (كرومانيا وبلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) يمثّاهم في البرلمان الإسرائيلي عدد قليل من النواب لا يتناسب مع كثرة عددهم ، أى أنهم لا يبرزون نفوذاً سياسياً كالذى يحرزه اليهود النازحون من بلاد أوروبا الغربية (١) .

(ثانياً) — وكذلك لا يمكن الإدعاء بأن ثمّة مساواة تامة بين العرب واليهود سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية :

فهناك — كما قدمنا — من الناحية القانونية حكم عسكري في المناطق العربية يفرض على حريات العرب دون غيرهم من السكان قيوداً ثقيلة ، بل أن هذا الحكم العسكري تتأزر معه بعض قوانين أخرى (من قوانين الطوارئ) تهدف — كما قدمنا — إلى التخلص من هؤلاء السكان العرب ونزع ممتلكاتهم (٢) .

(١) فاليهود المهاجرون من رومانيا لهم في البرلمان نائبان فحسب في حين أن عددهم في البلاد يبلغ ١٠٤ ألفاً من المهاجرين ، والمهاجرون من بلغاريا ٥٠ ألفاً فحسب ولهم نائب واحد في البرلمان ، والمهاجرون من المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا يبلغون جميعاً ٥٠ ألفاً ومع ذلك فلا يوجد منهم نائب واحد .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٦١ ، ١٦٢ .

ويرجع ذلك — كما يقولون — إلى أن غالبية المهاجرين من بلاد أوروبا الشرقية هم من المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى إسرائيل بعد إنشائها .

(٢) ولقد حدث في عام ١٩٥١ أن أكدت الوزارة الإسرائيلية في برنامج سياستها أن الأقليات العربية سوف تحظى بالمساواة التامة في الحقوق ، ويبدو أن الأمر لم يكن إلا مجرد دعاية .

راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجبالي المرجع السابق ص ٣٨ .

أن ذلك التمييز بين العرب واليهود ، الذى وصل بل نزل إلى حد الإضطهاد بل إلى حد السلب والنهب لأملاك السكان العرب ، هو ما يشهد به بعض النواب الإسرائيليين أنفسهم ، كما يبين ذلك ما وجهوه للحكومة من استجوابات وما أبدوه فى الكنيسيت من تصريحات ، فى ١٢-١٠-١٩٦٢ ذكرت صحيفة المرصاد الإسرائيلية أن أحد النواب (يوسف خميس) قدم فى الكنيسيت إلى وزير المعارف استجوابا طالبه فيه ببيان الأسباب التى حدثت به إلى إقفال مدارس عرب السواعد بما يتعارض مع قانون التعليم الإلزامى .

وفى ١٥-٦-١٩٦٢ نشرت صحيفة الاتحاد الإسرائيلية أن نائبا شيوخا (هو أميل حبيبي) حمل فى الكنيسيت على الحكومة أثناء مناقشة ميزانية وزارة الزراعة فهاجم سياسة سلب الأراضى من الفلاحين العرب ، كما ندد ببرنامج السنوات الخمس لتطوير القرية العربية الذى رصد له مبلغ مليونى ليرة ، ولقد ذكر ذلك النائب أن نسبة المبلغ المرصود لتطوير الزراعة العربية تقل عن ١٪ من ميزانية وزارة الزراعة مما يؤكد سياسة التمييز التى تسيير عليها الحكومة حيال المواطنين العرب ، (٢١) .

على أنه إذا كانت تلك هى سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء الأقليات العربية فإنه يجب ألا تقوتنا الإشارة إلى أن هنالك كذلك بعض الاجتهادات أو بعض

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (للمرجع السابق ذكره) ص ١٥٩-١٦٠ ويؤخذ مما نشر بتاريخ ١٧-٩-١٩٦٢ فى صحيفة الأهرام أن مؤتمر عملى للفلاحين العرب فى امراييل والذى عقد إذ ذاك فى حيفا قرر مناشدة الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها إلى الأقلية العربية التى تعاني من سياسة الإضطهاد ومصادرة أراضيا .
راجع فى ذلك تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٥٧

الهيئات السياسية تهدف إلى ادماج تلك الأقليات العربية في الحياة القومية الاسرائيلية حتى تنسى تلك الأقليات أصلها وجنسياتها القديمة ، أى حتى تنسكروا وبنهاو تنسكروا لقوميتها ، وأنه يجب - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين (الدكتور شوراكى Chouraqui) حل المشاكل البسكولوجية (النفسية) العميقة التى أثارها قيام دولة اسرائيل فى نفوس العرب سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين ، وبذلك تتلافى الأخطار التى تنجم من خلق جيوتو (Ghettos) فى اسرائيل يشغلها مسلمون أو مسيحيون ، (١) .

ثم يقول : « أنا بيننا وجدنا الدوز والشركس منذ الساعات الأولى فنادأ علنوا ولامهم لإسرائيل ، وامتزجوا - إلى حد الذوبان - بالحياة الاجتماعية فى اسرائيل فقد أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد إنشاء الدولة » .

ثم يضيف ذلك الباحث الصهيونى إلى ماتقدم قوله : أنه ما يدعوم (أى أولئك العرب) إلى التشديد فى موقفهم ما تبديه الدول العربية المجاورة من سياسة العداء نحو اسرائيل » .

ثم يضيف - على أنه إذا كان المسيحيون العرب فى اسرائيل قد أزعجتهم فى البداية فكرة إنشاء دولة يهودية إلا أننا نجدهم قد عدعوا فيما بعد إلى الأخذ بسياسة التقرب إلى رجال الحكم ، وقد عمل هؤلاء على تشجيعها ، ومن ذلك أن نيطت باحدى الإدارات الحكومية (وهى إدارة المعتقدات ، أو الإدارة الدينية) مهمة العمل على حل المشاكل المتعلقة بين الدولة والسكنائس المسيحية ، (٢) .

(١) يلاحظ أن كلمة جيوتو ghettos تطلق فى الأصل على الأحياء اليهودية التى يقطنها اليهود فى مختلف الدول وفيها يعيشون فى عزلة عن غيرهم من مواطنى البلاد التى يقيمون بها .

(٢) ولقد كان قلب هذه المشاكل مشكلة الأماكن المقدسة التى تقع =

كان ذلك مذكروه ذلك الباحث الصهيوني. وأنه ليليدو لنا أن بعض الأحزاب الإسرائيلية التي تطالب بالغاء الحكم العسكري في المناطق العربية (كحزب حيروت وما بام ، والحزب الشيوعي) إنما تفعل ذلك لأحرصا على تطبيق مبادئ الحرية، وإنما طمعا أو أملا في تحقيق ذلك الهدف وهو تدوير الأقليات العربية في القومية الإسرائيلية^(١)، وكذلك أملا في كسب أصوات الناخبين العرب في الانتخابات.

ويبدو أن سياسة الدولة هناك تتأرجح بين هذين الاتجاهين المتعارضين اتجاه الاصطفاء بل والابعاد للأقليات العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى ذلك الاتجاه الذي يهدف إلى جذبها وتدويرها في القومية الإسرائيلية. أي أنه يهدف إلى إضعاف الروح المعنوية وقتل الشعور بالقومية العربية في نفوس عرب إسرائيل واستبدالها في نفوسهم بالقومية الإسرائيلية. ومن مظاهر هذا الاتجاه الثاني للدولة ما نلاحظه من أنهم جعلوا اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للدولة. فالنواب العرب يتكلمون في الكنيست بلغتهم العربية. ثم تترجم بالعبرية. كما أن الأفوال

= غالبيتها في الجزء العربي من بيت المقدس. أي الجزء الذي كان يقع المملكة الأردنية.

راجع فيما تقدم : إنشاء دولة إسرائيل (المرجع السابق ذكره) للدكتور شوراكي ص ٥٩ - ص ٦٢.

(١) راجع «الأقليات العربية» للاستاذ الجبالي (المرجع السابق) ص ٣٢ حيث يذكر أن حزب ما بام (وهو أكثر الأحزاب الصهيونية حناية بالأقليات العربية) يطالب بالغاء الأحكام العسكرية لأنه يرى أنه ولولاها لكانت الوطنية الإسرائيلية في نفوس عرب إسرائيل أقوى من نواغثهم المتخلفة من ضباط الماضي.

التي تلقى بالعربية وترجم في الوقت ذاته إلى العربية . والجريدة الرسمية تظهر باللغة العربية والعربية . ويتقاضى المسلمون منهم مكافآت اضافية حين يتزوج أحدهم أكثر من زوجة واحدة (١) إلى مثل هذا الحد بلغ التفاف بل والانزلاق في سياسة الأفساد للنفسية العربية وجذبها نحو القومية الاسرائيلية .

وبدو أن هذه السياسة قد نجحت في أن جعلت فريقا من عرب اسرائيل يتمسكون بأهداب ما يطلقون عليه في اسرائيل «بالولاء السلي» أى أنهم أصبحوا يلتزمون أحكام القوانين الاسرائيلية ، فلا يقومون بنشاط معاد للدولة كايواء المتسللين من الفدائيين العرب أو تشجيع التجسس العربي على اسرائيل الخ .

ويجب ألا نهمل ما للحكم العسكري (في المناطق العربية) من أثر بهذا الصدد

(١) راجع « انشاء دولة اسرائيل ، La création de L'Etat d'Israel

ص ٦١ .

ومن مظاهر هذا الاتجاه (الاتجاه إلى قتل الشعور بالقومية العربية في نفوس العرب) ما حدث في ابريل ١٩٥٨ — بمناسبة احتفال اسرائيل بعيدها العاشر — من أن السلطات الاسرائيلية قامت بتنظيم مسابقة أدبية للادباء العرب (في اسرائيل) وطلبت اليهم كتابة قصيدة أو بحث أو تمثيلية أو زجل حول هذه المواضيع :

« ما يعجني في إسرائيل — كيف أقنع زميلي أو السياسي في دولة مجاورة بالصلح بين إسرائيل والدول العربية — كيف يسامح المواطن العربي الاسرائيلي في تقدم إسرائيل وفي تقرب السلم بينها وبين جارتها .

راجع فيما تقدم كتاب « الأقلية العربية » (المراجعة السابق ذكره)

ص ٦٩ ، ٧٠ .

ومن ذلك يبدو لنا أن سياسة الحكومة الاسرائيلية إزاء الأقلية العربية هي الاخذ
 بسياسة « سيف المعز وذميه » ، (١)

خاتمة : دور المحكمة العليا الاسرائيلية

تقوم هذه المحكمة بدور كبير فيما يتعلق بضمانات الحريات ، إذ أنها المحكمة
 المختصة بالنظر في قضايا الأفراد عند تعسف السلطة ، وهي تقوم بمهامها على خير
 وجه إلا فيما يتعلق بما يسمى « أمن الدولة » ، ولا سيما حين تمس القضية ما يتعلق
 بالصراع مع العرب ، ففي هذه الحالة تتحول المحكمة الى جهاز يهدف الى تبرير
 وسائل العنف الذي تلجأ اليه السلطة الاسرائيلية ، والى توسيع اختصاصات
 الحكم العسكري بحيث أصبحت له سلطة مطلقة ، وذلك تحت ستار أو شعار
 « أمن الدولة » (٢)

(١) راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية حيث يذكر في صفحة
 ١٦١ ، ١٦٢ أنه « ورد في نشرة وكالة الأنباء العراقية بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٦٢
 نقلا عن الجويش أو برزفر بتاريخ ٢٢ من يونيو (حزيران) ١٩٦٢ أن المسؤولين
 في اسرائيل قد تمكنوا من تقليص أهداف العرب إلى ما يسمى « بالولاء الساطي » .
 (٢) الحريات الديمقراطية في اسرائيل ١٩٧١ (المرجع السابق) ص

البحث الرابع

بين الاتجاهين الفردي (الحر) والاشتراكي

يمجد في إسرائيل هذين الاتجاهين المتعارضين يسرائيل بن جيتا إلى جنب ، وليس في ذلك الجمع بين التقيضين موضع من مواضع العجب . إذ لا يوجد هناك مبدأ أو مذهب فلسفي معين يسيطر على سياسة الدولة بهذا الصدد فالحزب المسيطر هناك على شئون الحكم - حتى إلى عهد قريب - (وهو حزب مااباي) هو حزب اشتراكي يساري كما هو معروف ، فقبل يوم ميلاد إسرائيل صرح بن جوريون لفريق من أتباعه بما يأمل فيه من رؤية الاشتراكية في حياته (١) تسود حياة إسرائيل ، وفي أكتوبر ١٩٥٠ أعلنت وزيرة العمل جولدا ميرسون (جولدا مير) في أحد المؤتمرات الخاصة بإسرائيل في واشنطن بأن حزبها (حزب مااباي) يجب نفسه - بصورة لا يمكن الرجوع أو الإرتداد عنها - لتحقيق الاشتراكية في النهاية (٢) ومع ذلك فإننا نيمجد رغم هذه التصريحات من رجال الحكم أنه لم يصدر من الحكومة قرار تأميم واحد ، ثم نيمجد تلك الحكومة التي يسيطر عليها هذا الحزب الاشتراكي تمنح لأصحاب رؤوس الأموال بعضاً من الإمتيازات التي لا تنفق مع الاشتراكية (٣) .

ويفسرون ظاهرة التنافس هذه بأن قادة هذا الحزب (مااباي) - على

(١) " in my life time "

(٢) was irrevocably dedicated to ultimate socialism راجع

مؤلف Lehrman (للمرجع السابق ذكره) ص ١٤٥

(٣) Lehrman (للمرجع السابق) ص ١٤٦

حد تعبير أحد الباحثين - هم قبل كل شيء ، صهيونيون عمليون ، لا فلاسفة
ماركسيون ، (١)

فهم - كما يقولون - يضعون كل شيء (بما في ذلك الاشتراكية)
في مرتبة ثانوية إلى جانب مرتبة المشكلة المتعلقة بكفالة حياة إسرائيل ،
فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون في الوزارة مكانا لرجال أحزاب اليمين
إلى جانب رجال أحزاب اليسار . ورغم أنهم (قادة حزب ما باي الذي يسمى الآن
كا ذكرنا - حزب العمل ، وهو الحزب المعارض برئاسة بيرز) اشتراكيون
إلا أنهم يرون أن ظروف إسرائيل الاقتصادية تتطلب تشجيع رأس المال الفردي الحر .
فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون في الوزارة مكانا لرجال وأحزاب اليمين
إلى جانب رجال وأحزاب اليسار .

- ومن أجل أن نقبين ونبين إلى أي مدى يأخذون هناك بالاتجاه الفردي
(أي الرأسمال) ، وإلى أي مدى يأخذون بالعكس بالاتجاه الاشتراكي يجب أن
نفرق بين الميدانين : الميدانين الصناع والتجاري وميدان ملكية الأراضي (بما فيها
الأراضي الزراعية) فبينما نجد النزعة الفردية (أو الرأسمالية) تسيطر على أولها
نجد بالعكس أن النزعة الاشتراكية تسيطر على ثانيها (أي على ميدان ملكية
الأراضي) وإليك تفصيل ما أوجزنا :-

(أولا) - في الميدان الصناعي والتجاري :

لم تكن هناك في فلسطين قبل وصول المهاجرين اليهود الأوائل صناعات
جديدة بهذا الاسم (٢) .

(١) راجع Lenman & Tomorrow في مؤلفه: 'Israel' The Beginning

(طبعة نيويورك ١٩٥١) ١٤٧

(٢) إذ لم تكن هناك - كما يقول بعض الباحثين الصهيونيين - سوى =

وكان مما تتطلبه دولة ناشئة طموحة كإسرائيل العمل على انهاء الصناعة وازدهارها .

وهناك نقطة واحدة نحمد الجميع هناك - ماعدا اليساريين المتطرفين - على اتفاق تام بهاها . وهي أنه من أجل انهاء الصناعة في إسرائيل يجب تشجيع رأس المال الخاص (أى الفردى) ، ولذلك وجدنا الحكومة - كما قدمنا - تقرر لأصحاب رؤوس الأموال بعض الامتيازات ، وفي الوقت ذاته لم تفكر الحكومة في اصدار قرار تأميم واحد في هذا الميدان . (١)

ورحق عام ١٩٥٥ كتبنا أن ٩٢.٢٪ من المشروعات الصناعية هي مشروعات يقوم بها النشاط الفردى (l'initiative privée) .

أى أنها تتبع القطاع الخاص ، (على حد تعبير الاصطلاح الحديث الذى ساد لدينا أخيراً في مصر) ، بينما نحمد الباقى وهو ٧.٨٪ من تلك المشروعات تتبع الهيئات الاسرائيلية الكبرى التابعة للهستدروت Histadrut (اتحاد عمال إسرائيل) . (٢)

== بعض مصانع قديمة للصابون في نابلس وبعض طواحين قديمة في بافا ، وحيثما قليل من الصنائع والحرفيين (artisans) .

راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المراجع السابق ذكره) ص ١١١ .
(١) Lebrun (المراجع السابق) طبعة ١٩٥١ ص ١٤٦ ، ١٤٧
حيث يقول المؤلف : « انا يمكننا أن نقرر أن الاشتراكية في إسرائيل يمكن أن تسبق لفترة لا تقل عن العشر سنوات التالية ، ويستطيع رأس المال المستثمر investment أن يكون طيلة هذه الفترة (العشر سنوات) في مأمن من التأميم أو نزع الملكية » .

(٢) إنشاء دولة إسرائيل (المراجع السابق) للدكتور شوراكى .
== طبعة باريس عام ١٩٥٥ ص ١١١ ، ١١٢

(ثانياً) — في ميدان ملكية الأراضي (بما فيها الأراضي الزراعية)

نجد أن الاتجاه الاشتراكي بارز في هذا الميدان ، يعكس الحال في الميدان الصناعي والتجاري ، ففي عام ١٩٠١ أنشئ الصندوق القومي لليهود Le Fond National Juif ومهمته العمل على « إعادة شراء الأرض المقدسة » ، وكان المبدأ الأساسي الذي قرره النظام الموضوع لهذا الصندوق (١) هو عدم جواز التنازل عن الأرض المقدسة (أرض فلسطين) « التي هي ملكية مشتركة (أى على الشيوع) Propriété commune لليهود جميعا (٢) » ، فيما يمتدنون :

— وبعد نشأة إسرائيل نجد أن الاتجاه الاشتراكي يتمثل في صور متعددة .

١ — ملكية الدولة للأراضي :

الدولة هناك تعد أكبر مالك للأراضي (بما فيها الأراضي الزراعية) ، فهي تملك ٧١٪ من مساحة الأراضي في إسرائيل (٣) .

٢ — الكيبوتز

في الكيبوتز تتمثل النزعة الاشتراكية — بل الشيوعية — في صورة بيئة لا يعرّضها بيان .

== أى أن الحكومة لم يكن لها حتى ذلك التاريخ (عام ١٩٥٥) نشاط ما من وجوه نشاط التدخل في هذا الميدان .

ومن أسف أنه لم تصل إلينا معلومات وثيقة بعد ذلك التاريخ بهذا الصدد. (١) ويرمز إلى هذا الصندوق بالحروف K. K. L. وهي الحروف الأولى من اسم هذا الصندوق (الصندوق القومي لليهود) باللغة العبرية :

Keren kayemeth Leisraél

(٢) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ٩٧ .

(٣) بينما يمتلك الصندوق القومي اليهودي (الذي سبقت الإشارة إليه) ==

فالكيوتو — كما عرفنا — هي عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المعروفة في الاتحاد السوفيتي باسم « كوخوز » .
وتقوم الكيوتو على أساس مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . (١)
ولقد بدأ استيطان بعض من العمال الزراعيين اليهود في بعض اجزاء من
الأراضي القاحلة لاستصلاحها (في فلسطين) منذ عام ١٩٠٧ .

وفي عام ١٩٢٠ خرجت الحركة الاشتراكية من مرحلة التجارب ووضعت
مبدأ أساسيا من المبادئ الشيوعية وهو مبدأ

« De chacun selon ses capacités, à Chacun selon ses besoins »
أي « من كل حسب كفاءته (أو مقدرته) ، ولكل حسب حاجته (٢) » .

١٧ / ، على أنه يمتلك ٢ الأراضي المزروعة ، ولا تمتلك الهيئات البلدية
والأفراد سوى ١٢ / . فحسب من الأراضي ، راجع برنشتاين (المرجع
السابق) ص ١٥٠ ، ١٥١ .

ومن أسف أننا لم نعر على مرجع يدلنا على نسبة الملكية هذه بعد ذلك
التاريخ أو يدلنا على احصائية ، وذلك حتى اليوم تبين لنا
مقدار ملكية الأفراد وحدهم .

(١) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ١٠٢ .
نقول أن الكيوتو تشابه الكوخوز ولكنها ليست مثلها تماما ، بل إنه
ليوجد بينهما فروق هامة — راجع في بيان هذه الفروق كتابنا « الانظمة
السياسية » (طبعة ١٩٥٨)

ويقول الدكتور شوراي (في مؤلفه السابق الإشارة اليه ص ١٠٠) وإن
الكيوتو نشأت نشأة تلقائية « une création spontanée » كشجرة
طبيعية لظروف الأرض والإنسان وحاجياتهما في إسرائيل .

(٢) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ١٠٠ .
وفي عام ١٩٢٧ كان هناك ٢٥ كيوتو تضم ٣٠٠ مهاجرا وكانت تزرع
٥٠٠ ha كانت جزء من الصحراء . وفي عام ١٩٣٦ كان هناك ٤٦ كيوتو
تضم ١١٧٠٠ مهاجرا يقوم أعضاؤها بزراعة ١٤٥٠٠ ha ، وفي =

فالعامل لا يؤثر المرء عليه ، فأعضاء الكيوتو يقدمون جميعا خدماتهم للتعرض
بالمشروع (زراعة أراضي الكيوتو وما قد يلحق بها من بعض الصناعات، وكذلك
لإدارة شؤون الكيوتو) بينما تتكفل هيئة لإدارة الكيوتو بأداء جميع حاجيات
أعضائها : من حيث المسكن والغذاء وفضاء أوقات الفراغ وتربية الأطفال
والعلاج في حالة المرض الخ .

فالفرد هناك (أى عضو الكيوتو) وقد تخلص - كما يقولون - من أنقال
نير حالات القلق النفسى من أجل مستقبله ومستقبل من يعملهم يستطيع أن يزيد
من مجوده وإنتاجه (١) .

وكما أنه ليس لأعضاء الكيوتو أجور - كما قدمنا - فكذلك ليس لهم مدخرات
ولا حسابات فى البنوك .

وكثيرا ما يحدث أن تعتمد الكيوتو - من أجل زيادة مواردها المالية

= ١٩٤٩ كان هناك ٢٠٥ كيوتو توزع ٢٧٦ ، ١١٠ ha وتضم ٦١٠ ، ٦٠٠
مهاجرا - وفى ديسمبر ١٩٥٣ كان هناك ٢٢٧ كيوتو تضم ٢٩٩ ، ٧٣ مهاجرا .
راجع : شوراكي (المراجع السابق) ص ١٠١ - ١٠٢ .

وما تقم برى أنها أخذت فى الزيادة والانتشار بسرعة وعلى نطاق واسع :
(١) شوراكي (المراجع السابق) ص ١٠٢ .

وراجع ص ١٠٣ حيث يقول أن جميع أعضاء المكيوتو من رجال
ونساء يكونون « الجمعية العمومية » للمكيوتو التى هى بمثابة سلطة تشريعية
لنلك الجماعة . وهذه الجمعية تقوم بانتخاب اللجان التى يناط بها النظر فى
جميع المشكلات اليومية التى تعترض حياة الكيوتو . كما أن لهذه الجمعية العمومية
سكرتاريه هى بمثابة سلطة تنفيذية لها : وهى تلتخب بواسطة الجمعية العمومية
لمدة سنة وتتكون من عدد من الأعضاء يتراوح بين ٤ - ٧ يناط بكل منهم
عمل معين .

(الناجمة من الزراعة) — إلى إقامة صناعات صغيرة (مثل صناعة المأكولات المحفوظة وصنع الطوب ، وإنشاء فندق صغير) وقد تعتمد الكيبوتز أحياناً — بصفة استثنائية وبصورة مؤقتة — إلى استئجار بعض أشخاص في بعض المهام التي تقضى بها الضرورات .

ورغم أن أعضاء الكيبوتز لا يمتثلون إلا أقلية ضئيلة بين عدد السكان (إذ أنها تقل عن ٥٪ من عدد السكان طبقاً للإحصائيات السابقة على عام ١٩٥٥) إلا أنها (أى الكيبوتز) تلعب رغم ذلك دوراً هاماً في بناء المجتمع الاسرائيلي الجديد ، فـ ، كما يقولون ـ ، البيئة الأساسية التي تصنع روح اسرائيل الجديدة ، (١) .

وبذلك نجدهم في السنوات الأخيرة يبدوا يعملون ـ في إسرائيل ـ على اغرام الفتيان والفتيات العرب بالاشتراك في حياة الكيبوتز (أى في عضويتها) ، وذلك جرياً على سياسة قتل الروح العربية في نفوس عرب إسرائيل (٢) .

٣ - القرى التعاوانية :

هذه القرى يمتلك أراضيها ، الصندوق القومي لليهود ، الذي سبقت الإشارة إليه ، وأراضي هذه القرى يجرى استغلالها بطريقة تختلف عن المبادئ التي تستوحىها الكيبوتز فهذه القرى تقوم على أساس مبدأ الاستغلال العائلي ، تلك الأراضي الزراعية (المملوكة للصندوق) ، فتلك الأراضي توزع على عائلات القرية قطعاً متساوية تستأجر أحداها كل عائلة من العائلات في القرية وذلك دون أن تستأجر لديها عمالاً . ومن ذلك يرى أنه بينما تقوم الكيبوتز على أساس مبدأ العمل الجماع

(١) راجع ، انشاء دولة إسرائيل للدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص

١٠٤ - ١٠٧ .

(٢) راجع ، الأقلية العربية ، للاستاذ الجبالي (المرجع السابق) ص ٥٥ .

من أجل الانتاج فأن للقرية التعاونية انما تقوم على أساس للعمل المشترك لكل عائلة (لجميع أهالى القرية كما هو الشأن فى السكيوتر) .

ويلاحظ أن الجمعية التعاونية التى تضم هذه العائلات فى القرية تجتمع كجمعية عمومية وهى تشرف على تنظيم بيع المحصولات ، طبقا للبداية المعروفة للنظام التعاونى كما تشرف على تنظيم المرافق العامة المختلفة للقرية : كالمدارس والصحة العامة والأعمال الخيرية (١) .

(١) وقد أنشئت أول مستعمرة تعاونية عام ١٩٢١ ولقد انتشرت هذه الحركة حتى أننا وجدنا فى عام ١٩٤٩ مائة وعشرين (١٢٠) قرية تعاونية تضم عددا من السكان يبلغ ٣١٢٤٣ شخصا وفى عام ١٩٥٠ كان يوجد ١٧٩ قرية تضم عددا من السكان يبلغ ٦٨١٠٥ شخصا . وفى ديسمبر ١٩٥٢ كان يوجد ٢٥٩ قرية وتضم من السكان عدد ٧٨٥٦٩ .

وهناك نوع آخر أقل أهمية يطلق عليه القرى التعاونية المختلطة ، وهى عبارة عن مزيج أو خليط من السكيوتر ومن القرى التعاونية - وقد أنشئت هذه القرى التعاونية المختلطة عام ١٩٣٧ كشجرة للجهد التى بذلت للتوفيق بين الاقتصاد الجماعى (الاشتراكى) والاقتصاد الفردى (الرأسمالى) وفى عام ١٩٥٢ كان يوجد بإسرائيل ٢٩ قرية تعاونية مختلطة تضم ٤٩٤٦ مزارعا . ومن ذلك يرى أن هذا النوع من القرى له مكان ثانوى إلى نائب التوسيع السابقين (السكيوتر والقرى التعاونية) .

راجع فيما تقدم مؤلف الدكتور شوراكى ص ١٠٩ - ١١٠ .

ملحق

للنبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل والحركة الصهيونية

« الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون »

بعد أن انتبهنا من كتابة النبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل - الحركة الصهيونية (١) . استأننا - بعد بعض من الجهد في البحث دام بعضا من الوقت - أن نحصل على نسخة من مؤلف أحدث دويًا كبيرًا في العالم السياسي لدى الغربيين في أوائل هذا القرن العشرين . وهو مؤلف يلقي ضوءًا على بعض الاتجاهات السرية للحركة اليهودية في أواخر القرن الماضي . أي في تلك الفترة التي عقد لإبانها المؤتمر الأول للصهيونية العالمية الذي عقد برئاسة هرزل بمدينة بال (Bâle) بسويسرا عام ١٨٩٧

أما ذلك المؤلف فهو « الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون » (٢)

(١) راجع ما كتبناه في تلك النبذة التاريخية ص ١٠ - ٢٧ .

(٢) وقد ترجمه إلى العربية عن الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسي - وقد طبع بالقاهرة عام ١٩٥١ - وقد نفتت نسخة من المخطبات . ولم نوفق إلى الحصول على نسخة منه من مكتبة جامعة الدول العربية . ولقد كان للفقيد الزميل النبيل وصديقنا الحميم الأستاذ محمود متولى نور (محافظ القاهرة السابق) فضل إطلاعنا عليه .

ولقد كان العالم الروسى الأستاذ نيلوس أول من نشر هذا الكتاب بعد أن ترجمه إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢ . وقد ترجم إلى اللغة الانجليزية =

• **كلمة ذلك المؤلف** — يجدر بنا أولاً أن نلقى بعضاً من الضوء على ذلك الغموض الذي يليق بظله على الافهام عنوان ذلك الكتاب . فاذا قصدون بكلمة «بروتوكولات» ؟ - أن هذه الكلمة Protocole تستعمل في اللغات الأوروبية بمعان مختلفة . فهي تطلق أحياناً - كما هو معروف - على العادات المتبعة في العالم الدبلوماسي أو في اجتماعات الملوك كما تطلق على محضر جلسات مؤتمر من المؤتمرات السياسية . وبهذا المعنى الأخير تستعمل هذه الكلمة لعنوان هذا الكتاب .

ولكن هل كان هذا المؤلف حقاً عبارة عن محضر لأحدى تلك الجلسات ؟ الواقع - كما يبين من أسلوب ذلك الكتاب أنه عبارة عن تقرير قدمه أحد الأشخاص (اليهود) إلى جماعة من اليهود اجتمعوا في أحد المؤتمرات (أو الاجتماعات) السرية . ثم أقر المجتهدون هذا التقرير (١) . وهذا هو ما أشار العالم الروسي الأستاذ نيلوس (أول ناشر لهذا الكتاب و مترجم له إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢) (٢) .

= وطبع عدة مرات وكانت طبعته الخامسة (لعام ١٩٢١) هي الطبعة التي قام الأستاذ محمد خليفة التونسي بترجمتها إلى اللغة العربية (راجع في ذلك المقدمة التي كتبها الأستاذ التونسي لهذا الكتاب ص ٨ ، ١٠ ، ١١) .

(١) وهذا هو ما يبين من صياغة كثير من العبارات مثل عبارة «إني أتحذ نفسي خطأ جديداً للهجوم» (ص ٦١) . وعبارة « كما علمت من قبل ، (ص ٦٩) . ود أن نوع الاستبدال الذي أقترحه ، (ص ٨٠) - ويلاحظ أن هذه العبارات (وأمثالها كثير) لم ترد في سياق مناقشات جرت بين أفراد هيئة بجمعة فلا أثر هناك للمناقشة والسؤال الرد ، والجذب والشد ، مما يميز محاضر جلسات المؤتمرات لاسيما ما كان منها ذات صبغة سياسية .

(٢) حيث أنه ذكر (في المقدمة التي قدم بها الكتاب ص ٥١) بالهامش =

وفي نهاية هذه البروتوكولات أو بمباراة أحص هذه الوثيقة (أو هذا التقرير) وودت هذه العبارة (١):

« وقعه ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين » .

ثم يحدد تفسيراً (بالماتش) لهذه العبارة :

« أرقى درجات الماسونية اليهودية ، فالرفقون هنا هم أعظم أكابر الماسونية في العالم » .

وهذه الوثيقة (البروتوكولات) انتشرت خلاصة من كتاب ضخم لمحاضر خطب في أحد مكاتب مركز قيادة جمعية صهيونية بفرنسا (٢) .

ولكن إلى أية ميثة قدم ذلك التقرير (أو الوثيقة) ؟ ومن هم أولئك الذين وافقوا عليه ؟ وفي أي تاريخ حدث ذلك على وجه التحديد ؟ ذلك ما لا يتبين للقارئ بصورة جلية لافي التقرير ذاته (أي البروتوكولات) ولا في المقدمة التي قدم بها الأستاذ فيوس لذلك التقرير (أو الكتاب) ولا في التعقيب الذي اختتم

= رقم ١) عن تسمية الكتاب بروتوكولات : : « أنها لا تنطبق تماماً على وماتق الكتاب لأنها ليست بالضبط محاضر جلسات بل هي تقرير وضعه شخص ذو نفوذ .
(١) ص ١٦٨ من ذلك المؤلف .

(٢) راجع ص ١٦٨ من ذلك المؤلف (« الخطار اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون ») .

ولقد استطاعت سيدة فرنسية أثناء اجتماعها برعيم من أكابر رؤسائهم في وكر من أوكار الماسونية السرية في فرنسا أن تختلس هذه الوثيقة خفية وتوفر بها . وهذه الوثيقة المختلسة هي عبارة عن محتويات هذا المؤلف - راجع في ذلك ص ٧ - ٨ من مقدمة الأستاذ التونسي .

به هذا الكتاب . كما لا يتبين ذلك من المقدمة القيمة التي كتبها لهذا الكتاب الأستاذ التونسي حين ترجمه إلى اللغة العربية .

والذي نستطيع أن نستفجه بما ورد في هذا الكتاب (ومن هاتين المقدمتين) أن هذا التقرير قدم في أحد الاجتماعات السرية التي عقدتها اليهود بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول الذي عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ (١) . ولكن هذا المؤتمر ثلثه في السنوات التالية عدة مؤتمرات . ولم يبين لنا أحد ما إذا كان هذا التقرير قدم بمناسبة المؤتمر الأول (لعام ١٨٩٧) أو بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات التالية ، ولكن الثابت أن هذه الوثيقة (التقرير) قدمت في الفترة التي تقع ما بين ١٨٩٧ ، ١٩٠١ (٢) ولكن هل قدم هذا التقرير إلى أحد هذه المؤتمرات الصهيونية العالمية التي عقدت في تلك الفترة ؟

ذلك ما ترتأب في أمره ، والصحيح — فيما نرى — أن هذا التقرير إذا كان قد قدم بمناسبة أحد تلك المؤتمرات العالمية الصهيونية إلا أنه لم يقدم إليها ، وإنما قدم إلى المجتمعين في أحد الاجتماعات السرية لمؤتمر الماسونيين اليهود . ونحن نقدم تأييدا لهذا الرأي الأدلة الآتية :

١ — ما ذكره الأستاذ فيلوس من أن هذه الوثيقة سرقتها سيدة فرنسية من أحد الأكابر ذوي النفوذ من زعماء الماسونية الحرة Free masonry ، وقد تمت السرقة في نهاية اجتماع سرى بهذا الرئيس في فرنسا حيث وكر المؤتمر الماسوني اليهودي (٣)

(١) راجع مقدمة الأستاذ التونسي ص ٧ .

(٢) إذ ذكر الأستاذ فيلوس (في المقدمة التي كتبها ص ٥٠) أن هذه النسخة

من التقرير (أو البروتوكولات) وقعت تحت يده عام ١٩٠١ .

(٣) راجع المقدمة التي كتبها الأستاذ فيلوس ص ٥٠ .

٢- ورد في نهاية ذلك التقرير (أو الوثيقة أو البروتوكولات) أنه قد وقع بمثل صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين ، وهذا الاصطلاح الأخير يقصد به (١) « اعظم اكابر الماسونية في العالم »

وما دام أن التقرير كان ذا صيغة سرية غاية السرية فقد كان إذا أمرا طبيعيا ألا يقدم الى مؤتمر كان يضم عددا كبيرا من الافراد مثل ذلك المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا وكان يضم نحو ٣٠٠ من اليهود (٢)

٣- ما يشير اليه واضح هذا التقرير من أنهم يعتمدون - في تحقيق أهدافهم (أى الأهداف التي يشير اليه التقرير) - اعتمادا كبيرا على جماعة الماسونيين (٣)

٤ - خلاصة الأفكار المسيطرة على تلك الوثيقة أو (البروتوكولات)
تتلخص تلك الأفكار جميعا في فكرة واحدة هي السيطرة العالمية ، أو بعبارة

(١) كما ورد بالهامش رقم ٢ ص ١٦٨ .

(٢) ذلك هو العدد الذي ذكره الاستاذ التونسي .

(٣) راجع ص ٧٨ من ذلك المؤلف (المشار اليه) حيث ورد ما نصه :
« ان الخلف الماسوني المنتشر في كل انحاء العالم ليعمل في غفلة كقناع لأغراضنا » ، وقوله (ص ١٢٤) « الى أن يأتي الوقت الذي نصل فيه الى السلطة سنحاول ان ننشئ ونضع خلايا الماسونيين الاحرار في جميع انحاء العالم سنجذب اليها كل من يصير أو من يكون معروفا بأنه ذو روح عامة Public-Spirit (أى ذو اتجاه الى الخدمة العامة) ، وهذه الخلايا ستكون الأماكن الرئيسية التي سنحصل منها على ما نريد من اخبار كما أنها ستكون أفضل مركز للدعاية » .

أخرى العمل على حكم العالم تحت سلطان ملك مستبد من اليهود (١) .

ومسائلهم إلى بلوغ ذلك الهدف تتلخص فيما يلي :

١ - العمل على احتكار الصناعة والتجارة العالمية (٢) .

٢ - تشجيع إثارة الاضطرابات والحروب الأهلية داخل الدول : الأمر الذى يجعلها فى حاجة إلى مال ، والمال فى أيديهم (أيدي اليهود) .

٣ - تشجيع المبال فى الأقطار الأخرى على ادمان المسكرات لضعاف قوتهم الانتاجية وكذلك نشر المنازعات والعداوات المتبادلة ، وفى هذه الأحوال المضطربة لقوى المجتمع ستكون قوتنا (أى قوة اليهود) - كما يقول - أشد من أية قوة أخرى .

٤ - العمل على الحط من كرامة رجال الدين (لدى غير اليهود) فى أعين الناس ، لأن رسالة رجال الدين تعد عقبة كئودا فى طريق اليهود ، والعمل على تحطيم البلاط البابوى Papal Court أى تدمير السلطة البابوية ، لأن ملك اسرائيل سيصير البابا Pobe الحق للعالم وبطريك الكنيسة الدولية .

٥ - الاعتماد على جماعات الماسونيين ، وهى - كما هو معلوم - من الجمعيات

(١) راجع المؤلف المذكور ، الخطر اليهودى - بروتوكولات حكماء صهيون ، ص ٧٦ وص ٨٢ حيث يجسده يقول : « أننا نقرأ فى شريعة الانبياء أننا نختارون من الله لنحكم الأرض ، وقد منحنا الله العبقريّة كي نكون قادرين على القيام بهذا العمل » وفى صفحة ١١٠ يقول : « ماذا سيكون موقفنا حين نعرف رسمياً كحكام العالم فى شخص امبراطورنا الحاكم العالم . وفى ص ٢٢٨ يقول : أن الطليعة قد قدرنا تقديرآ لقيادة العالم وحكمه ، راجع ص ٨٢ من المرجع السابق ذكره (الخطر اليهودى ») .

السرية واستخدامها كأدوات للدعاية وكصادر للحصول على الأخبار .

٦ — أن يفتشوا في كل الدول الكبرى ذوات الزعامة أدبا litterature مريضاً قذراً .

٧ — العمل على السيطرة على وكالات الأنباء العالمية ، بحيث لا تنتشر من الأخبار إلا ما يلائم صالح اليهود . ويقول صاحب هذه الوثيقة (البروتوكولات) أنهم (أى اليهود) قد استطاعوا فعلاً تحقيق هذا الهدف (١)

٥ - أساليب ميكافيلية

يتبين - مما تقدم وما سنقدم - أنهم يلجئون في تحقيق أهدافهم إلى الأساليب الميكافيلية (٢) . ففي نظرهم ، أن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء ، والمحاكم

(١) راجع فيما تقدم مؤلف « الخطر اليهودي » (المرجع السابق) ص ٥٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٦٢ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٢ ، ١١٠ ، على التوالي .

(٢) الاصطلاح المعروف - أساليب ميكافيلية - هو نسبة إلى ميكافيللى Machiavelli وهو إيطالي ولد بمدينة فلورنسا Florence عام ١٤٦٩ وحين يذكر اسمه يذكر مقرونا بكتاب « الأمير » Le Prince الذى وضعه عام ١٥١٣ وهو أشهر مؤلفاته كما أنه جعل لميكافيللى شهرة عالمية كما جعل من اسمه في جميع اللغات صفة من الصفات التى توصف بها بعض التصرفات بأنها ميكافيلية Machiavelique أى أنها يشوبها الغدر والدهاء والآنانية .

راجع في ذلك :

F. Pollock : Hist. of the Science of Politics.

طبعة لندن ١٩٣٥ ص ٤٣ .

المقيد بالأخلاق ليس سياسيا بارعا ، ولا بد لطالب الحكم من الالتجاء إلى المكر والرياء ، فان الشائيل الإنسانية العظيمة من الاخلاص والأمانة تصير رذائل في السياسة ، إنها لتبلغ في زعزعة العرش أعظم ما يبلغه ألد الخصوم (١) ، فشعارهم هو : العنف والحديعة ، والحق عندهم هو القوة (٢) .

٦ - المراحل التي اجتازها اليهود في تعقب تلك الأهداف - دور اليهود في الثورة الشيوعية في روسيا

أهم تلك المراحل - فيما يرى البعض (وعلى رأسهم الأستاذ نيلوس) تتلخص فيما يلي :

(أولاً) - أن روسيا القيصرية كانت أول دولة وجه إليها اليهود جهودهم وعملوا على الاطاحة بنظام الحكم فيها عن طريق حركة ثورية ، وهي ثورة مارس سنة ١٩١٧ ثم الثورة البلشفية (الشيوعية) بزعامة لينين في أكتوبر من ذلك العام .

= وراجع أيضا :

J. J. Cheva : Les grandes Oeuvres Politiques
éd. Paris 1654 P .

(١) « الخطر اليهودي » (المرجع السابق) ص ٦٠ ، ٦١
(٢) « الخطر اليهودي » ص ٦٤ حيث يقول : يجب أن يكون شعارنا « كل وسائل العنف والحديعة » :

وراجع ص ٦٥ حيث يقول « أن هذا الشر هو الرسالة الوحيدة للوصول إلى هدف الخير ، ولذلك يتحتم ألا تتردد لحظة واحدة في إعمال الرشوة والحديعة والخيانة إذا كانت تخدمنا في تحقيق غايتنا ، وفي السياسة يجب أن نعلم كيف نصادر الأملاك بلا أدنى تردد إذا كان هذا العمل يمكننا من السيادة والقوة » .

وراجع ص ٦١ حيث يقول : « أن حقنا يكن في القوة »

فلقد كانت روسيا أكثر البلاد اضطهاداً لليهود وإعمالاً للمذابح فيهم . ومن العجيب حقاً أن نجد الأستاذ نيلوس (سواء في كاة المقدمة أو في كلمة التعقيب اللتين كتبهما لذلك المؤلف) في عام ١٩٠٥ قد تنبأ بذلك ، أى أنه تنبأ بتلك الثورة التى أطاحت بالنظام القيصرى الروسى قبل حدوثها بأثنى عشر عاماً (١) .

ولذلك نجد اليهود — فيما يرى البعض — قد ساعدوا اليابانيين بالأموال والأسلحة في حربها ضد روسيا القيصرية مما ساعد على انتصار اليابان عام ١٩٠٥ وفتح أبواب الصين أمامهم (٢) .

وبعد نجاح الثورة البلشفية بمساعدة اليهود — فيما يرى البعض — كان لليهود نفوذ كبير في روسيا البلشفية (أو السوفيتية ، كما يقال الآن) وذلك حتى نهاية عهد ستالين (الذى توفى في مارس ١٩٥٣) .

د أنه لا يمكن أن يعجز أحد — كما ذكرت صحيفة التيمس البريطانية — أن يكشف روسيا السوفيتية في « البروتوكولات » ، كما أنه لا أحد يستطيع أن ينكر أن القوميسيرين (أى الوزراء) السوفيت يكادون يكونون جميعاً من اليهود (٣) .

(١) راجع ص ٥٥ من المقدمة التى كتبها حيث يقول : « أن كل جهود المخدم من جانب أعداء المسيح اليساريين (يقصد اليهود) مركزة على روسيا والأسباب مفهومة والغايات معلومة » ، وفى ص ١٧٢ يمجده يقول : « لعل أن يتم للأففى (يقصد اليهود) قهر روسيا التى ركزت عليها جهودها في الوقت الحاضر ... الخ » .

(٢) على أن اليابانيين أغلقوا الباب في وجوه اليهود بعد أن انتصروا على روسيا . راجع مقدمة الأستاذ التونسى ص ٣٢ .

(٣) ذلك ما نشرته صحيفة التيمس البريطانية في مقال لها نشر في مايو ١٩٥٠ بعنوان « الخطر اليهودى » .

(ثانيا) ثم اتجهت جهود اليهود ومعاولهم إلى محطيم الخلافة العثمانية في تركيا فقد رفض الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد تلك المساعي التي بذلها هرزل لديه من أجل الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين (التي كانت تخضع لسلطان تركيا في ذلك الحين) وعلى أن يمنح اليهود بفلسطين استقلالاً ذاتياً (١)

ولقد تحطمت الخلافة العثمانية على يد «الدروعة» وعلى يد بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٨)، وكان لليهود ببريطانيا نفوذ كبير، و«الدروعة» هم من اليهود الأتراك الذين اعتنقوا الإسلام (أو بمباراة أصبح أدعوا الإسلام!!)، ولقد كان الثلاثة الذين سلوا الخليفة فرار العزل يهودا، وكان لنفوذهم (الدروعة) في تركيا الأثر الأكبر في أن طرحت تركيا دينها الإسلام وقوانينها الإسلامية ومحاربة اللغة العربية والتبرؤ من سلاطينها بالعرب (٢)

== ثم يمضى كاتب صحيفة التيمس فيقول: «أنه ليتحتم على كل بريطاني مختص أن يظفر بهذا الكتاب («البروتوكولات») ويدرسه في ضوء الأحداث الداخلية والخارجية».

راجع في ذلك مقدمة الأستاذ التونسي ص ٤٥، ٤٦.

ويقول الأستاذ التونسي (في مقدمته المشار إليها ص ٣٩، وفي هامش ص ٥٦) «أن المكتب السوفييتي الآن (أي عام ١٩٥١) يتألف من سبعة عشر عضواً منهم ١٤ يهود صرحاء و٣ من أصول يهودية أو من -نساءم اليهود- وزوجات هؤلاء الثلاثة يهوديات، وهؤلاء الثلاثة هم ستالين وفورشييف ومولوتوف. وهؤلاء الثلاثة هم ما بين يهودي الأم أو الجدة أو نهوي النسب» وكان تروتسكي (الساعد الأيمن للذي) يهودياً.

(١) راجع ما ذكرناه بهذا الصدد ص ١٢

(٢) راجع مقدمة الأستاذ التونسي ص ٢٩، ٣٤ وسوف نعود للكلام

عن «الدروعة» في الكلمة الختامية لكتابنا هذا

ومن العجيب سخا أيضا أن يمد الأستاذ الروسي نيلوس قد نبأ (في كلمة التعقيب المشار إليها التي كتبها عام ١٩٠٥) بما سيصنعه اليهود في تركيا و بتركيا (١)
(ثالثا) ومن الأمور المعروفة ما لليهود من النفوذ في الدولتين الكبيرتين أمريكا وبريطانيا (٢)

٧ - بعض ملاحظات عن قيمة أو أهمية « البروتوكولات »

إذا كان لهذه الوثيقة (أو البروتوكولات) أهمية يجب عدم الإقلال من شأنها ، إذا نظرنا إليها من الناحية التاريخية ، فإنه يبدو لنا أننا إذا نظرنا إليها من ناحية الحاضر أو المستقبل فإنه لا يجوز - كما فعل بعض الباحثين - المبالغة من شأنها .
وبينا لذلك ندل بما يلي من الملاحظات :

(فأولا) - من البين أن تلك الوسائل التي سبقت لنا الإشارة إليها - والتي تعتمد تلك الفئة من اليهود عليها للسيطرة على العالم إذا كانت (أى تلك الوسائل) ذات قيمة أو ذات أثر في الفترة التي كتبت فيها تلك الوثيقة (أو آخر القرن التاسع عشر) أو أوائل القرن العشرين - فإنها الآن - في عصر القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ وسفن الفضاء - هي والهباء سواء . وذلك أمر يدهى بين لا يعوزه البيان .

-
- (١) فقد كتب الأستاذ نيلوس (بصفحة ١٧٣ من المرجع السابق ذكره) يقول : « وتظهر القسطنطينية كأهم المرحلة الأخيرة لطريق الأفق » (يقصد اليهود) قبل وصولها إلى أورشليم (بيت المقدس) ، ثم يقول : « ولم تبق أمام الأفق إلا مسافة قصيرة حتى تستطیع إتمام طريقها بضم رأسها إلى ذنبها » .
(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن بريطانيا ، وكذلك مقدمة الأستاذ التونسي ص ٢٩ ، ٣٢ .

ولذلك فإنه يبدو لنا أن لدى تلك الفئة من اليهود برنامجا أو أسلوبا جديدا من أجل بلوغ ذلك الحلم القديم : حلم السيطرة العالمية ذلك الطريق أو الأسلوب الجديد هو العمل على إثارة حرب عالمية ثالثة تقف فيها إسرائيل موقف الحيايد ، وتفتش تلك الحرب بدمار الطرفين المتحاربين ، ولا يكسب منها - في اعتقادهم - أحد سواهم (أى سوى اليهود) كما كان شأنهم فى الحربين العالميتين السابقتين (١)

(١) ذلك هو ما ذكره زعيم صهيونى أمريكى كبير هو الحاخام عما فويل رايبينوفتش فى خطاب ألقاه فى أحد الاجتماعات السنوية السرية للحاخامات اليهود فى دول أوروبا ، وقد استطاعت مجلة أمريكية اسمها Common sense (تصدر فى New Jersey) بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل عليه (على الخطاب) ، وقد نشرته فى نشرة لها ملحقة بالعدد رقم ١٦٧ للمجلد السادس بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٢ - وقد نشرت صورته بالزئكوغراف من ذلك المقال فى صحيفة الجمهورية عدد ١٤ أبريل ١٩٥٦ (بالصفحة الثالثة). ولقد بدأ هذا الحاخام خطابه بقوله :

«تحياى اليسكم يا أبناءى - لقد استدعيتكم هنالكتدارسوا الخطوات الأساسية لبرنامجنا الجديد ، وكما تعلمون لقد أملنا أن نكون هنالك فترة عشرين عاما بين الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب العالمية الثالثة حتى نستطيع أن نستفيد من المغانم العظيمة التى كسبناها من الحرب العالمية الثانية ولكن تزايد عددنا فى مناطق حيوية معينة قد أثار الاعتراضات فى وجهنا ، ولذلك يتحتم علينا أن نشير حربا عالمية ثالثة فى بحر خمس سنوات ، أن الهدف الذى جاهدنا للوصول اليه طوال ثلاث آلاف سنة قد أصبح قريب المنال ، ثم يقول «وانى أستطيع إن أعيدكم وأنا واثق من صدق هذا الوعد أن جفنا سيجتروا مكانه اللائق به فى العالم قبل مرور عشر سنوات فيصبح كل يهودى ملكا ويصبح غير اليهودى عبداً (هتاف) » .

(ثانياً) — من البين أن النظام الذى تقترحه تلك الوثيقة (البروتوكولات) هو كذلك نظام وإن تلام مع ظروف العصر الذى كتبت فيه فانه نظام لا يمكن أن يتلام مع ظروف العصر الحاضر ، وحسبنا أن نذكر أن ذلك النظام لم يطبقوه حتى في إسرائيل ذاتها فالنظام الذى يقترحوه — كما هو مبين في تلك الوثيقة — (البروتوكولات) يتلخص في أنه نظام منكى يتولى العرش فيه ملك يهودى مستبد من سلالة داود عليه السلام (١) . ويجدهم — لدى نشأة إسرائيل — لم يتجهوا إلى إقامة نظام منكى ، بل أننا نجدهم قد حرصوا على أن يكون رئيس الدولة ضعيفاً — كما قدمنا — (٢) ، ولم يقل أحد أنه روعى في اختيار وإيمان أو بن زفي أو بن جوريون أو غيرهم من رؤساء الدولة أو رؤساء الوزارات أن يكون من سلالة داود .

(ثالثاً) — أنه يصعب القول — فيما يبدو لنا — أن مثل هذا التفكير السالف هو الذى يسيطر على منظمة الصهيونية العالمية في الوقت الحاضر (أوعلى حكام إسرائيل) . ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن من الأمور الثابتة أن البروتوكولات ، إنما كانت عبارة عن وثيقة تقدمت لـ أحد المؤتمرات السرية للسامونية اليهودية . فكل ما يمكن قوله أن هذه الأفكار تمتلأ أفكاراً أو اتجاهات لبعض الجماعات اليهودية . ويجب ألا نفوتنا الإشارة إلى أن ثمة تيارات مختلفة متباينة متعارضة تسود العالم اليهودى . ولقد سبق أن تكلمنا عن كثير من وجوه الاختلاف الذى قام ولا يزال قائماً فيما بينهم وذكرنا أن الخلاف فيما بينهم نشأ حتى حول ضرورة وجود وطن قومى يهودى ونشأة دولة لإسرائيل ذاتها (٣) ، وليس جميع

(١) راجع ص ٧٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من كتاب ، الخطر اليهودى ، (للمرجع السابق ذكره) .

(٢) راجع ص ٢٢٩ ، ٢٣٠

(٣) راجع ص ٣٨ ، ٣٩

اليهود - كما يظن البعض - صهيونيين ، فهناك خلاف حاد بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من اليهود ، وإذا نظرنا إلى الصهيونيين منهم أنفسهم نجد بينهم كثيرا من أوجه الخلاف ، فهناك خلاف حول مفهوم الصهيونية ، وخلاف حول صبغتها الدينية إلى غير ذلك من وجوه الخلاف (١)

وما يقضى به واجب الانصاف أن تذكر أن هناك عددا غير قليل من اليهود الذين لا تسودهم مثل تلك الروح الفاسدة المفسدة الشريرة التي تسيطر على جميع ماسطر في تلك البروتوكولات ، هناك مثلا من أولئك الكتاب اليهود المنصفين الذين ذهب بهم روح الانصاف إلى حد انتقاد فكرة إنشاء دولة لاسرائيل رجال مثل الكاتب الأمريكي المعروف ليلنتال Lienthal والكاتب الصحفي Binder رئيس تحرير إحدى الصحف الأمريكية (صحيفة Minneapolis) وهناك كذلك المجلس الأمريكي لليهودية ولاسيما نائب رئيسه الحاخام أبراهام (٢) ولقد تقدم القول بأنه ولا شعور اسرائيل بالخطر الذي يهددها ، فإن ما يقوم به مختلف أحزابها من أوجه الخلاف كان كمقيلا أن يسميها تقسيما ، بل وأن يمزقها تمزيقا مما يؤدي إلى انهيارها ، كما حدث لدولتها القديمة .

(رابعا) - نلاحظ فيما يتعلق بالبروتوكولات أنها تم بجزرة بينه عن عقلية مضطربة غير منظمة ، كما تنبئ عن تفكير سطحي ينزل أحيانا إلى مستوى

(١) راجع ص ٢٥ وما بعدها

- ونذكر ضنا في مواضع مختلفة لبيان الكثير من وجوه الخلاف فيما بينهم ولقد بلغ ما بينهم من خلاف حدا حال دون وضع دستور شامل لاسرائيل (كما يتأصل ١٧٦ وما بعدها)
(٢) راجع ما سبق لنا ذكره في موضوع « مقومات الدولة » ص ٤٧ وما بعدها

التفكير بل العبث الصياني . وحسبنا بياناً لذلك أن نورد هنا نصوص بعض ماورد فيها من الآراء حول مبادئ أو أحكام النظام الجديد الذى يفكرون فى وضعه حين تكون لهم السيطرة العالمية :

(١) أن اساءة استعمال السلطة يمكن لمنه - فى نظرهم - فرض عقوبة صارمة II (١)

(ب) - الغاء حق المتقاضين فى استئناف الأحكام القضائية ، ومعاينة القاضى بل وعزله إذا ثبت أنه أخطأ فيما أصدر من الأحكام II (٢) .

ولما كان لا يوجد - فى أى بلد من البلاد - قاض لا يتجو من الخطأ فأن جميع القضاة لن يكونوا بمنجاة من العقاب والعزل II ومن أين سيأتون بالقاضى الذى لم يخطئ . ليقوم بالحكم بمثل ذلك العقاب II بل من أين سيأتون بالقضاة الذين يقربون تولى مهمة تؤدى بهم حتماً إلى العقاب والعزل II .

(١) راجع ص ١٢٩ من تلك البروتوكولات (كتاب « الخطر الصهيونى » السابق ذكره)

حيث ماورد مانصه : « أن سوء استعمال السلطة من جانب الناس ما عدا الحاكم سيكون عقابه بالغ الصرامة إلى حد أن الجميع سيفقدون الرغبة فى تجربة سلطتهم لهذا الاعتبار » - ومن البين ما يلاحظ من سوء الصياغة والتعبير للى حد كبير .

(٢) راجع ص ١٣٢ من البروتوكولات حيث ورد مانصه : « وسنلقى حق استئناف الأحكام ؛ وسنقتصره على مصلحة فحسب ؛ والسبب فى هذا الالغاء هو أننا يجب علينا ألا نسمع أن تنمو بين الجمهور فكرة أن قضائنا يحتمل أن يخطئوا فيما يحكمون . وإذا صدر حكم يستلزم إعادة النظر فسنعزل القاضى الذى أصدره فوراً ، ونعاقبه جبراً حتى لا يتكرر مثل هذا الخطأ فيما بعد » .

(ج) تحطيم البابوية Papal Court عن طريق إثارة الجماهير بالهجوم على مقر البابا ، ثم يحتل ملك اسرائيل مكان البابا (١) III

(د) وأخيرا فأننا نجد البروتوكولات (أو تلك الوثيقة) تتعرض لبيان تفصيلات وجزيئات لا يصح أن نجد لها مكانا في مشروع نظام الحكم لدولة كبيرة، من الدول بل ولا لنظام الادارة لقرية صغيرة من القرى . لذلك كان أمرا عجيبا حقا أن نجد ما (أى تلك التفصيلات والجزيئات) في مشروع نظام الحكم لحكومة عالمية تحكم العالم !!!

فهذا المشروع « العالمى » يعرض للكلام عن مقابلات الملك اليهودى (ملك العالم) ، وعن خطبه ١ . إذ نجد المشروع قد تضمن مانصه : « سيكون ملكا على اتصال وطيد قوى بالناس . وسيلقى خطبا فوق المنابر tribunes ، وهذه الخطب جميعها ستتناقش فوراعلى العالم (٢) .

(١) راجع ص ١٢٩ من البروتوكولات ، (أو كتاب « الخطر اليهودى ») حيث نجد مانصه : « حينما يحين لنا الوقت كي نخطم البلاط البابوى (the Papal Court) نخطمها تماما فان بنا بمجسولة مشيرة إلى الفاتيكان Vatican ستعطى اشارة الهجوم، وحينما يقذف الناس أثناء هيجانهم بانفسهم على الفاتيكان منظر نحن كحماة له وقف المناصب . هذا العمل ستنفذ إلى أعماق قلب هذا البلاط ، وحينئذ لن يكون لقوة على وجه الأرض أن تخرجنا منه حتى نكون قد دمرنا السلطنة البابوية ، لأن ملك اسرائيل سيصير البابا Pope الحق للعالم ويعطى برك Patriarch الكنيسة الدولية » .

(٢) ص ١٢٢ من « البروتوكولات » (أو كتاب « الخطر اليهودى »)

وفي موضع آخر يتحدث البيان (البروتوكولات) عن مقابلات الملك ، فيقول : « ان المقابلات التي يعلها أذب الملوك - وهي مضبعة لوقت الملك الثير - فتكون معدومة ، لكي تتاح له فرصة عظمى للنظر في شئون الدولة » (١) . ثم نجد صاحب تلك البروتوكولات ينزل حتى إلى الكلام عن كيفية حراسة ذلك الملك ، وذلك في مشروع الدستور عالمي ١١ فتجده يعرض لتفصيلات تتعلق بتدابير هي من شأن رجال البوليس المحليين ، وليست من شأن رجال التمرير العالميين ... فهو يبين لنا في تلك التفصيلات كيف أن هذه الحراسة ستكون خفية ماكرة غير ظاهرة (٢) .

ويبدو أن صاحب تلك الوثيقة (البروتوكولات) كان محاميا فاشلا - كما هو معروف عن الكثيرين من المحامين الذين يجتذبهم أضواء الميدان السياسي - ومفادهم في البلاد الغربية - إذ وجدناه في مشروع ذلك الدستور العالمي يعرض للكلام عن أناب المحاماة .. فيقول عن المحامين « سيكون أجورهم محدودا دون اعتبار بما إذا كان الدفاع ناجحا أم غير ناجح . انهم سيكونون مجرد مقررين لمصلحة العدالة

(١) ص ١٥٢ من - الدستور اليهودي - (المرجع السابق) .

(٢) في ص ١٤٥ (من المرجع السابق) تجده يذكر مانعه : « أن حاكنا سيكون دائما وسط شعبه ، وسيظهر عفونا بعمور مستطلع من الرجال والنساء يشعرون - بالمصادفة دائما حسب الظاهر - أقرب الصفوف اليه مبعدين بذلك عنه الزعاع بحجة حفظ النظام من أجل النظام فحسب . وإذا وجد صاحب ملتصق بين الناس يحاول أن يسلم الملك ملتصقا ويندفع خلال القوعاء ، فإن الناس الذين في الصفوف الأولى سيأخذون ملتصقه ويصبرونه على الملك في حضور صاحب الملتصق » III .

معادلين النائب (وكيل أو ممثل النيابة العمومية) الذي سيكون مقررا لمصلحة
النيابة (١) . .

خاتمة :

نذكرنا هذه الوثيقة (البروتوكولات) بكلمة مأثورة عن بشارك إذ قال عن
الفصاحة : « أن لها في الميدان السياسى أهمية تفوق قيمتها » . وأننا نستطيع
أن نقول بحق - فيما نعتقد - عن تلك الوثيقة : أنها أحدثت في أواخر هذا القرن
في جو الميدان السياسى حجة ودويا يفوقان قيمتها

خاتمة

الخطر اليهودى و « الدومة » فى تركيا (١)

تمهيد - ليس الكلام عن الخطر الصهيونى ، أو الخطر اليهودى (بوجه عام) من موضوعات أو أهداف هذا الكتاب الذى وضع ليشمل محاضرات القيمة عن « نظام الحكم فى اسرائيل » .

أهم المراجع

-Jewish Encyclopedia (éd. New - York) 1903 p. 639 (Donmeh)

- Encyclopedia Britanica. .ed 1960 (printed in the U. S. A.

Vol. 19 - Sabbatai Sebi

تحت كلمة

- Henry Hart Milman :

the History of the Jews (ed. Everymans Library)

الجزء الثانى (حيث تكلم عن Sabbatai ص ٤٢٩ - ٤٤٦)

- « موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين » للاستاذ

الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (شيخ الاسلام للدولة العثمانية سابقا) الجزء

الأول (طبعة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م طبع بمطبعة الخلبى بالقاهرة

- « محمد اقبال » : مقال للأستاذ الدكتور يحيى الخشاب (مدير المعهد

المنتدب ، وعميد كلية الآداب بجامعة القاهرة سابقا) كتبه بمناسبة احتفال

الهيئات الثقافية المعنية بشئون العالم الإسلامى يوم ٢١ ابريل بالذكرى الثالثة

والعشرين لوفاة الشاعر الباكستانى الكبير محمد اقبال المتوفى عام ١٩٤٠

وقد نشر هذا المقال بصحيفة الأهرام عدد ١٠ / ٥ / ١٩٦٣ .

ثم أن الكلام نحن ذلك الخطر كان في مقدمة البحوث التي كانت — فيما أعلم — وتعملون — قد كتب وأفاض فيها الكتاب والباحثون .

ولكننا نبيننا أن هناك جانباً هاماً من جوانب ذلك الخطر ، فلما خطر على فكر كاتب أو باحث في الأقطار العربية ، ذلك هو الخطر اليهودي الذي يتمثل في « الدونمة » ، في تركيبها كما تبين لنا كذلك أن شرح موضوع خطر « الدونمة » ، يتصل اتصالاً وثيقاً ببعض المواضيع التي سبق أن عالجتُها في هذا الكتاب (كموضوع النبذة التاريخية والملحق الخاص بها) (١) .

== — مقدمة الأستاذ محمد خليفة التولسي لكتاب « الخطر اليهودي — بروتوكولات حكماء صهيون » (وقد سبقت الإشارة إلى هذا المرجع في — ملحق النبذة التاريخية —) .

وبما تقضى به على واجب العرفان بالفضل لذويه أن أذكر أن الفضل في معرفتي بهذه المراجع السالفة (اللهم إلا المرجع الأخير) إنما يرجع إلى الأخ الكريم الأستاذ الدكتور يحيى الحشاش الذي عني عناية خاصة بدراسة موضوع خطر « الدونمة » ، في تركيا ، ولقد كان لمقاله القيم عن « محمد أقبال » ، (الذي أشار فيه إلى خطر الدونمة) الفضل في توجيه عنايتي إلى بحث هذا الموضوع .

وبما تقضى به على الأمانة العلمية أن أذكر أنني لم أوفق إلى الاطلاع إلا على الجزء الأول من كتاب The History of the jews أي أنني لم أستطع الحصول على الجزء الثاني الذي يعالج وحده (دون الجزء الأول) بحث موضوع الدونمة . ولكنني رأيت مع ذلك أن أذكره بين المراجع ليفيد منه غيري من الباحثين الذين يريدون ويستطيعون أن يعالجوا في أسباب هذا الموضوع الذي لم أستطع ليمض الأسباب ، أن أعالجه إلا في إيجاز وفي غير اطناب .

(١) كما يفسر لنا (ما سبق لنا أن ذكرناه) من أن الشر كس

كما يفسر لنا ذلك الشرح (لخطر الدوتمة في تركيا) هذه الظاهرة التي قد
لا تخفى من الغرابة في العصر الحديث : موقف تركيا - وشعبها من الشعوب الإسلامية
أزاء العرب المسلمين، وهو موقف العداء، بينما نجد موقفها أزاء إسرائيل هو دائماً
موقف الصفاء والولاء ١١

لذلك كله فقد رأينا أنه إذا لم يكن من حقنا أن نخضع للدوتمة، بين مباحث
هذا الكتاب مبحثاً أو عنواناً، فغداً وجدنا حقاً علينا أن نجعل لها في هذه
الحاتمة مكاناً .

على أنه لا مكان هنا للكلام عنها تفصيلاً، إنما يجدر في هنا فحسب أن أشير
إليها - في وجيز من العبارة - مجرد إشارة؛ لأوجهه أنظار الساسة إلى خطر
يجب أن يكون في مقدمة ما يعنى به السياسيون، ولأوجه أنظار الباحثين إلى
موضوع يجب أن يكون في مقدمة ما يعنى به الباحثون (١) .

- أما وقد انتبهنا من هذه الكلمة التمهيدية؛ فأنتنا ننقل إلى موضوع هذه

= (وهم من الأتراك) المقيمين في فلسطين أعلنوا ولاهم لإسرائيل (حين
نشأتها عام ١٩٤٨) وأمتزجوا - إلى حد الذوبان - بالحياة الاجتماعية في
إسرائيل، "بينما أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد إنشاء الدولة .
(١) كان بما أتوق إليه أن أعنى بمبحث موضوع خطر الدوتمة، غاية
خاصة، وأن أشير في بحث أو كتاب مستقل، ولأن هناك بحثاً آخر
بدأته منذ ثيف وأربعة أعوام (وهو مبادئ نظام الحكم في الإسلام)
ثم تركته منذ أن طلب إليّ أن أبحث موضوع نظام الحكم في إسرائيل، أي
منذ نحو عام ونصف العام .

ذلك البحث الآخر (نظام الحكم في الإسلام) أجده الآن يندق على باب =

الكلمة الختامية . فتكلم أولا عن « الدورنة » وأصلها ، ثم تعرض لبيان خطورها ، ثم نذل في كلمة ختامية ببعض الملاحظات والاقتراحات .

١ - « الدورنة » وأصلها »

يطلق وصف « الدورنة » على يهود من أترك أزمير ، وسالونيك (حين كانت تابعة لتركيا) ، اعتنقوا الاسلام في الظاهر وهم يهود في الباطن ، وقد تبعوا في ذلك (أى في ادعاء الاسلام) زعيمهم (أونعيم) شبتاي Sabbatai الذى ادعى عام ١٦٤٨ انه المسيح الذى ينتظره اليهود ليعمل على انقاذهم من تشريدهم وليؤسس لهم ملكا عربضا طويلا (١) .

ولقد رحل شبتاي إلى بيت المقدس ثم إلى القاهرة حيث تزوج ثم عاد إلى بيت المقدس ثم إلى أزمير عام ١٦٦٥ ويقال أنه كان يقضى بعضا من أيامه ولياليه فيما يشبه حالة النيوبيه (أو الانجذاب الروحي) (ecstasy) ، وكان يأمر أتباعه بصوته الجليل حين كان يرتل التراتيل الدينية (Psalms) ولا سيما الصغار من أتباعه فقد كان له عليهم تأثير سحرى .

وفي بداية عام ١٦٦٦ طلب اليه السفر إلى القسطنطينية ، وهناك قبض عليه

بعد الفكر دقا فويا ، يتاديق أن أفتحه له ، بعد أن أبقته بال وألقته خارجه أمدا طويلا ، ويبدو أنه ان مهمنا إلا قليلا ، ثم لن يسكت أو يقيم إلا دخولا ثم لن يدع لفسكرى ، ولا لقلى إلى التفكير أو الكتابة في غيره سبيلا . (١) ولد شبتاي Sabbatai عام ١٦٢٦ وتوفى عام ١٦٧٦ أى أنه مات عن خمسين من السنين ، وقد ولد في أزمير وهو تركى ولكنه من أصل أسباني وكان والد شبتاي عميل بيت انجليزى في أزمير .

راجع الإنسكروبيديا برتانيكا (المرجع السابق ذكره) المجلد ١٩ ص ٧٨٧

وحكم عليه بالاعدام ؛ فأعلن اسلامه (إذ قُتل بالشهادتين) فلم علم السلطان بذلك (وهو السلطان محمد الرابع الذى حكم ما بين عامى ١٦٤٨ - ١٦٨٧) حملته بسلطته بل سذاجنه إلى الاعتقاد بأنه أسلم حقا فعفا عن عقوبته ؛ وقد تبع شيتاى أتباعه فى الاسلام ، - أو بعبارة أصح - فى ادعاء الاسلام ؛ وهؤلاء هم من يطلق عليهم وصف « الدونمة » .

وفى عام ١٦٧٦ مات شيتاى فى البانيا ، ولا يزال أتباعه فى سالونيك يقومون بأحياء ذكراه ؛ ولا تزال هناك بين اليهود مناقشات تدور حول دعواه (١) .

٢ - مظاهر الخطر اليهودى وبخاصة خطر « الدونمة » فى تركيا :

انجحت جهود اليهود إلى تحطيم الخلافة العثمانية فى تركيا - كما قدمنا - بعد أن رفض السلطان عبد الحميد هجرة اليهود إلى فلسطين .

(١) - ولم يكن من المصادفات أن يكون تبليغ هذا السلطان قرار البرلمان

(١) الانسكلوبيديا بريتانىكا (المرجع السابق المجلد ١٩ ص ٧٨٧) .

وراجع Jewish Encyclopedia المجلد الرابع ص ٦٢٩ تحت كلمة Dönme حيث ذكر عن الدونمة : « أن هذه الطائفة كانت تدعى الإسلام جبرا ولكنها تقوم بأداء الشعائر الدينية اليهودية سرا كما كان شأن زعيمهم شيتاى . وكانت النساء ترتدى الحجاب (، يشمك ، كما يطلق عليه بالتركية) كما كان شأن المسلمات ، وكان للرجل إسمان أحدهما اسم يهودى يحتفظ به فى سرية تامة ، وإسم آخر يعرف به فى حياته فى معاملاته ، وأفراد هذه الطائفة (الدونمة) يواطئون على زيارة المساجد وعلى الصيام فى شهر رمضان ، ومن حين إلى حين يعيشون ببعضهم إلى مسكة لأداء فريضة الحج ، وهم لا يرتبطون بغيرهم من الأتراك لروابط العلاقات الزوجية . وأهم أعيادهم هو يوم ٩ شهر آب (اغسطس) وهو يوم ميلاد شيتاى وتمتد هذه الطائفة أن القديسين لديها لا يموتون ولذلك فإنهم ينتظرون دائما عودة قدسهم اليهم » .

بعزله ، على يد النائب اليهودى قره صو (نائب سلايك) ، وقد كان هذا النائب هو ذاته الذى سبق أن أوفده اليهود الصهيونيون لمقاومة ذلك السلطان هو ذاته ليرجوه و ليرشوه . أما الرجاء فكان للسباح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ، وأما الرشوة التى كانت توصف بالهدية ، فكان مقدارها خمسين مليوناً من الجنيهات الذهبية لحزارة الدولة وخمسة ملايين لحزينة السلطان الخاصة ، ولكن السلطان — كما قدمنا — رفض الأمرين : الرجاء ، والهدية ، (١) :

(ب) — وكادت بريطانيا تعقد الصلح مع تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكن اليهود — وعلى رأسهم وايزمان Weizmann (كما ذكر فى مذكراته) هم الذين حاولوا دون الصلح بينها ، حتى تلحق الحرب الخراب بتركيا مما يؤدى إلى انهيار الخلافة العثمانية ، وحتى تزداد حاجة بريطانيا إلى الإقراض من اليهود . ولقد كان الثلاثة الذين قاموا بتسليم الخليفة العثماني قرار العزل (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) من اليهود .

(ج) — وكان اليهود — ولا سيما « الدونمة » (فى سلايك وغيرها) هم الداعين إلى « الدعوة الطورانية » فى تركيا ، وذلك للتخلص من الإسلام واللغة

(١) يقول الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (فى كتابه : « موقف العقل والعلم والعالم » — المراجع السابق ذكره الجزء الأول ص ٢٢ هامش رقم ١) : « وكان من المصادقات التى لها مغزى أن بلغ السلطان قرار البرلمان على خلع قره صو اليهودى نائب سلايك ... والذى سبق له الحصول قبل إعلان الدستور فى تركيا على مقابلة السلطان مندوباً عن اليهود الصهيويين فاتحه فيها رجاءهم المتعلق بمسألة الهجرة إلى فلسطين ... الخ » .

ويرى — مما قدمنا — أننا لا نضاطر أسنادنا العالم الجليل رأيه فى أن اختيار هذا النائب اليهودى ليبلغ السلطان قرار البرلمان بعزله « كان من المصادقات »

العربية ، وفصم عرى الروابط بين الترك والعرب . ولقد كان لذلك أثره في أن صبح بهذه الأوان حكم مصطفى كمال أتاتورك (الذى انتخب أول رئيس للجمهورية التركية عام ١٩٢٣) (١) .

(د) وأكبر مظهر من مظاهر الخطر اليهودي على تركيا وعلى علاقاتها مع البلاد العربية في هذا العصر ، نجد أنه يتمثل في أن الكثيرين من ساستها وحكامها — فيما يعتقد البعض — هم من « الدوغمه » أى أنهم ينتسبون إلى أصل يهودي في حين أنهم يعدون — من الناحية الرسمية والشكلية — من المسلمين ، وذلك دون أن يذنبه إلى هذه الحقيقة الخطرة بل والخطرة على عامة الشعب التركي الذى لا يزال للدين الاسلامي على غالبية سلطانه كبير .

وهذه الحقيقة تفسر لنا موقف تركيا المعادى للدول العربية مدى عديد من السفين ، والموالى لاسرائيل .

٣ — كلمة ختامية

يجدر بنا أن نذكر في مقام الختام أننا نرى — مع بعض أولى الرأي — أن

(١) راجع في ذلك المقدمة القيمة التى كتبها الأستاذ محمد خليفة التونسي لكاتب « الخطر اليهودي — بروتوكولات حكماء صهيون » ص ٣٤ وهو يضيف إلى ما تقدم قوله : « وكان حاخام اليهود في مصر حاييم ناحوم أفندى (وقد توفي منذ بضع سنين) — وهو الذى فتح لليهود باب الهجرة إلى تركيا ليكونوا بالقرب من فلسطين — هو ميموث مصطفى كمال (أتاتورك) إلى مؤتمر لوزان ، كما عينه ليكون سفير تركيا في أمريكا ولم يتم ذلك لأنه فضل أن يكون حاخاما لليهود في مصر » .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنه الدعوة الطورانية « تدعو إلى علو و الجلس التركي » على العرب وعلى غير الترك بوجه عام ، كما كانت النازية تدعو إلى علو الجنس الأرى ، الذى ينتسب إليه الألمان على غيرهم من الأجناس .

راجع : « النظريات السياسية للإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس (الطبعة الثانية) ١٩٥٧ ص ٤١ ، ٤٥ .

الحقائق التي أسلفنا بيانها تفرض واجبا على الباحثين إيهو العناية ببحث "إجماعة
الدونمة"، منذ نشأتها، ومن ذرية تلك الطائفة يوجد الآن مراكز القيادة
وعلى كراسي الحكم في تركيا، بعبارة أخرى نعى كل العناية بانكشف عن أولئك
للسلدين في ظاهرهم واليهود في باطنهم ممن يتصلدون صفوف الساسة ويتبوءون
كراسي الحكم في تركيا

وهناك واجب آخر (وهو مكمل للواجب الأول)، ذلك هو العمل على إزاحة
الستار عن حقيقة هؤلاء الحكام أمام أعين الشعب التركي، وتفتيحه إلى خطرهم
بمختلف الوسائل (١)

لا يجب ألا يغيب عنا أنه إذا كانت حكومة تركيا الحديثة - في عهد مصطفى
كال (أناتورك) - قد ابتعدت عن الدين الإسلامي وسلطانه، إلا أننا إذا نظرنا
إلى عامة الشعب التركي فأننا نجد أنه كان ولا يزال للدين سلطانه على نفوس غالبية.
كما يجدر بنا أن نذكر أن ما قامت به تركيا (قبل عهد مصطفى كال) من
الحروب دفاعا عن كيانها وعن حياص الإسلام يستغرق الثلثين من تاريخه. ورغما
عما كان معروفا من انتشار الرشوة في عهد السلطان عبد الحميد فقد رفض - كما
فدعنا - من اليهود الصهيونيين تلك الهدية، الثمينة التي وعده بها الصهيونيون من
أجل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين (٢).

(١) وبמיד عن الادعاء بأن صاحب هذا الرأي أو الاقتراح، فالواقع أننى
قد استوحيت به - أو بعبارة أصح - قد اقتنسته مما كتبه لى في أوائل يونيو ١٩٦٣
الأستاذ الدكتور يعقوب الحشاش بصدد موضوع "الدونمة"، الذى عنى بدراستها
عناية خاصة.

(٢) وما يذكر أن النائب اليهودى قره صو الذى كان مندوبا عن الصهيونيين لدى
السلطان عبد الحميد لينقل إليهم جامهم وهديتهم، قد ولقى رجاؤه ردا عنيفا من السلطان
مقرونا بأخراجه من حضرته في سخط واحتقار - راجع مؤلف الأستاذ الأكبر
الشيخ مصطفى صبرى وموقف العقل (الرجع السابق ذكره) ص ٢٢، ٢٣ بالهامش.

أننى أقرو وأكرر أنه إذا كانت الحكومات فى بعض البلاد الإسلامية . قد نأت بجانبها عن سبيل الدين فإنه لم يكن لسلطانها إلى ابعاد سلطانها على شعوبها سبيل ، وخير دليل على صحة ما نقول مجده فى تركيا ذاتها .

انتعاش الاسلام فى تركيا فى السنوات الاخيرة (١) -

فاذا كان مصطفى كمال قد تيمأ فى أعين الشعب التركى مكانا عاليا أدى بالشعب إلى طاعته فيما يفرضه عليه من الآراء طاعة هيباء (٢) ، وإذا كان من أجل ذلك قد استطاع فى حياته أن يفرض على الشعب إلغاء الخلافة ، وجعل الدولة علمانية (أى ليس لها دين رسمى) (٣) ، كما قام بإلغاء القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ، وبوضع قوانين جديدة مستمدة من شرائع الدول الغربية ، كما منع التعليم الدينى فى المدارس (٤) . وهناك أعمال أخرى قد لا تكون ذات صلة

(١) راجع بصدد هذه التبهذه مقالا فى لى استاذ الكبرى الدكتور محمد عوض محمد بعنوان ، انتعاش الإسلام فى الجمهورية التركية . منشور بمجلة الأزهر عدد شوال ١٣٧١ هـ - يونيه ١٩٥٢ ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٢) أحرز مصطفى كمال (أتاتورك) فى أعين الشعب التركى تلك المكاة العالیه نظرا لما أحرزه من انتصار على الجيوش اليونانية التى كانت قد قامت بغزو الأراضى التركية ، ثم قام بطرد الانجليز من منطقة البوسفور والدردنيل . (٣) ويلاحظ أن ذلك (أى اعتبار الدولة علمانية) لم يكن يعنى اضطهاد الدين الاسلامى بل يعنى أن الدين مسألة شخصية يحته لاشأن للدولة بها . ومن الأمور المسلم بها أن الاسلام دين ودولة .

(٤) وجعل يوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية كى يتم تحويل مسجد أباصوفيا النهر بالاستانة إلى متحف ، واستولى على أموال الأوقاف وألقى الطرق الدينية المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد واستولى على ممتلكاتها وحظر حفلاتها واجتماعاتها .

مباشرة بالدين ، ولكنها منبعثة من نفس الروح التي أملت تلك الإجراءات، مثل استعمال الكتابة بالحروف اللاتينية بدلًا من العربية والتقويم الجريجوري بدلًا من التقويم الهجري ، كما صدرت أوامر أن يكون الأذان والصلاة باللغة التركية بدلًا من بالعربية.

نقول أنه إذا كان مصطفى كمال قد استطاع أن يقوم بذلك كله في حياته ، ألا أنه لم يكدينقضى أمد قصير على وفاته (وقد توفي عام ١٩٣٨ عن ٥٧ عامًا) حتى وجدنا تغييرا كبيرا في هذه النواحي بحيث عادت للدين قوته ، وعاد الشعب إلى اعلان واعلاء عقيدته ، و أصبح من الواضح أن الإنتماء الديني في تركيا أصبح حقيقة ملوسة ... لأن الركود الديني كان شيئا مصطنعا فرضه الإستبداد على كره من قادة الرأي ودون سند من إرادة الشعب ، (١) .

(١) كان ذلك مما كتبه الأستاذ الكبير الدكتور محمد عوض محمد في مقالته المذكور بمجلة الأزهر (والذي سبقت الإشارة إليه) . وهو يضيف إلى ما تقدم قوله : « والذين يذكرّون الجهود الجبارة التي بذلها الزعيم الراحل (يقصد مصطفى كمال) للاقلال من شأن الدين . سيدمضهم في زيارة عابرة لتركيا اليوم (يقصد عام ١٩٥٢) أن يلاحظوا التطورات التالية :

١ - تلاوة القرآن من محلات الاذاعة الحكومية ثلاث مرات في الاسبوع على الأقل .

٢ - إعادة الأذان باللغة العربية .

٣ - الاهتمام الرسمي بالأعياد الدينية بعد أن كانت مهملة .

٤ - زيادة تعمير المساجد بالمصلين زيادة واضحة .

٥ - إنشاء مساجد جديدة بواسطة الدولة والهيئات الحرة والأفراد .

٦ - ازدياد المؤلفات الدينية التي تخرجها المطابع زيادة هائلة ، وإنشاء المجلات الدينية التي لا تتردد اليوم في إنتقاد السياسة القديمة للدولة .

٧ - عودة التعليم الديني إلى المدارس الحكومية .

=

العروبة - في نظر البعض - هي الإسلام :

وكذلك يجب ألا يفوتنا أن العروبة - في نظر غير القليلين من عامة الشعوب العربية - هي الإسلام ، أي أن الوحدة العربية إنما تعنى في نظرهم الوحدة الإسلامية وليس هذا فحسب شأن عامة الشعب كما قدمت ، إنما هو كذلك — فيما تبين لي شأن بعض مثقفيهم بل وقادة الفكر فيهم (١) .

== ٨ — إنشاء كلية اللاهوت في جامعة انقره حيث تدرس علوم الدين والتاريخ الإسلاميين وبعض العلوم الإجتماعية والطبيعية ، وذلك لتخريج أفواج جديدة من رجال الدين . لاشك أن هذه التطورات كلها تمثل حركة جديدة في الجمهورية التركية ، وفي كل منها خروج واضح على ذلك النظام العلماني الذي كان ركنا من أهم أركان الدولة . وكان من نتائج هذه التطورات أن كثيرا من المثقفين الذين كانوا فيما مضى يخشون التنازع بالدين ، أصبحوا يجبرون بإقامة شعائر الدين ، دون أن يخشوا أن يتألمهم أذى في أروانهم أو مناسبتهم ، وأقبل الخاصة والعامة على أداء فريضة الحج ، بلغ عدد التازحين لتأدية الفريضة قرابة العشرة آلاف في العام الماضي (يقصد عام ١٩٥١) . الخ .

ونضيف إلى ما تقدم أن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يجد به «مدرس» الحافظات ، حافظات القرآن وكنهن زوجات لضباط الجيش التركي وزوجات أهل الرأي .

كان ذلك ما ذكره لنا الأستاذ الدكتور يحيى المشاب في خطابه (السابق الإشارة إليه)

(١) وحسبنا بيانا لذلك أن نثبت الوانفة التالية :

في ١٧ أبريل ١٩٥٦ دعوت (بصفقي رائد أسرة العروبة بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية) إلى عقد ندوة اشترك فيها بعض أساتذة الجامعة حول موضوع « بعض مشاكل القضية العربية » ، وكان في مقدمة من شرفوا بحضورهم هذه الندوة فد من الحكومة الليبية صادق وجوده في تلك الفترة ==

وحسينا يانا اسلطان الدين على الشعوب فى هذا العصر أن تذكر أنه حتى الحكومات التى تسيطر النزعة الاحادية على حكماها نجدها قد اضطرت إلى أن تعدل عن موقفها من الدين ورجالها ، وإلى أن تعمل له ولهم حسابا كبيرا ، بعد أن كانوا لا يلقون منها إلا اضطهادا وحسابا عسيرا .

ويكفى أن نعرف أن الحكومة السوفيتية التى تدعى بمذهب كارل ماركس الذى تشوب فلسفته نزعة خادعة كما هو معلوم ، والتى ينص دستورها (بالمادة ١٠٤) على « حرية الدعاية اللاادينية » . والتى لقي رجال الدين على يديها مختلف صنوف الاضطهاد (١) ، تلك الحكومة (السوفيتية) نجدها قبيل الحرب العالمية الاخيرة (أى قبيل عام ١٩٢٩) قد تبينت أن الدعاية اللاادينية لم تتجمع فى القضاء على الدعوة الدينية فأوقفت حركة اغلاق الكنائس كما نجدها إبان الحرب العالمية الاخيرة قد عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعاية اللاادينية ، وفى فبراير ١٩٤٥ تم انتخاب بطريرك للكنيسة الروسية الأرثوذكسية (كما كان يجرى الحال قبل الثورة البلشفية أى الشيوعية) (٢) .

== بالاسكندرية ، وكان الوند ، كونا من صاحب الساحة الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم مفتى ليبيا والنسيج عبد الحميد الديباني وزير العدل وغيرهما . وفى نهاية الندوة قام ساحة الشيخ أبو الاسعاد بالقاء كلمة تليقسا على : من ما قيل فى الندوة فقال - غيا قاله - : « ان العروبة هى الإسلام » . (١) والتى كان فى مقدمة أعمالها عقب نجاح الثورة البلشفية أن صدر قانون فبراير ١٩١٨ الذى يقرر بمقتضاه فصل الدين عن الدولة والنساء القسم الدينى وتحريم التعليم الدينى فى كافة الهيئات والمنشآت ، وأن أسلاك الكنائس والهيئات الدينية تعتبر ملكا للشعب .

(٢) راجع كتابنا « الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة »

وعما كشفته لنا بعض التحقيقات الصحفية (التي لا يشك في أمانتها ودقتها)
عن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة داخل كتلة الدول الشيوعية واهتمام
حكومات هذه الدول بالتساهل مع رجال الدين وحق ممارسة الطقوس الدينية ،
والمهادنة الواضحة للفاتيكان ، لاحساس هذه الحكومات بارتداد الكثير من
شعوبهم إلى الدين والإيمان بالله ، (١) .

خلاصة ما تقدم — أن غالبية الشعب التركي المسلم لن تقبل — فيما نعتقد —
أن يكون قاداتها وساستها وحكامها من اليهود الذين يدعون الإسلام (أى من
« الدوئمة »)

والله الموفق وهو المستعان .

(١) كان ذلك مما ورد في تحقيق صحفي قيم بقلم الأستاذ محمدى فؤاد ، بعنوان
« تقرير من عواصم أوروبا عن الموقف الدولي » ، نشر بصحيفة الأهرام عدد
٨ / ١٠ / ١٩٦٣ ص ٧ .

فهرس

صفحة

تقديم الطبعة الأولى . (١) الروح التي تسيطر على هذا الكتاب

٥

(٢) كلمة شكر

٩

تقديم الطبعة الثانية

مقدمة عامة

نبذة تاريخية موجزة

١٦

(أولاً) - عن نشأة اسرائيل ، والحركة الصهيونية

تعريف للصهيونية — هرزل والصهيونية — إنشاء الصندوق القومي لليهود — افتراح أوغندا كموطن للوطن القومي لليهود — الاستعمار الغربي وأثره في نشأة إسرائيل — سرية تصريح بلفور وكشفها — السياسة البريطانية في عهد الانتداب — أوجه الخلاف بين الصهيونيين (الخلاف حول المكان وحول الوسيلة ، وحول مفهوم الصهيونية ، وحول الصيغة الدينية للصهيونية) ، ظاهرة تطور حركة قومية إلى حركة ذات صبغة دينية ، وظاهرة استغلال المعتقدات الدينية .

(ثانياً) - نبذة تاريخية موجزة عن نظام الحكم في فلسطين في الفترة

٢٢

السابقة على نشأة اسرائيل

الفترة الأولى : عهد الحكم العثماني - الفترة الثانية : عهد الاحتلال العسكري البريطاني — الفترة الثالثة : عهد الانتداب البريطاني (النظام السياسي للمجتمع اليهودي : (أ) المجلس القومي اليهودي (Vaad L'Ami) ، (ب) الوكالة اليهودية ملحق للنبذة التاريخية . » الخطر اليهودي — بروتوكولات حكماء

٢٩٦

صهيون » .

المبحث الأول

صفحة

٢٨

الدولة

١ - الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة .

٢ - بحث فيما إذا كانت إسرائيل تعد دولة يهودية .

٣ - للمنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل ، والمشاكل التي يثيرها بقاء هذه المنظمة الصهيونية بعد نشأة إسرائيل .

٤ - عناصر (أو مقومات) الدولة : كلمة عامة عن الأمة والعوامل التي تعمل أو تساعد على تكوينها (أهمية وحدة اللغة في العصر الحديث . والدين في الأزمنة القديمة) .

٥ - إسرائيل وعناصر (أو مقومات) تكوين الأمة فيها :
(١) الدين (في الدولة اليهودية القديمة وفي إسرائيل) :

(١) تبتذة تاريخية عن الدولة اليهودية القديمة ، (ب) أثر الدين في الدولة اليهودية القديمة . وأثره بعد زوال دولتهم القديمة . أثر الدين في العصر الحديث على الحركة الصهيونية وفي إسرائيل (أثره في التشريع الاسرائيلي) .

٦١ (٢) اللغة : الاتحاد العالمي للغة العبرية - التصبب للغة

٦٤ (٣) الخطر القوي (أو الخطر المشترك)

٦٦ (٤) اليهود والجنس (Race)

المبحث الثاني

صفحة

٦٨

الأحزاب السياسية

تمهيد : لماذا قدمنا دراسة الأحزاب على غيرها من مواضيع نظام الحكم :

٧٠

الفرع الأول : كلمة عامة عن الأحزاب وخصائصها في إسرائيل :
(أولاً) - التمدد الكبير للأحزاب . وأسبابه (أثر النظام الانتخابي
في تعدد الأحزاب) - (ثانياً) نشأة غالبية أحزابها في البلاد الغريبة -
(ثالثاً) استبداد الحزب بأعضائه الخ .

٨١

الفرع الثاني : الأحزاب المختلفة ومبادئها

(أولاً) - أحزاب العمال : كلمة عامة عن الحركة العمالية ونفوذها في
إسرائيل وفي الحركة الصهيونية - المستدروت (اتحاد عمال إسرائيل)
١ - حزب مااباي (أو حزب العمل الاسرائيلي) . نشأته ومبادئه
وسياسته - مركز الحزب : مدى قوته وأسبابها : تاريخه وجهاده في الحركة
الصهيونية ، خبرته بشئون الحكم . دقة تنظيماته . أهم شخصياته (بن جوريون
وشاريت)

٢ - حزب أحداثت عفودا (أو اتحاد العمل) : نشأته ومركزه
مبادئه وسياسته

١٠٢

(ثانياً) - أحزاب المحافظين

١ - حزب الصهيونيين العموميين : نشأته ومركزه . أسباب ضعفه
مبادئه وسياسته .
٢ - حزب حيروت : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته (الحزب
والنظام الرأسمالي) .

صمغة

١١٣ — كتلة ليكودور آتار حرب أكتوبر

١١٥ ٣ — الحزب التقدمي : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته .

١١٨ (ثالثا) - الأحزاب الدينية :

كلمة عامة عن الأحزاب الدينية وما لها من أهمية - نشأة الأحزاب الدينية وسياستها ومبادئها ومركزها : (١) حزب مزراحي ، (٢) حزب عمال مزراحي ، (٣) حزب أجودات اسرائيل ، (٤) حزب عمال أجودات اسرائيل .

١٢٦ (رابعا) - الأحزاب الماركسية

١ — الحزب الشيوعي الاسرائيلي : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته (عداوة الصهيونية) .

٢ — حزب ما بام : نشأته ومركزه (أسباب ضعفه) ، مبادئه وسياسته (شيوعيته ذات طابع خاص - السكيوتز) .

١٤٠ (خامسا) - أحزاب العرب

نشأتها ومركزها ، مبادئها وسياستها .

١٤٣ (سادسا) : التكتلات والأحزاب الحديثة

١ - حزب رافي ، ٢ - حزب العمل الاسرائيلي ، ٣ - حزب حلال ، ٤ - الحركة الديمقراطية للتغيير ، ٥ - حزب الأحرار (أو الحزب الحر)

اتار حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣) على الأحزاب والتيارات السياسية

١٤٨ في اسرائيل

١٥٣ الفرع الثالث : العصابات الملحقه ببعض الأحزاب العباسية

(١) الهاجانا ، (٢) رجون زطاي لوى ، (٣) شتمن ، (٤) البالماخ

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

١٥٧

الفرع الأول : مشروع الدستور

(١) مشروع لجنة الدكتور ليوكوفن ، (٢) محور الحركة الانتخابية لانتخابات الجمعية التأسيسية ، (٣) المبادئ الأساسية لمشروع الدستور ، (٤) ملاحظات على مشروع الدستور (٥) مشروع الدستور أمام الجمعية التأسيسية ، (٦) قانون الانتقال (أو الدستور الصغير) ، (٧) مناقشات الكنيسيت حول فكرة وضع دستور وقرار يونيه ١٩٥٠ .

١٦٩

الفرع الثاني : أدلة انصار الرأيين المتعارضين

الرأي القائل بوضع دستور ، والرأي المعارض لمبدأ وضع دستور (١) أدلة أصحاب الرأي القائل بوضع دستور ، (٢) أدلة الرأي المعارض ، (٣) الرد على الأدلة السابقة من جانب أصحاب الرأي بوضع دستور ، (٤) الوضع الحالي لمشكلة وضع الدستور . (٥) ملاحظات على تلك المناقشات .

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

١٨٩

تمهيد : (أ) نظام برلماني (ب) تسعية الكنيسيت

١٩١

الفرع الأول : كيفية تكوين الكنيسيت

(١) الأخذ بنظام المجلس الواحد ، (٢) عضوية الكنيسيت - المرأة وعضوية الكنيسيت ونظام الانتخاب . (أ) طريقة الانتخاب (ب) عملية

صفحة

الانتخاب . (ج) الحرص على مدوء المعركة الانتخابية . (د) رقابة عملية الانتخاب . اللجنة المركزية للانتخاب واختصاصاتها . (هـ) نظام التمثيل النسبي (للأقليات السياسية) : ماله وما عليه : ١ - المزايا التي تنسب اليه ، ٢ - مساوئه : مساوئ الوزارات الائتلافية - الوزارات الائتلافية في اسرائيل ، ٣ - مقترحات اصلاح النظام الانتخابي . (أ) اقرار الأخذ بالانتخاب الفردي والفرز بالأغلبية المطلقة ، (ب) اقرار الأخذ بالنظام الانتخابي - خاتمة .

٢١١ الفرع الثاني : اختصاصات الكنيست

(أولا) الوظيفة التشريعية ، (ثانيا) الوظيفة المالية ، (ثالثا) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة - ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة في ميادين الشؤون الخارجية ، والأمن القومي والدفاع ، والادارة ، (رابعا) اقرار بعض التعيينات في بعض المناصب الكبرى (خامسا) حق الحل .

١٩٦ خاتمة : ملاحظات عامة على سير العمل البرلماني

(١) حرية النواب ، جو المنافسات البرلمانية ، (٢) قوة الكنيست ومكانته .

المبحث الخامس

السلطة التنفيذية

٢٢٤ الفرع الأول : رئيس الجمهورية

(١) الشروط الواجب توافرها في الرئيس ، (٢) انتخاب الرئيس وعزله - شخصية الرؤساء : وايزمان وبن زفي ، (٣) اختصاصات الرئيس : (أولا) فيما يتعلق بعلاقته بالكنيست (ثانيا) فيما يتعلق بعلاقته بالوزارة

صفحة

(٤) مهمة رئيس الجمهورية في اسرائيل . (المعركة بين أنصار كل من النظامين الرئاسي والبرلماني) . (٥) الرأيان في كشف الميزان (فهم خاطيء .
لمهمة أو دور رئيس الدولة في كل من النظام الرئاسي الأمريكي والنظام
البرلماني : أولا - رئيس الدولة لا يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية في النظام
الأمريكي ، ثانيا - النظام الأمريكي ليس دائما نظاما رئاسيا ، ثالثا - دور
الرئيس في النظام البرلماني ليس مجرد دور سلبي ، نقد الرأي القائل بسلبية
دور الرئيس في النظام البرلماني ، النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك
رئيس الدولة في شؤون الحكم ولكن مع مراعاة بعض شروط معينة .

خاتمة : دور الرئيس في اسرائيل في عهد رئاسة وايمن وبن زفي ٢٤١

٢٤٢

الفرع الثاني : الوزراء

١ - الوزراء (منفردين) ، الوزراء النواب ٢ - مجلس الوزراء
عضوية المجلس ، مجلس الوزراء واللجان الوزارية ، ٣ - رئيس مجلس
الوزراء ، تعيينه ، سلطته ، حرمان الحكومة حق الحل اخلال بالنظام
البرلماني ، مصدر قوة رئيس الوزارة ، ٤ - الوزارات الاسرائيلية
الائتلافية : أهم خصائصها : (أولا) استبعاد الحزبين المتطرفين ،
(ثانيا) دور حزب الأغلبية ، (ثالثا) مدة مساوية : (مصدر ضعف
قوى - م - سلطات نفعية - سيطرة بعض الأحزاب الصغيرة - أزمات :
أسباب سقوط الوزارات الإسرائيلية) .

خاتمة : الاقتباس عن انجلترا .

صفحة

المبحث السادس

الحقوق الفردية (أو الحريات العامة) الحرية ، والمساواة

٢٦٠

كلمة عامة

١ - في الديمقراطية الغربية ، ٢ - في اسرائيل ، ضمانات الحريات العامة .

٢٦٥

الفرع الأول : الحرية

- (١) حق الالتجاء (أو الهجرة) - قانون العودة ، نقد قانون العودة :
(عدم تعريف المقصود « باليهودى ») - شروط حق الالتجاء (أو الهجرة) -
كلمة ختامية : ظاهرة الهجرة وتأثيرها على اتجاهات الشعب وأنظمة الدولة .
- (٢) الحرية الشخصية - كلمة عامة عن الحرية الشخصية - في اسرائيل :
كفالة الحرية الشخصية كقاعدة عامة ، الحكم العسكرى فى المناطق العربية
- (٣) حرية الرأى .
- (٤) حرية الصحافة (والقيود المفروضة عليها) .
- (٥) حرية المعتقدات الدينية (واعطهاد أنصار العقيدة الجديدة :
« اليهودية بعد الإصلاح ») .
- (٦) حرية الاجتماع ، (٧) حرية تكوين الجمعيات .

٢٧٩

الفرع الثانى : المساواة

صفحة

مساواة المرأة بالرجل - اعفاء العرب المسلمين من الخدمة العسكرية -
مبدأ المساواة . بين النصوص القانونية والحياة العملية .

المبحث السابع

٢٨٨

بين الاتجاهين الفردى والاشتركي

كلمة عامة - (أولا) في الميدان الصناعى والتجارى ، (ثانيا) في
ميدان ملكية الاراضى (بما فيها الاراضى الزراعية) : (١) ملكية الدولة
للاراضى (٢) الكيپوت (٣) القرى التعاونية .

ملحق

للنبلة والتاريخية عن نشأة اسرائيل والحركة الصهيونية

(« خطر اليهودى - بروتوكولات حكماء صهيون »)

خلاصة الافكار المسيطرة على مؤلف (أو وثيقة) « بروتوكولات
حكماء صهيون » ، أساليب ميكافيلية ، المراحل التى اجتازها اليهود فى
تحقيق تلك الاهداف ، بعض ملاحظات عن قيادة أو أهمية تلك
« البروتوكولات » .

٢٩٦

خاتمة

٣١٤

الخطر اليهودى و « الدونمة » فى تركيا

تميز - ١ - الدونمة وأصلها - ٢ - مظاهر الخطر اليهودى وبخاصة
خطر « الدونمة » فى تركيا - ٣ - كلمة ختامية (بعض مقترحات - انتعاش
الإسلام فى تركيا فى السنوات الاخيرة) .

٣٣٦

أهم المراجع

أهم المراجع

١ - بالعربية

- تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ .
- رواية بن جوريون للتاريخ . للدكتور سيد نوفل . طبع بالقاهرة (يولييه ١٩٦٢)
- الخطر اليهودي - « بروتوكولات حكماء صهيون » - ترجمه من الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسي . طبع بالقاهرة ١٩٥١ .
- « من يحكم في تل أبيب » (طبع بيروت سنة ١٩٧٥) للدكتور حامد ربيع

- الحريات الديمقراطية في إسرائيل - طبع بيروت ١٩٧١ - الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية . تأليف الأستاذ صبرى جريس

٢ - بالانجليزية

- Jewish Encyclopedia (ed. New-York) 1903 vol. IV
- Encyclopedia Britanica ed. 1960 vol. 19 (printed in U. S. A.)
- Oscar Kraines : Government & Politics in Israel (Now - York 1961)
- J. Dunner : The Republic of Israel (New-York) 1950

تابع الرابع الانجليزية

- Rushbrook - Williams : The State of Israel (London 1957)
- Ben Halpern : The idea of the Jewish State (Massachu-
- Settes 1961)
- Bernstein : The Politics of Israel (ed. 1957)
- The Middle East in Transiti on - by Walter Z. Laqueur
(London, 1958)
- Hal Lehrman : Israel, The Beginning & Tomorrow (New-
- York 1951)
- Gerald De Gaury : The New State of Israel (London 1952)
- N. Bentwch : Israel & Her Neighbours.
- The Middle East - Edited by Sir Reader Bullard (Oxford
University press 3 ed edition 1958.
- The Revolt : By M nache Begin (published by Allen,
London).

وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ معين أحمد محمود سنة ١٩٧٨ بيروت

بالفرنسية

- A. — Mounnier : Les Institutions politiques de L'Etat d'Israel
(Thèse, Paris, mai 1957)
- A. Chouraqui : L'Etat d' Israel) éd. Paris, 1955)
- Raymond Sayegh; Le Système des Partis Politiques - Bey-
- rout, 1971
- A. Taylor : L'Esprit Sioniste éd. Institut des études Palestinie-
- nnes) Beyrout 1977

للمؤلف

(١) البحوث العلمية

- (١) أزمة القانون الإدارى (بحث نشر بمجلة القضاء ببغداد عدد كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦) ، وقد ظهر فى كتيب طبع بالاسكندرية عام ١٩٥٥ .
- (٢) سلطة الوزير فى إيقاف الموظفين للحالة على التحقيق الإدارى (نشر بمجلة المحاماة بالقاهرة — عدد يونيه ١٩٣٩) .
- (٣) مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر — نشر بمجلة الحقوق (التى يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير — مارس ١٩٤٨ (فى ١٢٠ صفحة) .
- (٤) أصل نشأة الدولة (بحث فى الفاسفة السياسية وتاريخ القانون العام) نشر بمجلة القانون والاقتصاد (التى يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد سبتمبر — ديسمبر ١٩٤٨ .
- (٥) مبدأ المشرعية ومشكلة المبادئ العليا غير المدونة فى الدستور (بحث منشور بالعدد الثامن والثلاثين من السنة الثانية بمجلة الحقوق سنة ١٩٥٩)
- (٦) مصادر الاحكام الدستورية فى الشريعة الاسلامية فى العصر الحديث — بحث منشور فى العدد الاول والثانى لسنة ١٩٦٣ من مجلة الحقوق ، الصادر فى يناير ١٩٦٣) .
- (٧) مشكلة وضع دستور لاسرائيل — نشر بالعدد الثامن والثلاثين من مجلة الحقوق ١٩٦٣ .
- (٨) الاسلام وهل هو دين ودولة — بحث نشر بمجلة القانون والاقتصاد بالعدد الرابع من السنة الرابعة والثلاثين . ديسمبر سنة ١٩٦٤ :

(٥)

(٩) الاسلام ومشكلة السيادة في العولة — بحث نشر بمجلة الحقوق (في العدد الصادر في يناير عام ١٩٦٥) .

(١٠) هلى هامش الدستور المصرى الجديد — مجموعة مذكرات قدمت الى لجنة الدستور ، الطبعة الثانية عام ١٩٧٤ ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، .

(١١) مهمة المشرع العربى فى ضوء النصوص الدستورية التى تنص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للدستور (بحث قدم الى ندوة عبدالم كليات الحقوق بجامعة الدول العربية ، التى عقدت ببغداد فى مارس ١٩٧٣ (من مطبوعات جامعة بغداد) .

(١٢) « الاسلام ومبادئ الماركسية » من البحوث التى يقوم المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (بالقاهرة) بطبعتها فى مجلد خاص بالبحوث (التى أعدت بناء على طلب المجلس) لنشرها فيه تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

(١٣) « الدراسات الاسلامية — أهدافها — خططها — مناهجها — وأساليب تنويرها فى الجامعات » بحث قدم (بناء على دعوة من الأمانة العامة) لاتحاد الجامعات العربية ، بالقاهرة) الى الندوة التى عقدتها اتحاد الجامعات ، عن « الدراسات الاسلامية وذلك فى شهر فبراير ١٩٧٨ بجامعة أم درمان الاسلامية . مدد للطبع بعدد يونيه ١٩٧٩ من مجلة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

اب) المؤلفات

(١) الديمقراطية وتمثيل المصالح (أو المهن والحرف) فى فرنسا : بحث فى

القانون العام والفلسفة السياسية (باللغة الفرنسية) طبع بباريس سنة ١٩٣١ — وله كلمة تقديم بقلم الاستاذ بارتلى عضو المجمع العلمى L'Institut الفرنسى والاستاذ بكلية الحقوق بباريس ووزير العدل سابقا .

- (٢) القانون الادارى للعراق ، الجزء الاول ، طبع ببغداد عام ١٩٣٧ .
- (٣) القانون الادارى للمصرى ، الجزء الاول ، طبع بالقاهرة عام ١٩٣٨ .
- (٤) المفصل فى القانون الدستورى ، ج ١ ، طبع عام ١٩٥٢ ، بالاسكندرية .
- (٥) ازمة الانظمة المديمقراطية ، الطبعة الثانية عام ١٩٦٤ . الناشر منشأة المعارف ،
- (٦) الوسيط فى القانون الدستورى ١٩٥٦ .
- (٧) الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ١٩٥٨ .
- (٨) الوجيز فى النظريات والانظمة السياسية ١٩٥٩ .
- (٩) القانون الدستورى والانظمة السياسية ، الجزء الاول الطبعة الاولى ١٩٦١ .
- (وقد حصل على جائزة الدولة للقانون العام) وقد ظهرت الطبعة الخامسة منه (فى أواخر عام ١٩٧٣) ومنقحة ، ومع المقارنة بالمبادئ الدستورية فى الشريعة الاسلامية ، . والطبعة السادسة عام ١٩٧٥
- (١٠) نظام الحكم فى اسرائيل — الطبعة الأولى ظهرت عام ١٩٦٤ (محاضرات القايت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، بناء على دعوة من مجلس ادارة هذا المعهد) .
- (١١) مبادئ نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة الطبعة الأولى فى ١٩٦٦ ، ويقع فى نحو ألف صفحة ، والطبعة الرابعة (موجزة ومنقحة) عام ١٩٧٨
- (١٢) تطور نظام الحكم فى السودان منذ أقدم العصور ، الجزء الاول الطبعة

(٦)

الاولى عام ١٩٦٩ (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية) .

(١٢) أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث - مظاهرها ، اسبابها

، علاجها ، الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ - تقديم الامام الاكبر الدكتور

عبد الحليم محمود الطبعة الثانية (منقحة) عام ١٩٧٤ - الناشر منشأة المعارف .

١٤ - الشريعة الاسلامية كمصدر اساسى للدستور - تقديم الامام الاكبر

الدكتور عبد الحليم محمود - الطبعة الثانية (١٩٧٩) الناشر منشأة المعارف

بالاسكندرية ظهر فى ديسمبر ١٩٧٥ . تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد

الحليم محمود ، الطبعة الثانية (١٩٧٩)

١٥ - الحريات العامة - نظرات فى تطورهما وضماناتهما ومستقبلها ، الناشر منشأة

المعارف بالاسكندرية مذيّل ببحث (ملحق) عن « ورقة أغسطس ،

تعليقات على الحوار حول المفاضلة بين النظام الحزبى والاتحاد الاشتراكى

(١٩٧٤)

١٦ - الاسلام ومبادئ أنظمة الحكم فى الماركسية والديمقراطيات الغربية

(الناشر منشأة المعارف ١٩٧٦) .

ج - معاضرات عامة (منشورة)

(١) محاضرات عن مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر ، أُلقيت فى يونيه

١٩٥٢ بناء على دعوة من « جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ،

طبعت عام ١٩٥٣ .

(٢) الأنظمة الجمهورية فى مختلف صورها - أُلقيت فى الحفل الثقافى الذى

أقامته ادارة جامعة الاسكندرية احتفالاً بقيام جمهورية مصر ، فى يونيه

عام ١٩٥٣ - منشورة بمجلة « الحقوق » بالمعدين الثالث والرابع من

السنة الخامسة (سنة ١٩٥٣) .

- (٣) مهمة رئيس الدولة في الانظمة البرلمانية ، ألفت بجامعة بيروت العربية (من مطبوعات الجامعة المذكورة عام ١٩٦٣) .
- (٤) أضواء على النظامين البرلماني والرئاسي - ألفت بدار الثقافة بالخرطوم (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية سنة ١٩٦٧) .
- (٥) مبدأ الشورى في الاسلام - ألفت بجامعة أم درمان الاسلامية في فبراير ١٩٦٩ الطبعة الاولى من مطبوعات الجامعة المذكورة - في العام ٦٩ / ٧٠ الطبعة الثانية ١٩٧٢ (الناشر دار عالم الكتب ، بالقاهرة) .
- (٦) مشكلة تقليد الغرب (محاضرة عامة ألفت في أبو ظبي في ديسمبر ١٩٧٣ (من مطبوعات ديوان المستشار الثقافي لأمير دولة الامارات العربية في أبو ظبي) .
- (٧) رجال الفكر السياسي في الدولة الاسلامية - بين الماركسية والديموقراطيات الغربية .
- (٨) الاسلام ومشكلة حقوق المرأة السياسية .
- (٩) الاسلام ومشكلة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين .
- ملحوظة : هذه المحاضرات العامة الثلاثة الاخيرة ألفت بالموسم الثقافي لجامعة أم درمان الاسلامية (في مارس ١٩٧٩) وقد نشرت بعنوان « بحوث اسلامية » الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية (عام ١٩٧٩)

تصحيح خطأ مطبعي

الصفحة	السطر	اقرأ
٥	٨	ولقد ذكرْتُك
٥٩	٥ من الهامش	تبعا لما إذا
٦٧	١ من الهامش	الجنس الآري
٧٣	٨	ثلاثة ملايين ونصف
٧٤	١٣	الأقلية على التعدد

طبعة الشعو

Bibliotheca Alexandrina



0357220